

بازرسی شد
۳۶ - ۱۷

کتابخانه موزه و مرکز اسناد
۲۷۷۴

| | |
|----------------------------|-----------------|
| کتابخانه مجلس شورای ملی | |
| کتاب: حاشیه بر مجمل تهرانی | |
| مؤلف: چلبی | شماره ثبت کتاب: |
| موضوع: | ۶۲۶۵۶ |
| شماره قفسه: | ۲۱۳۶ |
| و - ن ۵۴۷۱ | |

بازدید شد
۱۳۸۳

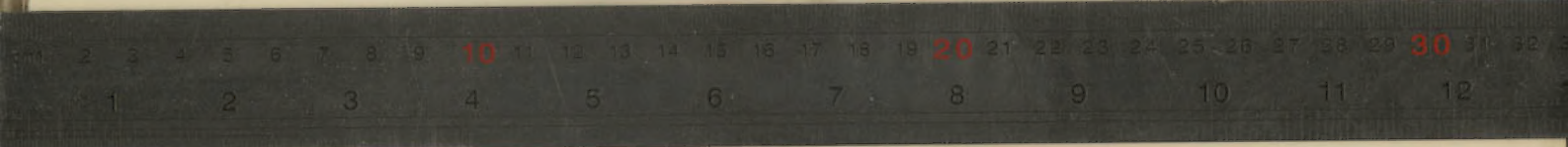
کتابخانه موزه و مرکز اسناد
۴۴۱۹

بازرسی شد
۳۶ - ۲۲

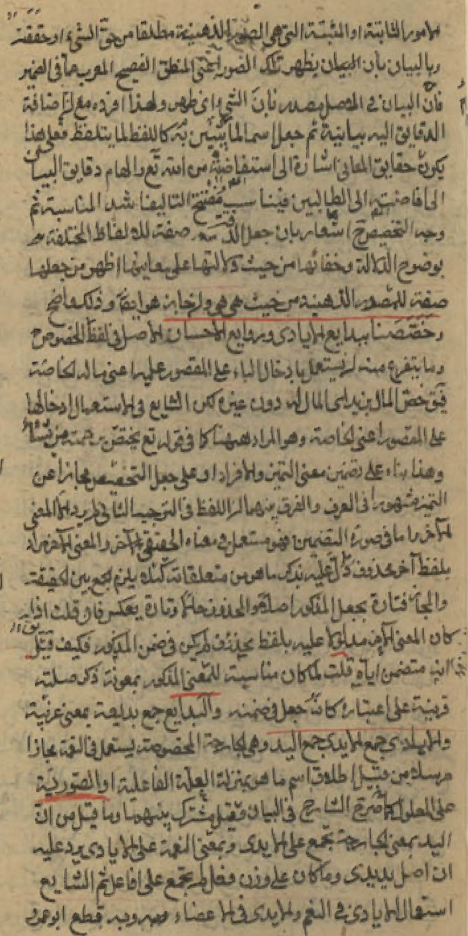
کتابخانه و موزه ملی
۲۷۷۴

| | |
|--------------------------|-----------------------|
| کتابخانه مجلس شورای ملی | |
| کتاب: حاشیه بر موطا برای | |
| مؤلف: چلبی | شماره ثبت کتاب: ۶۲۹۵۶ |
| موضوع: | ۲۲۳۶ |
| شماره قفسه: | ۵۴۷۱ |

بازدید شد
۱۳۸۳



شماره فهرست شده: ۴۴۱۹



١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بالحرارة

الوضوء

النبوع

بالحرارة الثلاث في عين المصاحح نبوعاً أي خرج والوضوء عين الماء
والضوء في الأصل وكذا الضوضاء والجرير وعن بعضهم ضوضاء على سائر
وزن فتدبر والكلمة البشارة للغير والجرير والسماعة الجرير والنبوع
بالعين المحمودة الظهور والدعوى الضجر العظيمة من أي جرير كان ويخرج
دوم واللسن بالجرير الفصاحة وقد ليس بالكسر فهو ليس كذا
في الصحاح وفي شرح المقامات لا ينسب إلى اللسان الفصاحة في القصر
ذلك ولا في الجرير والله أعلم في المصاحفة وضوضاء الجرير ودوم اللسان
لومية إذا مراد بالمضامين آدم أو إبراهيم أو اسمعيل عليهم السلام
بإنيته لقصدها بالغة تارة من أي بلغ والفرقة في الأصل بياض في جهة
الضوضاء الجرير استعمل لعل في الضوضاء على ذلك الباطن لكن إذا استعمل الواقع
كلهم واعتقاداً بطلان الواقع والصدق على ذلك الباطن كذا استعمل الواقع
بالطريق ووجه تخصيص الحق بهذا المعنى هو أن الواقع امر ثابت حقه أن
ينسب إليه الشيء بالظن وعدمه فإذا اختلف في ذلك في ثبوت ذلك الشيء
بجعل أصله في التحقيق فكان أو لا سمع الحق الذي هو معنى الثابت وناسب له
براديه الشريعة المحمدية الواجبة لتمامه وأما تخصيص الصدق باعتبار
الكامل في المنظر إذا كان هذا المعنى الذي يصف بالمعنى الأصل للعلم
للصدق وهو ثابتاً في الحق على ما هو عليه في المعاني أشعاراً بالظهور
دين الإسلام إنما هو من جهة الرسول صلى الله عليه وآله كما أوضحه إنما هو
بروايات آل البيت وأصحابهم واجتماعهم في معنى ما في هذا الكلام
من الاستعارة المكتوبة والتجسيسة والذين هم حيث نشأ دين الإسلام
بخطية فوصل إلى كمال العلم وأثبت له كوامن المشاهدة أعوان الغرة وللغرة
ما يليك معناه لتعني على التلاوة والاشتراك في المصاحفة والذين وضع القرآن
سابقاً للمعنى العقول باعتبارهم المحمديين والذين يأتون بالذات وليسوا في الله تعالى
لصليهم عند سبحانه والذين يوصي الله عليه وآله القهرون منه والذين هم
لصليهم به وانقادهم له كذا ذكر الشارح في شرح تلخيص الجامع ص ١٢١
ولما جعل الرزاق والملكوت والذين هم في جهة وهي الظلمة والباطل يخلون
الحق والمراد بكثرة المشبه بالليل والمعادن المصاحفة والمؤثر كيفية ظاهرين

منها
تغيرها

لكن

لأنه
التي هي

بنفسها منقطة لغيرها والضياء اقرب منه واما ذلك أيضاً إلى الشرح في قوله
ثم وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بأن الضياء هو
ذاتي والقمر ضوء عارض وقيل ينبغي أن يكون النور أي على الإطلاق والقمر
ثم الله نور السموات والأرض لا يئس وانت خير بأن هذا معنى علم الحق في كرامة
الكريمة وقد جعله على ذلك والبصير العلم وقال الشك ولهذا يوصف به
البصير ثم وفي تفسير القاصي أن البصير اتقان العلم يعني الشك والشبهة عنه
بالاستفاد لغيره حيث أذبح كل يقوله مع لغيره وأما عين البصير والمجاهدة
المجاهدة على مراتب المعين ثم ينبغي ما في هذه الفقرة أيضاً من اللطائف
المذكورة في الجواب فيتمثل واستخرج بعد ذلك من الظرف الزمانية المقطوع
عن المصاحف البصير في حقيقته وأما جعله نورا ومكانة سريرة للخصيص
مع الربط الصوري ولهذا السبب في العلم في الظاهر أما المقابلة أو
الطواف على قديمه أما والعالمين بأنهم من السياق من مثل قوله وأما علم
والحق بمعنى البصير وليس يحتاج إلى الاستحقاق والعقلية البصير والمصاحفة
والمراد بالعلوم والمعارف المتصورات والمقانيقات وأما الاستحقاق
والجبريات وأما كمال المركبات والسياسة أو العطف تفسير في القصد
التي هي للمعنى بالقبول عليه والظلال المراد بالصدق والملاحظة من
يتصوره عن خصائصها والملاحظة في هذا الجهد في المقام المقابل للجماع
سائر ما كان فضيلة بالنسبة إلى الجاهل المراد ادعاء كونه سابق
الفضيلة استيعاباً للعظم مع له المراد بالسبق الشرف بعيداً جداً
الرجوع على كمال المعرفة فإن قلت كيف جاء عطف والصدق وهو جبر
في المعنى عن المعطوف وتعالى عن واسبقها على الحقاني وهو جبر عن
المعطوف عليه أعني الحق الفضائل قلت بل كل من الجبرين المعطوفين
خير من كل من الذين أخر عنهما ولو سلمت فوجه العطف له مآل المعنى ولم
كان على المتوسل من المراد القصد في الظاهر من الباطن إلى ربط المجموع
بالمجموع فلهذا بدت من إرشاد من أداة لجمع فالشارح في شرح الكشاف
هو نظير قوله كبريد وعمر وعام أبو وذهب أخى على الصبر في أبو كريد
وفاخر له ولابد في سبيل من اعتبار التقديم والتأخير وسرعة التبريد

أما ينبغي أن يكون معنى
النور في قوله الكريمة
النور وقد جعل أهل
التفسير ذلك

ولما
جئت

منها
تغيرها

الموصلة

لاستقامة

بما لا يتصور

في الحقيقة

بالمصباح وقوله الى انما التنازل متعلق بغيره والمصباح لما فيه من معنى التنازل
 والمصباح والموصلة الى المصباح الموصلة اذا جازت هذا الموصلة مع بعض صلة
 كقولك الموصلة وحقق طريق الوصول الى انما التنازل لم يظن انها حا
 الى مصباح معنى تهنئ لغيره اليها مناسبتا لاضافة الدقائق اليه
 فيما سبق تاسعاً الدقة بالحفاء والمواضع جمع موزع وهي موضع الورد
 الى الماء والتهاب الترقيد والكماء جمع الكداء والكداء كالكذب والكذب
 وتريق كبد بالتحريف كتحريف والاشارة متعلق بالاشارة بالتحفنة
 معنى الاشياء في واللباب جمع اللب وهو خلية كل شيء وصفتي
 اي كذا في المظهرات المارباتا وتراكيب التزييل ما يتنازل لاجلها
 ومن اياها ما المعنى الوضعية فقط كظن وهي في الاصل من الشيء
 وكثيرا بهذا العلم بالنظر اليها عاب اي طاب والقياس بالعلم
 الماء وعباب البحر وسطه والسياب التزييل انما هو كالحكماء في الفقه
 والضرر الظاهر والحق والتكامل والمجمل والمشتبه وعندها وجاز الاشياء
 كالمعنى الماء والوصف بالمخالفة في الكثرة والخصر المستفاد من تقدم
 الظرف في الضمير اضافة اليها من الحسائر العلم لا يدرك الواصف
 المطير البيت اعتداله عن الانقضاء في مدح الفن على هذا القدر
 والمطر اسم فاعل الاطراء وهو المبالغة في المدح فاصل بين الطروة
 من المردوع بهز جمع المادوم فيظهر في وجهه طراوة وكذا تفرج
 خبيثة وهي القسيلة والسبق التقدم وما في ما وصف مصداقية
 وما نعيم السهيل من لز الفعل بعد هذا ما هو كالمعنى ما يقول
 العجني ما تقول ولا تقول العجني ما تقول غلط فيشهد به تتبع مواضع
 الكتاب الجيد وموصولة بتقديره ولا تقدر في الاول ان ما المصلحة
 حزن عند غير الاخفش واليك لا يجوز ان يعود اليها ضمير واسما جاز
 صاحب الكشاف مصداقية ما في قوله في واقعة الذين ظاهروا ما اترقا
 فيه فليس على تعدي جمع الضمير المحرود اليها كما ترجمه ابن قتيبة
 اعترض به عليه بل هو مني على انه عائد الى الظلم المضمون من الظلم
 وفي المصاحبة مثل قوله في جرح على قوله في سببته والمعنى

والقوله

والعنى والبع الذين ظاهروا انما فهم مع ظاهريهم وبالله في وصفه للاشياء
 والمعنى ان الواصف لما لم يدرك فضايله وتكون متوقفاً عن كماله
 الى اخرى وان وصفه الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في هذه القرابة
 من اللطافة البيانية ثم انه قد وقع قبل هو معطوف على قوله فانه
 كشاف وتم استبعاد مضمون الجملة الثانية اعني وقع هذا الفن في ايدي
 هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو انما هو انما هو من الفصل والشر
 كما في قوله ثم انما خلفا آخر وجهه نظر الى المعطوف عليه لتعليل
 لما سبق على ما هو الفقه بالمعطوف لا يصح لذلك فالحق ان من عطف الفصيلة
 على الفصيلة والمعطوف عليه يخرج بكل المسوقة للمعنى من قوله لا يتنا
 وكل ما يدعى تنبيه على انه لم يوصل الى قدرهم والاشارة بجمع اسائر على
 الشئ قد كان فصيحة بمعنى المفرد بانه لا يكثر على فعله كقولك وتعالى وقد
 شئت فقله وانما اوضح به في الفصل والاشارة بجمع اسائر على
 سمي لا يخفى بذلك لانهم كانوا يثبتون ان القيد في اسيرة الرجل اسير
 واساراً فها هو اسير وما سور ولم اسير واساراً في هذا الكمال اسير
 اي بقوله ثم استعمله معنى كثر الظهور المناسبة والتقليد اعتقاداً
 غير ثابت وطفق بغير الفاء وكسر من فعال المقارنة فطفق يطفق لطفاً
 كقولك يفرق ذفاً وكذا لا يخفى لطفه وقدره طفق يطفق كالمعنى كذا
 في شرح الفقه والمقابلة التنازل اعني اخذ باليد فيمن سب لقوله في
 ايدي جماعة وفيه تأكيد لما نهى عن التزيين والمحكم والمسدود
 التزيين للسداد وهو الاستقامة والصواب من القول والعلم الجملة
 تفصيل حديث الوقوف في ايدي اسما والتقليد لهذا الى بالافراد
 موضع التفصيل لاجل الجاهل كما في قوله في وقوفه وقال الآية
 يجوزون اي يدرون وتوكلوا لطف لانه اما خبر بعد خبر لطف لطفه
 لجماعة وتأكيد لما سبق واستيناف كانه في كل كيف يتا طوعه من غير
 توثيق فاجاب به فان الاستيناف في البيان لا يلزم لكونه حراً عن سوال
 عن العلة كما يستفهم في بحث الفصل والوصل بهذا التبيين لاجل تبيينه
 من قوله ثم وحققاً من كل شيطان ما يريه لا يستعملون يجوز ان يكون

الاشارة

الاسير

الموافق

والتزيين

الفصل

في الحاضر فصل شرطه على تسمية البعض بطريق سماع في الكلام كما في القرآن
 وفيه ارجع اشارة الى انما الرجوع من الطرفين وفصل عما قبله لكونه كالمبدأ
 قبل ايراد الشرح ناصر الدين القزويني وعلمه في الدين السقادر وبها
 الحاصل في القصب جميع القصب والحق القديم والمصداق المبدأ في
 عادة العرب في سابق القرون يقرؤوا قصيدة في آخر الميدان في أخذ
 يعلقون به بعد سماعها وكان لها الفضل والمفضل فاستعملت في الكلام
 في نوع من القرون ولهذا جمع حاذق وهو الماهرة صنعت وكثيرا ما
 نصيب على الظرف وما لا يدعى كثره والعاملين ما يليه وان كان صغر الحاضر
 الثاني والمجتمعة او على المصداق في الجملة حيث كثر او جملة كثر
 ومجتمعة مفعلة بمعنى الفعل كسوف من حله في جملة ادم وادام
 كان اطلعه على حقايق الحضر مع احتياجه الى الشرح فصار تحت لائقه
 على اسكان نفسه او ان على مفعلة اي بيان كان ما كان يحكي وما
 عانا من شدايد الزمان ينسجه اي ينفذه في الرموز خال في قلب امر
 اذ امره من غير مفعلة في الجاهل لا استخرج ما على الجملة وقيل مفعلة له
 وقد يفسر الجملة بالحق المصداق استخرج على الجملة وان اشترط
 بتقدير في اولى الفكر اذ اجوز حذف في الظرف الجاهل ويؤيد احداهما
 مفعلة لا يحاط بطريق حذف في اتصال الفعل توسعا في المصداق
 الكتاب اوصافه في الجملة واللام الذي ينفذ به والجملة اما ما ينفذ
 في القاموس ونظير من كان فعله هذا لما ذكره في القاموس
 شعفا في قوله ففعلنا المتقين اما ما تحتل ضرورة اليه وكثيرا
 ما يجمع على امة والاصل اوصاف على وزن افعلة والجملة ما يعتمد
 عليه والقدرة نعم الثاني وكسر من تقديره في القاموس
 التحويل في التوسيع والدرشق بكسر الدال في الم وسكون السين
 قصة الشام وقد كسر الم اسم قال لا تكسر سميت بذلك مشققة من
 كنهان فانه هو الكنهان ها وقبلها علم ابراهيم الخليل على بيتنا و
 وكان عيدا كجبتا وهب له عمرو بن كعبان حين خرج عن الساوكان

ظلم

تخليكم

هذه

لعمرو بن كعبان

اسمه وشقها هاهنا وقيل غير ذلك واقعه اعلى والتأنيب جميعه
 وهو الدفعة من المطر فيض والغفران والمغفرة التغطية والستر
 تقع اي حصون العبد من مثل الطلأ مكانه ثم غطاء حفظه
 والصادق جميعه فزوس وهي كدقيقة وقيل فزوس في الاصل السقا
 الذي جمع الكبر والنخل والمراد ههنا اعلى درجات الجنان والجنان
 الجنت وهي البستان ومنه الجنات والعرب يسمي الضلجة وقيل المراد
 بالاصل الدال على ان لا يترك شيئا من طيبه الشيء والقواعد المسألة المترا
 ثم حاورها بها والعراق جمع عابده وهي السقادر فخرها قال الجوهري
 بحور اي جمعة واخفاة مثله وتقدر به على يقين بمعنى انما
 لما انقضى مطاع طوي يتطواه بطوي طيا فانظر في تقديره كدقيقة
 المصداق ام المصداق بعد ذلك ففعله انما اوصاف متوالت والحوال
 متراصة ومندخلية والجملة يجمع تحتها وهي ما توقع في الخيال يعني به
 الامارات والتميز باختلاف كل حال طيف ودقة ما حله في البيت المطا
 اوله كما ذكره الذين يحكيون حقيقة ممكنة الاطراف باللفظ والبر
 والروية يجمع بوضحة وقديس بياها والتي يجمع ضمير وهو المظ والقد
 بالكسر الطائفة والذين يجمع دسة وهي المودة وقيل يجمع على دسرة وذرات
 وكان يعرفهم يعطون على كان يخاطب والعرق المنع وذلك اشارة الى ان
 اسرج والتعطيل التفرغ والاشارة يجمع مشهد بمعنى الحضر والمعاقد
 جمع محفل وهو الموضع الذي كنت تعهد به شيئا اي عهده والمراد به
 العاد والمداير والكتب والمصادر جمع مصدر من الصبر يعقبت
 وهو الرجوع وقيل المراد بالمصادر والموارد المعادن والمعادن ومرامي
 الشيء حال اثاره وعقبت اي انتم رست والاطلاق لجمع طلال وهو ما ارتفع
 من آثار الدمار واشتفت اي شربت وورث وشعر من الفضل العلماء
 وقيل المراد بها علوم الفضل وهي العروة التي كانت كالشعر ظاهرا وفيه
 والاستيطان انما هو الوطن والجزء من الشجر الذي ينفذ على الشجر اذ الخمر
 والماء من الامسا والتاسف اظهار لكن والاكياس جمع الكيس
 الكساة وهو جرد الغرادر وهكذا يذهب الزمان برهة الزمان من

ما يبتغي عليه الشيء

الجملة في قوله انما اوصاف متوالت

وكذا لفظه في البيت المطا

فقد صرح

بالضم والكسر

عبار على ما في البيت المطا

بعاء

انكاس

احوال الفسيلة والفساد ليس بمحسوس في هذا الزمان في وقت استمر يستمر
 ودروس الارواح والاحياء في دروس المزمع درسته المزمع يتعدى كذا
 في اكثر النسخ على غير وجهه بل هي الزمان وهو في العين معنى الذي
 ويكثر جمع عين وهي اسم من الاعتناء المعنى بل لكن الظاهر ليس من هذا
 الكتاب بل هو الحاق فصوله موافقة لما في غيره من المذكور ويتبين
 ابيات الحاشية من فصوله لجليل بن اسيد في بيانها اخاه ومطالعها
 ابعثت من وجه الراس فما جازيت حيث انتهى بك القدر و
 بعد ذلك في تحقيق الرقي في حالها اصلها في حالها وهو
 الله من احق ثقة ليس محسوس في ذلك في حالها في حالها الزمان
 يفي العارفين ويدرس المآثر فالظن ان الشارح قصد المقصود
 كان كمن لم يثبت استدل كل ما سبق في الشارح فما جازيت يعلم الاقدام
 على الفرح واورد عليه صاف لما سبق من تفصيل المشاهد والمعاهد
 ومثله المصاير والموارد والارباب مستغن عن البيان والتوفيق التمام
 والتكثير والاختصار في الشيء فما جازيت لمرضا من رغب في الشيء
 بالكثر اذ اوردت فيه مثله فما جازيت من رغب في الشيء اذ اوردت
 وهذا منه وكان تعدده على الملاحظة معنى الاستعداد
 امتداد اعناقهم فما جازيت وهو كناية عن كمال الميل وجه استعداده
 مكشبة مع التحصيل فما جازيت تمثيل من تشبه الحسنة بالحسنة
 والفرح مع الحسنة فما جازيت بل جمع الجمل من الجمل الذي هو ضد التفصيل
 وانما سميت به لان افاضتها على ما يجمع المفردات وارتباطها
 بعضها على بعض فما جازيت لا تفصيلها ولو لم يجمع وتفصيله
 كان انشبه بقوله وتخصيله فما جازيت على البناء المفعول في قوله
 التوفيق فما جازيت اسباب كثيرة ونحوه اسباب التسوية والاعتدال
 وحينئذ ما يوصل الى المظهر فما جازيت والمسمى الذي يجمع وادراكه في قوله
 المطوية فما جازيت الكثرة المطوية فيه اذ لم يقع عليه التجميع والجمع
 ضربين في الحقيقة من النساء وفي الماس من افعال العبد فما جازيت
 خريفة لا يثبت شبهة بها فما جازيت المسائل المشككة في الاستسار والترتب

في وقت استمر يستمر

في الأصل المأرأة
واسمها المأرأة

شما في المحل لفظ
كتاب افعال الفقيه
على امرائها لها
الاشهاد

والموارد

المحسنة

المحسنة

المحسنة

المحسنة

كل

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها
مقطوعها

مقطوعها

برو القيس وريح الخراساني وريح الفطر

اذ استبرأ من سبيل مفعول اذ واذا افهام ويجوز ان يراد مبالغة الشجاعة
 من دونها بحسب ما يجب فهو مستحسن، بقية اوجاب يستبرأ بضمه فكيف
 يصح المحبة والشك الشكابة وقدم الالف على الواو لاختصاصه في جانب
 المبالغة كما في الزلازل مقطوعة والثاني في شكك منه في الحذف بطون
 على الرما في او على طرحت وتم لا في آخر الواو الاضطرار من قبل المبالغة في التسمية
 والمبالغة القلب وصيغة ثانية عن سوادها والفتحة التي تقع اي مكان
 مفعول الحذف كما كان مفعول في الكلام امارة الى انتقاله من الضم
 الى الرفع اضطرار في ما يخفى حسن الجمع بين الفتحة والرفع والفتح والحذف
 انفتح من تحت الهمزة فاستنسخ الى آخرها فيترك فالفعل انما يحذف
 او تركه مراد به في المبالغة والمجوسه المحذرة فانه يقع الحذف
 التكملة مشهوره بحراسان حمالها اي حفظها والمبالغة جمع افتد على
 الداهية عني على لغة المعزة والمثني ومن منها تجردية كما في سريته
 من بين سائر المراد من جهتها وفيها في الكلام اسفارة وبلغة عطف
 بيان لجهة التعميم في بدل المع لا يوضح المنوع ان شرطه في عطف
 البيان التعميم كما فيهم من كذا في الخشبي في قوله ثم من ماء وصدية
 وقوله في كفاية طعام ما كان يخل ببلدها ان شرطه في ذلك
 عند البصر كما في قوله عليه السلام وصفت قول الخشبي في قوله
 والي الله ليس شرط فيه الثبات والطلب خلاف كذا وكريم حقة
 مشبهة من كذا الرجل الفهم من الكرم وهو تفضيل القوم ووصف
 المقام بمجاز تسمى كرم اهله كما في كتاب الحكم اوس كرمات الامم
 اذ ان في زعمها والصفة المشبهة تسمى بالامر باللام واذا اراد
 اشتقاقها من المعنى يجعل لامها قبل ال في فعل الفهم والكرم
 والكرم والمحاسن جمع حسن على خلاف القاموس كما جمع حسن بالين
 البركة سطعت اى لم تفتحت حصيد الناصر باب فقه ودخل
 سكن لهما ولم يظف اجمعا واليزان جمع ناسكاز ويزور
 اصله من اذ ان النار وابتعد بديل تصغيرها على فزرة والقواية
 سلوك طريق لا يوصل الى المطر ويران الجهل كعين كعين الماء

انداوے جہان باہم علیہ السلام

و اما در جواب
كان الامم يترقبونه و الحقيق بل اخيرا بل باصطفا
الحاجين و من بلغ الوضيق بل اخيرا بل باصطفا

والمزيط

(و) ۱۰۰۰

ووجدنا التسمية الملهمة اذ قلنا اى صام والظلم معروف والملك المحلقة
 وقيل السلطنة وقيل الاستيلاء ومع ضبط التكن من الضم فسمته
 الملكية وحيث ان الظلم للظلم الامتداد ممكنة وتجعله وترشحاً
 والواء الزمان والفرق في اللغة للظهور والامارة ههنا الطريقة
 المحصورة في التسمية بيان البنى على الحكم والاعز القليلة اما حال
 عن اداء او عطف معقباتى بنى على الحكم وعادة من افعول بالضم وهو
 هو الرجوع والفرع بالضم فثبت وجهه عريان والامارة والفرع والامارة
 يتجوز به ويقال له الظلمة والامر فثبت به والفرع فاعلم اللسان والامر
 بالضم والظلم المحسن واخرى عادوية اي في قطع على البناء للمعقود
 والشكل اما ثبتت من الملامر ما اجتمع منه اي تهيمن الماصداو
 كل من معنى له ما يراد له لكن الثاني اظهر على ان في النيات
 التفرقة والوصول الى الوصول والنيات القطع والبرهان
 بالبين الموجهة اى اخذوا من فهمهم اى من فهمهم وادفعهم او
 اكلوا الربيع انا قالوا في الربيع ويدعى الربيع اثنان متنازعين
 من فرياقى اى كلوا ما يشاءوا من فرياقى فبقيت الماشية على اكل ما يشاءت
 قالوا بالناية فالتفتى في ذلك امره ونزاعته كذا الامر يكون مجزئاً و
 هذا في مروي في البعاب في النسخة المقررة على المقدس اربعاً بالبين
 المجهية من التفرقة لان الماشية اذ اكلت ما يشاءت كذا شاء والباشية
 اجمع من والذلة اسم الماشية والين الماشية من فرياقى وهذا هو
 لذلوا والسلطان والاول من السلطنة وهي الظلمة لذلوا وهي التسمية
 لظلم الشيء وما يباين سببه والحيلة ويجوز ان والسلطان كذا فانه يسم
 فيظلم به وملكه كذا فيظلم سلسلة الملكات يوزن على سببها من
 تعدد وان الظلم يثبت به ويبنى اليه عند احتدام لكل السلطان
 يثبت به ويبنى اليه عند احتدام الظلم والفرع والامارة اجمع الربقية
 وهي مختار اصل الفروع ويجمع على سرب وسربيات ورجلها من الفروع
 وقد يطلق الربقة على ذات الاملاك لنفسه ولو لم جمع امته وهي الجماعة
 مفرد لفظاً جامع معنى وتكون حرس من يكون امه كالحا في تفرقتين

[illegible]

اهداهم از حدیث انس و حدیث
 دیگر و تحت هر عنوان یک روز یکم
 و شصت و نهم و شصت و شصت
 و شصت و شصت و شصت و شصت

والولاية بالكرسي سلطان والولاية والولاية القصة مع ثلاثة من جمع القصة
وقال سيدي الولاية الفاضل للصد والولاية بالكرسي السلام اسم لما في الدنيا وقت بي

والتحقيق تشييد السلام والخلافة والخليفة السلطان الاكظم وقد نبوت والجم الخلافة ما وانه
على الاصل مثل كرم وكرام وقالوا ايضا خلفاء من اجل انه لا يقع الا على منكر وفيه الهاء معوه
على اسقاط الهاء فصارت مثل طريف وطرفاء لان فعلته بالهاء لا يقع على انفعاله وتبقى خلف
فلان فلانا اذا كان خليفتي بق خلف في قوله خلافة ومنه قوله من خلفني في قوله خلفني ايضا
اذا حيت بعده فخر الجاهل

جمناس

[illegible]

افق یمنین و سکون
سکران حسی
خدا برادر است
احضاره افتاده
ماده صاعقه
و خدا را شال آفتاب
سنگ

متكبرون

خليفة

الأمم الحادثة، ثم جعل اسمها من ضعف في حق الملك والناظر للغرض الواضحة
 الإسلامية، ولما ثبت بتقرير الحروف هو منشاى نفس حذيفة، وفي الرواية
 الخفية في المصاحف في النسخ، الخفية السلطان الأعظم وبجها جاسر كما
 على الأصل خلة ذكر كرمه، وكما تم جمعها على خلفه، وهو على أسقط
 الهاء وبناء عبادته، فمجمع لأهل مكة إذا لم يخطب بالناظر، ثم جعل على
 ملكه أي نصرة السطوة المنة من سطأ سطوا سقوا أو جمع بالبطش
 والجمع سطوات وبناظر المنة على المنة، أي أن السطوة الواحدة منه
 كافية في تمكيد الحافق وأساند ملكه إلى السطوة بما يحقق في قبل المومنين
 إلى السب والمراد بالفتح في الباطل أو الله، ثم قد قدس وهو منصوب
 فكان قدس على اسمه، وهذا هو الذي هو تمام أو من مبدأه، وأما كان
 مستتر راجع إليه، وهذا حينه والملك العلية، وأية تأنيده
 النورين عوض عن المضاف إليه، والحق أي طريق سلك أي ذهب
 كان غاية سلكه، أظهر الحق وأعله وكلمة الله، ثم واللف في سلكه
 للدشاع والذكر في الباطن كما استترت به بقا أنا في ظلاله، وفي ذم
 أي في كنهه وعشيره والعبادة في العالمين كسر اللام، فأنه كما تركي
 الحق في موقع المصدر أي هو ما أنا مثل ما يرى في قولته، أنه نصيب
 هو من العالمين العالين هو الذي الخليفة بزيه، لحق معتز كما هو
 الجامع فصار هذا التشبيه قد قدر عند علم أن التشبيه به سلكه
 إلى أن كان بيان الحق في سبيل قداما ذكر في حديثها فالعق بها مثل
 هو ما في الحق هو البت وقت زوهم معتز كنتم الطائفة في
 كما ترى عام لكل ما يأتي من الزيادة، كما ذكر في قوله، وإذا باتت تارة
 ليحيى ملكا لغيره، والحق جمع الحام كالحق والحق والحق والحق
 القصد في العرف قصدا، لكذا السند معتز كما أي من جهة مفعل
 ثاب لنرى كان من الزيادة بمعنى أهل أو ما لم يفعل في قول
 بمعنى لا يصح من ظاهر العبارة لنقول معتز، أو معتز هو أسناد
 الوصف المحج فالحق لا يفقد الحروف أي من معناه معتز كما هو محتمل
 إلى جمل من غير الباطن وأما من يوجب معتز كما سم مكان على أن يكون
 من غير حق

اذ الفجل
 اسطره القدر بطن خطابه
 والسطوة القوة الراسدة والخط بطن
 والخط بطن خط وقته وسعة الرق
 في الفاتحة اذا اقل منه في ضما ينج
 ما فيها من الوتر وهو ما في الفجل ودا
 سلكه لم ينج خطه العنبر
 القعدة الحظوة خطه

張

الحاج

أَوْ مَصْلَحَةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ

الدف

۱۰۰

من فضل

26

فقدان يكون لشدة ربه الله لم يلفظ باسمه محضه بل جعل معنى التزيين
البلوغ من جميع القبايح كما نرى لها في الله ثم يحسنه لا يقطع عنها
في اللذة القصية وقليد عمل سبحانه عند التعجب والمسرحة من التزيين
البلوغ يستلزم التعجب من بعد تزيينه عنه من التزيين وكما قيل ما
ابعد من هذا فتارة يقصد به التزيين البلوغ أصالة والتزيينها
تارة فكما يشهد به ما ورد في الاستسقاء والانتصاب دائما بعد ما
متركة الظواهر تقديرا استمر الله سبحانه في نزولها في الله في
مسألة وفي أعلى التزيين البلوغ من جميع القبايح التي تفيضها اليه
اعداؤه وهو مناجاة معتزلة كونه بتقدير الفعل لا محل لها من
وقعت في أثناء التعلل لتكثرت التزيين على ما صرح به الله في آخر الباب
الثامن والسواء الوسيط والتعجب لكبر السنين وتقصير الأيام جمع
بفتح السنين وهو الذي إذا كان فيه ما والبقية والاستسقاء صيغ
لما ذكرنا في التزيين إلى إتمام ذلك التزيين والجمع من أجل أن قوله في القام
للمثل الفرسان اعني الذين على الفرز وهو اسم جمع من أجل أنه مثل
حاله في استعانة لتفسير الكتاب بكونها يمكن أن يستعان منه بحال
استعان به من الحياكة والجمالة على أعدائه في طلق الاستسقاء
وذكر إشارة إلى الرجوع وكونه إشارة إلى الرجوع لأن سره بأية السيان
كما يحكي على المصنف والها في السكس من دقة بفرقته وأد التوضيح
الظهور الجاه بحمد الله أي في ما جفت عقيب سحره وأما في الله
ما ذكرته متلبسا بحمد الله كثر أمصوب بجاء تضييحه وهي الصيغة
مدفئة وهو صفة منصفة كذا لأن كذا المال المدفئة ومن في
جواهرها العوايد ببيانته وليست في مثل هذا المقام زيادة التوكيد كما
توهب بالجره في ذلك يجوز إسقاطها بخلافها في من جاز من أجل
والطريق مستقر متعلق بالكون التام لا الناقص ليتسلسل التقدير
وهو صفة كاشفة لكثرة المشهور المماثل والخصلة ما تخفى الجدل
من البر والظن والجمع بين وجوه الرجل قربة وفائدة وهو كناية
عن نفس الرجل والعلانية وقيل من العلو وهو الارتفاع والقدرة

اليه

ما نرى

الشي

ما الخفت

فصيلة

مصدر

الكتاب

مصدر من خدمه يتقدم بالضم والكسر وجعلها على نحو السعة بالالف
وجعلها سدا والسنبة فجعلته من السدا بالذوهر الوضوء والمجا
والملك ذو احد وهو المعاد ويحسن تحسين بن الحسنة والباء
في التزيين التكم للضم والملك جمع خيل وهو الضيق من الخلة بالضم
ويجوز الصداقة والضم جمع خال والخوان جمع اخوة وجميع الخوا
اخوة بكسر الخاء وصنهما والنسبة إلى الخا أخى في الخلة والخواخت
والأخوات ما يستعمل الإخوان في الإحسان والخواخ في الخلافة وقد جمع
بالواو والنون والإخوان الذين خلطوهم من شوا الخلق
يشتبهون أي يجعل في مصاحبا لجمال الدعاء من التسمية به على
في أشعر السلام أي جعل مصاحبا للكرامة وأما الفكر الشا على المحسنين
بما عطي من المودتين شكرته وشكرته والهم أفع كذا في القام
ولا يبعد عن المعنى الثاني في البنية صرح به القام فلا استقامة
لما جره الشارح والمشتبه في شجرهما للمفتاح في قول الشاعر سأسكر
عمر أن تراخت فيتي أيادي فريعتان وإن هي جلتي من كون أياكي
مفعول ثان لما شكر اللهم لأن يجعل على المساحة هذا والياء في
تفريقا عن عانيت على ما في بعض النسخ لمقالة أي مقابلة ما عانيت والكدالة
والعل والعلالة المشتقة ومعنى المعانات سرح كشركه ففانيت
على ما هو سأل الله مثل ما هي غاية الوضع في احتمال الوجوه ونقرا
عانيت من المعانية كذا في أهل كذا القام كذا ساعد وتفتح في الله
ثم إذا استبحان وتلك إلى طلبا لمعروفة وكذا تفرج في المصادر
المتنوع من كذا وكذا والناكب من كذا عن الطريق الطريق أي جعل
كثرة في دخل والمبين من البانة وهي الظهور بهذا أي المحصلين المود
بالصفات المذكورة لغرض كذا الله سبحانه وعمر كذا سدا وكذا فغيره
وجوباً لست جوابي التزم مسك تقدير نفسي والعز في العين
ومعناها البقاء ولا يستعمل التزم إلا في التزم ثم قوله لم يمكن أن
يحمل على حلف المصنف أي لأهيب عهدي كذا أمثاله مما أضم فيه
بغير الله كونه والشمس والليل والقمر ونظائرها أي ورب الشمس

وكثيرا ما

فأله

فأله في الصلاة أرقاء رابطة
أو على نحو الساعة مع ذلك

العالم

المتنوع

صوفون

تخلفه

تخلفه

تخلفه

بهاء

فقلت لما كنت ذلك اختصارا على النقص في اللغة من اسباب اللغات فجعل
اشا ما ذكره من على الخيارات على الجليل لم يبق من السجود بل لكانه
الشاعر عليه دون الحمود عليه وانما ذكر الحمود ليعلم اللامع في
المختصر انما هو بغيره سواء نعلق بالحق وذكرهما اختصارا العظيم
ايضا لما ذكر من دلالة الشاعر عليه فان قلت اذا اتيت ادخلت ظلمه
على ما قدس من نفسه والحق ان النفس يغير حتى على هذا العظيم
فالظاهر ان هذا ولذا يتم هذا العام ان هذا لم يقع في محله مع انه
ليس على الجليل قلت لو سلمت فاجيب ان يكون جمل في الواقع او
عند المثل في الظاهر ان كان في الصورة المذكور يعني الحمود على جمل
الوصف في بعض من فان قلت انهم من غير ان يكون الحمود عليه
في هذا اختيارا ما يلزم من الحمود به على انهم دون جمل الاختيار
على المصير بانهم من الاختيار المذكور القاعدة الغرض في اصول
الدين ذلك المدح لصحة قوله من حيث القول على صفاته والحق
المذكور خالفه في التفسير فليس على قلت احباب الذين يشرح
الكلمات ان الموصوف مقدم على الفعل الجواب والظاهر ان
الفعل يمكنه بالاختيار على ما صرح به ان قلت بل ان يكون
الشاعر على الصفات القديمة محله اذا استناد ذلك الصفات الى
الذات ليس بالاختيار بل لا احد منها على ما هو المشهور المسمى في
على الكلام ولو سلمت في غير الافعال القديمة انما يصر في المصير
عليها الى ايجادها قلت لما كانت اللغات كاتبة في الاختصار تلكا الصفا
جعلت بمنزلة افعال اختيارية في هذا على ان تلك الصفات
سببا لافعال اختيارية ولها على ما نعتب تلكا لافعال الحمود
عليه فعل اختيارية في الحقيقة والبال وقد في المصير ان كان
المدح كما قد تم على في بعض تلكا ما شاعروا واما المصير
الى ان هذا المسمى انما كان من جهة استناد القديم الى الحديث
ان يجد على تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار على هذه الظواهر
فمما لا يبعد في هذا العام اذا لم يبعد الفعلة لم تعرف على ان
في هذا المسمى انما كان من جهة استناد القديم الى الحديث

[illegible]

مشرق

بشكركم
لعملكم
الذي
تفعلونه
لنا

[illegible]

2000 1001

مكة تلك الحظوظ
٢٣

المختص

22

[illegible]

منه
يقول في قوله تعالى
عليه السلام

برعلقة الحداة كحمة على متعلقة بحج متباعدة عن حدة على اليمين على كذا
 والجملة عطف على جملة وهذا لا يقع ما روي على ظاهر كلامه من قوله
 على على آة على قد ان افعالا العباد ويلمح الى ان هذا الباء يظهر ما اشبه
 اليه بهذا المعنى انه لا يوصله ان القليل انحصر في المدة بل هو محال
 في هذا الشأن ولا حاجة في هذا الى ان يعبر ان اصل الفعل ان
 الدها بالي تعرف الجدل المنصر انشئة جمل المعجم واما ان ساد
 من الفعل فله قال بالانحصار على ان جهة له في متباعدة وان الجمله في
 الثانية والا لعل للاربع للذات على الدوام والذات اربعة عليه
 ان الجمله الاسمية وان ذلك على الدوام بقرينة العدد من ان كان التي
 خبرها ظرف غير ان الالة عليه امان قد في الطرف بالفعول فقط المتعده
 بدلالة اسمية التي خبرها فعله تخبره قد الله يستخرج بهم على
 الاسمية بالجدوى امان قد باسم الفاعل فانه به في حدوث بقرينة
 عمل في الظرف فيكون في حكم الفعل والباء ان المضارع هذا للذات
 هو اسمية العدد واسمية التي خبرها فعلية اما تقيده بالجملة انا في
 ارجاع الى الدوام والعدول المذكور في اليمين على ان لما ان تقيده باسم الفاعل
 وتقع كونه المحدث وتقول كذا للظرف في الطرف راجعة الفعل فيعبر
 الفاعل بمعنى الثبوت اي نحو ما لك القدر اسم قد في الخارج في اواخر
 الباب الثالث على سريه والى ما يحتمل الثبوت والتقدير بحسب تقديره
 او حصل وهو بمنزلة الصريح الذي يما ذكره هذا والى ان يقول المناسب
 لتمام الحاد على انه تم المتبادرة عليها وما في قوله ان بقوله الله ليعبد
 عذرة صلح الحداة وتعلقه الله على سريان في متباعدة عن الفاعل
 على قوله اعيان النفس وكون الشوق لها اذ افعال البنية الفاعل
 واسم كان متصل البنية وان اشقيها والحق ان القاعة واختيار
 طريقة الجدل في جميع اجانب البنية بل عظمة المحور عليه فاذا كان
 من الامور الثانية فاما ما سبب ان يجسأ الجمله الاسمية كفي سورة
 الفاتحة فان الرغوية فيلحقه ثابته للذات فلهذا اختير الالة
 ولما فعلية كخرج به بعض لما حصل في الفعل مما يلمح على كنفية

من الاستغفار فكلما اغتوب مناجاة وفيه طاعة لان التائب منا في الفعل الا انه لا يملك ان يغفر له الله ولا يقدر عليه الاستغفار ولا بد
ان يكون له بعض حق على الله التماس الى العزم الشايع في استعمال الامانة والمصادر وعند خفاء قلوبهم عن الحق

[illegible][illegible][illegible]

مل علیہ وآلہ

الحمد لله

في ايامهم مع قصر العماره
في ايامهم مع قصر العماره
في ايامهم مع قصر العماره

الفضل

卷之四

10

للاد

الموصلة الى المصالح
التي يربطها المصالح
فقوله لنكحها

18

الدر
حا

[illegible][illegible]

فان سوره لا ترفع اوراق غره وانما يكون مثل لو قوم منه بعضهم انه حرفه ملكي الا ان
لا نشأ الثاني لانها الاول وكما ثبتت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم في البلاغة
هو الخلق والبيان وعلم قوا بها حواليلع من اجل العلم قدرا وادقها سارا كما حاه
الخصيص العلم العربي

على وجه الاستيعاب فوالله اعلم انما كتب في اسر كرمك العلم لانه اذا كان
ظرفا عاما على الجواب والواقع في الهم يكون واقفا في اسر واجب
بان المعنى لما ثبت اليوم انما كتابه كرمك وهذا مثل قوله تعالى
ان كنت قلته فقلت فقلت فان الشرح يكون المستقيم ولكن المعنى
الذي ثبت اني كنت قلته وعلم قوا بها كرمك فليز يدور في اللفظ وهذا
مقدور على الصانع السابق اعني على الملة فانه بان يكون لفظ
قوا بها صريحا فاما قاسته مقام الصانع في الهم كرمك هو المشهور
او يجوز ان يكون سريحا بقاءه على اعرابه كما انما في المثال السابق
ما كان سريحا وتارة لا يفسر او شجوة انما يفسر اذ لم يكن يقدر
ذلك ليرى العطف على معنى مما سلفين مختلفين وهذا صاع كرمك
انما قلنا لم يرد ذلك من فريضة الضمير في غير يعرف اياك به بل انما
ان قوا بها معطوف على الصانع الذي اعني البلاغة بان يكون الملة
علميا للفتن المحضين كالعربية لجميع العلوم العربية الادبية
الكلما والبيان وتكون علميا بلاغة من قبل اصفا العلم
الى خاص كرمك الفريضة وفيه انه يلزم الاستيعاب في خبر قوا بها
وان يكون الاضافة في الملة المعطوف عليه بيا بية وفي المعطوف قاية
على ان المشهور في سائر النسخ في آخر المقدمة انما هي الفتن
علم البلاغة والتوجيه لما نحن سائبة العطف ان مراد بغير
البلاغة علم بلا زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعنى والبيان
ينهم من قبل الشارح في آخر المقدمة وسواء علمي المعنى والبيان
علم البلاغة لكان مزيدا اختصاصا لهما بها ويكون قوا بها هو
معطوف على البلاغة واذا العلم لهما يكون في افراد ضميريه وهما
بحث وهو ان البحث في حصر كرمك في كتابه المستعمل في سطر
الغرض في الشرح فاما اسر في مفتحة شرحه للفتاح وط
بعدي اللفظ في سائر اسر بل جعل في لفظ علمي البلاغة وكذا السكا
في لغة المعرف سائر اسر وجعل مع الفتن اللذين هما الغاية
الفتن من العلوم الادبية في قرين واحد وانما جعل هذه العلوم

فان سوره لا ترفع اوراق غره وانما يكون مثل لو قوم منه بعضهم انه حرفه ملكي الا ان
لا نشأ الثاني لانها الاول وكما ثبتت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم في البلاغة
هو الخلق والبيان وعلم قوا بها حواليلع من اجل العلم قدرا وادقها سارا كما حاه
الخصيص العلم العربي

على وجه الاستيعاب فوالله اعلم انما كتب في اسر كرمك العلم لانه اذا كان
ظرفا عاما على الجواب والواقع في الهم يكون واقفا في اسر واجب
بان المعنى لما ثبت اليوم انما كتابه كرمك وهذا مثل قوله تعالى
ان كنت قلته فقلت فقلت فان الشرح يكون المستقيم ولكن المعنى
الذي ثبت اني كنت قلته وعلم قوا بها كرمك فليز يدور في اللفظ وهذا
مقدور على الصانع السابق اعني على الملة فانه بان يكون لفظ
قوا بها صريحا فاما قاسته مقام الصانع في الهم كرمك هو المشهور
او يجوز ان يكون سريحا بقاءه على اعرابه كما انما في المثال السابق
ما كان سريحا وتارة لا يفسر او شجوة انما يفسر اذ لم يكن يقدر
ذلك ليرى العطف على معنى مما سلفين مختلفين وهذا صاع كرمك
انما قلنا لم يرد ذلك من فريضة الضمير في غير يعرف اياك به بل انما
ان قوا بها معطوف على الصانع الذي اعني البلاغة بان يكون الملة
علميا للفتن المحضين كالعربية لجميع العلوم العربية الادبية
الكلما والبيان وتكون علميا بلاغة من قبل اصفا العلم
الى خاص كرمك الفريضة وفيه انه يلزم الاستيعاب في خبر قوا بها
وان يكون الاضافة في الملة المعطوف عليه بيا بية وفي المعطوف قاية
على ان المشهور في سائر النسخ في آخر المقدمة انما هي الفتن
علم البلاغة والتوجيه لما نحن سائبة العطف ان مراد بغير
البلاغة علم بلا زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعنى والبيان
ينهم من قبل الشارح في آخر المقدمة وسواء علمي المعنى والبيان
علم البلاغة لكان مزيدا اختصاصا لهما بها ويكون قوا بها هو
معطوف على البلاغة واذا العلم لهما يكون في افراد ضميريه وهما
بحث وهو ان البحث في حصر كرمك في كتابه المستعمل في سطر
الغرض في الشرح فاما اسر في مفتحة شرحه للفتاح وط
بعدي اللفظ في سائر اسر بل جعل في لفظ علمي البلاغة وكذا السكا
في لغة المعرف سائر اسر وجعل مع الفتن اللذين هما الغاية
الفتن من العلوم الادبية في قرين واحد وانما جعل هذه العلوم

هذا هو العلم العربي
فان سوره لا ترفع اوراق غره
وانما يكون مثل لو قوم منه بعضهم
انه حرفه ملكي الا ان لا نشأ
الثاني لانها الاول وكما ثبتت
الثاني لثبوت الاول والوجه ما
تقدم في البلاغة هو الخلق
والبيان وعلم قوا بها حواليلع
من اجل العلم قدرا وادقها سارا
كما حاه الخصيص العلم العربي

هذا هو العلم العربي
فان سوره لا ترفع اوراق غره
وانما يكون مثل لو قوم منه بعضهم
انه حرفه ملكي الا ان لا نشأ
الثاني لانها الاول وكما ثبتت
الثاني لثبوت الاول والوجه ما
تقدم في البلاغة هو الخلق
والبيان وعلم قوا بها حواليلع
من اجل العلم قدرا وادقها سارا
كما حاه الخصيص العلم العربي

هذا هو العلم العربي
فان سوره لا ترفع اوراق غره
وانما يكون مثل لو قوم منه بعضهم
انه حرفه ملكي الا ان لا نشأ
الثاني لانها الاول وكما ثبتت
الثاني لثبوت الاول والوجه ما
تقدم في البلاغة هو الخلق
والبيان وعلم قوا بها حواليلع
من اجل العلم قدرا وادقها سارا
كما حاه الخصيص العلم العربي

بها مع ادخالها على قواعد البلاغة في الكشف المذكور على المذهب
المعصوم وهذان اثنان القرآن يكون في اعطى طبقات البلاغة وايضا في
دخا الديق في معرفة وقايق اللغة العربية بالفتح قريب منه وذلك
اذني يعرف ما لا بد منه في الحفاوة ويكون بعض الروايات التي في كتابه اذ
تحت في الديق لموضوعات من موضوعات البلاغة الخاتمة العشرة
في موضوعات العلم والوحاية متممة التي قبلها فبما تامة من العلوم
الاولية اصبحت في حوز من ان الديق لما كان بالاعقاب والبيان فكل
عليه في الحكم الاحدية والادقة والجزء التعليمات على ذلك
لم يجعل احاديث العلوم او التعليمات المكتشف في العلم والحق وكذا
بعض معرفة وقايق من هذا الفن لتفخي احاديث من العلوم العربية التي
تتعلق بالنظم بحيث ارتقا دخلة في اعادة البلاغة في الجوزة
لمعوا طائفة من العلم احكاما مساوها للقرآن في فضل الفضل
على اجل السور قبل ما قسم في الروايات المطلقة بل هو في العلم
تقدير الروايات على المصنف اليه فاقبلت في هذا الفن وحول
المصنف في المصنف اليه كما تقره في الخبر مع ان اضافة سورتي
في المضاف ما لم من هذا الدخول قلت ان اظهر انه كما وجهه
شترط الدخول على مذهب الشيخ عبد القاهر وابي السراج والروايات
الروايات حيث ذهب اليان اضافة لفظية بمعنى التداوية اذ لم
يكون بين افضل العلم وافضل من العلم وانما وجهه علمه في
يسويوه وهما انهما متدين بمعنى العلم كافي في العلم والروايات
لكن في الاضافة فيه خمسة بمها او اهلها يعرفون المضاف من المضاف
اليه فيم بالانفاق في العلم المتا في بالاختلاف وان ابيت ان لا يتغير
الاضافة من غير ما قسم في الزيادة المطلقة فاقول ان الطائفة بالمجمع
حقا في ان الطائفة لم يجره الواجبة في هذا المعنى وجعل من هذه
الطائفة وفي بعض النسخ يتخلل على تأويل المرجع بالجماعة كونه عبارة
العلوم الثلاثة اذ في يعرفون وقايق العربية اى اللغة العربية

10

و اما نادر

والله اعلم
بما في
الغيب
والمذكور
في
الكتاب
والله اعلم
بما في
الغيب

12

تعلیل

[illegible]

تھا علیٰ انہی اس

قال العبد المذنب
الكل شقي من اهل بيت
الفضل عليه السلام

الحاشية
كانت في عهد
الفضل عليه السلام
من مائة الف

الحمد لله

م
هو الطيعة

۱۰۰

قریب

22

[illegible]

فلا يمكن ان يكون بلا فقه القرآن المأخوذ
علمنا انما هو كذا في الفناء وتشبه وجه الامتحان
في النفس بلا اشياء الحقيقة تحت الاستعداد بالكتابة
فلا يمكن ان يكون بلا فقه القرآن المأخوذ
علمنا انما هو كذا في الفناء وتشبه وجه الامتحان
في النفس بلا اشياء الحقيقة تحت الاستعداد بالكتابة

المجاهد

فلا يمكن ان يكون بلا فقه القرآن المأخوذ
علمنا انما هو كذا في الفناء وتشبه وجه الامتحان
في النفس بلا اشياء الحقيقة تحت الاستعداد بالكتابة
فلا يمكن ان يكون بلا فقه القرآن المأخوذ
علمنا انما هو كذا في الفناء وتشبه وجه الامتحان
في النفس بلا اشياء الحقيقة تحت الاستعداد بالكتابة

المجاهد

فیکٹ

احسن منها بترقيتها ورجوعها الى
الظاهر كما صدرتم اشتغال القسم
الثالث منهم

سید محمد

[illegible][illegible]

كذلك شاء السوا لا وجه له وأما أن يكون حالاً من الشيء فقد عايناه
كما ذكره صاحب الفريدي بل بلغ الشيء شيئاً من أن المعنى يساعده إذا المراد
أنه بلغ جداً أن ينعى مع الشيء في اشتغاله وحاجته بحيث كان المعنى
فيه من المعنى ذاته بل بلغ شيئاً أيضاً حيث أتاه أي معنى أبعد على تقدير
المضاف في معناه كما لا يخفى على المدقق السليم وأما ما أورد على هذا
القول من أن لكل المقتضى بين الفاعل والمفعول ما هو من المقتضى عند
عدم القرينة فلا ريب عليه لأن معنى القائل بعد القرينة له كالت
الحال من محالته من ما بلغ إلى كماله فيستغنى في قوله معترج
كما عرفت به المورداً أن يكون طرفاً لغزاً معقولاً بلغة ومنه أنه
يتعنى أن يكون بلغة الولد والوالد مرتبة المعنى في القول بأن المراد
من الشيء المعنى هو كمال المعنى بلغة ما ينشأ عنه في القرينة
تجلى أيضاً ما له في الاستدلال على تقدم مفعول المصدر في قوله
فإنما بلغ معناه الشيء نظراً لأن تقدم مفعول المصدر المذكور
السعي صدر معرف فالقرينة بأن ستر علم حار المقدم على ما ذكره
ما ذكره المصدر بأن مع الفعل هذا التأويل في المتكردون المعركة لا تفر
في المعركة فترت لما ذكره والتقدير كلف من حيث وهو تفرق
الفعل في الآية المذكورة بأن يكون المعنى في الشيء وكان كلفاً
بأن تقدم المصدر المتقدم على أن يكون المعنى من غير أن يكون ذلك
لأنه إن كان كمال المعنى في المصالح آية في هذا لا يستلزم أن يقتصر
في تعديف ثم التفسير لا لا على ذلك على أنه يجوز أن يكون معه
فما قاله المعنى البليغ بأن يراد به على ما ذكر في المعنى البليغ محبة
النفحة على أن يكون مراد من هذا بلا ضلطة المعنى المتعلق في
الميدان فلا يكون يتفق مع السلطان أي يعنى من ذلك ولم يرد أن
المعنى من ذلك السلطان أي إذا لم يرد ذلك المعنى والدرك
في المعنى بل يكون حاصل المعنى بلغة في حقيقة أبية متعلقاً بغيره
بأنه من ذلك من أن لا يخرج إلى أو لا يدخل الشيء حيث كان مستحقاً
في ذلك وفيه وهذا معنى منقول قال بعض الفضلاء والمحققين الوجه

استعمل من من السنين المرتب الأجزاء على ظهر هذا فالأظهر أنه حان إذا كان المفعول طرفاً أو شبهه قال القائل
فما بلغ معناه الشيء كمال المعنى بلغة الشيء شيئاً من أن المعنى يساعده إذا المراد
أنه بلغ جداً أن ينعى مع الشيء في اشتغاله وحاجته بحيث كان المعنى
فيه من المعنى ذاته بل بلغ شيئاً أيضاً حيث أتاه أي معنى أبعد على تقدير
المضاف في معناه كما لا يخفى على المدقق السليم وأما ما أورد على هذا
القول من أن لكل المقتضى بين الفاعل والمفعول ما هو من المقتضى عند
عدم القرينة فلا ريب عليه لأن معنى القائل بعد القرينة له كالت
الحال من محالته من ما بلغ إلى كماله فيستغنى في قوله معترج
كما عرفت به المورداً أن يكون طرفاً لغزاً معقولاً بلغة ومنه أنه
يتعنى أن يكون بلغة الولد والوالد مرتبة المعنى في القول بأن المراد
من الشيء المعنى هو كمال المعنى بلغة ما ينشأ عنه في القرينة
تجلى أيضاً ما له في الاستدلال على تقدم مفعول المصدر في قوله
فإنما بلغ معناه الشيء نظراً لأن تقدم مفعول المصدر المذكور
السعي صدر معرف فالقرينة بأن ستر علم حار المقدم على ما ذكره
ما ذكره المصدر بأن مع الفعل هذا التأويل في المتكردون المعركة لا تفر
في المعركة فترت لما ذكره والتقدير كلف من حيث وهو تفرق
الفعل في الآية المذكورة بأن يكون المعنى في الشيء وكان كلفاً
بأن تقدم المصدر المتقدم على أن يكون المعنى من غير أن يكون ذلك
لأنه إن كان كمال المعنى في المصالح آية في هذا لا يستلزم أن يقتصر
في تعديف ثم التفسير لا لا على ذلك على أنه يجوز أن يكون معه
فما قاله المعنى البليغ بأن يراد به على ما ذكر في المعنى البليغ محبة
النفحة على أن يكون مراد من هذا بلا ضلطة المعنى المتعلق في
الميدان فلا يكون يتفق مع السلطان أي يعنى من ذلك ولم يرد أن
المعنى من ذلك السلطان أي إذا لم يرد ذلك المعنى والدرك
في المعنى بل يكون حاصل المعنى بلغة في حقيقة أبية متعلقاً بغيره
بأنه من ذلك من أن لا يخرج إلى أو لا يدخل الشيء حيث كان مستحقاً
في ذلك وفيه وهذا معنى منقول قال بعض الفضلاء والمحققين الوجه

والتفدين تحفظ

فما بلغ معناه الشيء كمال المعنى بلغة الشيء شيئاً من أن المعنى يساعده إذا المراد
أنه بلغ جداً أن ينعى مع الشيء في اشتغاله وحاجته بحيث كان المعنى
فيه من المعنى ذاته بل بلغ شيئاً أيضاً حيث أتاه أي معنى أبعد على تقدير
المضاف في معناه كما لا يخفى على المدقق السليم وأما ما أورد على هذا
القول من أن لكل المقتضى بين الفاعل والمفعول ما هو من المقتضى عند
عدم القرينة فلا ريب عليه لأن معنى القائل بعد القرينة له كالت
الحال من محالته من ما بلغ إلى كماله فيستغنى في قوله معترج
كما عرفت به المورداً أن يكون طرفاً لغزاً معقولاً بلغة ومنه أنه
يتعنى أن يكون بلغة الولد والوالد مرتبة المعنى في القول بأن المراد
من الشيء المعنى هو كمال المعنى بلغة ما ينشأ عنه في القرينة
تجلى أيضاً ما له في الاستدلال على تقدم مفعول المصدر في قوله
فإنما بلغ معناه الشيء نظراً لأن تقدم مفعول المصدر المذكور
السعي صدر معرف فالقرينة بأن ستر علم حار المقدم على ما ذكره
ما ذكره المصدر بأن مع الفعل هذا التأويل في المتكردون المعركة لا تفر
في المعركة فترت لما ذكره والتقدير كلف من حيث وهو تفرق
الفعل في الآية المذكورة بأن يكون المعنى في الشيء وكان كلفاً
بأن تقدم المصدر المتقدم على أن يكون المعنى من غير أن يكون ذلك
لأنه إن كان كمال المعنى في المصالح آية في هذا لا يستلزم أن يقتصر
في تعديف ثم التفسير لا لا على ذلك على أنه يجوز أن يكون معه
فما قاله المعنى البليغ بأن يراد به على ما ذكر في المعنى البليغ محبة
النفحة على أن يكون مراد من هذا بلا ضلطة المعنى المتعلق في
الميدان فلا يكون يتفق مع السلطان أي يعنى من ذلك ولم يرد أن
المعنى من ذلك السلطان أي إذا لم يرد ذلك المعنى والدرك
في المعنى بل يكون حاصل المعنى بلغة في حقيقة أبية متعلقاً بغيره
بأنه من ذلك من أن لا يخرج إلى أو لا يدخل الشيء حيث كان مستحقاً
في ذلك وفيه وهذا معنى منقول قال بعض الفضلاء والمحققين الوجه

[illegible][illegible]

ولا للتقوى كما تصد جعل الوالحال فاني الخلية الاسمية
ففيه نظر لحيوه من المضاع نفسه كما ينبغي
وقوله من حاله
ان يطلع به على الخصم
كما يقع بالاسم وهو المتفاح او الفصح
الذات منه ان اعاد الله له النفع وهو
صحي اي محسوس وكافي

بما يتقدم على ما هو عليه لان يكتفى اليه غير مناسب لما اسلفه
من مدح خصمه وتبريحه على المتفاح لانه في حاله
ليس ههنا من بقا لشركه معا فيه وخلافه في السؤال على كفا
وتجديده ليس وذلك انما هو في قوله ولا للتقوى في حاله
يكون التقديم لخصمه لانه في حاله على ما هو عليه من مدح
ثم اذن من ربح ان يتقدمه في حاله من مدح نفسه في قوله
مع ما هو بين الاما والاسم لا يتقدم على ما هو عليه في مدح نفسه
سؤال الله له النفع به قوله كما كان قد جعل الوالحال العزيم
جعل الوالحال ان يكون له الخصم في جميع الاعمال في التالفين مع عطف
عليه فاني بالاسمية والحال بالعلية لكان العطف لظهور
اختلاف المتفاح في المعنى المتعارفة لخصمه الاستمرار في المدح
في المعطوف على المناسب في المعطوف عليه وانما جعل
الدار لهما ليعمل لهما في حاله في الحاجة الى الوالد الى المتفاح
المقدم بل يكتفى ان في اسأل الله ثم والوهاب قد استبان ح
اقرب فانه يحصل الفرض المذكور ولا لانه في المعطوف في العطف
الى الاسمية كما لا يخفى لان لا يجوز كون الوالد لهما في حاله لانه لا
فعله فوجه في آخر الكلام مذهب ضعيف فان قوله لا يرد من انما
الخصم من الموقوفات لانه في حاله من التالفين لظهور ان يكون
المدح بيان من حسن في المسند اليه بمشورين لظهور ذلك وصحة كونه
لي في حاله الفرق بين الزايد في قوله وبين يشترط لانه قد قلده
انما اسأل الله انما اشار الى انما من الضايفين وليس في قوله
الى اعتبار ذلك ان ليس في قوله في بيان حاله بل في بيان افعاله
مثل التالفين والفرق بين التسمية والشؤال في الحالين ان مدح
فعل من الموقوفات والتقدير اسأل الله انما يشترط في كونه من مدح
فالحال ليس لفته المفعول والفاعل فيها اسأل الله ليس من تقديم ما
في خبره ان المصلحة عليه في اي محسوس كافي في بيان الخشب
وقد سبق بانه في اواخر شرحه الذي اجتمعت المراد من قوله حسب انما

في قوله من حاله
ان يطلع به على الخصم
كما يقع بالاسم وهو المتفاح او الفصح
الذات منه ان اعاد الله له النفع وهو
صحي اي محسوس وكافي
في قوله من حاله
ان يطلع به على الخصم
كما يقع بالاسم وهو المتفاح او الفصح
الذات منه ان اعاد الله له النفع وهو
صحي اي محسوس وكافي
في قوله من حاله
ان يطلع به على الخصم
كما يقع بالاسم وهو المتفاح او الفصح
الذات منه ان اعاد الله له النفع وهو
صحي اي محسوس وكافي

منه انما يطلع به على الخصم
فاني بالاسمية والحال بالعلية لكان العطف لظهور
اختلاف المتفاح في المعنى المتعارفة لخصمه الاستمرار في المدح
في المعطوف على المناسب في المعطوف عليه وانما جعل
الدار لهما ليعمل لهما في حاله في الحاجة الى الوالد الى المتفاح
المقدم بل يكتفى ان في اسأل الله ثم والوهاب قد استبان ح
اقرب فانه يحصل الفرض المذكور ولا لانه في المعطوف في العطف
الى الاسمية كما لا يخفى لان لا يجوز كون الوالد لهما في حاله لانه لا
فعله فوجه في آخر الكلام مذهب ضعيف فان قوله لا يرد من انما
الخصم من الموقوفات لانه في حاله من التالفين لظهور ان يكون
المدح بيان من حسن في المسند اليه بمشورين لظهور ذلك وصحة كونه
لي في حاله الفرق بين الزايد في قوله وبين يشترط لانه قد قلده
انما اسأل الله انما اشار الى انما من الضايفين وليس في قوله
الى اعتبار ذلك ان ليس في قوله في بيان حاله بل في بيان افعاله
مثل التالفين والفرق بين التسمية والشؤال في الحالين ان مدح
فعل من الموقوفات والتقدير اسأل الله انما يشترط في كونه من مدح
فالحال ليس لفته المفعول والفاعل فيها اسأل الله ليس من تقديم ما
في خبره ان المصلحة عليه في اي محسوس كافي في بيان الخشب
وقد سبق بانه في اواخر شرحه الذي اجتمعت المراد من قوله حسب انما

منه انما يطلع به على الخصم
فاني بالاسمية والحال بالعلية لكان العطف لظهور
اختلاف المتفاح في المعنى المتعارفة لخصمه الاستمرار في المدح
في المعطوف على المناسب في المعطوف عليه وانما جعل
الدار لهما ليعمل لهما في حاله في الحاجة الى الوالد الى المتفاح
المقدم بل يكتفى ان في اسأل الله ثم والوهاب قد استبان ح
اقرب فانه يحصل الفرض المذكور ولا لانه في المعطوف في العطف
الى الاسمية كما لا يخفى لان لا يجوز كون الوالد لهما في حاله لانه لا
فعله فوجه في آخر الكلام مذهب ضعيف فان قوله لا يرد من انما
الخصم من الموقوفات لانه في حاله من التالفين لظهور ان يكون
المدح بيان من حسن في المسند اليه بمشورين لظهور ذلك وصحة كونه
لي في حاله الفرق بين الزايد في قوله وبين يشترط لانه قد قلده
انما اسأل الله انما اشار الى انما من الضايفين وليس في قوله
الى اعتبار ذلك ان ليس في قوله في بيان حاله بل في بيان افعاله
مثل التالفين والفرق بين التسمية والشؤال في الحالين ان مدح
فعل من الموقوفات والتقدير اسأل الله انما يشترط في كونه من مدح
فالحال ليس لفته المفعول والفاعل فيها اسأل الله ليس من تقديم ما
في خبره ان المصلحة عليه في اي محسوس كافي في بيان الخشب
وقد سبق بانه في اواخر شرحه الذي اجتمعت المراد من قوله حسب انما

منه انما يطلع به على الخصم
فاني بالاسمية والحال بالعلية لكان العطف لظهور
اختلاف المتفاح في المعنى المتعارفة لخصمه الاستمرار في المدح
في المعطوف على المناسب في المعطوف عليه وانما جعل
الدار لهما ليعمل لهما في حاله في الحاجة الى الوالد الى المتفاح
المقدم بل يكتفى ان في اسأل الله ثم والوهاب قد استبان ح
اقرب فانه يحصل الفرض المذكور ولا لانه في المعطوف في العطف
الى الاسمية كما لا يخفى لان لا يجوز كون الوالد لهما في حاله لانه لا
فعله فوجه في آخر الكلام مذهب ضعيف فان قوله لا يرد من انما
الخصم من الموقوفات لانه في حاله من التالفين لظهور ان يكون
المدح بيان من حسن في المسند اليه بمشورين لظهور ذلك وصحة كونه
لي في حاله الفرق بين الزايد في قوله وبين يشترط لانه قد قلده
انما اسأل الله انما اشار الى انما من الضايفين وليس في قوله
الى اعتبار ذلك ان ليس في قوله في بيان حاله بل في بيان افعاله
مثل التالفين والفرق بين التسمية والشؤال في الحالين ان مدح
فعل من الموقوفات والتقدير اسأل الله انما يشترط في كونه من مدح
فالحال ليس لفته المفعول والفاعل فيها اسأل الله ليس من تقديم ما
في خبره ان المصلحة عليه في اي محسوس كافي في بيان الخشب
وقد سبق بانه في اواخر شرحه الذي اجتمعت المراد من قوله حسب انما

بجهد

لا اسئل عنه وعلى هذا ان الاسباب ان يثبت والله اسئل بتقرير القول
والخصيص بخلافه كما في قوله بعد العبد يولد في عطف الحجة التعليم الانشائية في الانشائية

الحروف
 وأما
 حروف
 وهي
 لغو
 الكوكب

[illegible][illegible]

بقدره وان كان غيبا الهالة تجل في اماكن ليس بجوارب بل هي
 لك سدا بل لكهوا واقدان موقع كثير واكثر شدة حب ما يشق عليه
 الخفاء ولم يكن الغائب يبين المكنون لغيره الله المالك لمزيد
 وان كان غيبا لا اله الا الله تعالى واعلم ان غيبه غيبا لغيره غيبا
 لكنه غيب لغيره هذا غيبا بغيره اعلم ان غيبه غيبا لغيره
 على الخفاء ما به يحذر ان يغير غيبه على الغيبه على الغيبه بدان
 ملحقه الغيبه والله اعلم بالله بعد نظر لغيبه الشارح في سب

الفصل في الصلاة
 وقوله حسن اعتبروا في الصلاة كذا في قوله فاعلموا
 تفعلوا قوله وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات
 عليهم أن لهم أجرهم لا يذهب عنهم أجرهم ولا
 لهم عذاب وإذا ساء
 الحين فادعوا عند الدعاء كذا في قوله وإذا ساء

54.

100

من الذي جعله معي المتعل بها في قوله نعم فالتق الاوصياء وجعل الديل

[illegible]

باب في معرفة كيف يجب ان يكون الكلام في بيان
الغرض والوصول باعتبار عظمة القضية على القضية واستحسانها
في اقل الاحوال المستطاع على ان لا يتجاوزها في اقلها ومن ثم لم يخط في بعض
الجملة الثانية غير ما يجب في الجملة الاولى في كل موضع من اقل
مطلقا وما يفرض في اقله على ما في المقام ايضا في الجملة الثانية من اقل
على المقام في هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظره
في القول في تاليفه ثم وما اوضح منه في بعض المسائل هذا

وذلك جواب عما حصل من قوله ان الله تعالى لا يعجزه شيء في العقوبة او في ما يذل
 ٩٠ بجواب في الجواب الثاني من الاعراب وقال ذلك كما **جاء** حجة فاعلم
 على جهارة قوله **فما أحسن الله** و**فما أكرام الله** هذه الايام من الحكاية
 سائر الحكيم في ما أحسن الله و**فما أكرام الله** و**فما أكرام الله** ليس هذا الجواب
 مختصا بل هو الحكمة بعد القول **الان** من **سبحة** في حسن ذلك
 من كلام صالح و**فما أحسن الله** و**فما أكرام الله** و**فما أكرام الله** و**فما أكرام الله**
اما ان كان في قوله **فما أحسن الله** في العصور فكل بقية ذكره في العصور

عليه اي قالوا حسينا الله وقالوا نعم واكبروا اي استبداد اي قالوا
الله وهو فيهم الوكيل **فمع** وبعد هذيت لاحد اليه الظاهر كيف
يتكون ما ذكره **فمحنة** فاطمة على جوارح عطف الامانة على الاحمال التي
الان في القديس خلق الله كذا كون الحجة قطعة بهذا الضمان
محل تاثيره في هذه الحجة السابقة وافق بها بتلك **القد** والخطا
في قوله **فمحنة** وكما في شعبة اليد وبما في الشايع ان يصير
الحال القديم المتكبرية او في ح لما حوت القديس في الامانة

يخرج كلمة المقوم عليه فله وجه للعرض عليه وليقتا قاسيا عليه
منه لكان في وجوب تقوية العزلة الانشائية الواقعة خيرا
ففي عطف ما جوده وما افترس عطف الانشائية على الجواب
اصلا واعطف جملة هم التوكيد على نفس جسي من عطف الجملة
التي هي ما بين الاعراب على الفرد ليس عطف المفردة التي تعلق
جملة انشائية وكلامه هذا اللهم الذي قد رده تصحيح عطف

كذا الكلام على رفق مقتضى الحال وكان كل من النضاجة والبلاغة في لغة القاصد
 معنى اخر بادر اولاً في اقسامها باعتبار
 باعتبار نوعها وصفاته ودرجتها
 ثم عرف كل منها على حدة
 خصته وبلغ به لتقدير
 لتفاوت الخلقة في تعريف واحد
 فشرأب منها ما هو الصواب
 وبما لا ان اطلاق النضاجة
 على الاقسام الثلاثة من اطلاق
 اللفظ على اللفظ
 معانية مختلفة
 نظر اللفظ
 وكذا البلاغة
 وتكيف اللفظ
 لتعريف من الله
 تعريف الشريك
 اقسامها
 العيون
 السامع
 المتصور
 وغير ذلك
 فيكون ان
 التام
 في الاقسام
 في اللغة
 على هذا
 او غيره
 في اللغة
 في كلام الناس
 اطلاقاً
 مع لا يتوجه
 على قوله
 ولا يحتاج
 في اللغة
 في كلام الناس
 في اللغة

كان التفسير المذكور ما مر من إطلاقه باعتبار ما فيه كان
 مقصودا من كل مذهب بطريقه الخاصة فلم يقع في الجحش والجحش
 الوجها بالحق من أن المأمن الناس المعهود وان قلت الاستغناء ومخالفة
 الايضاح في الواقع والحق ذكرها الناس في تعريفها لم يتصل لتعريفها
 وتفسيرها في الفرق بين كون الموصوفة وكما في تعريفها ما يتصل للتعريف
 من إطلاقه فاتهم واستفادة الفرقين اعتبارا فاتهم وان لم يتصل
 اعتبارا فاتهم المذكورة في صدر التعريف فلا استحالة في القصاص
 في الحقيقة في المفردات في اللفظ والحق في المفرد مستقرة صفه القصاص
 والحق في المفرد المعطى بكونه مع تصريحه في شرح المفتاح ما من العوق
 في الحقيقة كالمعهود الذهني في حكمه المذكور في القياس وان
 اقتضى ذلك لكن الاستعانة بالاصحاب في حكمه والمعهود الذهني في
 التفسير المعرفة فاش من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحقق
 لامن دلالة الظن وقد ثبتت في بابها لمحل على اسم الفاعل
 المعهود في مثل معنى البشر واللام في تعريفه لاسم موصول
 فلا يلزم حذو الموصول مع بعضه بل فان قلت القصاص لا يكون
 بمعنى المصداق لانهما اصطلاح هو المصداق فيمكن في المعهود
 في ظاهره القصاص متعلقا بالانواع اعتبارا قلت ليس كذلك ايضا مطلقا
 بل باعتبار انما فيها المفرد فلهذا وجهه بل محظوظة في جميع المصداق
 فيقتضي القصاص به كذا في محقق وأما ما ذكره الفاضل المحقق من محقق
 فليقلع بهما اعتبارا من حيث هو مقتضى المصداق والكله كما في محقق
 في الشك في قوله في الشك في حديث ضيف ابيهم المكرمين إذا
 في خلاصه عليه فقيه الزم الملامن تتصل في المصداق لكونه إذا كان
 في محقق في تصان به ولو في نفس الامر فيكتفي في الفعل بالحارم
 في أعماله في حيزه من جهة الظاهر وان كان انتفاءه باعتبار اشتبه
 في العمل وهو موصوفه تلك النسبة أما في ذلك اللفظ بنفسه
 في الجملة وأما باعتبار فرض المصداق فقط وكفايته الشافعي في محقق
 في الشك في

[illegible][illegible]

والعشيق قمان غريجن وغريب قيق فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب

[illegible][illegible]

منه غريب القرآن والحديث والغريب
الوحشي يطلق على غيره ما ذكره المصنف رحمه الله والوحشي فسمي بالوحش
هذا ايم يدل على انه الوحشة يطلق على غيره ما ذكره المصنف رحمه الله

التي هي التي استعملت المطلقا جعلوا الغريب الحسن قسما من الرخي فلو كان المراد به ما يستعمل
في تركيب شئ لجرع عنه بل من استعمال الغريب الحسن على ذلك

مع كونه غريب الاستعمال لثقله
لوجوب اعتبار المقسم في المقسم فإن لم تدخل القسمين وأربعاً فليس
استعمالاً ليدخل في العيب ثم قوله ولو لم يكن مع كونه غريباً

على السمع لها على اللوق وفيها المسعالات اما على حذف المضاف اي ذوات يكون اوقوله
 ايضا وذلك مثل الحشر الزيد
 لم يكن ساوئلا بالمصدر والمصدر باسم الجار على اي الجاهل كذا حشر

وَأَخَذَ الْأَمْرَ وَجَعَلَتْ أَوَّلُهَا عَلَى هَذِهِ الْقَاعَةِ فِي أَوَّلِهَا الْغَنَى فَيَكُنْ عَلَى مَنَّا وَعَلَى إِنْ مَوْرِدَ

دالت وقولنا غير ظاهر للمعنى ^{الاصح} في قوله ولو حتى شيئا ليس الوحش بالمعنى الذي ذكره القم
 مانوسه الاستعمال تفسير الحية وهو غير المعنى ^{الاصح} مانوس الاستعمال بل الوحش بالمعنى الذي ذكره

منع كونه خلايا القصا النذرية القسامين المذكورين فصيغ وهو الغريب الحسن بل اعم منهما ولذا

فما يلزمهم ظاهر الفساد وان كان
المعنى الذي ذكره سابقا وهذا المعنى لا يتم ما يكون غير ظاهر المعنى

ان شيئا من التنازع والغاية والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة **ومخالفة** ان يكون الحكم
على خلاف القانون المستلزم بتلخيصه الى اعمق من ذلك القاطع **الضيق** على **البيان**

بسم الله الرحمن الرحيم

نقطه طریقه
عن الخاری

تتم منه
٢٤

[illegible]

والصغير

[illegible]

و علیہ

الزمن كلام يعطى المشرق

وَأَمَّا إِذَا هُوَ سَا حَسَنَةً الْجَبْرِ فِي بَعْضِ الشَّيْخِ حَسَنَ الْجَبْرِ عَلَى الْعَنِ قَدِيمٍ

[illegible]

وَسَبِّ الْفُجُورِ وَهُوَ الْجُودَا
فَسَبِّ

فوسج

232

والمراد السدس من قوله كماله من واردة الآية **قوله** وهو يشترط علواً للمراد
قبل هذا تشبيه وهو تعميم اللفظ بالنظر إلى المراد بالنظر إلى أصل اللفظ
فإن السبوح في أصل اللفظ من السباحة في الماء وأطلقه فيقال في الغرض
بطريق المجاز كما خرج به من كماله من قوله ومن الجاهل من سباح في البحر
وأسماؤه الشياخ الحق هو هنا بقوله كما يقع في المراد منه
تأويلات المقصود من كماله أن المراد بالشيء في هذا المقام هو الشيء
سأشبه العقل والحق كماله ههنا كما يجوز في كماله ولو كان
بقوله وأما بداية ولم يجره في الشبهة كونه المقصود كان أوله **قوله** وتعالى
معلقاً بها أي يشاهد لكن تخمينها مع الدلالة لا يرد إن الشهادة
المعلقة بطريقها في الغرض **قوله** فالظن في جميعها يكون مستلزماً
والظن حجة مقبولة عليه **قوله** جماعة من أصحاب جاعلة لها ما لا
أما في ذاتهم وهم في ذاتهم وكانوا كماله من سباح في الغمام فقتلوا
للمرء في ذلك المشيئة التي لا يشترط فيها **قوله** فلهذا القاصصون
الذين ولما أصل جاعلة لها كماله من سباح في الغمام في ذاتهم
مستكون القول ونحو ذلك لغيره كماله من سباح في الغمام وإنما
لا يرد في الجملة لغيره كماله من سباح في الغمام في ذاتهم
نفس الجواب سبب ليراد من الجمل في نفس الجواب أنه بطريقه
أطلقاً ثم كماله الجمل في النفس بالنظر إلى المراد **قوله** كذابة القاصص
أشارة إلى المراد في الزيادة حيث قال معناه وأما من يجهشون
سبحاً وسبحين كماله من سباح في الغمام في ذاتهم
أما وجهه كماله من سباح في الغمام في ذاتهم
يرى مخاطباً ويسمع كلامه وأوجب أن المراد بزيادة كماله من سباح
في الغمام كماله من سباح في الغمام في ذاتهم
كذلك التوحي في ما ذكره الشارح إنما نتيجة ذلك أن الغرض من ذلك
بالجمع شماع الصوت وإنما سألنا في الجملة كماله من سباح في الغمام
بأن ما ذكره القاصص معناه الذي هو ما ذكره ذلك القائل بالنظر
إلى المقصود والوجه الكفاية في كماله من سباح في الغمام في ذاتهم
الانتماع

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

في التعميم
واجب لمن الكفاية
مع قول هذا المأجور
على هذا الكلام فذلك

عن قوله **ربنا له قوله** لأن كلمة من كثرة التكرار المعقولة فلا تخل
بالفصاحة عند من جاز بان قد استقصى قول من وجه نظري
على ما شرطناه فضاحة الفصاحة المعنوية والكراهة في السمع
ربما يسهل على الخلق الفصاحة في المعنى يحسنون عن استعمالها في
السمع فلا يلزم من علم الفصاحة والكراهة في السمع إلى النقل
على اللسان عدم إخلالها بالفصاحة بخلاف ما يراجع الواسط في التكرار
فإنها من حيث هما وجهان لخللها بها وإنما إخلالها
لأنها نقلها إلى النقل شهادة الذوق التكرار مثل الكراهة
في السمع إذا كانت المحزنة عن الثاني بعد الأول
صوت الكلام الفصح أو عدم الإقواء والعيب فالتكرار من حيث
أنه تكرار لخلل يتم لما نقول ليس المراد من التكرار التكرار
إخلالاً بالفصاحة لتكرار النثر لغوا محضاً يستفاد من
الأول ما يستفاد منه مما يشبهه أمثلة بل المراد منه
صورة التكرار وبما يلزمه الفصح لكتبة ولا يخل
فضاحته بخلاف الكراهة في السمع بقوله بحث وهو أنه
يجوز أن يكون كثرة التكرار من وجه إلى الكراهة في السمع إلى
الخلل على اللسان بخلاف الفصاحة وبه يشعر قول النظم لكرار
سائر من استكره على فطرته فليست له الكراهة
الكريم الحديث فك صا حيا لها في الكريم هو الجرم
الأنواع الجيدة والشرى والفضائل ويعصف يوسف عليه السلام
به ذات جتمع له شرى البعوض والعلل والحبال والعقود وكذا الكراهة
والعقل وبأسه الدنيا والدين لا مال المنيخ الغرض من
إيراد المصاحف عليهم الشيخ تقوية لما ذكره من وجه النظر
وقوطبة لقوله وما أمره المق في المصباح **قوله** بأعلى
أمر حذر أو عناية نعم العين المهمة على شخص والناس المرافعة
وليس في أصل ثم لأجله المصطلح القلي أي كناية

البیت

فصل الثانی

في الحجة والتمتع وصفه بالبرودة لان الخيار بارد بالبطبع واذا وضع في وسط الشئ تصاعف البرودة واما ان يادبرودة

[illegible]

في الاصحاح الرابع قوله فظلت انا البيت من المقيض نصيبه يطعها
قوله ذهب الى الحمار والتم عائله عليا في البيت بصباح
عائلا عليا والبقالة ثوبه فتمسك ثوب الوبر وبحث
الدمع ايمه استغيت ههنا بقية الليل واصاب به طلة الفجر
والتم ذهب الى بيت الحمار والمحال ان الهم يجد العنيد وما

ففيها بيان وقت يقضى الملائكة بترقية رتبة كفاؤه للحب وفيها
بيان كسح الكافرين ظلت تامة اذ است وهو مع تاسيس
تاسيسه اذ يدعى اذ يدعى اذ يدعى اذ يدعى اذ يدعى اذ يدعى اذ يدعى
الفرق الوضعية والحقا جمع عتق صفة مشبهة بغير الخليل
واضافة زائلا الجمع من قبل اضافة الجمع المشبهة

المستبىة اى وجود كاذب ما بين الصفا والفساد والحق والباطل
والعلم والجهل والحيثية بعد حصة الجاهل والافتقار الى العلم
من نفع صفة السبئية موصوفة كاستحبابه في كل شئ
مغيبا فانه **قول** ومنه الطراد وهو ان كل الممدوح مضاف
الى الباقي باصلاح على ترتيب وجوده وقد اوردنا في حاشية هذا

الملكوت يكون على يد ملكه كما هو في ملكه
 التمام في ايدي ملكه في الجانب الخلفي كانه في الموضع
 البيت في بيعة من ابي ذؤانق في البيعة المذكورة في
 ان يقول فقد نلت عرشه في عرشه في عرشه
 في عرشه في عرشه في عرشه في عرشه في عرشه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

[illegible]

المضافة مـ لـ
خمس

مجلسه مخفیانه

[illegible]

فصل الحاشية

[illegible]

من الجبال والمستقبلة
للملوك منقطع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

يتصور
 انما انما
 اصلها
 يكون من
 من اليباع
 من احد
 يجب ان
 القول في
 فاعية اليك
 فاجرة عنة
 حسنة
 انما
 العنة
 السوت
 والقبر
 ان يفر
 انما
 فاستحق
 فلم يضل
 الذي
 انما
 اقتضاه
 سلكها
 وكان
 علوان
 دخلها
 علم
 علم
 من
 يتصور

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

نیمہ

مع فريسته با يترك مطابقة واحدة فليتما **اولا** ان كانا في ذات اقل
مستوي على الظرفية يعني فيلزم خروج سفين لا وصفيته فيه
ولذا دخله الثوب مع انه افضل التفضيل في المصل بديل المثل
والا وان كانا في نفس المفاضل يعني ما قال في التمام اذا
جعلت صفة لا تصرفه يقول القبيته عاما **اولا** اذا ارسله
صفة صرفته يقول القبيته عاما **اولا** مضاه في المفاضل ان
هذا المقام العام وفي الثاني هذا العام والمبا في الذات

والصلة بين الصلة وبين العلم الملقون
 والصلوة بين الصلة وبين العلم الملقون
 والصلوة بين الصلة وبين العلم الملقون
 والصلوة بين الصلة وبين العلم الملقون

احد الجهرين وكلاهما لا يملك احدهما الجهرين بالصلوة
 لا يكره احدهما وكلاهما لا يملك احدهما الجهرين بالصلوة
 لا يكره احدهما وكلاهما لا يملك احدهما الجهرين بالصلوة
 لا يكره احدهما وكلاهما لا يملك احدهما الجهرين بالصلوة

والصلوة بين الصلة وبين العلم الملقون
 والصلوة بين الصلة وبين العلم الملقون
 والصلوة بين الصلة وبين العلم الملقون
 والصلوة بين الصلة وبين العلم الملقون

احد الجهرين وكلاهما لا يملك احدهما الجهرين بالصلوة
 لا يكره احدهما وكلاهما لا يملك احدهما الجهرين بالصلوة
 لا يكره احدهما وكلاهما لا يملك احدهما الجهرين بالصلوة
 لا يكره احدهما وكلاهما لا يملك احدهما الجهرين بالصلوة

والصلوة بين الصلة وبين العلم الملقون
 والصلوة بين الصلة وبين العلم الملقون
 والصلوة بين الصلة وبين العلم الملقون
 والصلوة بين الصلة وبين العلم الملقون

مطابقة لإعتبار وسببية مطابقة الفقه من حيثها بقية فليس اتحاد
في المفهوم وهذا الجواب ثم أنساب الحقم على أن المذكور مفيد من الحاشية
قول وهو المذكور من الشيخ عبد الله فحيث يقول حاصل الاستدلال
أن الشيخ حصر في حق النسخ أن يضع كتابه في موضع الحكم من غير
يقضيه على القول بالعلل بحيث أن فيه وهو معنى التطبيق المذكور
أن مراده من القول بالنسخ هو النسخ في كل المراتب بالمتن في ذلك التطبيق
أن الماتر لا خلاف في الأصل أن قلت النسخ هو الطلب فكيف يرد به ذلك
الوضع قلت إقامة السبب مقام السبب لا في تعريف على القائلين
ثم المرام من وضع الحكم موضع الذي يقضيه على المتن يكون ذلك
عيباً لأغراض الذي يضاهي الكلام كما أنه عليه بقوله غير أن
المذكور أنه وبذلك عليه أنه يصرح بذلك في التفسير المأثور لما
كان تام على العمل والقول بالسيا ذكره الشريف في فتح شرح الفتح
يمكن الاستدلال أن قائله الشيخ في النسخ ما هو غير أن بعد ذلك
الكتاب يوقف على معرفة علم النسخ اصطلاحاً حتى لم يدرك أن كتاب
البلغا السليقين عزلة النسخ وهذا ظاهر **قول** بما يرد
أن يكون من لم يكن العلم أن بين طرفين معلقين بين نسخ
ووجاهة كما في شرح الفتح وجعله طرماً سراً أو لا بين نسخ
قبل يحتاج إلى في شرح كلامه يستقيم إذا استعملان في المتكلم
الراجح وفي بعض النسخ يتردد بكل نسخ مما يحسن أن بين الماتية
مخجمة إذا المقدمين بجميع المأمورين ما بين كل واحد منهما
وبأدائنا علم عقلاً أو بالحدس على سبيل التغليب نعم وقع وكلم
فلا سلام ونحوه ونحوه فما هو من إذا الاستعمال أمر على خط
الوجود كقولها وإذا نكح عصاة ينجهن أن يكونوا فلا أسماً
لكنه إذا استعمل فيما عليه ففما من ما بقا في طائفة استعمال الحرف
في بعض المجلات شائع في عبارات المتقدمين **قول** في الجمل التي
أي نسخ ونسخ في نسخة بعضها على بعض في ذلك في الحديث
سراً إذا كان جليلاً السبيل ما حصل من سرقة النسخ ونسخها **قول**
سراً

تأليفه استاد و حجام
الوجه تقدیر و تبریک
کتابخانه و تفتیش و تک
یوسف و آناه در

بل نصف

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

مکتبہ خیریت

1000

کتابت فص

خبر و شرح

حسن کا نام

مشرقی لکھنؤ

طفتة في البحر

الواعظ

7

1

بسم الله الرحمن الرحيم

طريق مكة

۱۰۱

في

إذا كان

سمیرا

12

10

هذا الكلام في اللغة العربية...
فلا يكون خلافه...
دخول الطرف...
باصول الجوانب...
فوضعهما...
المباينة...
الاطلاق...
اشارة...
جملتها...
الشريف...
وفا...
مفع...
وقع...
فالعبار...
وملا...
معها...
فلا يلزم...
باللغة...
وحيث...
المتكلم...
بما...
فلا يلزم...
باللغة...
وحيث...
المتكلم...
بما...

هذا الكلام في اللغة العربية...
فلا يكون خلافه...
دخول الطرف...
باصول الجوانب...
فوضعهما...
المباينة...
الاطلاق...
اشارة...
جملتها...
الشريف...
وفا...
مفع...
وقع...
فالعبار...
وملا...
معها...
فلا يلزم...
باللغة...
وحيث...
المتكلم...
بما...

هذا الكلام في اللغة العربية...
فلا يكون خلافه...
دخول الطرف...
باصول الجوانب...
فوضعهما...
المباينة...
الاطلاق...
اشارة...
جملتها...
الشريف...
وفا...
مفع...
وقع...
فالعبار...
وملا...
معها...
فلا يلزم...
باللغة...
وحيث...
المتكلم...
بما...

هذا الكلام في اللغة العربية...
فلا يكون خلافه...
دخول الطرف...
باصول الجوانب...
فوضعهما...
المباينة...
الاطلاق...
اشارة...
جملتها...
الشريف...
وفا...
مفع...
وقع...
فالعبار...
وملا...
معها...
فلا يلزم...
باللغة...
وحيث...
المتكلم...
بما...

هذا الكلام في اللغة العربية...
فلا يكون خلافه...
دخول الطرف...
باصول الجوانب...
فوضعهما...
المباينة...
الاطلاق...
اشارة...
جملتها...
الشريف...
وفا...
مفع...
وقع...
فالعبار...
وملا...
معها...
فلا يلزم...
باللغة...
وحيث...
المتكلم...
بما...

في حين من الاحيان للتبليغ ولا بد من انفا وبلا غتة اخرى الملكة المذكورة
 كما ان تعلم معرفة المتجه بعض الحكم لا ينافي في الجتهاد فالجتهاد من
 هذا الخطا وليس مرجعا للجنة المتكلمين لا ينافي في وجود الخطا المذكور ما يها
 بل انما ينافي في بلاغته الحكم الواقع فيه ولا ينافي في ذلك الا في مكان امارة
 القيس ينفذ بلا شبهة مع ان كونه قد لا يكون بليغا كقوله عند ان
 مستشهرات البيت **قوله** وضاده وانما اذا الغرض من الشيء ما يات
 عنه ويترب عليه وانفا والخطا المذكور وقيل الفصيح مرع
 موقوف عليه لبلغة الحكم متقدم عليها كما انما مر عليه في تفسير المرجع
 ولو سلم تأخره ومرتبة عليه لم يستقم الغرضية اية اذ ليس المانع
 على البلاغة الاحتمال من الخطا وقيل الفصيح عن غيره وهو قائل
 الغرض من جعل الحكم بليغا انما هو لبيان الدقائق وارتفاع شاذ
 على ان البلاغة وصف الحكم وتعليل وصف الحكم بما ذكره لا يوجب عرج
 كما لا يخفى على القطن **قوله** ان غاية ما علمنا قد علمنا ان بعض المعلوم من
 تعريف بلاغة التكلم انما هو بلاغة التكلم هذين الميراث ان اريد بالاحتمال
 والتعريف فليس الغرض من ارتفاعها عليهما ان اريد بهما التمكن منهما
 ولما علمنا كونهما غرضين من هذا فنحن المرجع بالبلغة الفاضلة لبيان
 التفرع بقوله فعلم **قوله** على الاضمان هذين الوصفين لم يرد به
 انما تصان يا لفعل بل جسمية المتصان اذ لا فسادا للمكروه عبارة من
 بلاغة التكلم وهي لا يتوقف على الاحتمال بل الفعل متاكفان بكونه بحيث
 يحتملنا فهم **قوله** فبما ان مركب الضمير لا يوجب الى التحقيق والافتقار
 الى التميز والمجمل انما هو من غير انما لا يوجب هذا بل انما هو من غير
 الفصيح عن غيره على كل حال وان هذه الامور جزئيا قد لا اجزاء بل دليل
 صحة جمل على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يعمل عليه كقولنا
 معناه بل ان الماد تميز الفصيح من حيث انه فصيح فالتكلم بانه
 مطلق على ما قبله **قوله** يجب المعنى انما هو من غير انما لا يوجب
 على ما مر منه بعض اصحاب الجواهر **قوله** في قوله تعالى انما هو من غير
 هو وانما صدقته على كل واحد منهما ولو سلمنا في الجمل ولكن محمولا

من المبدء

على الشبه **قوله** وكما لسراج معطوف على اجتماع اي ونحوه من لفظ
 كالسراج وهو ناظر الى مستحقا كما ان اجتماع ناظر الى الحكم كانه
قوله منه ما يبين ظاهر العبارة فيمكن ان بعضها واحدا يبين
 في احد هذه الاشياء مع ان البيان في كل واحد منها بعضا من
 هو من قبل اللفظ والشرعية وكما في قوله تعالى ولو ان فاهدا
 او تصار من كون كلمة ما كناية عن جميع التميزت الخاصة بهذه
 الاشياء ويحصل لكل واحد من هذه التميزت واعتبر عليه
 بان التبيين لعلومه ولا يخفى لعلوم التميز الذي في المعرفة اذ ليس
 المقصود العلم بالعلم واجيب بان المراد اظها مر وجوده العيني وهو
 في المعنى عبارة عن بيان هذا لا لا يستقيم في قوله ولا يرد بان
 وينبغي ان يرد يحصل بالحس على التميز **قوله** من تميز التكلم
 اذ **قوله** او مرة عليه انما هو في ان لا يردك في من اللغة من
 من لفظنا ظاهرا يحتاج في معرفته الى ان يحذف عنه المطولات
 فكيف يمكن ان يميز التميز **قوله** يبين في اللغة ووجه اللغة
 لكن انما يبين لهذا التميز بقوله المتقدمة ما يستفاد من علمه
 في اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ التاقي عبارة عن التميز وليس لفظنا التميز
 محسوس في حكمه كما ذكره في قوله لا يقال في استفادة التميز في اللغة
 يذرك بل كان قد يكون في قوله او من الحس **قوله** قد تعلق على جميع اقسام
 العربية فلو قال في علم اللغة لينا ولجميع اقسام العربية ولجميع
 المراد **قوله** او في علم التصريف انما هو عليه بان التميز بالافعال
 هو عبارة ما ثبت من الواقع وذا لا يعلم من علم التصريف واجب
 بالقياس يذكرون في الفاظ التوازي بانه في اللغة ويقولون انها
 شاذة فيعلم منه ان ما عدا هذه الالفاظ خلاف ما ثبت من الواقع
قوله والتفصيلا للفظ **قوله** عليه بان التعقيد اللفظي قد يكون
 بسبب اجتماع امور كل منها شافع لاستعمالها على التوازي كما سبق
 واذ لم يحسن يكون الخالفة القابض التي فكيف يتبين في
 علم النحو وقاية بان قوله النحو بان حيث عن الوضع على كل كلمة

قالوا انه معطوف على ما قبله
 اي وانما هي كما حقيقت
 وكما لسراج على ان بعض
 اصحاب الجواهر ليس في
 معنى

من تتبع

ولذا

هذا التفسير

قوله

باب في بيان...

وان ايسر لها ثبات كل شيء في موضعها... يستعاد منه ضعف الثاني... ان من قولنا...

في بيان... في بيان... في بيان... في بيان... في بيان...

في

كأنه منه بمنزلة... ابتدائية... كونه ناشيا... كونه ناشيا...

في بيان... في بيان... في بيان... في بيان... في بيان...

في

يا نفعاً ومعه ثلثها بخصوصها بان يرفعها بأمرها على ويصير كل واحد
 منها رهايا بالتخصيل وعلى التخصيص ليا من منقرات ما يقتضيه التخصيص
 ونحوه لا يفيها ما على التخصيل لاول بعد تسليم إمكان الشروع بها فلا
 وما على التخصيل لان الكثرة لاركتين خصوصاً فادارة التخصيل
 شرط الطلب اعنى خصوصاً المطلوب وان يقع منه الى تحصيل المطلوب
 مفقوت ويضيع الوقت في غير المطلوب وان كان ينتهت بخصوصه فلا بد
 قبل العمل في وقت ان تحصيل شرط الطلب فتمت فلا بد في الوقت
 تحصيل المطلوب على غير تحصيل شرطه فيضاعف على الطلب في كل
 امر من وقت الطلب اذا تصرف الكثرة ما يقعها وغيرها ويزيد على
 على طلبها من حيث انها جزئى لذلك العام فادارة الطلب وغيرها
 بغير توقيتات مطلوبة بغير تلك الكثرة انما يكون مطلوبة اذا تصرف
 الطالب بخصوصها والمضرب وورها بوجه عام وليس المطلوب
 انما يحل هذا المفعول العام مرة للملاحظة لا نقول ان احداً
 اذا اراد تحصيل ما يعجز عنه من الخطأ في الفكر فلا شك ان
 مطلوبه في نفس المرح هو المنطوق ان اعتقد لهذه العمية
 تحصيل ما يقع من المفعولات من غير ان الهندسة اجابة
 انها على المفعولات فلا شك ان مطلوبة في المال وهو العمية
 المدكوبة في دعوات وهو ظاهر اي ملكة يقتضيهما على الكثرة
 جزئية من العلم بهما على الملكة يجوز الى اعتبارها استخدام
 في قوله ويخصر في ثمانية ارباب على ما اشار اليه الشايج
 هناك ثم المراد بالادراكات الجزئية انما هو لثبات الخصومة
 المتعلقة بالاصول الكلية فان كل من العلم بالثبات ادراك ولو سألنا
 جزئى باعتبارها متعلقة جزئى من نطاق الموصول وهذا هو المسألة
 بقوله انما يقع بها تمكن من استحضارها والمثبات اليها وتقبلها
 وانما ادراكات جزئية متعلقة بمواد مخصوصة مستفادة من تلك
 الاصول فان الملكة لمكانات وسبلت الماستحضار والادراك
 الادراكات مستفادة منها فحتم الملكة يقف بها على تلك الادراكات

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الحمد لله

الخزينة المملوكه العارضة الملكة ان من علموا ان لا يلقوا بدور تلك
الملكه في يسي عالمها مع بطانه من لانقوا لانتادات عالمتة
بالعلم في حصوله من الله ولما في تفهيمها بالعلم من اعلى الملك
واعترض على تفهيم علم العباد صادقة على البلاغة الكاشفة
الان في تقدير الجيئة اى من حيث يعرف بها تلك الاحوال في تفهيم
او لا يصدق عليها بما ملكة من هذه الجيئة بل هي ملكة من حيث
يقدر بها على تاليف كلام بلغة لكن يلزم على هذا ان يكون علم العباد
معنى الملكة والبلاغة **فان الحكم** يتحد بالذات تحتلها الجيئة
فان بيان ذلك ان واضع آفة الفهم من كلام الشارح حيث يحمل
الملكه على ملكة المستحضرة لا على ملكة الاستحصالة انما يحصل
احد العلم **فان** معنى الاعد يحصل جميع المسائل صيرها فاعرف انه
لديه والظاهر ان يكون ان يحصل كيفية للتفكير كبريا من استحضار
ما كان مخزونا عنده والمسال انما **استحصلا** ما كان مخزونا لا محققا
كما عثره النبي التام من الفقهاء هذا **فان** يلزم من هذا
البيان ان يكون واضع العلم عالما به قلت غايته ما لم ان واضع
العلم بعد ان حصل ملكة الاستحصالة ووضعه الاصول واستنباطها
يحتاج الى تفصيل ملكة الاستحصالة بختم كسب جديد قبل حصول
ملكة الاستحصالة لانه لا يتصور عالما ايضا **والعلم** وان كان عالما على آخر
واحد من هذه **فان** ذلك **فان** لو كان بها جهته او كان اذا حصل العلم على الامور
والعلماء مع تشبيهه بالجميع ايضا لا يطابق مفهيمه الاول
والثانية واحدا المستطاع من تفريع لهذا **فان** نظرنا في كون العلم المشه
جميعا او لا كان لا يقع كقول الامراء **فان** المطلق جهة للامور **فان** لو ادرك
المختص او لا كان جهة للامور كمنه من جهة كان العلم بالليل
جهة للعلم بالامور وليست كذلك **فان** المشه في الجوهرة العلم وحيث
هو اعتبارا **فان** جهة **فان** لو ادرك **فان** جهة هو كسبها ومن
العلم **فان** فلا يلزم **فان** العلم **فان** لا بد بالعلم **فان** المطلق بالعلم
صفتها هو الملك وان كان العلم **فان** من علمها **فان** انزل حاله

في
المشكلة

الحكمة
الطريق
بفتح
الحكم على ما هو
في القرآن

مستخرج من نسخة المخطوط في
الخط الكوفي على يد
المحقق والمؤلف
المحقق والمؤلف
المحقق والمؤلف

[illegible][illegible]

[illegible]

حلاله

[illegible]

١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩

18

حيث كانت مضارة إلى المتكلم في طيبة القلب أن يكون التراكيب في
بهذه المثابة أدل وقيل مثلاً البلاغة في بوع المتكلم في تادية الجمل
هذه تكون في اللغة
هذا في معنى
في تفسير كان الخصم

حلاله

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

الحسين والحسين
الحسين والحسين
الحسين والحسين

حكمه والتسك فامة البرهان فكيف يصح ما ذكره فلما نقول التصديق
 نفسه مغاير وان كان صحيحا التصور والمذكور وموضع الجرح
 او في موضع الفصل فصل الحق في ذلك وعليه الاسم فلهذا المعاد
 الضمنية الصادرة عن اتحاد فامة التمسك كاحص به في شرح المواضع
 ويتحتاج الى التمسك فالتسك المذكور بالنظر الى الدعوى الضمنية فالتسك
 في آية التبرعات وان كانت من قبيل التصورات ولهذا يجوز فيها التمسك
 كما يقتضيه القول بالحق في نفسه ودعى في هذا ذلك الذي اورد
 شكه فالتسك الذي هو فامة البرهان بالنظر الى الدعوى الضمنية فالتسك
 فلو كان الصديق عبارة عنه اياما الى الابد والى الابد فالتسك
 المستلزم في غاية الكذب حيث جعل اسم علم وطاعة في هذا
 الشك فطاعة في هذا الاقرب معه لا يفسد اليه وهو ثابت في هذا
 الصديق اثباتا ظاهره في مذهب الختم وان ثبت مذهبنا سيد
 الاحكام ان الصديق عبارة عن طاعة في هذا فطاعة في هذا
 نعم اذا اتفق اليه حكم القائل بالصدق من كون الكذب اشياء مطابقة
 المحضاد وكون الصديق مطابقة لا شقاق في اللغة ثم المراد بالصدق
 قوله وهو انشأنا من هذا من جميع القلب يريد انهم انشأوا
 من جميع القلب كما انه خلاف في مقدمه فمخلاف الواقع ايضا
 فاحتمل ان يكون تكذيبه تعالى اياهم ولو كان خلاف في مقدمه فلاح
 الاستدلال بالآية لاحاطة الفريقين وقد شهدوا اني الامم والخلق
 الاسمية اشارة الى اساسيات ان الله وليكم الخير بالنظر الى حكم فانه
 اذا كان الخطاب مستمرا له مسلما لاصل الحكم عدوا قدوة التوكيد انما
 توكيد الحكم الذي دخل على طاعة وكذا لا يرد ذلك الحكم وانما لم تدخل
 في مسجد بل في ذلك لرسول الله فلو جاز ان يجعل الحكم المتكسر الذي
 اشترط به التوكيد هو ان الخيا وهو بانه رسول الله صادقين ان
 صحيح القلب كما ذكره في شرح المختار ويجازي ان التوكيد في
 دخل في المشهود به كلفنا في هذا الشهادة في جميع القلب
 من الكذب على طاعة في هذا

[illegible]

[illegible]

११

[illegible]

[illegible]

قائم

علی م

10-056

منه الضرب كما دلت

[illegible]

۱۰۰

11/11/11

هو المسافر
بين
سويح

الواقف لكنت هذا
بدعيم لك قفا دي قد الو
والمساوي كناية
تكونه كناية

[illegible]

البرق

الاربعة بقاينة ان يكثر في هذين الشاين علم حقا
 التكملة حالة من الخطا طبعه على الجاهل فتا تارة لم
 يعرف حاله وهو يخبرها منه الاخر ان الصداقة تارة تكون للتكلم
 حقيقة لان المعنى لا يخفى حاشا من الخطا وقال خلقه
 تارة ليعلم ان كل ما ينصب قربة على عدم ارادة الظاهر يكون
 حقيقة سواء عرفنا الخطا طبعه نفسا ام لا والتكلم ام لا
 مائة من الاربعة حاله هي اعتقاده ان لا يعرف حاله في نفس الامر
 بقى ههنا تاثير وهو ان اعتقاده ان الله قد خلق الله ليعلم ان كل ما
 انما حاله وجاهل بها يترك ان يكون التكلم الواحد حقيقة
 وجاهل في حالة واحدة الحقيقة لا يمنع استحالته بالظن
 شخصين **رسم** مثالها يكون اسنادا او فيه نظرا
 المفهوم من كل واحد في هذا التسم ليس حقيقة قطعا بل
 لان الغير السابق يقول عندنا حقيقة الظاهر قد يتناول
 هذه الصورة الانصب للقرينة من قبل التكلم في بعض
 هذا التسم ينبغي ان يكون حقيقة **رسم** بل ينصب قايلا الى ما
 يكون اما الحاققة والجنون **رسم** بناء على هو في سيا
 الفرق بينهما ان السهو ما يثبت صاحبه ما في تيقنه لانه
 من حال الصورة عند المذكر فقط دون الشبان فانه زوالها
 عن المذكر والمحافظة معا يتناول الى تحصيلها ابتداء والمفهوم
 كما سياتي في كلام العلامة من توجيه التكلم السكوت غير متناول
 فيحتمل سهو ونيان السهو يطول على الجهل المتناهي
 بان يعتقد على ما ينبغي وهذا قد يحتاج عرضا فائدة الظاهر
 المحتمل بالنسبة الى السهو وكانت هذه الحق في السهو ما شاع
 اليه فتأمل **رسم** اعتمادا على انه يفهم مما ذكر في تعريف الجاهل
 فانه يفهم من كبره قد التا وفيه انه لا تارة في تعريف
 الحقيقة ليقال لها واذ لم يكن فيه تاثير وينصب قربة علمه
 المراد خلف ظاهر يفهم منه ان ما ذكره على وفق اعتقاده

[illegible]

والظرف وهذا لا يثبتان المعنوية ذهبا لا يتصان به ويمكن
ان يختار النقا لا يثبت من القول بل يثبت من الفعل معناه
المذكورة ملاحظة كل منهما بل يثبت بالاشتغال فيه مولا
المال الصانع العاقل بالقرينة لا يثبت اتحاد الملا مع الجوار
ان يكون متغايرين وان كانا مصدرين كما في قوله تعالى
الضرب فليقع **قوله** ان الفعل لا يستلزم الجوار والاشارة
المفعول به مثله هو الواقع بعد الواو مجع مع بعد اسناد
الفعل الى ما يلي في هذا المعنى قطعاً واما المعنوية فليس كما وقع
عليه فقولنا على بعد اسناد الفعل اليه لا يغير هذا المعنى
اصلاً وانما يغير نصيبه وهو ليس مأخوذاً في مفهومه وفي
سواء ما مأخوذاً فيه فالقيد بعد اسناده هذا ليس النصيب
واسم المعنوية مع تغير نصيبها اسناد الفعل اليه لا يغير
اخر حقيقة مفهومه فكذلك القياس في الواو وهذا القيد
حقيقة **قوله** ان اسناداً الى احدهما دون الاخر **قوله** فاسناداً الى الفاعل
اذ كان متبناه حقيقة اسناداً الى الفاعل لا يقوم به الفعل عند الحكم
في الظاهر بل يثبت ان قولنا هذا هو الذي انزل الله القرآن مع ان
اسناد الفعل الى الفاعل اليه **قوله** وعمل الفعل في الذي
او فان قلت فاشترط في وقوع الجملة في الدلالة للقاء وحب حقيقة
مع ان اسناد الفعل اليه للمفعول في غير المعنوية فيشكل به
التعريفان طرداً وكساً قلت بل هو اسناد الفعل المذكور الى
المفعول به بواسطة **قوله** واسناده الى غيرهما للملاحظة
في جوارحه عليه ان قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدلالة للقاء
حقيقة مع انه يصدق عليه ان اسناداً الى غيرهما فيكون
الملازم من غيرهما زماناً ومكاناً والشك في بقرينة الشك
في ان يكون اسناداً الى الفاعل وبين الخلف والزمان والمكان والخارج
الاسناد اليها الفعل فيما ذكر على ان قيد الملاحظة باللفظ
والذي ذكره يدفع الاعتراض لان اسناداً فيما ذكر ليس اسناداً
على التعليل بل اسناداً على التعليل لان اسناداً فيما ذكر ليس اسناداً
على التعليل بل اسناداً على التعليل لان اسناداً فيما ذكر ليس اسناداً

المفعول به

الفاعل

الظرف

الزمان

المكان

الخارج

الداخل

المتوسط

المتوسط

المتوسط

المتوسط

المتوسط

المتوسط

المتوسط

المتوسط

وانت خبير بان هذا التخصيص يدفع دخولاً في الجوارح يدفع خبر
عن الحقيقة فلا يعمل عمل قبله فاسناده آية التعليل
وبناء على ذلك لا يثبت **قوله** اسناداً الى ذلك الغير يشا
انما في الملاحظة مشابهة ذلك الغير لما هو له وفيه
ملاحظة الغير ما هو مع انما كيف اسناده اليه لان المعنى
المتخيل ان صاحباً للشافف وجعل هذا الجوارح طريق الاستعانة
حيث قلنا لا يوضح واسناداً الى غيرهما لخاصة هاتين
لما هو له في ملاحظة الفعل محاسن وطريق الاستعانة ان يكون
علاقتها المشاهدة ولعل اليها عث على اختياره ان لا يخلط
المشاهدة المذكورة ادخلوا في صفة اسناداً الى الذي هو
ما هو له في غير ما فيه من ملاحظة المذكورة **قوله** وانما
الغير تشبهه آية ان في استعانة اصطلاحية لانها لفظ العمل
في غير الموضوع له بعلاقة المشاهدة والاسناد ليس لفظ **قوله** كقول
عيسى راحية من غير التعليل لانه لا يحرر منه بالارادة مع ان
مضى فيكون بمنزلة ملاحظة ملاحظة في قوله وهو يشك في ذلك
النساء ولان هذا البناء يتولى فيه المذكور الموثق ويمكن ان يجاب
بكونها للبناء لا للتأنيذ كقوله **قوله** فهو وجه القول في
المعارف المتبادر الى الفهم وان جاز ان يكون بعض المتأنيذ ولهذا
يقول الصواب ان يشبه **قوله** وداوية ذهبا للهذه امر الفهم
وذلك في الدهر ما يصيب لسان من عظم نومه وقال ابن السكيت
ذهبة داوية ذهبا او ذهبا ومن كيد لها **قوله** احدهما وصف
العاقل السوال الاول مع جابه تدل على اليها فيما سبق وانما
اعاد هذا لان الغرض من الخط فيما سبق كان بيان عدم اطراف تعريف
الحقيقة والقيم اسناداً الى بيان حكم انكسار تعريف الجوارح ومنها
قوله والاسناد الى الفاعل فوصفه بمفعول الامر التوجه فتكاد تجعل
الامر في صفة الفاعل في التوجه فالمراد على صفة
المفعول باطلاق فعل المفعول على صفة الفاعل لانه في صفة
فعل المفعول

المفعول به

الفاعل

الظرف

الزمان

المكان

الخارج

الداخل

المتوسط

المتوسط

المتوسط

المتوسط

المتوسط

المتوسط

المتوسط

المتوسط

[illegible][illegible][illegible]

انما هذا الكلام الذي هو
 قوله تعالى والذين آمنوا
 بالآخرة لا يفتنونهم
 الا فتنة واحدة وان
 يفتنونهم الا فتنة واحدة
 انما هذا الكلام الذي هو
 قوله تعالى والذين آمنوا
 بالآخرة لا يفتنونهم
 الا فتنة واحدة وان
 يفتنونهم الا فتنة واحدة
 انما هذا الكلام الذي هو
 قوله تعالى والذين آمنوا
 بالآخرة لا يفتنونهم
 الا فتنة واحدة وان
 يفتنونهم الا فتنة واحدة

عقلا الى نفس المكونة اذ الظاهرة المراد من هذا
المراد اطلاق النسبة وان القسم سوا الجسم فاعل
المتكبر كيف يوجد الحسن والخص في الحاشية فانه لو كان
اعا فانه مما عقلا عند الخارج قلنا باعتبارها تقدير
في النسبة الحسن في اشارة الى تلك حقيقة في الحسن
المراد ان يرد كمرج كالمزاج الذي هو المراد
المراد ان يرد كمرج كالمزاج الذي هو المراد

[illegible]

قوله ما ذكر من غير ان يكون له...
قوله ما ذكر من غير ان يكون له...
قوله ما ذكر من غير ان يكون له...

قوله ما ذكر من غير ان يكون له...
قوله ما ذكر من غير ان يكون له...
قوله ما ذكر من غير ان يكون له...

قوله ما ذكر من غير ان يكون له...
قوله ما ذكر من غير ان يكون له...
قوله ما ذكر من غير ان يكون له...

قوله ما ذكر من غير ان يكون له...
قوله ما ذكر من غير ان يكون له...
قوله ما ذكر من غير ان يكون له...

قوله ما ذكر من غير ان يكون له...
قوله ما ذكر من غير ان يكون له...
قوله ما ذكر من غير ان يكون له...

قوله ما ذكر من غير ان يكون له...
قوله ما ذكر من غير ان يكون له...
قوله ما ذكر من غير ان يكون له...

قوله ما ذكر من غير ان يكون له...
قوله ما ذكر من غير ان يكون له...
قوله ما ذكر من غير ان يكون له...

قوله ما ذكر من غير ان يكون له...
قوله ما ذكر من غير ان يكون له...
قوله ما ذكر من غير ان يكون له...

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

3. 2. 1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 8

[illegible]

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

٢٥٩

فانه قد روي متعددا ويجعل مضانا الى الفعل والمرد مزيدا والزمان هو الذي

في كلامه الشارح بحث وهو ان تفسير الاحياء بتفسير القوى النامية في
الاحياء فاسبب تفسير شعبا بالزمان ما يزيد قواها النامية اذ ينفذ
عنه لما يزيد قواها النامية في جميع القوى النامية فيها بل لا خلاف
في هذا التفسير والاولى ان يفسد في تفسير الاحياء على تفسير النظم و
ما ياتيه مما يصل الى الشك والظن ان النظم في الماهية **قوله** وانما
الاقسام في الطريقة ظاهرة في مذهب الفلاس وفيه بحث بوجهين احدهما
النظر في اقسامها كآثاره والكتابة ضد الماهية قسم لكل من الحقيقة والجمال
واركانه في خلاف الحقيقة ضد السكاك فلا يصح قول الفلاس واقسامه
اربعة على قسمين احدهما ان قلت مراده حركاته باعتبار حقيقة
الطرف وبمازيتة بالحرارة باعتبار الطرف مطلقا قلت في ذلك
لا شك على مذهب السكاك اية ولان في القول بالمازيتة غير مصححة
وهو المستعمل في غير الموضوع لادفاع الاشكال في ذلك على السكاك **قوله**
واما على مذهب السكاك ففيه الاشكال وجوه الاشكال
ان يحسن منه كون المسند في الحيز العقل حيلة كما في تعريف
صوام نهائى وانها في صاتم بليلة من حيث هي لا يكون حيزا
لوجود الاحيائية لكونه ضا من انه صرح في تعريفهما بالكلية
فلا يجوز اقسامه على في الطريقة وحمل الكلمة على مطلق
اللفظ يتوجه في مقام التعريف اذ يحمل على المتبادر ويمكن
الرجوع عن الاشكال كانه التعريف المتصرح فيه بالكلية اما هو
للتسمي الحاصر في الحقيقة والجمال المزدوج بناء على هذا فضاكثر
دراونا واشهر استعمالا على قياس ما قاله الشارح في تعريف
الجمال العظم من انه تعريف للجمال العظم في الاسناد خاصة
ان يقول المراد بالكلية اللفظ الواحد وما في حكمها والقرينة في
على كل من الامرين انه قسم الجمال العظمي وغيره والاستدانة
الى التعشيرية وغيرهما مع انه مثل التعشيرية ما هو من قطعان
مثل المركز تقدم رجلا وتؤخر اخرى والقول الجمال كون القسم

المستحالة

100

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

على الشخص من قبل مستنعات التركيب والاطلاق للكتابة عليه
 على من قبل التشديد واستعمال الكتابة في مجرد حفظ الحقائق وتلخيص
 في صحتها بحت وهو ان يكون بعد ان يعلم ما فيه من الحقائق
 في البيان في أثناء تحقيقها بعد اليقونة المذكورة في تعريف الحقيقة
 من ان القول يكون الكتابة حقيقة غير صحيحة لان الكتابة لم تستعمل
 الموضوع له والجواب ان الشارح ذكر في شرح المفاتيح في فتح المراسل
 الثالث من قول البيان ان الحرف في تعريف الكتابة طريقين احدهما
 استعمال اللفظ في الموضوع ليعبر جواز اعادة الموضوع له في ثانيا
 انه استعمال اللفظ في الموضوع ليعبر ان يكون مقصود باللفظ
 منه ان يكون الموضوع له اللفظ المقصود في ذلك في البيان من غير
 المصداق او لبيان على ان اللفظ ما للكتابة كما ان الشارح في بحث الكتابة
 من هذا الكتاب وما ذكره في قوله وما يجب ان يثبت في المفاتيح
قوله وانما استعملنا ذكر الشارح في شرح المفاتيح ان اللفظ
 تركب لايها من الالهام وتكون عليه طبق شريعة وفي حيث اذ في
 الالهام بكتبة مفقودة لفظ الالهام وهو ما الى ان الشرح في
 ما استعملنا في كونهما من غير ان يكون اللفظ الالهام في الحقيقة
 التي هي في الحقيقة والكتابة ايها مصداق في تعيين الحكمة في الالهام
 ونحوه في الالهام في اللفظ الالهام في الالهام في الالهام في الالهام
قوله وعبره لك ما يتا سبعا عشر من مثل التنبيه على ضربا من
 اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 لا ان اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 هو يجب معرفة اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
قوله ثم الموصول في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 فان في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 الموصول اعرف من ذي اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 يدل على ان الموصول ليس باعرف من ذي اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 الموصول بل لانه يكون اعرف من الصفة او مساويا لها فلا يقع اعرفه ان

تعريف

اللفظ
شريعة

جعل

ذو اللفظ

ذو اللفظ كما هو مذهب كثير من الناس وانما السراج كان في العلم على انما
 اعرف ذي اللفظ من الموصول فظاهره انما هو في العلم على انما
 العكس في الاستعمال في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 المصداق في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 اليه عند ذلك فيكتب عنه ولذا يوصف المصداق في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 يوصف المصداق في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 الى ان اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 الشرح في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 المصداق في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 الحكم على تقدير قضاء المقام كون المصداق في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 تبين من تعريف اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 ان في جازان يجعل تلا في الحقيقة للكتابة في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 ثم اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 سمى المصداق في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 الرجل الذي قدم عليك كرم اذكر الموصول كما في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 انما يكون في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 المقام خصوصية ذلك المقام والمفروض عدمه كما في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
قوله في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 اسر في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 ان المصداق في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
قوله في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 عدم علمهما مقدار جازان في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 الذين كما في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام
 الغرض لما ذكرنا به ان في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام في اللفظ الالهام

تعريف

اللفظ

وذلك كان

الحكم على الموصولة بنى والتي من التي معلوم الثبوت له لأن المبدأ
بالأحوال التي فيها نشأ علم الحكماء في التي يقع اعتبارها في بيان
المستدالية لتعيينه عند فائدة الحكم للحطاب ومفهوم الموصولة
أن يجعل عنواناً للموضوع ولا يفرق الجمل فقد قوله أو استهجان
التصريح بالاسم فيه إشارة إلى أن المبدأ بالعرض ما يكون باعتبار
على إيراد الموصول سواء كان غاية بقصد حصولها فائدة ثابتة
عليه كزيادة التقرير أو كغيره وهذا هو المعنى وهو أن
استهجان التصريح بالاسم لا يبيد اختيار الموصولة بل يوازن
أن يعبر عنه بطريق آخر لا استهجان فيه فلا بد من إتمام شيء إلى
الاستهجان ليس هو اختيار الموصولة على ما سواها من الطرق
ثم قد ذكرنا شرح المقتضى أن الاقتضاء يتحقق بغير الملافة و
المسايسة فلا تخرج من المقتضى بالمقتضى كغيره من المناسبات
يطابق الاقتضاء والملافة إذا كان للمقتضى تعلقاً في المبدأ كما بيناه في
فوقه في باب ذكر المستدالي بالمقتضى ثم من الموجب والمبرمج التزم
المراد يقتضي بالمرجحان بالاختصاص فكلما كان الضا فإليه أكثر كان
الاقتضاء أقوم وأقرب قوله أي يقتضيه العرضة وجه تقديمه على
القولين الأخيرين أن المقصود من الكلام هو العرضة لمسوقه لكل
من المستدالي المستدالية لإفادة ذلك المقصود خيل التقرير على تقريره
أولى قوله وأما حكاية شرح وهو تقريره أقصد شرحه بشيء
ثم انك فقال له شرحه شهد عليك لا يثبت خالفاً لشرح شرح
المتطوّل بعد شرح التصريح بنسب الحاجة إلى التكرار لكون
الشرح بعد القول وإدخاله للثبوت في رتبة الكذب فبذلك
الحكاية متعلقة باستهجان التصريح فأرجعت كماله
مثلاً للمبدأ والتقرير والمسترجحان معاً يظهر الكلام فيهما
وارتضت بزيادة التقرير كما فهم وقع في الحكاية ومتعلقها
فأصل الجنبى ارتقت ليس في لفظها أيضاً استهجان فكيف
يصح جعل الآية مثلاً لقلت المستهجان بتصريح اسم الموصولة

في الحكم

طلب

فالحكم بالموصولة والمستدالية الموافقة قوله وأما خبرت مع الغواة خبرت
بالدوا عرضت على الملك البئر وحركتها لتبين الغواة مع غاؤه وهو
الضال ولا سيما أخرج الماشية إلى المرمى والشرح الضال السامع
والخطبة النظر والخاصة فلا يزال في الصفه إلى الموصوف وقيل شرح
الخطبة النظر السريع إلى ما وقع المقصد عليه من قوله شرح سريع
سريع كما في الديوان وفي الصحاح ناقة شرحه وشرحه أي سريعاً
الخاصة بغير العين والضماد المهيمة ما يسيل من عصير العنب خمر
والمراد الحاصل والخاصة ولما تم بفتح الهمزة كما في الديوان ومن
الصحاح أنه اجزاء الهمزة وحاصل المعنى حيث مع العواة وحيت
في تحصيل الذات هو في التصريح بلفظ أقصى ما بلغ في المبدأ ومنه
شبابه ففاجأت ووقفت الرخايل ما سقيت كان أنما وظلالاً
وذنباً وويلاً قوله أن المبدأ ترويضاً لبيت ترويضهم ترويضاً
من رواية التفتة والملافة سفايل هو الرقابة وهو الأسبب وسأله
أيضاً وأرجح العرض بان يكون من الرقابة بمعنى الاحتقا والقبيل ما يجد
المرسان من شدة القيد وحرارة العطر والصرخ في اللغة الملقاة
على الوجه للهلاك فالحكاية فيما بين فيه إما حقيقياً أو عبارة عن هلاك
الأموات أو عوارض الضمك لا سفايل سبيل الحان فاشأ ترويضاً
بقوله أي تملكوها إلى الشائء بقوله أو تصابوا قوله وجوابه أن العرض
والافتقار وقد أجيب أيضاً بالترجيح المذكور على الخطأ المذكور
هو إما أن يحصل من ذكر العين المشعر بالخطأ أو يفهم من العرض خطأ
الخطأ في هذا الفن من حيث هذا الكلام وفي كلا التفسيرين لا خلاف
لأنهم يتفق على أنه قوله وأما مع اثبات التسمية المذكور
قد أفهم وأما أن يحصل من مجموع الكلام فيرد عليه أن الكلام في معاني
الموصولة ومقتضاها لا في معاني الكلام الدترفيه الموصولة إلى
سواء المظهر ظاهر قوله فيما ساق فإن فيه إيماء إلى المبدأ الجنبى عليه
أسرير جسر العقاب ونظائر بدلاً عن المراد ههنا إلى وجه بناء
الجنبا الجنبى وأما قديم البناء إشارة إلى إيماء الموصولة كما في سنده البئر

الضال السامع

سريع

عصر

سابق

وهو الأسبب والدرابة

ان المبرج حيث اراد الكلام وبنائى آياه عليه كما قيل مثله في تعريف
 العلم بتصوره صورة الشئ **قوله** كما لا يخفى على علم الابدع وهو
 ان يجعل قبل الجرس الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرفت
 الرقعة فمقوله تعالى وما ظلمناهم ولكم نكاحا انفسهم يطلبون **قوله** الى
 التعريض على تعظيم آية اعترض عليه الفاضل الحق بان حصول
 هذه المقابلة جعل الایاء ذريعة اليها يحصل الایاء بالتركيب
 بالحق المذكور كما اذا اخذ الموصول بالمجلد الاسمية بالفعلية
 فلا يستقيم جعله ذريعة اليها حيث بان هذه المقابلة يحصلها
 من مجموع الكلام ومن تفسير الموصول مع صلته والاول هو المستقيم
 عن اجابته بالایاء وما التفت فهو موقوف على اعتبار الایاء قطعا
 مثله تعظيم شعيب عليه السلام على وجه التعريض يحصل من مجموع
 الكلمة الى تركيبه من الحاجة في ذلك الى اعتبار الایاء ومن نفس
 الموصول ايضا بان يعبر عما في الالفاظ الجوز من جنس الحسية
 والحرف فيقول مثل ذلك الى التعريض بتعظيمه وذريعة اليه هذا
 الایاء لم يمكن كذا من الفصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا
 شك انما الكلام في المقابلة الموصولة في مجموع هذا الكلام الذي يكون
 الموصول جعله فادفع الایاء من **قوله** فاشكل عليه المارة في
 ان الذي سلكه السقاء اجاب عنه الفاضل الحق بان مراده من العلة
 علة اسناد الخبر الى المتكلم وبناؤه عليه لعله يؤول الى فلا اشكال
 كما قيل مثله وفيه حيث انما اولاه ان لا يريد بالایاء الى علة بناء
 الخبر بالایاء الى ذات العلة فيجوز ان يصح بها فلا يحسن الایاء
 وان لا يدعى الایاء الى علة بناء من جهة ان ترتيب الحكم على المنق
 وما في حكمه بفعله على المأخذ ففيه ارجح ان ترتيب الایاء انما يدل
 على علة المأخذ لثبوت الخبر بالاشارة واسناده علة ان
 يصوت حيث جعل الایاء ذريعة الى التعظيم من قول
 التعظيم انما يوصل اليه بذكر العلة كما اعترف به نفسه
 سواء او حكي العلية ام لا وانما انما يؤول الى انما هو

اعني نسبة الخبر الى

كلمة

ثم كبر
الها

ان المبرج

ان المبرج في غير الایاء بطريقه في قوله تعالى الذين يستكبرون وتعالى
 بيان سورة عاقبة المكذبت وفي قوله الشاعر ان الذي سلك السقاء
 البست بيان رفعة شأن الشاعر وهكذا في قولها في ذات **قوله**
 لا خطأ لشكل استكبارا كما عرفت من حيث هو ذلك على سبيل دخول
 بعينه بعد ولا خطأ سلك السقاء حكيمه ذلك على سبيل بناء بيت
 الشرف له فاما هذا البيت بعد هذا الكلام في الموضع فاما **قوله**
 ومن الناس من انفق ثمنه او اراد به العلة التي ذكرها وقد
 يتفكك في احوال تقيم الاسناد الى الحقيقة والها من ان الشاعر
 المحقق يعبر به مثل هذا التركيب من كون الحرف والجزء مستقلا
 في ما بعد حيث ان بعض الناس يقول كذا بالانكسار حتى يرد ان
 لا يتصور مثل هذا الالفاظ فاما ذلك ويمكن ان يقال في هذا القول
 يوجد آخرون وهو ان الالفاظ لا يفضيه التعجب واستعظام
 ان لا يخفى بعض من الناس بالآثار غير في مثل هذا الكلام
 فانه لا يمكن انما سائر تعجب كان فيكون لا بعد من ان تصف
 به من جنس الناس لكن في سائر جهة هذا الترجيح لا يطرد
 في جميع المواضع كما لا يخفى فانه في الترجيح الذي ذكره الشاعر
قوله فسوقا لظهورنا في كل فساد هذا الوجه في الراي الذي
 انما سار الحظ ثم واسم الاشارة القرينية في قوله ثم يتفرع على هذا
 مما بعد الاشارة البديعة في قوله ان ان يؤول الى جعل المسند اليه
 موصولا يكاد يصحح بالاشارة الى الایاء **قوله** او يحسن في شاهد
 فيه اشارة الى ان حق الترتيب تقديم الموصول على الشاهد
 وان تابع القوم في العكس حيث انما الى شاهد محسوس في فرق
 به تقديم الشاهد على ان يكون حله للاشارة على سبيل الحق
 ثم ذكر المحسوس في قوله هو ان يراء بالمشاهدة المعلوم يقينا
 كقوله سنها له في قوله **قوله** والها التعريض الجواب
 والمرجح نقدا شاملا في قوله عليه ان كل ما اشار اليه المحر
 عن ضرورة لا وجب نعم قد اشار الشاعر مع نفسه وآخرون

في كلامه

المفرد ^{علم} بالوضع فما يتغير بالذات على جهة الوحدة اجيب بان معناه علم اعتبار
 كذا ليد على جهة الوحدة ولا يتغير في جهة هذا التفيد بل ان العلم به ^{في} التباين
 في الازالة بل في الازالة والتميز في جهة العلم عند قيام الفرضية على عين
 المراد فقولنا ان العلم بالذات معناه ان العلم بالذات على جهة الوحدة ^{في} كذا
 يلزم من اعتبارها بالذات ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 التباين على جهة الوحدة ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 الصفتين على جهة الوحدة ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 بالجمع ^{في} التباين ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 مع كذا ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 واما انظر الى خبر كذا ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 بنعت الجمع ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 اللهم ان ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 الصفة ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 التباين ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 ومن ثم علم قلبا حقيقيا ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 في بناء مذهبهم ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 وتوحيدهم ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 البنية ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 التكتة ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 الصاغة ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 جمع ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 الصفة ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 كل هذا ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 العلم ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 من علماته ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 من شعراء ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 وادته ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة

علم الصفتين

والمادام

والادغام على التباين المعرفة ايضا في الماهية والماهية ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 بالركاب والادغام ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 عنها الماهية ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 ويراد به ان العلم بالذات ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 يستمر متعلقا وهو الحبيب ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 وجسمي ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 المتضا ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 المتضامن ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 عندى ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 انفس ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 مثال ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 في ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 المتضا ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 لها ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 يقربها ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 ظاهر ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 ايضا ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 والكسوف ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 شيئا ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 على كوك ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 الولد ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 لمحت ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 بوسا ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 الجمع ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 خربها ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 هذه ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 قتلها ^{في} العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة

بمعنى العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 بغير العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة
 بغير العلم بالذات على جهة الوحدة كذا ليد على جهة الوحدة

تقواها

الملك

يعتبر بحيث تروى الخاطبة ياداً لا تشتمل على الشيء المحقق كما يكون فيه
الاستدلال المحقق بخلافه من التوهم **قوله** ولقد قيل في جوابه ان
تكون الخيل على التقليل وهذا لا يخفى انه لا يوجب للملك ان لا يحيط
بالعدد كثر الخيل المستفاد من الخيل على التقليل كما يكون مناسبا
للقام على التقليل اما جعل الخيل على التقليل فهما مذهب من جعله
على التقليل بلاشأ بية خطأ على ما يابا لادنى السليم **قوله** وشبهه قوله
او يثبت بعض المنصور بها هذا غير محتمل للميل صدمه ترك
المسكنه اذا لم يوجد لها اي شيء لا يمكنه وقوله ان من شرطه ان
على الفعل الواقع بعد **قوله** نظر الى ان من غير الفصل كثره على اعتبار
ان يكون من غير الفصل مع تعريف المستدلة لا يبرهن مذهب المنصور به
مذهب المنصور بها من انشاءه وشام ومن تبعهما من الكوفيين
فالمستدلة اليه المنكر المسئلة بسوطه في معنى اللبيرة فيه واصلها كثر
من اعتبار التوابع مثله كون الوصف المدح والذم والرفع على
على ما اعتبره المحرر لا كذا كذا بل يجمع ما من الاستدلال الكون لا يوجبها
الاعتدال الكوفيين بشرط ان يكون معددا ككثر وقوة واختيار
قبل عليه المعطوف بالحق كذا ما عتاراته اذ قد لا ينقصها ذكر سببا
للقديم ذكر الوصف على ما ذكره **قوله** سبب قوله اما بانه ما والاشأ
من هذه المعالجة المصدرة وما التابع المحصر من الاشأ
فيه عطف البيان لا غير **قوله** كقولك انهم الطويل والعريض المحقق
يحتاج الى التام في شغله ما لا يشامخ في شرح المفتاح المراد بالطول لا يزد
الامتداد من الارتفاع والمفروض ان لا يوجب لغيره نقصهما او
المفروض ان يناد بالاعتدالهما طبعهما وفيه نظر لان لغيره نقصهما
الطول والعرض يستلزم ان لا يكون الجسم الذي تقاسم به اعتدالانه
انما است حسنا من ان لا الفاضل الحق هذا التام على ما في المعركة
والحكمنا فان ذلك الوصف حد الجسم او تعريفه على ما هو وفيه ذلك
اشأ في العلة الاحتياج المضاف يشغله لانه الممتد في الجهات الثلاث
لا يتصور ان لا مكان وهذا انما يوجب اذا اجوز التعريف بالاعم او بواحد

صحيح

الطول

بالطول وما يعلو الجوهر لان الوصف المذكور يرمي الى اجسام التعريفية و
حدودها غير بدلية ان الموضوع هو الجسم الطبيعي لا مكان التعريفية
عند من يثبتها وهذا ظاهر ان كون الوصف المذكور اشأ في العلة الاحتياج
على تسمى على مذهب الحكماء قطعاً واما على مذهب المعتزلة فتشتمل على
انصرها ما يكون بالجواهر الغرضية وتجزئة ويكون التعريف في الجواهر الجوهرية مع ان
لا امتداد له القدر الامان بها والاعتدال الاعتدال وفي الماشأ ماله في الاحتياج
علة الاحتياج الى المضاف الممتد لا مطلق المضاف فافهم **قوله** في الماشأ
الذي يثبت على النظر فكان قد مر في قدسها مثل مقول لا النظر على ما
ان يثبت من متصفها بصفة وقيل هو بمنزلة الامان وقيل كذا
موضع الثقل وقد مر في قدسها ما من فاعل نظر شبيهها بالمرئي
والسبوع لا ينفك **قوله** ود في فاعله يقع الاشأة او ادنى ذلك
والاشأة الخفة من كذا كذا لا ينفك **قوله** وهذا المعنى يجمع ما من
يخبر اذا نظرت على الحق وتكون فيه **قوله** في التوابع صا في من مع اشأ
الحاصل في المعاشرة في الفاضل المحقق في اشأ احتال التكرار
هو المعنى من جهة يطلع ان يطلق على بعض كل ما انشأ او الفرة المستتر
على اختلاف اليرمين وذلك المعنى يقتل ان يقتل في خصوصية الفرة
هذا الفرة في خصوصية فروعها احتال المعارف فاما اشأ
من اللفظ وهذا الاطلاق نظر الى الاشتراك في الاعمال الجنسية والمفر
بالام الجنس بل يشار الى المعاني عند قصد الجنس اما بيشأ من الجنس كما
صغر في التكرار واعمال الفاضل المحقق في اشأ احتال التكرار
كون الوصف عاماً والموضوع له خاصاً والخاصة تلك فلا خلاف في
شوق من الاشأ التي ذكرها في اشأ فسم واحد هو المذكور بقوله
واذا تصوروا الفاضل معقوماً كلياً وعين اللفظ انما شأن كل
من الموضوع والموضوع له علمان فان الظاهر ان يكون الموضوع العام
هو الموضوع الواحد بالفاء معان متعللة ففهم اذا كان الموضوع
اسم كلياً يكون الموضوع خاصاً اذ لم يتعد الموضوع في هذا
الموضع فيكون الموضوع والموضوع له عامين غير متصورين الا في لفظ

بال

وضع

ما تاتى

وتجملها بكلمة باعتبارها غير منها هذا هو الظاهر ان ما ذكره الفاضل
 امر ارجع الى الاصطلاح وحاصل ان العترة في الوضع اذا كان عاميا في الوضع
 عاميا اصطلاحا سواء كان ذلك المعبر عنه ملا خطه شيء آخر او غير ذلك
 بل كان هو ملحقا بنفسه فيلحقه **لما لا يميز الوصف** محضاً قبل
 ان يرد ان كون الوصف محضاً مانع من الحمل على المدح والذم ونحوهما
 ان الظاهر ان ما لم يبق في هذا المعتبر بل ان ارادته ان لا يكون الوصف
 محضاً انما هو المراد المعنى المذكور **لبيان ان القصد بها**
 دون العترة ليرد بالقرينة العترة الواحدة حتى لا يعلل الفرد ليس
 بمتمثل ههنا اصطلاحاً بل هو محض الاستغراق في العترة ان الكثرة المتينة
 مع ان من يتقن الاستغراق بل انما هو محض العترة التي تقرر الاستغراق
 العترة بكونها ما ذكره في بيده في بحث في محض عطفها على ان التوحيات
 في كل من يدل بها على قصد في الجسد من العدد وهذا يعني ما
 ذكره صاحب المفتاح وفيه دلالة فان قلت كان المراد العترة فرداً
 بنا في الاستغراق كما ذكره في الجسد من العدد يتأينه اذا الاستغراق
 المصطلح لا يتأى في الا قصد في العدد قلت في الاستغراق محض الوصف
 الى الجاساس كما في قوله تعالى وما الله يريد ظاهراً للعاين والمراد به القصد
 الى العدد عدم القصد الى الجاساس كما في قوله تعالى وما الله يريد ظاهراً للعاين
 الى الجاساس بل ان المراد يكون في الاستغراق عدم جواز خروج
 فرد منها عن الحكم المذكور عليها في الآية فان اريد فسر الجسد لغير
 الجسد فرد منه عن الحكم فيستحق الاستغراق بذلك الجسد ههنا
 قيد بما تقدم من ان كل من يتقن الاستغراق وان ذات العترة من ذكر الوصف
 القصد الجسد غاية الامر ان كل من اكتشف انما هو في عموم الامر
 الجسد انما هو كلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره في محض الكلام ان
 من اراد ان يعبر في الاحتاط ما شئت من اعتبار الجسمية وهي شائعة
 من اعتبار الوصف الشامل للجسد والعموم الناشئ من الجسمية
 في سائرية في عموم الارض والخلق وفيه ظهري من زيادة العموم مع ان
 الجسد مفهوماً واحداً وانت خير بان في عبارة اكتشاف عمل الجسد

نقص

نقصان ما
 من غير ان يفتقر الى الجاهل الواقعة
 كما هو في الشان فان
 لما جعل من غير ان يفتقر
 مع عدم وقوع المدح

نقصان ما **لما** يجب حقيقة وقوع المدح في نفسها ووقعه بان المراد من الوقوع
 بحسب تمام الكلام لا يجب سداد الخط فتأمل **لما** قلنا ساداً في العترة
 ان ذلك ان يقول مراده الجميع صلة بتقديم القول وان سكره في
 والله ليطعن **لما** ان الشرطية خبرية امر او بها جلة الخفاء فان
 يصدق عليها انها جلة منسوبة الى الشرط وقد استلحق الجذر الشرطية
 على مجموع الشرط والخفاء **لما** انما هي في سورة الفرقان حيث
 بعينها وما قال فيهما سبق انك تقرر قلت فيها يا ايها الناس كن
 يا ايها الذين آمنوا مدوا ايديكم الى الجاهل منكم تلك الآية
 من سورة التوبة بكيفية تأنيده ان يكون الحكم بان التوبة من
 بناء على الغالب وهو انما في بان ما سبق كلامه فلهذا من ايجاز
 الامة مختار فان لم يفسر على ان سورة البقرة مدنية وقد تجازع
 الاول في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا مدوا ايديكم الى الجاهل منكم
 عن احدهم في تفسيره واما هو احتمال المحققين ان المراد ان كل من
 خطاب من قوله يا ايها الناس فهو كل من يتقن في مكة ويحكم
 في خطاب من قوله يا ايها الذين آمنوا فهو مدني او متعلق بالمؤمنين الكائنين
 بالمدينة سواء نزل الآية بمكة او بالمدينة وفيه ما فيه **لما** قلنا بين
 ان زيادة حذر عليه الفاضل في تأنيده بان يخرج من غير العادة
 وقد فصلوا ووجهه في الآية عليه لكن قد يجاب عنه بان مرادنا
 اكتشاف ان بيان توجيهه في الآية ان في سورة البقرة مع انها ذكرت
 في الآية في الحديث كما نذكر انما في الحديث ههنا مثل ما ذكرت في الحديث
 يعتمد على شارة الى الجاهل في اليهود واما وجه التفسير الجوزي
 فلان ان تقول بقصد التحويل والاحسان ان مراد صاحب اكتشاف
 انها هي بآية وجه التعريف في الحديثين واما بين وجه التفكير
 في الحديث في ذلك فيقول تحت القصد وح لا يتوجه اعتبارها من اجل
 الحديث على الخارج وانت خير بان في عبارة اكتشاف انما هو
 سلم يشهد به الدقة الشليم فتدبر **لما** والمذكور لا سمع في الآية

اريد ان الظاهر ان المتكلم لم يقصد بقوله ان يكون المريد مراداً
 ولما يتوعد الاشتراك بعد تزعمها فكيف علموا ذلك بسبب سماع
 قلت ليل لمراد انهم من جازان هناك ما لا موجودة مستفظة بالصفة
 المذكورة بل انهم علموا انتساب تلك الصفة الى الموصوف المذكور
 وموصوفته بها سواء طابق الواقع ام لا **قوله** وفيه بين ان
 ان موضوعه قد يجاب بان مراد العاصم من الحكم المتكلم عليه
 على ان المصدر بمعنى الفعل بواسطته فانه مما يحتاج الى بيان
 الى نقل وسامع في احواله كالخلاف على الحكم بدو نظيره واستعمال الحكم
 نفسه واذا انظر لكنا البرهان على ما يترتب عليه والضم الى هذه
 ما يباين خبر عليه فيلزم **قوله** في آخر بحثنا حينما المسند
 المتبادر منه ان يحقق معنى الحكم المذكور في آخر بحث الحاشية الشخصية
 لنا في المسند ليس كما يدل عليه النظر في المفتاح بل هو المذكور
 في آخر الحاشية الشخصية للقديم المسند في المراجعة تانين
 المسند لمعنى اللغوي في البحث المتعلق بتاخير الفعل في نحو قوله
 انا سمعت في حديثك **قوله** ولا يظهر ان قول السكاك في قوله
 كما يظهر ان ليس متعلقاً بقوله وربما كان المقصد هو التقدير كما
 قوله العباد بان ما قبله وقوله ربما كان اعتباراً بينهما
 كما قد قيل مرادة دفع قوله في خبرها او التهمة او الشبهة في
 تأكيد المسند اليه كما يظهر عليه ذلك الفصل فانه ذكر
 هناك قوله سمعنا ما في حديثك يقصد به رفع احتمال الخبر
 وهو هو الشبهة **قوله** وهذا يظهر ان في قوله في خبرها
 اعلم الله كما يدل عليه كلامه في الحاشية الكلام السكاكي **قوله** او دفع
 قوله في خبرها فان قلت جعل دفع قوله في خبرها نظير مقابلة
 للتقرير بل على التقريب في هذه الصورة مع ان التأكيد تابع بقوله
 المتنوع في النسبة او الشك في ذلك الخبر ولكن كان لها في التأكيد
 الى ان الفصل في خبره الخبر مقارن للفصل في احوال المذكور

قوله على ما خسر في الحاشية
 في التأكيد على ان
 في التأكيد على ان
 في التأكيد على ان
 في التأكيد على ان

في التأكيد على ان
 في التأكيد على ان
 في التأكيد على ان
 في التأكيد على ان

والمادة بقوله في الفصل في خبره النظر في كل ما يستلزم الخارج اليه فلا شك
قوله ولا يدفع هذا التوهم انه اشارة الى التوهم الحاشية الساكنة في خبره
 السهو في الاصل فان توهم السهو في الاصل الوصف مثل الاشياء
 في الجاهل العينية وزيد يدفع به كما يشير اليه في المشرح **قوله** وهذا
 بحسب الجواب بان كونه جازاً يختلف فيه فانه يختلف بين حقيقة
 حقيقة ما ذكره في النسخة وما اشار اليه الشرح من ان الحق المذكور
 المطلق كما ذكره في النسخة وما اشار اليه الشرح من ان الحق المذكور
 الحق في النظر في خبره لان التوهم في دفع الجواب على بعض الجوانب
 وعدم التوهم في خبره من ان يكون مرجح مستبعداً هذا في الحاشية
 من قوله ان كلهم ان يكون تأكيداً اذا كان المتنوع او في خبره ان يكون احتمالاً
 الشك في طريق التوهم لا طريق الخبر كما ذكره في جازان كما هو كلاًهما **قوله**
 فرق بان المتنوع في مدلوله لا يطلق على خبره لا حقيقة ولا جازان
 التوهم وجيزاً كرهذا الفرق انما يفيد تعيين دفع السهو في كلاهما لا
 تعيين دفع الجازان في كلهم وهذا ما لا خلاف في الحاشية الى المفسر المذكور
 بقوله ويمكن ان يقال في هذا انه لا تغفل **قوله** لان المتنوع في مدلوله
 لا يطلق على الواحد صلاً مع ذلك مستنداً بقوله انما **قوله** في خبره
 مدفع العاقلين ما من انما وجهان بقوله في خبره انما **قوله** في خبره
 عاقلين وانه يبين على جعل عاقلين ما من وجهان بقوله في خبره
 ولما كان مقام ربه جنتان من هذا القبيل بقوله عليه السلام اذا
 سافرتما واذتما فليكنكما من كذا من خبره من كذا لولا ان لا تجد
 الشخصين اذا كان اما ما لا يؤمن واحد قد يستلزم بقوله في خبره
 يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذا خرج الاسر الجار الملح وقوله
 في القبان جزم كل كذا من خبره ان ليس الخطاب لك تبيين كما ذكر
 في النفا سيميلجونا من تحقيقها اشياء الله تعالى وقد مراد من
 المتشبهة خبر التوهم والكل ما وان كان خبره الاثنان كما صرحا
 به في قوله في خبره التوهم كذا **قوله** فاما ما يدفع ذلك بتأكيد
 المسند فيه بحيث اذا خبره في شله تدلوك في الحاشية التركيبية

قوله في خبره
 قوله في خبره
 قوله في خبره
 قوله في خبره

قوله في خبره

قوله في خبره

قوله في خبره

قوله في خبره

قوله في خبره

قوله في خبره

قوله في خبره

قوله في خبره

قوله في خبره

قوله في خبره

قوله في خبره

قوله في خبره

قوله في خبره

حيث قال تعالى اتخذوا من دِينِ اللَّهِ مِثْلَ مَا تَتَّخِذُونَ مِنْ دُونِهِ قِيَامًا مَقَامًا بِالْحَقِّ
ولا يمكن اعتبار مع البدل اصداف هذا التوحيد انهم اعتبروا يوسف
الذي هو الله تعالى بانهم لم يعتبروا بقية الملائكة بل بكونه ملكا ولم يحصل المقصود
منه المخرج من الشرك حتى يظهر له معنى فليست له **وسكن من بدل**
اللفظ لانه لا يتبع في نفس الكلام المضافة وبذل اللفظ لادنى التلخيص فان
اللفظ هو المبدل عنه وقد يقال انما ينبغي بدل اللفظ ان سببه اللفظ
اولا لانه لا بد ان اللفظ قد يتغير في عدم وقوع بدل اللفظ في نفس الكلام بانه
يتبدل في اللفظ وانما في اللفظ في الحقيقة بالمعنى كما في جازي زيد في
نفس اللفظ في كلام الله تعالى لان يستلزم عدم الفصل بل اللفظ هو اللفظ
عليه سبحانه **فان قلت قد اخذوا** يمكن ان يجاب ايضا بان في المبدل
المتغير وهو المبدل منه وتغير الحكم ايضا لكونه في حكم تغير العاقل وانما في
التأكيد فيه تغير المتغير وهو المولد لغيره في نفس البدل زيادة تقرير
التأكيد **فكان** هذا حسن ان يقول زيادة التقرير والاضاح كما وقع في الكلام
قال القاضي المحقق انما يشترط في ذلك انما يتغير على اختلاف العارة
وهو ان السكك لا يجمع بين التقرير والاضاح ابتداء في التمثيل هو بدل
المشتال واما في هذا بدل اللفظ واخره بدل الكل بناء على ان الايضاح
في بدل الاشتال لظهوره في بدل الجهر كما انه في بدل البعض اظهره في بدل
الكلام ان الكلام في محضات السند اليه والتخصيص في المادتين اظهر
والمعنى لما وقع على التقرير ابتداء في التمثيل بدل الكل لظهوره وعقده
بدل البعض لانه اقرب اليه في بطلان بدل الاشتال واعتبر عليه بان
هذا الاحتمال انما يتبع لكونه الايضاح وحده في عبارة المفتاح واما اذا جمع
بينهما فكذلك لا يجمع للايضاح على التقرير والجواب ان قوله مع ان الكلام
في محضات السند اليه جزء من العلة بل هو متبوع في العلة فلهذا
يشهد به مع ذلك يعارض الظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فافهم
ولم يجمع المطلق لغيره من هذا الوصف سبب تغير الجهر بوجه من الوجه
لم يتبين بتبدل الاطلاق كما قيل في قوله الماهية مرجحة في قوله

البحر

ذلك

الظن

المطلق فليس ما ذكره هشام في نفس السبب ان قوله بعضهم معنى
للمعنى المطلق سبب بتبدل الجمع بتبدل المطلق وانما في الجمع بلا تقدير
الاشياء الحكم بالمتابع والمتبوع هذا التفسير اما يظهر في عطف المفعول على المفعول
واما في عطف الجملة مثل قام زيد وعمر فلان وجهه له ولعل التفسير بالظن
المثال المذكورة المعنى قال الله في سورة المفتاح وقد تغير في قوله تعالى
الواو والفاء وثم وحق في شرك في اداة الجمع في ذات مثل قام وقد تغير
او في حكمه مثل قام زيد وعمر او في الوجود مثل قام زيد وعمر وقد
تغير في المثال الاول اعني قام وتغير زيد في ذات بعد من قبل الجمع في الوجود
بما هو على ان عطف الجملة على الجملة فان من باب التنازع وقابل الفعلين
في ذلك فان قيل لعله جعل بين تيسر الاشتراك في اللفظ من جهة المعنى
تتماثل ما زمان يجعل هذا كانه شرب من قبل الاشتراك في اللفظ في الوجود
وهو قوله ما صرح به المحققون **من غير** يعقب تقدم او تأخر ومعنى فيه
اشعار بان لو وجد تغير المعنى لكان في نفس السند وما ذكره العاقل
المعنى واشعر به كلام الله فيما يهدي من المعنى في باب العطف هو التبدل
والتغير يجب الوجه في الزمنية فاعلى سبيل التقاطع او التماثل في اللفظ
الوقوف بالمعنى ليس من التفصيل ولكن ان يقول بعد تسليم ان ذكر المعنى ليس
ليس على سبيل الاستطارة الحكم بان المعنيين التفصيل في باب العطف هو التبدل
يجب الوقوع في الزمنية باحد الوجهين بالنظر في الواقع بناء على ان ليس لنا
يجر في عطفه لا يجب الوقوع على المعنى في الزمان المستلزم لتعدد المستلزمات
لو وجدت لكن المفهوم منها من التفصيل المعنى في شيء ثم قول الشرح
المعنى في باب العطف او متغير بحيث فان المعنى المتداول غير معتبر في اصالته
على ما حققه الله كما ان يقال تصد المعنى بان الاستيلاء يجب الخارج لتما
عليه ما يتبع الوقوع في زمان متراخ ايضا لكن يجب اليقين واشتراط حال
المعاني في وصفها فامر خارج عن الوضع راجع في بعض احوالها في الحكم
وبه بعد لم يبق في تأمل **ما حصر** بقوله مع اختصاص قال القوم في
مشرجه المفتاح وقد ثبت في ما عرفت في قوله فيك والتعويض يعني
تفصيل السند اليه لكان مستقيما لما ان مع التفسير اتم وابتداء في

تعدله

احدهم

المعينة

جبه

وقد اشارت الى ما ذكره في اقل احوال المسند اليه من غير ان يكون
من ذلك الشرح من ان المسند اليه في المعنى وهذا الباب وليس يفرق
ان لم يحصل ذلك الغرض لا لهذا الغرض بل لغيره وان كان
لها في ما يكتسب الوجه ثم قال فاحفظ هذا الاصل ولا يلتفت الى
ما عارضه ان مقتضى قد يكون امرا آخر سوى ما ذكرنا وان ذلك مقتضى
قد يتربى على حالة اخرى **و** احسن من غيره في زيادة وجهه
تعد يوم اوسنة يريد ان فيه تفصيل المسند مع ان منشاء ليس
العطف على المسند اليه اهل فلو لم يقيد بقوله مع اختصاصه لم يبق
ويؤيد ان يتفكر في العطف على المسند اليه يكون منشاء تفصيل المسند
على ما هو حاصل المعنى ليس من شأنه تحقيق ذلك التفصيل من غير ان
تكون العطف منشاء له بل يكون هذا التفصيل حالة مقتضية
لكل العطف منشاء له لخصوله بدونه ولك ان تقول في توجيه
المحتسب ان بناء على ان الصاطبة الثانية صاطبة للعطف بغير الواو
كما لا يخفى بل المعنى ان العطف بغير الواو لا يقتضي المسند فلو لم يكن
المحتسب لكان في وجهه وان كان ذلك التفصيل حاصل في المثال
المذكور مع انتقاله العطف بغير الواو كما في قاعدة الاختصاص
الاول ولو قالوا احتسبه عن غيره في زيد وجاء في غيره بعد يوم
اوسنة كما في المختصر كان اظهر **و** ترتيب اجزاء ما قبلها ذهبا
التي هي الاجزاء بطريق التمثيل في المختصر اذا احتسبه حتى كانه
في معنى اللبيب ويعين ان يكون معطوفها بعضا من جملة قبلها
كقوله كذا حتى انشاء ويجوز ان يكون كلت السكتة حتى يربطها
او كالجاء نحو عني كذا حتى حدتها وبالجمل ان يكون متوحد
ذاتا في الجملة حتى يحقق فيه بعضا من شروط الجزئية بخصوصها
لا يخفى اننا قبل المثال المذكور اعني ما كان كتاب لي حتى ادم بان المراد
ما كان لي حتى ادم **و** اذا دخل على كلام فيه تفصيل وجه ثابت
الى ذلك التقييد وكذا المضافات المراد من ادخلها المذكور التأخر
فلا اعتبار ولا ملحظة لانه وجب القيد او لا ودخل المضافات

كلها من السداد مع
سادات الفهم
عبد الجبار
حتى لا يات في

ثانية

ثانياً بحسب الحقيقة حتى يرد عدد ما فيه في مثل قوله جاء في زيد
لوجه حتى في انه كان كذا ثم جاء في **و** لانه ومعنى الذي
في شرب او شربته تعطف لان هذه ضوابط والفقهاء صوابية
بشأنه في القيد والاحكام والالزام وشك واحتمالها ما لا يخفى
فيما نقلت عنه فانه قد اختلفوا في ان هذا مقتضى
فليكن على ذكره من ان مقتضى ان التفسير الثاني يدل على ان العطف
على المسند اليه اذا لم يكن لتفصيل المسند بل ان يكون لتفصيل
المسند اليه فلو لم يقيد بشيء ان المثالين قيل العطف على المسند اليه
وان لم يكن لتفصيل المسند وجب ان لا يرد ان مقتضى المسند اليه
مع ان المسند اليه هو الواحد لا يقتضي التفصيل ولا يجب بعد
تسليم وجهي احكامهما من بالثاني ان العطف هو التفصيل
المسند اليه بناء على ترتيب التعارض بالوصف من التفسيرين
على ما تقدم في مثله فاما **و** او انما جاء كوجهه فيكون قصر
قصر او لا كما ان الاول قصر قلب وسكت عن قصر المهيمن لان
المخاطب منه شاك فاحكم له حتى يرد عن الخطاء فيه الى الصواب
كما يظهر انشاء الله تعالى جواز استعماله في قصر القلب والموارد
لاننا لا نحكم انما يستعمل القلب فقط **و** ان اعتقاد ان المعنى متفق
عنهما جفاه لانه بالاعتقاد ما يكون جائزاً ما لا يتناول الظن
الضعيف الذي هو الوجه الفاسد **و** ان اعتقاد ان شيئاً حاك
دون غيره على ما وقع في الفتح **و** فان قلت لا مخالفة بين المختلفين
لان مراد العامة من الاعتقاد المذكور اعتقاد انشاء المعنى
نفسه عن زيد ومراد المفتاح اعتقاد ان زيد دون غيره
الكلام والاعتقاد ان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت
لما كان المفهوم لاعتقاد المخاطب المكلف بين المتماثلين بحيث
يقوم من انشاء المعنى على احد هما انشاء من الآخر فاما ان يقع
مخالفتهما او عدم مجتبهما فلا يمتشي التصور المذكور لا يخفى
فلا يقل به احد **و** ان يذهب اليه واهب لانه لم يظفر به في

المستعمل

نشا من **سب** خرج في هذه الآية بان فائدة الفصل **ههنا** بحث وهو ان
 الفصل في هذا القلم وان لم يجز ان يفيد الفصل بحسب البتوت والصدق
 لكن لا يجوز ان يفيد ايضا بحسب ما حفظه العينية مثلا اذا اعتقد
 السامع ان المتكلم يحسن البطلان لما هو عزمه لا يريد نفي ذلك بل
 المحامي يكون تصرفا باعتبار العينية وعلى هذا يفسر قوله المتكلم
 والمشاورة من كلامه الفاضل المحتج وعنه ان ضمير الفصل في مثل
 لا يفيد الفصل اصله نعم اما قوله لقصر لا يرد ليس يقبل فتأمل وقد
 يكون لحدوث التاكيد اذا كان التخصيص حاصله بلفظه سوق الكلام
 يدل على ان المراد بالتاكيد تأكيد ثبوت السند للسند اليه لكن ظاهر
 العبارة يشعر بان لحدوث التاكيد مشروط بكون الكلام مشتملا على
 تخصيص حاصل بلفظه وانت خبير بان لا مانع من كونه للتاكيد
 وان لم يوجد في الكلام انما التخصيص اصله **لأن** قوله المتكلم
 انه قد يكون لحدوث التاكيد وضوحه يوجد فيها التخصيص اذا كان التخصيص
 حاصله بدونه او يحتمل التاكيد على ما تأكد التخصيص وفيه بعد
 اي تقديم السند اليه يريد ان يراه مقدم على السند على ما هو اصله كما
 في منقش في الكنية اي لوجه من قول المتكلم لا واسعا انه يقول
 واسعا فيصنف ومرارا صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الذي
 اي حيث قال ايمان في مقدمه ومؤخر للمزاج لا لقائه **قوله** ويعرف
 فيه معنى اي يعرف في ذلك الشيء ومعنى ما سب لاقتضاد الحاشية
 ولما صلا لا بد من اسناد العناية الى الشيء يكون ذلك الشيء
 مقتضا للعناية وعلته له بحسب المناسبات **قوله** لا يرد بغيره
 قبل الكلام المؤيد بان المراد بقوله لا يرد بغيره الترتيب حكم
 الواجب في نظر البلغاء بقرينة ان الغرض من اسناد الحاشية التي هي
 الترخيم وجوبها ولو بدت في عبارة لان السند اليه لما كان
 حكوما على كل السند مطلوبين لوجهه فلو كان ذلك خطأ فله
 فالحكم في العنين بمعنى المحكوم به والفيض دفع ما اوردته القام
 المحتج فتأمل **قوله** يعني بغيره البرية في المعاد الجسدية اعترض

بان البعض

شك
يكون

بان البعض تامل بالبحث والعرض منكره وكان من الفرقين جازم في هذه
 فكيف لم يرد الحبيب بان لغيره في كفيته لا في اصله كما دل عليه قوله
 وفيه ابدان الاموات كيف يحيى من الرقات على ان المختلف في العنا
 من الجميع من حيث هو مجموع الترتيب وان كان كل من الفريقين
 حاشية في نفسه فتأمل **قوله** لا يرد بغيره السقط في اصل
 ما يسقط من الزيد على الاقدام يستوي في ان المعريه والضمير
 بالكره في الاصل اشتغال الناس وحقا لخطيب الذي يسمع اشتغال
 الناس به ايضا فيسوي به شرح الدعاء المأثور لصدره الما اصل
قوله يعني بعضه يقول بالمعاد وبعضه يقول لا بعد
 ان يكون تقديم المعاد في تفسيره في تفسير البيت مع ان الظاهر هو
 اللق والشر لا يرب اياه الى ان مراد الشاعر بالباء الى الضمير
 هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر وتبين في كتب التاريخ ان ابا
 العلاء ملحق منكر للشر في معنى البية في التثنية عند من له ذوق
 سليم وهو قوله لا يرد بغيره ما بين محمدا فذيت ما بالها قطع
 في مربع ويناسر **قوله** مرده مرده عليه بقوله عز وجل انما اولوا
 بائنه هاد الخبايا فافهم حكمه المأثور **قوله** ولا يقتض
 هو علومه وقيل طائر في بلاد الهند يضرب به المشايخ البياض
 له منقش طويل وحسن المالحان يعيش الف سنة ثم ياهم الله
 تبع بان يمتوت فيجمع الخطب حاليه فيضرب بجناحه على الخطب
 ان يخرج منه النار فيشتعل الخطب فيضرب فيضرب الله تعالى
 من مراده من مراده يرد ملك وقيل يرد ثلاثة ايام ثم
قوله لا يرد بغيره السباق بالياء الموحدة ما قبل
 الشيء والسياق بالمشادة الغنية **قوله** وهو العبارة ههنا **قوله**
 واما الترخيم المستر او المساواة للثقة او الاتفاق يحتمل ان يكون
 قوله للثقة او الاتفاق على المستر والمساواة بناء على انهما اقتضاها
 منسبان عن الثقة او التخيير بحسب فسر المأثور اما قوله ههنا
 ذلك فالتعلق له باصل الثقة او التخيير على وجهه وحاصل الكلام

الهند

ان التقديم للقبول المستحق والحاصلة من التفاضل والتجديد المسألة **صلوة**
 من التقليل ولما كان تجديدهما متضمنا لتجديدهما لم يتغير به المقصود
 ويكون ويجوز ان يكون ملة للقبول نفسه واما كان في المقام لفظ
 التجديد اشارة الى تصور عبارة المفتاح حيث قال واما لان اسم السيد
 جعل للتفاضل فقد مر الى السامع ليشعر او يصدق وفي وجه القصر
 على الاحتمال الاول ان التفاضل لاجل ما هو اوله من المسند اليه او لغيره
 وفيه قول المعري سألني فقلت مقصدا ناسجا فكان اسم
 بامير لم يزل في كلامه حيث جعل اسم السيد تفضيلا للفقير معترضا
 هكذا المستر السبب عندنا لفتحه لتقديم المسند اليه تجديدا للتفاضل
 مثلا وكما بان التفاضل قد يكون باللفظ المسموع فيسهل الكلام
 كلفظ سيد مثلا وهذا هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه وقد يكون
 بمضمون الكلام كانه سيد في داره فانه فاضله لكونه سيدا
 في داره ونفس هذا التفاضل حاصل سواء قدم المسند اليه او لم يزل
 يقتضي تقديمه على المسند والمقصود اشتبه عليه الفرق بين التفاضل بين
 وعلى الاحتمال الثاني ان المستر متضمنة للتفاضل لانها في كلامه
 بعد تسليم حصولها بذكر الاسم في انشاء الكلام ان مراده المستر
 الكمال في المعقولة من المطلق فانه في السماع في داره جعله
 السماع في المصطلح من الفاعل ثم هو لفساد ذلك خليفة من الابداس
قوله مثل اظهار تعظيمه بناء على ان التقديم في هذا السامع وشعر
 بالتقديم في الشئ والرتبة العقلية ان المهم شيئا يشتمل على التعظيم
 بنفسه او بغيره فاذن قد مر ان التقديم بتقديمه بحسب المقام
 بحسب المقام من ان الفصل في التعظيم يستفاد من رتبة تعظيمه
 ويجوز فاضل هذا القبيل ومنه لا يشتمل عليه بل يستفاد
 اصل التعظيم من نفس التقديم بحسب المناسبة المذكورة **قوله**
 او يتغير نحو جرح جاهلية الدار فيه بحسب لانها ان التغير
 في جرح جاهل يستفاد من التقديم بل من الوصف حتى لو اخرج
 المسند اليه يحصل التغير ايضا ولو حذف الوصف لاستفاد

ور
 رصنه

التجديد اصله

التجديد اصله ويمكن ان يقال اصل التجديد يستفاد من الصفة لكن تقديم مثل
 هذا المسند اليه في مقام الامانة فيعيد شيئا ويحضر قديرا **قوله** وهذا
 معنى قول صاحب الفتح اوله لان قوله متصفا به يعني كونه متصفا
 مستغرقا به بحيث يعد من المتصفين المستغرقين به **قوله** نعم لو قيل في
 المفتاح **قوله** هذا انما يريد ان كان مراد السكاك ما ذكره اما اذا كان مراده
 اوله لان مراده المسند اليه بنفسه ويجوز ان يكون مراده وصفه لغيره
 وهذا احتماله متساويان لانه قد يفصل الاول كما اذا كان الكلام
 في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يفصل
 الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفه للزاهد فيقال
 يشرب الزاهد **قوله** متى يظهر في حق الزاهد انما هو انما هو في البيت
 ويظهر في بيته والعواقر جمع عاق وهو موضع الزواجر من المنكبات
 ونيران جمع نيران ككبر جمع كبر من نيران الرجل الغم فحينئذ
 اي وقدره في الما التزول وصفه بالمعنى في الموضع كما فهمه سيوف
 وبالشجاعة حيث لم يفر من السلاح والسكون والوقار في المجلس
 وبالسرعة في نفسه وفي خدمة المضاف وقوله **قوله** اي جعل الاستعداد
 هو قوله هو خوفه لاقوله جالس في حال تقديم المسند اليه ويخرج
 ولا قوله ضيف لان ضيفه فاعل فعل بضمه ما بعده **قوله** واجب
 من هذا الاشتراك **قوله** فيل عليه هذا النوع خارج عن قانون المناظر
 فلا يبيد صاهلته والحقيقة نوع مستلزم وذلك لان حاصل
 الاعتراض انما ان التقديم في السكاك في هذا التعظيم واما ان يكون كذلك
 فكان لغير فعلية وهو ثم فالاول لا يستلزم بقوله ائمة التفسير
 التعريض للنوع **قوله** وما انت عليه بغيره صريح في المفتاح لوجود
 المعصية وان المعنى ان العز عليه ان يترك ذلك لغيره من اجل ديننا
 مرات با شعيب والاسل على ارادة هذا المعنى بسوط في شرح
 المفتاح لكن ينبغي ان شرط التعظيم عند السكاك ان يعتبر
 ان المقدم كان في المصطلح شيئا اعلى منه فاعل مضمون وان يدعى
 الى هذا الاعتبار ضرورة في الجمل ولذا لم يقبل المحقق في زبد غريم

نوع المسند في رتبة
 قدم الجرح

كاستأثر الكائن انت على تقدير تخرج بان ين ما غير ثابت فاعل المصفة
 والاضحية الى ان كتاب الوجه البعيد ما عني ان يعتبر ان انت تاكيد
 المستتر في عارف هنا ثم قوله علينا متعلق بغير لان لهما راعى الباء واردة
 في غير مقدم ما في تحتها عليه وان اثبت بقوله يضره وغيره **وقد**
 انت عليه هو لو كسر اي كيفيل يحفظ افعالي **ففي** غير مناسب للمقام
 بل المناسب له التقوى والتقرب وتحقيق قوله جوف اذا من لغيره
 الضيف واعترض عليه بان لا علم مناسبه الحصر للمقام فان المعنى
 انهم يباشر من امر الضيفه بانفسهم ولا يكونون الى خلد لهم كالم
 الداب في كل امر الضيف وتعليقه اقول العمل على المناسبة ان كل الامر
 الضيف ان يباشر امر الصيافة بانفسهم ويجوزهم لان يستريح
 خلدهم وباشروا انفسهم مع ان العادة تاتي عنه كما يخفى على النصف
 على انه يفرق بين حسن التقابل مع قراء جلوس لانتفاء الحصر فيه ولو
 التزم تقدير المسند اليه معلقاته على كل حال رفعتهم مع انه كريد
 لا يتيقن في غير ان كما يخفى **ففي** بل التخصيص بالذات منه انه
 لا تعرض لتمام المناسخ للتخصيص كغيره كما في مثل ما سمعت كما ذكره في
 مقتضيات تقديم المسند وانت خبير بان حمل التخصيص ههنا
 على القصر مع عدم الظهور في المثال نقل تكلفه وعوى كونه
 مشروطا بكون الخبر مفيداً لما شاهد لها بل هو في ردة بصرهم ائمة
 التفسير **ففي** تخصيصه بالخبر المعلى اي في الخبر الفعالي
 حذف الضان لان المقصور على المسند اليه المقدم في المثال المذكور
 نفاه في كل ما ناقضت لكن هذا الكلام من الهم فريضة على عبد القاهر
 كما يشتر اليه الشارح في انشاء البحث ثم المراد بالخبر الفعلي الخبر الذي
 اقله فعل وفاعله خبر المستند لا المتضمن بمعنى الفعل التصريحي
 بان الصفة المشبهة **ففي** قوله تعالى وما انت علينا بمنزلة خير
 وفيلان **ففي** وصاحب المقتراح قال انما ضل الخفى وهذا هو
 الحق وذلك لان التقديم آه وانت خبير بان ما ذكره يقتضي حمله
 التخصيص فيما اذا كان المقدم اسماً مظهر على نحو جواز في غير

والسكاك

والسكاك لا يقول به على ما يحكي **ففي** لان التخصيص انما هو بالنسبة آه
 القصر المستفاد من قوله انما هو اضافي كما بدله عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من
 في العالم فلا يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من يرد في
 المثال في نفس التخصيص نعم لا يرد في له ههنا وفيها سابق في مواضع
 لغات بالنسبة الى مقابليه وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه كما بهت عليه
 في بحث الطيف على المسند اليه **ففي** ولما انما رأت احد اي لا يصح
 هذا المثال الاية بناء على ما يتبادر منه وهو ان المستغرق الحقيقي وان حصل
 تقييده بمجرى الفكر الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي اذا
 ذكر في المقتراح بل في الاستحسان **ففي** لانه قد في من الشك في الروية على
 وجه العموم لفظا على متعلقه بنفي الروية يد عليه قول الله فيهما
 سبق ما تقدم فينفي الفعل عن المدحور وقوته لغيره على وجه
 الذي في منه من العلم والتخصيص **ففي** وفيه نظر لان آه **ففي** يجب بان
 كلهم المقصود لما صدر المعنى بان يكون مراده ان النفي هو الروية الواقعة
 على كل واحد بعد تسلط النفي وما حظرت ويكون من قبيل عموم النفي
 لا نفي العموم وان كان المتبادر منه ذلك فكانه قال النفي هو الروية
 الواقعة على سبيل الروية الواقعة على سبيل وهكذا فتأمل **ففي** اذ المر
 يكن ههنا بدلا عن الاول بان يكون مذهب الفاء وهذا احتمل من
 احد في قوله تعالى قل هو الله احد فان اصله واحد بمعنى واحد والمنا
 استعماله في الايجاب بدونه وقد بين ما ههنا اصلية لا يستعمل في الجملة
 اصله كلفظ اسيم واسم من المستعمل فيه ما ههنا من قبلة **ففي**
 ردا على من عزم انك سابت كل احد واذا كان ردا عليه ينبغي ان
 مقدمه في المثال المذكور لفظ كل ليطابق اللفظ المردود فيحذف المقدم
 لان النفي هو الروية الواقعة على كل احد هذا فيجب ما ذكره ذلك
 المعتد به وفيه بحث اما اوله فانه لا يتحقق ان مراد الحكم تخصيص
 نفي الخبر الفعلي والمثبت كانه اصله فينبغي ان يكونه المثال
 المذكور على وجه ردا على من اعتقد ان خبرك وحده ما لم ي
 احدا وشاركه في عدم روية التجداد لا يخفى ان خطأ المخاطب

المن

نعم

بالوكل

فوقه فقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص فبدأ بالاشارة ولهذا قال الفاعل
 المخصص فكانه لم يفرق بين ما انما قلت هذا وانما قلت هذا فمما قيل
 لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بعده كل الامة في المراتب للغير
 تحقها المعنى المختص بالكون للامة فيكون معنى المثال المذكور
 كل من كل احد له وجه واثنان فيكونا في الامة ان المراد بالوجه
 يقتضي ان يكون الزم في اللفظ بالفتحة الدالة على نكرة حتى
 يكون استعماله في كل واحد من كل واحد من وجه وجوب التطابق
 فانك اذا قلت لفاطمة لربيت شخصا فافعال لك ما انما ريت احدا
 يكون جوابا صحيحا في الحسن ان راعي التطابق الضمير في مثال
قوله ان هذا الامتناع حارة **هنا** مراد الوجهين معا وقولنا
 مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لم يكن بالوجه الثاني في ههنا
 مناقضة وهي ان جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون
 لفساد ما ذكره المتقدم لجرانه ان يكون وجه الامتناع مستقرا
 مختلفا وانما يظهر الفساد اذا جرى الوجه المذكور في وجه واحد
 يوجد في هذا الفساد كما ينبغي وقد يجب بان الله ههنا بصدد
 نقل كلام الشيخ وقد ذكرنا انما قلت شيئا مع قوله ما انما ريت احدا
 في قرن واحد وفرع عدم الصحة في الجميع على كون المعنى عاما كما ينبغي
 ويكون التخصيص في الدليل غلط صافا عند الله فتأمل **قوله** على
 جميع الناس **قوله** وان في الامور على وجه نكرة في سياق النفي يكون
 توبيضا لكون احد بمعنى الجميع لعمامة كل ما ينبغي ان قلت لم لا يجوز
 ان يراد بالجميع جمع مخصوص هو الكل قلت لما لم يكن الامتناع محصيا
 بتلك المصادمة مع كونها في المتبادر لم يثبت اليه **الشايع قوله**
 بل يقتضي ان يكون سائر احدا **هنا** الكلام مراد عند الشايع
 بما سبق فيقوله انما مراد ههنا من طرف القوم ولهذا قال فيما بعد
 هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على التمهيد **قوله** وهي
 متقاربة **هنا** نقل عن بعض المحققين مقربا على الفاعل العلامة
 وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالحاصل حيث قال قولنا ما ريت احدا

او موكلة

او موكلة في عدم النفي او متحدا في المال وهما لا وجه لفساد المثال
 المذكور في المثالين في التفسير بقرائن فيه كما ينبغي **قوله** في قوله
 غيرك او انت مشارك الغير **هنا** المتبادر من المشاركة مشاركة المعية
 وليس في الكلام ان اشارة الى قصر التبعين وشبهه سياتي في كلام الله
 اية ويجوز ما يثبت عليه في بحث العطف ومنه بان المراد من المشاركة
 اهم مشاركة المعية والبدلية فيكون اشارة الى انواع القصر في كل
 تكلف كما ينبغي **قوله** في قوله ان انت وحدك او انت مشارك الغير
 بريدانه اما قصر قلب او قصر افراد ثم ان انهما التخصيص المتقدم
 يثبت من النفي ذو طبع مستقيم وبوجه ان تقديم السند الى نفي
 الالف الخطاب اصاب في اصل الحكم واخطا في هذا القيد كما نعلم
 عند التكرار فقله وانفهامه تخصيص النفي لا نفي التخصيص من قولنا
 ما انما ريت احدا استمر الامتناع لا امتناع التخصيص من قولنا
 الفاعل عليه وانفهامه انما الامتناع لا انفهام اللفظ من قوله
 الامنية الداخل عليه في كحقيقه الشايع في بحث **قوله** في قوله
 اشارة الى الامة **هنا** ان في قوله وهذا ليعلم ما انك ضربت التميز
 فان تقدم لفظ هذا لفظ القصر يعني انك على الامتناع ما ذكرته
 لا ما ذكرنا **قوله** ولما كان في الامة التقديم على هذا المعنى بالحق لا بالوضع
 لا قيل في هذا تقرير بالية على الشخص على انه يجوز ان يكون وجهه
 عدم القصر بالشخص **قوله** وجانه **قوله** قد سبنا من هذا
 مراد شايع الايضاح بان الفعل المستنازع فيه باعتبار فاعله ههنا
 وجموع الضرب على كل واحد غير زيد وانما زيد فسوت عنه لا لولا
 الاستحسان يكون للامتناع لعدم صحة الاستثناء المرفوع في الانسان كما
 عرفت في النفي يكون بمعنى غير اذا كان كك فيمكن في الكلام اشهاد
 بان سبنا ضرب او لم يضرب فلو يلزم التناقض اضافة وعند نظرنا
 انك لا بد ان لا تأييدا على غير اذا كانت الموصوف معها متوحدان
 في سبنا لزم معنى غير زيد **قوله** في الكتب النجس والموصوف ههنا
 غير موكلة كما ينبغي انهم كلهم **قوله** فله في حله عليه واثنان

الحصر

صريح

فلا تلو اذا لم يكن للشيء ثبوت في عين جود المقادير فلا يتم ما ذكره الله ايضا
في وجه سادس المثال في كلام الله تعالى عليه **قوله** وعندكم ان قولهم
ان نقص الحق بالاداة ليس المراد ان هذا اعتبارا من حق بوجهه عليه
بل ان نقص القادر في كذا ذكره الفاضل المحشي بل ان هذه المقيدة احسن
بان يفتقر عليها من المقيدة التي اعتبر عليها المقدم من مثله في دليل
الشروط ان تلك المقيدة ظاهرة الصحة ظاهرة في ما امره عليها
واعتبارها المقيدة فمنعها موجه ظاهر بحيث لا يحتاج في وجه
الاعتبار لمرادية وليس في عينه نقص في ما سببه اطلاقه على ما لا الشئ
وعلم اطلاقه غير لعدم تفهمه كنهه في الحرف في كلام الشيخ حيث
لا يرد عليه منع فتأمل **قوله** فلا يشترط انما هو من الاثبات المستشاه
الفرغ من الاثبات وان لم يكن فيما يستقيم منه المعنى بل ان مراد الشارح
لزمه ذلك الذي لا يكون من التقي لوجهه الى الفاعل على ما الفعل
بمقتضى القاعدات السابقة ولا يجوز ان يحمل على غير لعدم ذكر الموصوف
فحين يكون المستشاه من الاثبات والمستشاه من المقدير كل احكامان
المستشاه الفرغ على خطه فيه المزمع **قوله** وكذا اذا كان الفعل متصفا
معطوفا على مقدره والمحقق قد ياتي لكذا وكذا اذا كان متصفا وكذا اذا كان
متصفا **قوله** وليس اذا قلت سعبت آة اسم ليس في الشان ويحتمل
للملحة الشريطة او قوله بحت واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعله يكون
يكون وفاعله يكون وهي تامة ان مع اسمه وهو وجهه معي وخبر وهو
عند الشان مع وقد وقع في موقع المبرر صفة معي وانوار في قد وقع
على ما في بعض النسخ من تصرف السامع لعدم مهسا **قوله** عبا ان
المفتاح في قصص النصب معطوف على ان يكون ثم ان السكاك
انما في الوجوب ههنا ههنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قد مر
قوله غير مشوب حاله من السعي في ارفه سماجة لان انتفاء
الثبوت بهذه الامور هيئة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي كما في فتح
المفتاح للشريف ولك ان يجعله حلا من كل منك اى معيذ في وجوب
سعي منك حال كونك غير مشوب في افادته وادامته بخبره اذ قيل

قوله في وجه سادس المثال في كلام الله تعالى عليه قوله وعندكم ان قولهم ان نقص الحق بالاداة ليس المراد ان هذا اعتبارا من حق بوجهه عليه بل ان نقص القادر في كذا ذكره الفاضل المحشي بل ان هذه المقيدة احسن بان يفتقر عليها من المقيدة التي اعتبر عليها المقدم من مثله في دليل الشروط ان تلك المقيدة ظاهرة الصحة ظاهرة في ما امره عليها واعتبارها المقيدة فمنعها موجه ظاهر بحيث لا يحتاج في وجه الاعتبار لمرادية وليس في عينه نقص في ما سببه اطلاقه على ما لا الشئ وعلم اطلاقه غير لعدم تفهمه كنهه في الحرف في كلام الشيخ حيث لا يرد عليه منع فتأمل قوله فلا يشترط انما هو من الاثبات المستشاه الفرغ من الاثبات وان لم يكن فيما يستقيم منه المعنى بل ان مراد الشارح لزمه ذلك الذي لا يكون من التقي لوجهه الى الفاعل على ما الفعل بمقتضى القاعدات السابقة ولا يجوز ان يحمل على غير لعدم ذكر الموصوف فحين يكون المستشاه من الاثبات والمستشاه من المقدير كل احكامان المستشاه الفرغ على خطه فيه المزمع قوله وكذا اذا كان الفعل متصفا معطوفا على مقدره والمحقق قد ياتي لكذا وكذا اذا كان متصفا وكذا اذا كان متصفا قوله وليس اذا قلت سعبت آة اسم ليس في الشان ويحتمل للملحة الشريطة او قوله بحت واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعله يكون يكون وفاعله يكون وهي تامة ان مع اسمه وهو وجهه معي وخبر وهو عند الشان مع وقد وقع في موقع المبرر صفة معي وانوار في قد وقع على ما في بعض النسخ من تصرف السامع لعدم مهسا قوله عبا ان المفتاح في قصص النصب معطوف على ان يكون ثم ان السكاك انما في الوجوب ههنا ههنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قد مر قوله غير مشوب حاله من السعي في ارفه سماجة لان انتفاء الثبوت بهذه الامور هيئة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي كما في فتح المفتاح للشريف ولك ان يجعله حلا من كل منك اى معيذ في وجوب سعي منك حال كونك غير مشوب في افادته وادامته بخبره اذ قيل

عند الشان

عنده الثبوت تحت الامادة **قوله** والشارح العلامة قد اورد آة نقل
عن الشان قال لا شك ان هذا الحكم هو من الشارح العلامة لانه قد
بين الصواب في وجهه والسهو في النسيان باعتبار ما كتبه سواد الشان
انما يستعمل لمراد الخطاء في الفاعل هذا الصواب في كذا في وجه
قوله بل اعادة وجود السعي في وجهه عليه ان هذا لا يتركيب ما في
للتخصص في التفتري فله وجه للتخصص **قوله** فاما ان يكون له اعتبار
ان لا يرد عليه **قوله** العتيق في انما يرجع الى وجود السعي في الجمل فاذكر
ولنا ذكره والمراد من معنى انما سبقت وقدر السعي على المنكر وبما سبقت
يحصل به الخطاء في الفاعل ان معناه سبقت لخطاؤه الفاعل انما وهذا
ظاهر فالمراد انما هو من وجود السعي بين قصر السعي على المنكر
لم يرد في الخطاء في الفاعل وانما قد وجد السعي في الجمل فاحتجوا
فكيف يتحقق الفرغ بينهما ولهذا ظهر ان قول الفاضل المحشي بل ان
للمعنى به الخطاء في الفاعل اعادة وجود السعي في ظاهره وعكسه كان
ظاهرا وعكسه كان ظاهرا هل بحت ويحتاج الى توجيه على ان
المراد من بين الرد في اعادة ان سلم في الجمل فاما سبقت لمراد اعادة
السعي في الخطاء ولما عكسه فلا وجه له في اعتبار قصصه بل اعادة
لان اثبات الحركات لحد التبرك في اعتقاد الخطا طبعه لا يفيده عن كون
فليتدبر واعلم ان الشارح العلامة قال في شرحه يجب ان تعارفع
ما قلنا ان المستشاه الاولين يعني سبقت وسبقت انما
لم يجان يكون وضوء لكلام علم السامع كاستعمال الثالث يعني انما
سبقت بل جاز ان يكونان في وجهه جعله في وجهه ان يكون اى
استعملهما وضوء علمه ويكون حكمهما حكم الثالث في الرد بل في
كونه السعي فيهما شوباً بغيره او سبقت او سبقت في هذا القول الفاعل
المعنى وسبقت عن بيان سبقت آة جعل تحت انما لانه لم يترجم
لحال المثالين في الجمل فاستدأ بل قد يترجم لهما ايضاً فلهذا ويجب ان
يعلم آة **قوله** فتكون ههنا قد يترجم فيه انه الجمل انما يكون
باعتبار النقل ههنا المعنى هو من لا يترجم له المعنى في الجمل بآب

اصح

خط

دقد

to
obtain

من الى احتمالها اياها عن
مجهوداً وان في عبادة
المفاتيح

علي

واذا لم يكن فاعلها تقدم عليه عند فوجد التخصيص للمادة في غير ذلك
 يعتبر فيه ان اصله عرفي بل لان اعتبار الضمير المستتر في الفعل والبناء
 للمعظم المظهرية قليل جدا في كلام العرب في حق فاعله بل في كلامهم
 تقدم به وانما قيد التخصيص بالضمير ولما جاز عرف فاعله تحت الابدان
 لغوات شرط المبتدأ في تعريف التعريف والتخصيص متعين للعمل على انه
 كان في الاصل صيغة التام من الضمير المستتر في عرف ثم قد مر في قيد
 التخصيص البتة وانت خبير بان جاز عرف في جمل ان يكون مر قبيل
 المضماع والضمير فلا ضرورة في اسكتاب ذلك الوجه البعيد المجرى
 ان في قول السكاكي بالحق عند كونه متبعا لانه في كل تقدير تام
 واستثنى المنكر اي مر بعد جواز تقديم كونه مؤخر كما في مر بقام
 وحاصل الكلام ان هذا الاسم المظهر من الضمير اليهم المستتر في الفعل
 ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق فلو جاز
 طول الكلام الشايع اكثر من الظاهر عليه فيما اضروقه فيه ولهذا
 يتكلم بغير الجواز في المرفوع وما يما يما فيه ضرورة في حق هذا
 التفسير ويجعل عليه اي على القول بالانوال وقيل الذي ظاهرا
 مبتدأ فاعله عليه جاز وقيل نصب على الميم او رفع عليه وقيل ان
 حرف دال على كون الفاعل جازا في كل وفي الراجح ان حرف دال
 مرجح بعد الضمير فان قيل القول بان جاز عرف جاز
 بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يوضع
 مرجحان وعر في ارجال ولم يرد به الاستعمال الشايع فضيل
 عن الوجوب قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف جاز في ذلك
 جاز عرف مقدم بعرف جاز على ان يكون مبتدأ حتى ان جاز عرف
 يكون مقدا بعرف جاز في فهمنا في التقدير وفي التحقيق كذا
 في شرحه للمفتاح وقد بينهما على ان الكلام في ابدال الماسم
 المظهر من الضمير المستتر في الفعل فلو يرد ان هذا النوع وسره
 في التنزيل وان قل في ابدال الجاز في الجمل عليه **لا** اسبب له اي
 للتخصيص سواه اعترض عليه بان صاحب المفتاح فاذن يا قهر

العرفي

العرفي في الحاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى مرجح واحد عرف لا مرجح
 والجواب ان قوله بانه مستثنى على اعتبار التقديم والتأخير كما يدل على
 سياق الكلام في المفتاح وبشره قول الشارح فيما بعد لان
 المظهر يكون الاشارة ظاهرة ان الامتناع مبني على الجاهل محقق
 نفسه بالاشارة بما جاز او غير واعترض عليه بان السكاكي شامرا
 بمباحث الفصحى التي هي من جملة ما مع التام الفاعل على الفصح
 من كون الصفة في نفسها ما لا اختصاص بالوصف وفهم انية
 ان مراده بالاختصاص لا يتم القصر فكيف منع ههنا ان يراد المرفوع
 شرط جاز بناء على الاختصاص المذكور وقد يجاز بان الامتناع
 ليس متيقنا على جاز الاختصاص في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص
 معلوم لكل عاقل كما يدل عليه كلام الفاضل المحشي **ولا** قد مر في
 متعلقين بحرف اي لانه طلب وجهه والظاهر في وجهه تزييه عليه وبما
 يحوز كون الفاعل جازا لا يشبهه له بان والحق والسكون وعدد
 لظروف على ما صرح به بعض النحاة **لا** امتناع تقديم التابع اولى
 بان الامتناع ههنا من وجهين احدهما المرفوع تقديمه على المرفوع والآخر
 لانه تقديمه على ما يمنع تقديم متوجه عليه وهو الفعل واما امتناع
 تقديم الفاعل فانهما ههنا وجه واحد **ولا** وانه مقامه ضمير اي مقاد
 ما اعتبار الفصح فلا يلزم بقاء الفعل بانه فاعل ثم الفرق بين ضمير الفاعل
 التابع والفاعل بان في الاول لا يحتاج الى عمل بخلاف الثاني فان
 يحتاج في هذا المراتبان الضمير المذكور جازي في جاز وفي هذا المقام
ولا ثبت بها في الحاق ببلية قيل البيت للشاعر في قضية
 تجهيها جازا تزجيها لما تراه في الحاقهم انشئت سؤالا بعد
 التزييح واذا التخصيص عين ثبت ان يكون فصح وقد
 بين الحجابات واخذت بظن الظاهر تزجي الى العطار يبقى
 شابها وهل يصلح العطار ما قصد القدر وما عرفت
 المختصات بكيفيةها وكل يعينها فاذن يا قهر
 بنيت بها البيت الجهم المراءاة الكثير السن ولا يوافق في ذلك
 ان قوله البيت

الشيخ

منه

ترجيها

وحيثما

يسرى

يقولها وجهها غير يقين من الواحد بل بالاحتياج الظاهر والضمير في
 بها لراجع الى الغير وفي الفتح يتبين ان على هذه بناء العامة بقول
 باهله وهو خطأ وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب
 عليه قبة ليلته دخوله بها فقبل الحمل داخل باهله بنى هذا الكلام
 فظهر ان حق الكلام ان يقول بنيت عليها والحق ثلثة ايام من
 آخر الشهر ومحاق القرخل وجهه الواجبه لنا من النور الواقع
 عليه من الشمس بسبب وقوعه في ظل الارض من الشهر واحد الشهر
 وهو ما هو من الشهر من الشهر امره بمجالات الناس اليه
 في عبادتهم وملا معاملة لهم وغيرهما والمراد بقوم قوله فكان
 محاذ فكله الظلام الشهر كله من كمال الشهر **من** عليك ورجعت
الشم اوله بالاختلاف من ذات عرق ذات عرق اهم موضع
 وقوله على وجهه اشارته الى وجهه آخر وهو جعل رجعة الله معطوفاً
 على المشتكى في عليك وقيل وجهه بعد لزوم العطف على الضمير
 المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فصل بين المعطوفين وفي نحو
 او اخر الباب السادس من معنى اللبيب ان عدم الفصل اسهل
 من تقديم المعطوف على المعطوف عليه لوروده في التكرار
 رجل سواء والتميم حتى قيل انه فيما سار انتهى كلامه واقام
 ذكره لم يبق في امرنا ثم عدم الفصل فان عليك فصل في الحقيقة
 لان الضمير مقدم رتبة من الظروف فالظرف متصل بمجرى المعطف
 فلا يخفى انه تعطف ويحتمل ان يكون قوله على وجه اشارته الى جواز تقديم
 السلام بعد قوله عليك بان يكونه السلام التامس له وان يكونه اشارته
 الى كونه رجعة الله جلته معتصمة على حذف الخبر اي عليك ورجعت
 عليك السلام وجه الاول من الوجه هو الذي ذكر في شرحه للمفتاح
من لو كان يشك الى الاموات اسم كان ضمير الشان ويخبر
 الحيلة التي يهلها والوجه ان يشك في شكوت الى فان وفي الخبر
 انما اشكوا في خبري الى الله وما في الخبر من صولة فائمة مقام
 فالعلم يشك من بيان له والحمد لله المكون المكتم ثم استكت عطف

على كان

كون

امتناع

على كان ولا شك في جوابه بل والخبر في السلب لا زال شكاً في وسماً
 وفهنا اسمان لموضعين واعلان قوله وسكانه عطف على خبر
 معنى على ما هو الظاهر المتبادر ويمكن ان يقر قوله انه فاعل فعل
 هو زيد يدل عليه المذكور فهو من عطف الجملتين على الجملتين والتقدير
 واشكوا في مكانه او يكون وسكانه بالجر على العتم والضير للضمير
 فافهم **من** وكذا جعله في بدل اصطلاحي فالسكانه كخالف الجمع
 الغاية في غير تقديم التوازي في السعة كما خالف علماء البيان في ان كان
 الجواز العقلي ويرد على هذا القابل ان السكاك صرح بان امر كتاب
 وجه البعيد في جعل جازي لقوات شرط المبدأ فكيف قد انه بدل
 اصطلاح في هذه ولذا الكلام في غير حيث يتكلم في على ان لا
 متبادر او مستدالية على ان كلام السكاك في او ايل الفصح الرابع حيث
 قال قوله عليك ورجعت السلام بانهم ان يكون عطف الظرف وان لا
 يتسوغ في الجملتين التقديم والتأخير يدل على تقدم التاميم في
 السعة ويدل كلامه ايضاً في او ايل الحالة المقصصة لتقديم السند
 على ان السند لا يجوز تقديمه ولذا نعين الظرف في مثل قوله
 في الدار رجل للخبرية وتعين نصب الكتاب في قوله جازي لبا رجل
من ثم لا انقضاء التخصيص معطوف على ما قبله بحسب المعنى
 كانه تمل ونحوه نظر الالام جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لا انقضاء
من للاق التاكيد او جوازي من شاع الله اعني قوله ثم لا ثم قبل ان
 كلام على السند قلنا هو ما والذم في منجمه **من** لا لا تقول قد ذكرناه
 يعني ان تقدير التأخير على الوجه المستبعد في المظهر يحصل المحصر
 انما يجوز عند فاعله ضرورة ولا ضرورة في الكثرة المحصورة
 بالوصف لفتحة وقومته وسد كما لظاهر المعنى والمحصى منها يستحق
 يستفاد من الوصف كما سبق فالاعتراض بان لا يقتضي ان يتبع قوله
 التأخير في ان قلت انصو للفتحة وقومته متبادر كما لمعرف وهذه
 محض **من** ولو لا توجيه الكلام اي وان لم يحسن يكون المحصر
 مستفاد من الوصف بل يكون من تقدير التأخير فلا توجيه لقوله

بشأ

ما اشتمل

وقد انشأنا قبل ان نجعل جملة من عليه الشارح في شرح
 المتحاج بان ابتداء كونه جملة على وجه شبهة بالخارج الضمير من غير
 ان يبين معنى توجه عن الكلام خارج عن القائل في الحقيقة ان يكون الكلام
 ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالغايات والجملة ما اشتمل على نسبة
 اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة الاسم
 فانه حين مقدمه بالفعل يكون نسبة اصلية او وقع مبتدأ في مثل اقام
 الرائدان فانه مع كونه جملة كلام وماعدا لهما فليست نسبة اصلية
 بل على سبيل التشبيه بالفعل لا شأنا له على معناه وقد يجاب عن المرة
 بانه لا يخرج في الضرورات فانه يجوز تعديلكم واحد يعمل مختلفة
 واصحاب منسوبة ومنه ما فيه **واينبغي** في حكمه ان لا يخرج من
 عامر عاين معقول انبعاث عن الضمير البارز راجع الى عاين
 المستدلى الضمير فاعله نحو عاين ان لا يشاع عقاير بين عاين
 ابن ياراد والمبتدأ ثم ان العظم يكون المنقول الاول للتعاقب تاقتا
 تأشير خصوصية المقام وقد يكون الامر بالعكس كما في قوله **نفس**
واسمها في هذه الدنيا لفتة فان اللفظة وهي المنقول الثاني باله
 هذا وفي قوله **اصح** انما يعاين المستدلى الضمير العاين المستد
 الى الظاهر مع ذلك الظاهر كما ينبغي **والله** سهوا اذا الكلام
 فان العاين المستدلى الضمير ليس جملة بل هو مع ضمير معرجه شبهة
 بالمتأنيته فالقول بان عرف اذا استدلى بالظاهر لا ينبغي في كونه
 فكذلك عاين اذا استدلى اليه هو سمى احرار يقع في الكلام في
 بمسألة المقام وان كان صحيحا في نفسه على ان العاين اذا استد
 الى الظاهر فانه اشتاء لتثنية وجمعة كالفعل في معنى لجم
 افراده بطريق التثنية لفظ مثل وغيره او ما لفظ نظير ويشبه
 ونظائرهما فليقل لا استعلاء في المعنى للكلام ولذا لم يذكرها
 في المحيز ولو قوم مثل غير مبتدأ تخصصها بالاضافة وان استعملها
 بها لتخصصها في الالهام على ذكره في كتب النحوي علمه ان
 الفاعل المنسب يصل استعماله مثل وغيره ما لم يذكر عليه المكان

قوله

سأجده في المراجع
 لغا في استدلال الضمير
 معصية عاين المستد
 الى الظاهر
 قوله

قوله في آخر الحث وان لم يمتنع للتعريف بنفي الغيرية ولا انما على
 بحث اذا قد يكون للتعريف بهما معنى مقبول اذا اضيف غيرهما على
 التعدد مثله اذا اذعي مقتر في مقين انه غير قد يكون مراد بالاندرج
 تحت قوله عليه الصلوة والسلام الغائبة في غير هذه الامة فقلت غير
 الغائبة بل يقول بغيره الخالق مراد بالغير مطلقا حصل التعريف
 لذلك الملتحق بنفي الغيرية وحصل الكساية في اثبات القول بغيره
 الخالق لما اضيف اليه غير اذ اذعي مقتر ليس غير شئ مع بعضه
 ايا بكر لهما الله فقلت لغيره الشئ غير الذي لهما الله حصل التعريف
 له بالاثبات الغيرية والكساية في اثبات المقصود ان اضيف اليه غير وهذا
 الغنى يكفي لتوضيح كلام الرابع قد يتوهم **لزم** النبوت لانه اذا افق
 بالطريق الاولى فان قلت اذا كان المراد ان يكون على الصفة التي
 هو عليها كان كذا لم يلزم النبوت لانه ولو اضافه عند طريق الاول لكانت
 الشاوي قلت المراد ان يكون على الصفة التي هو عليها هو المستدرك
 في اصل الصفة وان كانت في من اضيف اليه المثل لا قوى مع
 النبوتية ظاهر لانه لما ثبت العقل مثله لمن يشترك في اصل الصفة
 فينبغي له مع كونه تلك الصفة في قوى بالطريق الاولى ويكفي اعتبار
 قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل لفظه مثل حيث كان المتبادر
 كونه وجه الشبه في المثلية اولى ذلك ان نقول وجه النبوتية ان
 النبوتية له والاشياء عنه يفهم بطريق البرهان كما هو حكم الكتابات
قوله في غير هذا الى ان شاء الله هذا القيد معتبر في جميع
 الكتابات في غير فانه اذا قصدت بقولك غيرك لا يخرج سلبه انما
 بالحد عن غير غير بل يلزم انصاف الخطاب بل لجهان ان يكون المنصفا
لا عباد اخر بان مراد بذلك وغيره انسان غير الخاطب صاقل له
 او غير مراد بل يعني بغيره هذه الامانة التعريف بالمعنى للمعنى اعني
 ان يكون في الكلام رفع خفاء اما اذا مراد به انسان معين فظاهر
 لان ذلك المعين لا يمكن ان يكون مرادا او محمدا واما اذا مراد بالطلق
 فيوجد التعريف في شكله باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المثل

ولا يثبتها

يعني

عدم

وإذا لم يكن الحكم المذكور كلياً بل جازماً كونه معلولاً للعامل لفظي أياً فلو كان
 الرفع مفيداً لما قصد الشارع شمول النفي كما دل عليه سياق الكلام
 لما اختار استعماله وانت خبير بأنه لو تم لم يلزم الجواز الثاني الذي لا يلزم
 لجواز أن يكون النصب أياً مفيداً للشمول النفي والعامل للرفع لغاية
 فائدة وقوله وهو لا للعامل لفظي **قوله** واعتز على ما بين الحاجية أوجب
 عدمه ما بين سببه ما بين ما منع الضرورة الشرعية لا مطلقاً فإنه يتوجب
 عليه بقاء الضرورة من وجه آخر وليس في الرفع قول وحذف الضمير
 من الخبر جاز على الصحة يدل على نفي الضرورة المطلقة فهذا هو الذي
 أي بغيره عند الضرورين ولهذا جعل يسويه كحكم في البيت المذكور
 بسببه لا تأكيداً وبقي ما خففه والكوفيتون كمنها تأكيداً للملك
 بحدوده **قوله** وأجزاء ما أضيف إليه عدم إبراز الضمير حيث لم
 يقل أضيف إلى إليه مع أن الفعل جاز على غير من هو له لما تقرر في
 النص من عدم لزوم إبراز عند الأمر من اللبس في الأطفال وإن لزم
 في الصفات مطلقاً **قوله** كأن الجملة أراد الجملة ما اتصلت
 بالأجزاء إذ لا يوكد بكلاً ما اشتمل على أجزاء بعض أجزائها حقيقة
 أو حكماً كاصحح به فكتب الحق **قوله** وفي حكم المقتصر كما إذا
 حذف المؤكد وبقي التأكيد على ما يقتضيه سببه والتحليل وقوله الثاني
 على المقادير جزمه في غير وجه الشك كما سبق فارتفع كلتا الصورتين
 لم يقتضيه ذكرهما أم لا فلا يلزم تذكر أو ذكر من سأل عنه حكمه المقدم
قوله عما هي لها وهو كذا غير معلولة للعامل لفظي ظاهر
 هذا الذي ذكر تنبيهه على أن لفظ هذا إشارة إلى الجملتين المختصين
 على تأويل ما ذكر **قوله** كلمة مقتضى الظاهر مبنى على التفتيح والما
 فترك الخطأ مع معين المعجز الذي ذكر في مباحث الخصاص
 من جمل مقتضى الظاهر **قوله** كقولهم أي قولاً العرب ابتداء
 من غير جزمي ذكر لفظ أن تقدراً عليه البتة وضع المصدر موقع المظهر
 بناءً على وضوح المصدر والمكان اسم بمعنى المثل في موقع المصدر أي
 مضمناً وضعاً مثل موضع وقوله وقد تقرر عندهم أن المثال

كلنا

إذا لم يكن

لأنه في معنى ما لم يكن الذي يستلزم علمه الشرعي فيكون
 من قبيل ذكر الملتزم وإسادة المظهر ونقول المراد كل ذلك لا يكون في
 نفي ولا كذب وهذا من الثاني أنه قبل نصب الكلام في الصلوة توقفاً
 بين الذي لا يلزم الجزم بالحديث مالك والشافعي ولحقه على الكلام العهد
 في الصلوة من نظائره ليس فيها ما يبطلها لكن ما يولد عند الحقيقة
 ما ذكرنا **قوله** على من اللزوم إشارة إلى أن المراد من اللزوم وقوله
 توقيفي على ما ذهبنا هو اللزوم بقرينة المقام بعد ما ثبت أن ذلك
 اسم جزم يقع على التقييد والكثير كما ذكرنا ليس في **قوله** فالله
 المعتقد في إثبات المطلوب الحديث وشعر في الجزم فيه نظر لأن
 المطلوب هو القاعدة الكلية كما لا يخفى في المثال الجزئي لا يشبهه فتأمل
قوله والشايع وما إذا لم يكن الفعل **قوله** لفظ الشايع يدل على جزم
 الرفع في مثله والمذكور في معنى اللزوم وعجز امتناع تركه حيث
 بالرفع لما فيه من ثبوت العامل المعلق وقطعه عنه وذلك في جزم
 حكمه المراد أن ما قبله الشايع عن يسويه وقوله ثلث حكمه قللت
 عهداً يدل على جزم التركيب المذكور **قوله** فلو كان النصب مفيداً
 لذلك العلم والرفع غير مفيد إشارة إلى أن الجزم جازم بغيره
 النفي على كماله للمعنى المدعى على ما ذكره كل من في الشمول إذا دخلت في
 النفي وشمول النفي أن يكون واحداً فيه وأما الاحتجاج بالحد في فعل
 الثاني خاصة وفيه بحث إذ قلنا أن يقول جزمه في هذه النصب
 لذلك العلم على سبيل الاحتمال والرفع على القطع وقد دللنا على إرفاقه
 القطع بالمقصود أو لا يفيد النصب أصلاً ومقتضى الرفع على الاحتجاج
 فلو ثبت الشيء من جزئي المدعى لأنه المعتبر في صحة التفتيح والقطع
 كما لا يخفى **قوله** ولما قلنا أن مقتضى الرفع احتجج بأنه
 ما ذكره جزم على كماله لا غلب وليس بجزم لا يدل قوله على تقييد
 الصلوة والسلام كما لا يخفى في المثال كان كائناً على طاعة الضمير
 والآلة والنفي لا محال أن يكون كان شيئاً من الجملة هي الخبر
 بدليل قوله وقد تقرر عندهم وهو ما قلنا صريح به في معنى اللزوم

بالجزم

وإن كان هذا التاويل محتملاً
 حيث وانشأنا على ما قبله
 وجه من الصلوة كمن كانت
 الكلمة من المظهر كما كانت
 وحديثه في المظهر كما كانت
 بالمدنية لأن سببه ما كان
 صريحاً وهو ما قبله من حيث
 وقوله آخر وجه من حيث
 بطريق آخر وجه من حيث
 بل ذكر التاويل في المثال
 أنه أسوة عام أسامة
 أبو هاشم بن عبد الله

لأنه في معنى ما لم يكن الذي يستلزم علمه الشرعي فيكون
 من قبيل ذكر الملتزم وإسادة المظهر ونقول المراد كل ذلك لا يكون في
 نفي ولا كذب وهذا من الثاني أنه قبل نصب الكلام في الصلوة توقفاً
 بين الذي لا يلزم الجزم بالحديث مالك والشافعي ولحقه على الكلام العهد
 في الصلوة من نظائره ليس فيها ما يبطلها لكن ما يولد عند الحقيقة
 ما ذكرنا **قوله** على من اللزوم إشارة إلى أن المراد من اللزوم وقوله
 توقيفي على ما ذهبنا هو اللزوم بقرينة المقام بعد ما ثبت أن ذلك
 اسم جزم يقع على التقييد والكثير كما ذكرنا ليس في **قوله** فالله
 المعتقد في إثبات المطلوب الحديث وشعر في الجزم فيه نظر لأن
 المطلوب هو القاعدة الكلية كما لا يخفى في المثال الجزئي لا يشبهه فتأمل
قوله والشايع وما إذا لم يكن الفعل **قوله** لفظ الشايع يدل على جزم
 الرفع في مثله والمذكور في معنى اللزوم وعجز امتناع تركه حيث
 بالرفع لما فيه من ثبوت العامل المعلق وقطعه عنه وذلك في جزم
 حكمه المراد أن ما قبله الشايع عن يسويه وقوله ثلث حكمه قللت
 عهداً يدل على جزم التركيب المذكور **قوله** فلو كان النصب مفيداً
 لذلك العلم والرفع غير مفيد إشارة إلى أن الجزم جازم بغيره
 النفي على كماله للمعنى المدعى على ما ذكره كل من في الشمول إذا دخلت في
 النفي وشمول النفي أن يكون واحداً فيه وأما الاحتجاج بالحد في فعل
 الثاني خاصة وفيه بحث إذ قلنا أن يقول جزمه في هذه النصب
 لذلك العلم على سبيل الاحتمال والرفع على القطع وقد دللنا على إرفاقه
 القطع بالمقصود أو لا يفيد النصب أصلاً ومقتضى الرفع على الاحتجاج
 فلو ثبت الشيء من جزئي المدعى لأنه المعتبر في صحة التفتيح والقطع
 كما لا يخفى **قوله** ولما قلنا أن مقتضى الرفع احتجج بأنه
 ما ذكره جزم على كماله لا غلب وليس بجزم لا يدل قوله على تقييد
 الصلوة والسلام كما لا يخفى في المثال كان كائناً على طاعة الضمير
 والآلة والنفي لا محال أن يكون كان شيئاً من الجملة هي الخبر
 بدليل قوله وقد تقرر عندهم وهو ما قلنا صريح به في معنى اللزوم

الذي كان يكون منقول الكاف بالياء في ان يتفاد ما في خبرها **قوله** ليجعل
 الالف في التفسير المناسب لوضع هذا الباب **قوله** جاء تحت راي التفسير
 وتباعد في الرتبة عن غيرها وهذا وجه المناسبة المذكورة
 هو ان المراد بالمدح والثناء العامين في هذا الباب هو المبالغة فلما
 اسادوا المبالغة والتحميم اضموا الفاعل الى الملتحق بالنسب اليه
 وترغب في طلب **قوله** والفرق في تفسيره بكونه **قوله** فان قلت في
 مسامحة ما ليس بجواب عن راي ابن عمر ان ابيس يضع حرسه على الماء
 ثم يبعث سراياه ويساقي الحديث الى ان قال ثم يبعث احدهم فيقول
 ما تركت حتى فرقت بينه وبين امرائه قال فيكون منه
 ويؤول في انت فليس ذلك التميز الملتزم وابن المصنف جعلت
 يخرج الحديث على ان يكون فاعل في خبره استغنى فيها عن ان يكون
 محذوف بدل عليها التيق اي اذ لم يأتها او تقع شطرات
 وانت هو المحض من المدح وتفسيره في حذف التميز فليس هو
 يوم الجمعة وما وقعت اي في الجمعة اخذت من رخصة
 لكن ذكر في معنى اليبس ان حذف التميز ساذ في باب **قوله** في
 رجاء السلطان فانه لو قيل في السلطان حيث لا قرينة لا التمس
 السلطان بالفاعل لتحقيق شرط العاقلية وهو التريق الذي يكون المحل
 المبالغة المدح والثناء العامين معه مسوقا في الظاهر على وجه التمييز
 من قولهم لان مدح شخص غير متكفي من الاستحسان او ذم
 فائدة هذا التفسير في قوله **قوله** في نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل
 او محض من المدح قلت لان الآية تدل على ان المحض من المدح
 وهو اقرب عليه التمس وفي قوله **قوله** كما صرح جواب **قوله** خير
 مبتدأ محذوف لان ما تقدم ذكره الفاعل هو ما قبله سواء اجمعه
 عنه بموهن فاجيب بقوله هو زيد موجه وجه آخر ذكره ابن المصنف
 وهو ان يكون المحض من مبتدأ وخبر محذوف اي زيد ممدوح
 ولعل وجهه ان الحذف باخر الجملة انشبه لكن المناسب للتفسير
 هو الاول لهذا **قوله** في الغرض في تفسير الممدوح باسمه في جواب السؤال

زيادة م

المستأنس من باب المدح

٦٥

٦٥

مع انه معارض بالخطب خط الفائدة فلا يناسب الحذف وانما المراد
 بالمدح وجوبا لو اذ اسد شي ممدوح صرح به ابن هشام في
 الباب الخامس من معنى **قوله** لا محتمل ان يكون الضمير
 الى المحض من وهو مبتدأ تقديره انما ذكر المحتمل لانه الضمير
 محتمل ان يتعذر ويحذف عند ان الحذف كاصح به في شرح الفتا
 ويكون ما كان **قوله** قال الله فيهم ذمها سبحانه **قوله** ذمها
 اي ذمها اذ المصدر لا يجر عنه ما به مبهين ذمها مفعول
 سبويه كون التميز للتأكيد بنا على ان وضع التميز لرفع الالف
 وحذف ان ذمها مفعول بمعنى المفعول اي ذمها مفعول
 طر لها سبحانه **قوله** وقوله هو وهو يتبع **قوله** فان
 قلت كيف يصح في رايه المثل مع انه لا عائد في الجملة الواقعة
 خبرا قلت لان هذه الجملة في حكم المفعول اي الثاني هذا الحكم
 اولان فائدة العائدان يربطان بالابتداء لان الجملة من حيث هي
 جملة متعلقة بالافادة فلما لم يوجد فيها رابط لم يربط بالابتداء
 وحذف الثاني مبتدأ عين مفعول الجملة فادخلت في الرابط
 وكذا لا يحتاج الى التميز في جملة يكون عينا من المبتدأ في قوله
 زيد مطلق وقوله عليه السلام افضل ما هلكه التميز من في قوله
 طالة الملائكة **قوله** مكان الثاني او الغيبة **قوله** يشير الى ان التذكير
 باعتبار الثاني والتأنيث باعتبار الغيبة **قوله** ويختار تأنيث
 هذا الضمير **قوله** فقوله صاحب كتاب ان الضمير المفعول وقوله
 ان تذكير الجملة ضمير الثاني والتقدير ان تذكير الجملة ليس كما ينبغي
قوله وطرسع هو زيد عالمه تعريض للمصنف حيث قال وهو زيد
 عالمه وقد جاء ب عن هذا بان التذكير والتأنيث امرؤياتي موي
 ما استثنى من الشارع وقوله ليس بجملة على فاعله **قوله**
 ففضلهن سبع سموات في يومين / فخلقهن خلقا ابداعا
 واقتنن وحسن الضمير في فضلهن مبهمة بيسر سبع سموات
 وقيل الضمير للماء السابق ذكره على المعنى وسبع سموات حال

فما

في السماء جمع سماء والوجه المولى هو الوجه في الفصح **قوله** لا يمكن ما يتفق
في من السامع ان قلت هل يحصل التمكن لما حصل من غير الشئ
فقولك الشان سندها لم يغير التزاما في الظاهر قلت لا لانه السامع
يقوم من المظهر وهو المظهر بخلاف التميز لظان فانه لا يفهم منه
ان له مرجعا في ذهن المتكلم وانما ان ذلك المرجع هو الفكر او غيره فانه
يقوم من نفس هذا التميز بحسب الوضع فيكون امر متوالا من الشان
واذا كان الامر منه يحصل فيه فصل تمكن لا يحصل من الشان
قوله ابو موسى في ذلك البيت ابو موسى هو المخصوص بالمدح علما
نزهة وقوله في ذلك بدل منه والفاء سرائد والمؤن ان ابو موسى
سنداء في ذلك خبره والفاء سرائد في الخبر على ما جاز في المختصر مطلقا
وحكى اخوان في هذا ما جاز سرائد فيها في البيت في المظهر على ما
والجوه بالمدح محذوف على غرض قوله مع تمام العبد اى علم جده هو
وهذا اولى الشئ منه بخلاف تقديم المخصوص مع التردد في موضع
قوله انما يصح في خبر الشان ان قيل لا يصح في خبر الشان سيما اذا لم
يكن في شئ من الكلام لان السامع اذا سمع خبر الشان يفهم الجمع
الواقعة تحققا وتقديرا ولا ينظر الى العقب واعلان قوله
ولا يخفى انما يريد اذا جعل التعليل اى ليتمكن تعليلا لوضع الخبر
موضع على ما ذكره وهذا هو الظاهر لانه حريا للتعليل الى القاعدة
هو الوجه وانما اذا تكلف جعل تعليلا لقوله وقوله هو اولى
رشد عالم فلو ورد له وهذا ظاهر **قوله** اذا السامع ما لم يسمع
المقتضاة فيلزم ذلك لحيوان يعلم بقرينة اخرى ما يعنى
جما علم ان فيه ضميرا ولم يعلم انه لا شئ **قوله** لا يشترط
ووضوح امر حقيقة او ادعاء كقولك في المظهر سرائد
صديقتي محزون من البهم فاذنك ونطاق وبعده والظن
من ليس الختام عهدا له وظباء وجزع ما لها اطواق
ومن العجايب ان حليتك مشعل عليك من شرق الى غرب
ولقد شأنا بقوله في المظهر الحقيقي كونه من قبيل وضع المظهر

ضمير الغائب
وقوله الشان

ابن

ونكاح

قوله
مقام المظهر

مقام المظهر والرتان شتر من دون السقف وهو مبتدأ وعليها
خبره كقولك في الدار رجل والوجه حاله من خبره سرائد وقوله المظلة
حالة من الرتاق وقد يجمع قلة وهي معرفة ونطاق شقة
ليس لها خبر ولا يتفق ولا سرائد تأتى المرأة بها فتشترط عليها
وتسأل عنها على اسفلها الى الركبة والاسفل يجر الى الارض وقد
يراد بالنطاق المنطقة التي تشترط على الفاحصة وهي انساب بالنسبة
كأن الشقة التيق بالمرأة تشبه ما في قلة وقفا ونطاقها من اللؤلؤ
بالنجم والمعنى سرائد الجيبة وسبحت رصاها والجلال ان عليها
سرايا كاشا من الظلم اى كانت مستنة بالظلم من الامام وقوله
ونطاق من النجم والشرق شقة من الحرب والنطاق ثوب ملفوف من
ثوبين **قوله** لم عاقل كالمزينة المفاضة الى خبرها المفرد في موقع الرفع
على الابتداء والجملة اعني اجبت خبر سرائد بقا في بعض الدليلين
الزبد والزند واسم كتاب مرزك الذي ظهر في زمان قتاد والباح
الفرج فقلها فخره وان **قوله** كافرا غافيا للصانع او قائما بالحقين
انما خالق الشره في الخبر فيست مثل هذا الموضع الى الخالق الشره
فلهذا على ان السرائد كمن قال وخير المقال قوله فلما لا يرب
وطيب عيش الجاهل فماد سلكا اليكم اكل **قوله** ولا يخفى ما فيه
من النقص لان المفهوم من اختصاصه بشئ هو المفهوم
التيين على تقدير اليدع بما ذكره لا يخلو من البعد ايضا لان اليدع
هو الخلق لا على مثال فالجهرى ما بدعت اختراعته لا على مثال الله
بديع السموات والارض اى مخترعه كذا وكذا العاقل وكذا الله
العاقل هو ما والها هو من قلة خبره لحيات والنظار في كل زمان
واضع الحكم اليدع هو الامر الغريب سواء كان ضد ما ينبغي
ام لا **قوله** عطف على كل العناية كان الظاهر ان يكون معطوفا
على الاختصاصه ويكونه كل من الحكم والاختصاصه حيث اكمل
العناية كما صرح به في المحتاج حيث قال اذا حكمت العناية بغيره
امانة اختصر بحكمه بديع عجب الشان وامانة قصدا للحكمه

السقف

ولا يتفق

وقوله الشان

ابن

ونكاح

قوله

مقام المظهر

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

الآن لما كان يريد عليه ان قصد الحكم بالسام لا يقتضي كمال العناية
 بالتميز بل يقتضي اسم اشارة سواء قصد به كمال العناية بالتميز ام لا يجعله
 عطف على كمال العناية حتى لا يتوهم ويرد السؤال المذكور ولا يحتاج
 الى الجواب بان اسم اشارة بعيد الحكم بغيره ولا شك ان التهام بغيره زيادة
 التميز فاذا قصد التهام اعني بالتميز فقصدا كمال التميز واورد **قوله** ففي
قوله فقال لك كمال التميز البيت وما قبل هذا البيت **قوله** ففي
 وشك اليقين بانته ما لا شك **قوله** ولا يتوهم نظره من جهالك وما
 بعد فان ساء في ذكر الى ساءة فقد مر في الخطه بياك
 ففي امر الجاهل من الوترق وشك اليقين قريب البعد والواز
 وما راد على حاله وفيه من قتل في موقع الجاهل الاستيناف والبر
 وقد ظفرت استيناف جواب هل ظفرت بهذا المراد **قوله** ففي
 احدا من القصد لم يورد العاطفة بين الجمليتين كمال المراد واج
 بينهما فان الثانية كانت لثمة الاولى وتعريف القصد مع تنكر احد
 لغيره بصره ما لا يخلو في احدية **قوله** فيما انزلنا القرآن لولا ان
 المقصود لانزاله وما نزل الى الحكمة فيه اشارة الى ان تقديم الجرم
 في الموضوع عن اعني الحق بغير المحصر ثم قوله المشاكل قيل وضع الظن
 موضع المصير اذا خسر الحق الثاني ما خسر به الماول كما يولد عليه قاعدة
 اعادة المعرف معينا وما اذا خسر بالامر والنواهي على ما قيل فيكون
 ما نحن فيه لان كل من الحقين له مع معنى على كذا في شرحه للمحتاج
 قبل الخاتمة لا يحتاج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناه هلك
 القياس لا يمان بالضمير اذ يكون من باب الاستخدام وانت خبير
 بان مراد ذلك الاستخدام في الظاهر فلا يكون الموضوع موضع
 الضمير في الظاهر والكلام في **قوله** ففي هو الجرم مع ان
 استهامة اجزاء للوصول الى الوقف كذا في شرحه للفتاح
قوله فقال العاصي انك اورد عليه ان حق الصادرة ان العاصي
 انك كان العاصي لما كان بذلك كان هو الحق بالنسبة ويكون هو مرجع
 للضمير واجيب بان الحق هو الاخبار عن نفسه ولما كان العاصي

عن الحكم

اسم اشارة
اعبر
ان قلت
وما لك

عن الحكم نفسه او مراد ضمير الحكم بغيره العاصي **قوله** على ان يكون العاصي
 هذا من حيث الحكم بغيره بالحق بغيره يا بول ابدال الظاهر من ضمير الحكم والحق
 مستلزمين لغيره القصد بالبدل من البدل لانه كالحق كالحق
 لكن دليله يقتضيه باجماعهم على جواز ابدال المفعول بالذم من ضمير العاصي
 وكون المفعول بالذم انفسه من الضمير مطلقا **قوله** ففي وفيه انك من
 وصفه قد بينا قصور هذا بان الحق وهذا المقام الوصف المعنى لا يقتضي
 حتى قوله ان العاصي **قوله** ففي من الوصف الحق ثم يظهر ان يقول وفيه
 من وصفه **قوله** كاشا كاشا كان اذا اورد **قوله** كاشا كاشا حاله من الرسول
 موضوعه على النصب بغير كاشا والعالء عطف اى كاشا واخره
 بان شاع حذف خبره من علمية ان هشام وصاحب الباب وقهره واجب
 بانده سماعي ثبت على خلافه في القياس وفيه كان تامة وقاد عليه ما جمع
 اومن لم يخج لما ذكره وانا خيرة بدها وهذا في جواب اورد **قوله** ففي
 على ان يكون من قبيل استهارة ضمير المفعول للنصب كما استعمله الجرم
 وما ان كان في النقطة من الامضاء **قوله** هذا اعني نقل الكلام في هذا الغير
 صحيح به في كلام السكاك وفي الاخر جعل اشارة الى مطلق النقل فيها
قوله ففي على العبارة **قوله** اذ في تسامح لانه معناه ان النقل
 على الحكمة الى الحقية لا يتوهم بهذا القدر اعني النقل عن الحكمة الى الحقية
 وضاوية بين **قوله** من من حيث الى ماله وفيه ما خسر من النقل الموكدا
 بغيره وفيه وهو لا يتوهم ولا يخلو **قوله** ففي وهذا يشترط في كل موضع
 الله في الايضاح **قوله** في بالشرط المذكور ووجه الاشعار انما في جواب سوال
 اورد لانه لا يمنع اختصاص الانقاة عنه في خلاص مقتضى الظاهر في التقيد
 بقوله عند بشره بالاختصاص على وجهه كما خسر به فيما بعد **قوله** ففي
 لسا طر المتطرفة بالحقه ان مراد من الاحداث من طر عليه اذا مراد
 بالياء التجدد من طرقت التوب اذا جعلت فيه ما جعله طر كاشا حديد
 والاشارة بالحقه حركة الترويض **قوله** ففي منها في انشاده وانت عزمه وانتم مرجال
 ونحن مرجال وانتم الذي يقول **قوله** ففي فليدبره نظر لعدم اتحاد المعنى فيه وهو
 شرط في التعبير لانه اخبار بشي اخر شئ لا يفي بغيره عن واحد بل يفتي بغيره

قوله فففي
لأنه معناه
مقتضى التمسك
بالحق في الجواب

ونحن

فما من **قوله** حتى اللذين صبحوا الصبا آخر يوم الغيل جازة ملحاحا
 البيت للبعث في الزمان ما لك في شرح التمهيد لآراء الذين في لغة طيوس
 يقولون نصر اللذين آمنوا على الذين كفروا وهي لغة هزلية فاذن قلت
 ما البينة وان اللذين على هذه اللغة يكتب باليمين بخلافه في لغة من
 الرقة الياء في جميع الحالات قلت السريعة هو انه حاله بنا فيه شبهة
 بالحرف واللام للتعريف على قول من يثبت بهتولها على القول بان تعريفه
 بالعهد كما ذكره القائل فانه واذا علم ظهورها حاطا في جالة البينة
 كغيره من تعريف التعريف او شبهها فيها فيما هو شبيه بالحرف واظهر بها
 في حاله الطوارق شبه اللذين في الظاهر ان الصبا قصر
 بجزء من تعني انك يا من يتبعه اذا اتاه صبا كما هو في زمان
 المتان الطول بفرقة الصبا نصبه في الوجهين على الظاهر
 ان يكون صبا مفعلا لا مطلقا لصحي من قبل بيت سائنا وتقبل
 ثبت بلك ومفعلا صحتا في معنى تعني والفاضة نصب على الحال
 اي يعين وعلى التعليل لاجل الاقامة ليعا صل المعنى في اللذين
 اخامه واصباحا في ذلك اليوم على العلم في المباح صيغة المبالغة
 من المباح كما لك في حال الترادف او اللفظ **قوله** بعد التعبد بطريق
 آخر اي بالنسبة الى الطريق الموصل المتقدم على المطلق وما سبق
 الى بعض الامور قد سبق ان الامم المظهر طريق الغيبة فلا يقيد
 في التعبد حتى يفتح الالتفات حتى يفتح الالتفات في الآخرة ولعل المتوهم
 في كلامه على المظهر وان كان للغيبة لوان الدنيا والخطا ب
 فما من **قوله** انا الذي سمعتني اتي بخلة البيت لعن عليه الصلاة
 والسلام والحياء المسد وكانت فاطمة بنت المسد لما ولدت
 وابوطالب غائب سجنه اسديا باسم ابها فلما قدم ابوطالب كره
 هذا الاسم فسماه عليا وبعد هذا المصراع اكملها بالشيف
 كماله **قوله** والسند صناع كبر **قوله** وهو مع ذلك فيج
 عند الخبير حتى قال المان في آة فيه بحث لانه الالتفات من انه في
 تحسن الكلام فلا وجه للفتح لانه الالتفات من الغيبة الى التذكير وفيه

قبل

البناء

تغليب

تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كما ينبغي في قوله تعالى وانتم تجهلون
 على انه قد علمهم بالانتم فهم تجهلون لانه الصفة كالصفة في جوابها
 ولما جاء الظاهر كذا في البيت سوا كانت موصولة او موصولة صرح به
 في شرحه للفتاح فلو كان في امتثال فياجد ما وقع في كلامه هو على اعل
 طبقات البلاغة **قوله** تطاول السلك بالانتم في الايات لانه القس
 في ميثية ابيه والحق الى من لم يزل في الخلق والرقاد النوم ولا حاله
 ليلة الا ليعني ليعني سياتت والبناء الدجاء هو بيت ابيه واه
 الامور كنيته كما في شرح الشيف للفتاح وعمل مع ذلك الحرف
 قبل قوله ليك تريد فلو كان الفتا واجب بانه لو ما في انهما
 كما اشار اليه الشاف في شرح الفتا ومرة بان معنى قوله على ما في
 المتبع للشرح من ليعني عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف وبما
 الالتفات الى التاد المعنى ليعني ما يريد به من ايراد المعنى في قوله اخرى
 غيرا مستحقة يجب ظاهرا وفي ذلك ما نقله الفاضل المعنى في ابا
 على ابي يحيى وان المبرح كما بان ليلك بغيره وليس لفتا فاصول **قوله**
 ان تحمل على التمدد في القات وان عجزه لم يكن القات كذا
 ذكره الفاضل المعنى في الماشي شرح الكشاف وفي التامد المكون
 لاحتمال ان يكون منه الالتفات لاشارة لظهور سبق التعبد بطريق
 كما هو منه الجمهور ومع ظهور هذا المحمل الحق التامد كما ينبغي
 على المصنف **قوله** او يكون الثاني في ذلك ان في الخطا لك وورد على
 ان المتبادر من كلام الكشاف في توزيع الالتفات على البينات **قوله** بل هو خطا
 من يتلقى منه الكلام **قوله** فان قلت وكان ذلك موجب وقيل فذلك
 لم يثنى فيه الذوق فذلك الذي قلت ما ذكره والربا بناه على سبيل
 الاحتمال ويكون ذلك في الجوز ما ذكره **قوله** حيث لم يقل بعد ذلك
 ما ينبغي ان في موضع المستدرك على كونه الخطا وفي ذلك لمن يتلقى الكلام
 ما الخطا في الخطا والخطا فذلك فيض يثبت اذ لم يرد منه خطا ب
 اثنين في كلامه ولما في غير ثبوت اوجع وعطف وسبغ في بحث
 التغليب بطلان ما ينافيه فاما ذكره في التلويح من ان اوله

ذكر ما ذكره

على الالتفات الى البيت
 وان عجزه لم يكن القات
 يمكن القات ان

كما

طوانه

في اولها هو الفاعل لا يتم عطفها على جملة ما قبلها وان كان الخطاب
بها الا ان كان ازيد من الخطاب المتصل باسم الإشارة جاز في خطاب
الجماعة كقولهم تع عفتوا عنكم من بعد ذلك ثم قال **قوله** قلت
فهم يكن المبدأ بقوله تع وما في ازيد من الخطاب المتصل باسم الإشارة
بهذا الكلام اعني ما لا يعبر عنه هو جيبان اسير الى الخطاب
من اولها والله تعالى ليس المراد بقوله وما في ازيد من الخطاب
بالمبدأ وما لا يعبر عنه لكن انما انما الكلام في معنى المناجاة
لنفسه وهو يريد مناخاتهم على سبيل التعريض لطلبهم
والفائدة المخصوصة بموقع هذه المقامات التعريض والاعلام بالمراد
من اول الكلام الخطاب **قوله** وهذا الخطاب مثل الكلام في قوله
بنا جازي يعني ان كلمة قلهما قد جازي في حصول المقام من جازي الخبر
المذكور هو الخطاب وقوله جازي بواقعة الذي قصد بيان مجموع
الى الله هو الخطاب حيثما ظهر على حاله خالفهم قوله واليه ترجعون
صوابه في هذا المقام لكن مرجع قوله كلمة نعمنا بغير المسلوب الذي
قبله يكون على خلاف مقتضى الظاهر في التحقيق **قوله** وقد قطع المصنف
بانه واصل الضمير اجمع الى قوله من بنا وجازي **قوله** فصل في بيان
لنا فائدة المقامات والمادة في لفظ اليت حاشا على فعل الماصرب
الا من يريد استحقاق العباد وفيه امارة المحتمل اليتم في قوله ايتا
اعطيتك الكثرة ليس صريحا في اعادة الاعطاء من ايدته وايضا كلمة ايتا
محتمل للمخاطب لا محتمل للواحد المعظم فلما ايدته التفت بقوله فضلي
لربك من هذا ان الاحتمال **قوله** ولوحى ذلك للقرآن والخطاب
في الكلام القديم **قوله** فلي ايتا الضمير والخطاب من لسان الظاهر قد جاء
في القرآن الواحد كقالي وقوله تع فنادته الملكة مع ان السادى
كان جبريل عليه السلام وحده وفيه نظا لانه المحلى بالله يسلم عنه
في هذا الموضوع معنى الجمعية ويكون موزنا في المعنى ولا كلام فيه المراد
بالكلام القديم كلام القديما من اللغة البكرين لا القرآن الجديد بليل
ما بعده **قوله** وانما هو استعجال المولدين فان قلت قد جاء مثل

ذلك

ذلك ونقط القرآن الجديد حيث قال عز من قائل يا ايها النبي اذا تلقى الناس
فكبر يستمع هذا الخبر وحده على الضافي لا يدفع لهم كون القرآن واسدا على
اسلوب المولدين وفي بعض المواضع ولا يلزم من به ادنى شك عاقل
قلت هذا من باب تغليب الخطاب على الغائب اي اذا طلقت انت واشتد
واما حق الزيادة عن الخطاب بالجملة لانه اما مرادته فداء فكذلك لهم
اولاد الكلام مع ذلك بعينهم تفرق بينك وبين صاحب الكشاف و
الفاضية في قوله تع فان لم يجز الكثرة على ان يكون الجمع للتعظيم سجد الله
صلى الله عليه وآله واستشهد له لما عجزى بقوله الشاعر فان شئت
حرمته النساء كره وذكر القاضي في قوله تع ان والفكر والاضطرار
ان ضمير قوله راجع الى القدر والمخاطب للتعظيم ان امره بالعلم والخطاب
للمخاطب فقد وقع كذا في القرآن الجديد وصلى على اسلوب المولدين الى
يائز من حاشا على ان الظاهر ان البيت المذكور العطف وتوضيح الاشياء
من كلام القديما فكيف يصح قول الشارح ولوحى اي هذا الخطاب والغالب
ما قل **قوله** خطابك البيت في طائفة عليه افاض به في قوله وانما
للتعبدية والطريق حقنة تعزى للانسان لشدة سريره وحرر ويجيد
تصغير بعد التقريب وهو ظرف طروب او طمحا بك وعصرجان حلق
او حين حان على الرمايين بدل من يعيد واسما بتعريفه في الشيا
وعصرجان مشب الى اشارة فاقا بين كون تعيد الشباب وكون عصر
حان مشب طرفين شئ على المبدأ على التمثال وانما جعل الخطاب في
خطابك الجيبية اعني لولا انما ذهب بك قلب حتى يكون في قوله تكلمني
ليلى المقامات من الخطاب الى العجبة لانه تعالى للسمع الشارح وهو
خطابك عليه ثم المقام ان يكون الكاذب في خطابك مفتوحة لانه وان كان
خطابا لنفسه الا ان الخطاب ليس للفظ النفس بل للمبدء والثابت
انما هو في اللفظ ويؤيد ان العلاقة صريح وقول الشارح تذكرت
والذكرى تهجيك من سنانا ان التا ومفتوحة خطا بالفتحة فقول
القاضي في تفسير قوله تعالى فلما رأى الشمس نارضا قال هذا من ربي ان
تذكر المبتداء يعني هذا باعتبار الخبر يعني في محل نظر لا لا فتحة

مولدين

نعم

بك

واحد

مفتوح

لنبتك المتدا حتى يحتاج الى جعل المذكور بالنظر الى الخريف حتى فان لما
 الى ذات الشمس والنايت انا هو في لفظها ولهذا في لها مونت لفظي و
 الجواب ان تق اذ الشجر للشمس في ضمن اطلق لفظ مونت عليه ملاحظه
 ذ لك المسمى في ضمن هذا اللفظ فهذا اللفظ يعني النايك في الماشاة
 اليه ورجع الضمير ولهذا قال مونت في المنة المذكورة فلما اذلت واجام
 صاحب الكشاف الى فيجسد من كبرياها اسم الاشياء في قوله تعالى ذلك الكشاف
 مع قوله اشارة الى ذات السورة بان ما عينها الكتاب في قوله او على ان خطاب
 للقلب فيلعب اسرار الانبياء في كلفني بالنظر الى المحل لا يجمع احدا
 بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الانبياء صحة اجراءه على القوم وهو
 مقصور على سائر الناس في خطاب القلب في كلفني يكون ابقاء الكلام على
 اسلوب المحاكاة اذ يكون التذليل في كلفني على ان يكون الخطاب في كلفني
 للقلب وفي الكاف للضمير وهو مشعر بالحب بانه شرط صحة اجراءه
 على الاصل في المحل وهذا يمكن ذلك على تقدير جمع المقادير في القلب
 اصله وان لم يكن بوجه فافهم **قوله** وقد شرط وليها جعلت حائبة
 والمعنى كلفني وصليها والمحال انه بعد في غيرها او اياها في هذا على خلاف
 المضاف والظهور في الخطاب بمعنى الامر العظيم **قوله** حتى اذ كنت في القلب
 فائدة في اللغات وتقرله ثم وجرى فيهم لما في كفاك الله فيهم في جمل
 غيرهم ويجهلهم منها وطلب انكار عليهم **قوله** والله انكار من
 الزيام والحق فائدة في اللغات وتقرله فتساقط العظيم لانه فعل عظيم لانها
 عليه لا اذ القادة الباقية اذ لم يستعمل في كلام البلاغ صيغة الجمع والحق
 للتخاطب حتى يتأتى هذا المطلب من غير اللغات بان يقول فيقول **قوله**
 ان يكون الخطاب بالكلمة **قوله** اي من يلقى اليه الكلام ويتلقاه من المتكلمين
 سواء في الكلام في خطاب ام لا واعلم انه ملخص ما ذكره الشارح
 ان في اللغات امرين مذاعب وجه الضبط ان يلقى على اما ان يلقى
 في سائر النعم بطريق آخر في الثاني مذهب الغرضي والسكاكي
 ومن تبعهما وعلى الاول لا يلقى اما ان يشرط ان يكون التفسير ان يكون
 واحدا ولا يكون مذهب بعض الناس وعلى الثاني لا يلقى اما ان يشرط

الحكمة

سورة النحل

سورة النحل في القبرين واحدا الا الاوله مذهبنا فاضل الثاني مذهب
 الجمهور **قوله** ويرى من خلقه بالبحر **قوله** لما جعل من الخيام المقدس
 جارية او يرفع فيكون البارز لانه كما ثبتت عليه في قوله تعالى وما انا
 بعبادك بغير امر اي في القوم بالثقة من عند الخليفة والشارع في ذلك
 يا فذاك هذا في اي يا خليفة والسبب العطاء والمناجاة السور مكانة
 اسرار الله ووشا في الميعاد العطاء **قوله** هذا الخصم في قوله
 اعترف به مع ما اعترف اليه في هذا اخر من جهة الخطاب والفاصلة القا
 التي ذكرها الجمهور لا يندل على اعتبارهم هذا الصيغ لانه الخطاب في قوله
 لم يكن سامعا للخطاب الثاني المتوجه الى من لم يرد اللغات واذا كان
 سامعا فحق تلك الفاصلة لوجه السامع الكافية فيها واما قوله الله
 فيما بين غير ما يقر به الخطاب فخر به نشاطه في النظر الى الميم والخطب
قوله هل يفرح بك الله **قوله** البين الله اي كفاية ان خشو كفاية **قوله** نيل
 بها نيل الرجال هل كان **قوله** هل كان نيل رسالتك من رسل ام ليس بشع
 في اولك اولك الكفاية هي التي توضع البين او يشهد بالوفاة والخط
 وسطه والنيل هو الواو السهام والنايت من النيل والبالاة ومعنى
 الفصل وقد نيل بالهم فهو نيل والجمع نيل والاول مصدر هلك
 كما لا يخفى معنى الفاعل والاول في بعض النسخ الرسالة **قوله** وسرقوا الباطل
 اي ذهب بق ذهبت نفسه اي ذهبت وخرجت **قوله** صرف الله قلوبهم
 واهدة في حق المنافقين وقد كانوا صرف الله قلوبهم في ايمان فالمراد
 بقولهم صرف الله قلوبهم تثبتهم على الصوف وشككهم في شرايع فلا تحصل
 للمحصل **قوله** نعم الفقر نعم القاف كسر الشئ حتى ياتي في الضم والفتحة الفا
 كسر من غير ان يفتح **قوله** متى كان الخيام البيت المراد اظها الخيام
 على غير ذلك الهم وانقضائه تصغيره من اجل والماد بالعارضين
 الا انما بعد لفتنا يا والفتنا باليت من العارضين بالماء فيفتان **قوله**
 السكت العارضين الثاب والضرين الذي يليه فقال بعضهم
 العارضين ما بين النبتة الى الضمير **قوله** فلا يعرفه يسجد **قوله**
 البيت صرحت الشئ صرحت اذا قطعت وصرفت الجلالة اقطعت

تفضل في جمل

وقال

قوله والله انكار من
 الفرق بين الضميرين
 المستقلة
 الزيادة المذكورة
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

كله من الامم الصريح بالفتح اي يقيد بها واحدا فاما قد سوان النظرية
 اذ كانت متضمنة للمعنى يكون معنى الاحداث واذا كانت ناطقة يكون معنى
 التدين وهو ما ذكره الله تعالى في قوله لا يصفا واليه متعلق بالانفاظ
 على تقدير معنى الميت والقصص وتنبه لاصفا بالفاء والفاء واشارات
 الانفاظ له استغارة مكنته وتنبه لانه يكون على هذا الصفا
 اي لاصفا لاصفا ويحتمل ان يكون اللفظ لا للمجلد اي انفاظ للسامع
 لا للمصفا اليه ثم هذه الفاعلة العامة التي ذكرت لملحق بالانفاظ
 سواء كان على علم السكاكي او المجهول لا ينطبق على ما ذكره
 السامع فيها حصة البارز على وجهه لعلنا نعلم عن الشاغل والاشغال
 والمصفا فلذلك ذكر شيئا من الصفا في حقه نعم ان كان انصب وقدر
 المراد ان الكلام الانفاظي انما وقع صالح لان بقصد هذه الفاعلة
 بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليعلم **قوله**
 وتخصر واقع على جهة المحرول لانه مستعد وقد للتحقق والبار
 في المطايع داخل على المقصود على طريق الانشاع وهو ان يرى
 الظرف يرى المحرول كقولهم ويوما شهدنا ما يسلمنا وعامرا ونحو
 لا يخرج الكشاف للمقرب ليدل على شئ لم يجهل هذه الاضافة
 حقيقة بمعنى كضرب اليوم قلت ليحصل من هذا المثال فذلك
 فليس مالك الدهر وصاحب الزمان بل من قولك مالك في الدهر
 وصاحب في الزمان وهذا ظاهر **قوله** لا اقام الله الدينونة الاخرى
 الظاهر ان هذا القول على المنع بالدينونة والدين على المنع بالدين
 الاخرية ووجهه ان الدين ابلغ من الدين لما فيه من سيطرة البناء
 كقطع وقطع فاعلم بالدينونة باعتبار الكيفية كما قيل لاجل الدينونة
 من دين المؤمنين والكافرين جميع الاخرى لانه يخص المؤمنين وهذا لا يحفظ
 الا بالدينونة باعتبار الكيفية فحق القول على المنع بالدين الاخرية
 لانها كلها اجسام واقعة في الدينونة فحقير بالنسبة اليها **قوله**
 اي ذلك الغير الظاهر ان يقرب من مراده الملائكة ما لا يجانب
 المعنى ايضا على خلاف مراده الغير معنى الاخر غير ما اراده قوله

لا يطلق

الخارجية

قوله

قوله لا يفعل ما فعل الله على النعم
 قيل عليه لولا ان الله لم يفعل
 الا بالدينونة باعتبار الكيفية
 لانهم لم يستندوا بالدين
 على المؤمنين والكافرين جميع
 بكل النسبة الى ذلك
 المعنى على انفسه
 فاستدل خصا القام

الاخر

قوله لا يفعل

قوله لا يفعل اي اصل القصة ان الله تعالى الشاكر ان جالس في سماء
 مع الاديان جماعة من اولاد باء وكان الاولاد اولاد الله فذكر الحاج
 فقال لا يفعل اي الله تعالى وجهه واظهر عنقه واسقى من ربه
 فانه لا يحاج بذلك لخص القصة وهذا هو فقال لا يفعل اي الله
 بذلك لخصه ثم قال لا يحاج لاجل ذلك الى آخر القصة فانظر الى ذلك
 القصة في هذا الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جرحه وان
 اليه على ان يحكي فان قلت كان المناسب لخص الحجاج لاجل ان يلوهم
 عليه لان القيد ونعم على القول لا بالعكس قلت هذا الاستعمال
 والتقدير امر وفيه نوع من التواضع اي قد لو ساء فليكن من قبيل
 القلب كما ساء غيره او تشبهه القيد بالترك على طريق الاستغارة
قوله من لا يصفا هو من لا يصفا بالترك وهو العطاء **قوله** من لا يصفا
 اي قلة من لا يصفا وبالكسر وهو ما وقع به **قوله** الاذيعاله اما العدا
 الهيت من باب ما ساء اولهم الفاعلة فيه بالنسبة اليه **قوله** ساءوا
 عن السبب من روى الكشاف عن ابن السنان انهما معا ذن
 جبار تغلب بن عصف الاضمارى والاشان اقل ما يطلق عليه الجمع عند
 جماعة منهم الزمخشري فلما قال ساءوا لم يلفظ الجمع **قوله** حيث قالوا
 ما بال الحول اذ دلالة هذا القول على انه سؤال عن السبب دون الكثرة
 خفي جدا كما اشار اليه في شرح الكشاف **قوله** فاجيب ببيان الغرض
 اطلاق الغرض على حكمة فعله على سبيل التنبه والحاج باعتبار
 كونهما على طريق الفعل والافعال لانه يقع ليست معللة بالافعال
 عندنا **قوله** والشوب فزع او انما هو اليد التي وقع فيها مضيق فلهذا
 الجمع بل لفظ تكلم الكربة ونحو في الصور فضعى وقادى مراده من التنبه
 لانه من القرآن ولذا لم يقل بغير قوله كقولنا ان الدين لو افهم اي الجراء **قوله**
قوله وح يكون معنى لواقع يقع في هذا غير مستقيم لان الله يحضر الخارج
 لا هو المعز ومن هنا كونه مستقيما والحيوان ان الحقيق للملك هو هذا
 البصر وما ذكر في كتب الفطن ان الله الملم بما يكون بمجرد التاكيد كما في قوله
 فأتى منكم ليعلمكم منه فقلت نعم وكان فيهما من الملائكة على كل وقت

ان يقول

من

الاول

بما

الانتم

قوله

دان

المبتدأ

ان كانت عبارة الجواب فاصل النتيجة هكذا ولما اوجبه النظر المشار اليه بقوله والكلم
بعدها نظر بان في المسألة على معنى الاستقبال قد تقدم فيهم والتفاوت بينهما نعم
في النفع الملائمة على معنى الوصف وثباته لا يكون التعريف المستعمل
يلتزم ما هو خلاف مقتضى الظاهر بل هو بطلان قوله قلت الاختلاف في ان اسم
الفاعل لا واخر من الال على النسخة المقتضية بانها لا تكون كل اسم الفاعل
والمفعول موصوفان بالمال فيلزم بطلان تعريف الفعل والاسم ملو او عكسا
واجيب بان ثمة كثر المستعمل جارية في معنى الوضع بما مع الشيا من فاعله
مع من المتبادر بالحققة ومن غيره بالجارية تحتها واخرى بان زمان الحال
معنى على الحقيقة في الموضوع لا بالجارية والحق ما بين من التكلف وقد فرق
اعتبار زمان الحال بالنسبة الى المستعمل الظاهر على اصل الوضع لا بالحققة
كأن ثمة الامور صحت بان اسم الفاعل في معنى الوضع وفيما بعد لم يقع
في غير لغوي فحدثنا بغير اعتبار زمان الحال في اصل الوضع ولا في الحس
في الامور كما جاب اعتبارا بالقدرة ذلك ان الفرق بين مدلب اهل العربية
والاصول زمانا بانه قد يقع صاحب الفتح يكون الفتح افعلا فيقع
الظن من قبل الكتاب على سابق فكيف يصح قوله يصح اسم الفاعل والمفعول
فيما لم يقع في زمانا الجارية للكتابة يجب تسليم حصص فيها بان الحق بعد
قد بين كون ما لم يقع غير موضوع له فحق فيهما اريد به فيهما هي الزمر
ولغيره لان في ذلك اريد بهما كناية ليشترك المعنى الجاريز والكتاب
في كونها غير موضوع له في كونها ثباتا وهو ان غاية ما لم يرد في الجواب
كون اسم الفاعل والمفعول جاريا في المستقبل وليثبت بهذا الحكم كون الامور
المذكورة من خلاف مقتضى الظاهر على المعنى المصطلح عليه لكان كل جارية كذا
وليس بظاهر **قوله** وكذا الماخذ في اكثر من **قوله** لا يكون الفاعل والمفعول
جاريا في الماخذ في اكثر من وقتل حصصه واليه ذهب الشافعية واختلفا
عند الظاهر وابوهاش وقيل يحسن والميد ذهب الحنفية وقيل لا في الفاعل
من لا يكون فاعلا كالمحرك والتكلم ويحذر ذلك حقيقة والحق ان **قوله**
القلب من قلبت الجواب جعلت ظاهرا باعنا وبالجانب ظاهرا
ما هو في موضع المبتدأ لكن سواء كانت محصة او محضصة فان كانت

لا تم

بعضه

لما

الظاهر ان مراد ان اسم الفاعل
والفعل حقيقة في الماضي
ايضا عند اكثر من

الظاهر ان مراد ان اسم الفاعل
والفعل حقيقة في الماضي
ايضا عند اكثر من

المبتدأ

من غير زيادة عليه فالجسر ليس كذلك وهو معرفة **قوله** والمعنى ان الجسرا
كانت اسكنوا العباد ان يثق كانت امكان الفعل مستند الى
مؤنت حقيقة بل لا يبين بلا فصل لكنه نظر الى تقدم الخبر
المذكور فعمله كالضمير الواقع بين المذكور والمؤنت لانه واحد في
تأنيته وتذكيره ثم احتج بما وافق نظم البيت **قوله** وفي البيت
كقوله ثم وكمن فريده اهلكنا ما جاءها سنا اذا المعنى
جاءها سنا فاهلكنا ما لا لبس يكون سببا للاهلاك ففقد
عليه لكنه قلبا ففهم ما لعت فيقول اهلكنا بهرحمى
كالهم هلكوا فليجى الباس الى العذاب اليهم غير
القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر
غير مقبول لا يمكنه باعتبار ما يلزمه من الخصوصية او وقع
قوله يصف ناصته قيل يصف جفنة مملوءة بالشر والمدين
كذلك شرح الايضاح لا قارم وهو غلط فاحش شأنا من ضعف
السنن بكسر السين وسكون الهم بالسنن يفتح السين وسكون الهم
فان بعضا من بيانات التفصيله صريح في انه يصف ناصته
كما قال فلما انا مضت ثنتين عنهما وصارت حققة
يقولوا الحمد اعلم وعرفنا ما يرى البصر وبها قالينا علينا
الرضا **قوله** وقانا مهوا غنيتها **قوله** لكن تزداد السفر الطلعا
قالا باجرى البيت كما طينت وفي الصحاح طينت بدل
طينت والمضايقة واضح كمن يخرج البيت من باب القلب
لان الغضب طائفة السباع لا بالكرس **قوله** اي الطين المحاوية
بالسين كذا في الصحاح وفي الاساس السباع بالكرس ما يطين
به ويقال بالعامرية كبر ما لة وبالفتح الطين وبالفتح القطين
وفي الديوان السباع بالكرس ما يطين به والطين ايضا **قوله**
ولما شلان يقولانه متضمنة هذا الاتهام بسبب لكتة
لطف هذه المبالغة والمشيبة به اذ ليس المقصود من الطين
الكثير فانه بالكرس يكون مستحقا بل التامير ورفع الخشنة

استحق
شبه الجوهري والكسار والنفسري وكتاب التوسعة ليعقوب بن
ابن بكسر اللام المذكور وهو من الجوهري على الناقة مكتوب وما لا
قلب فاحد منهما واختار الجوهري **قوله** قلت فالكسار
بعد حول البيت المحول السنة ويؤيد ذلك ان يروى قوله فالكسار
بعد عام وقيل اسم رجل سامة كما تدبر قول النجاشي فالكسار
لعل بيت حول ما ادعيت بسبب كسر شريف او وضع لانه
هو الذي كان يمنع المدعي ما يدعيه وقد ذهب فادع ما شئت
وفي حاشي الفصل للزحزحي اللطفي شذوذه الضعيف والحاشي
في القوة يدل على ضعف ما في الحاشي بعد هذا البيت وهو لفظ
يحوط الى ما لا على **قوله** وساج اللوح واخطط النجاشي
عاد العبد مثل قيس وسبق مع المعانيه العشر
ساج اللوح استعانة من قوله ساج الجبري موحا اذا نظر
ا ساجه والنجاشي بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل وعلم معنى
صا واما قيس فليلا راد به ابا قابوس وهو النجاشي من مدبر
لكل العرب كسر صخر المصا واليه تصغير الترجيم وقيل المدة
الجيل لكسرك شرفها الله تعالى ولعل من تايث المعلم
وهو النجاشي من الرجال وعنه يروى رجل هجين اي اوبع حيز
من لمة ويزدق هجين اي ينجشيق والنجاشي بكسر النون
المهمل جمع شرا يضم العين وهي الناقة التي انت عليها عشرة
اشهر من يوم امسل فيه الحمل فحصل المعنى ظاهرا **قوله**
لان اسم كان ضميرها ضمير معرفة قد سبق تحقيقه في البيت
وان كان ما تابا الى التكرار ولذا جرى عليه احكام المعرفه القاطنة
وتأمل في تفسير الضمير العائد الى شيء ما في قوله اعطى شيئا
ما ذلك الشيء الاشياء **قوله** الجوز معرفة فارقت الجوز من الجوز
لا امك والجوز لا يكون معرفة قلت كان امك ليس بجوز الا
ضمير كان على هذا التقدير لانه مضمر لكان المقدر ولا ضمير
فيه وكذا فمضمر لان المضمر المحذوف يجب ان يكون مثله

والمدح

ورب

نفسه

من غير

فان كان هذه المبالغة بارادة والبيت محمول على اثنين المتلذين
 في الاصلان والمعنى كما انصفت السباع و بالقدح على طريق
 المتلذين فاذن كان صلا فلا تدرى حاله من الصبره انصرف
 كونه المضافة فيهما لفظة فلا تدرى المضاف اليها
 اقلام خرقه لا يجرى مثل الجرس والمزمار الذي يجرى به الامور
 فاكسرت المراد جعلته فاعاد المرات العرب تتكلم به بالفتح لان
 ما قبله من الديات يدلالة البيت لقطريه الجأ وما قبله
 ليركن واخذوا الى الجحام يوم الوغى فوجوههم ولقد اراد
 للمراح دريئة من عن بين مرة ويايى حق خفيت ما تمكنا
 من دوى اكنا والرجا او غنا لجاي ثم انصرفت البيت
 المكون اليه والماحمار الميم فبالجاء المهلة وبالعكس لتأخر
 عن الحرب والوفا الحرب والحمام بالكلية وان في صيغة المتكلم
 من الروية والروية والدرية على ذلك الصيغة خلقة
 يتعلم عليها الطعن قال لاصحى هو موهبة عن اسم بعض
 الجانب بقرينة دخولها عليها ومن هذه اعلى الدخلة على
 عن ثلثة عندا من مالك ولا تبدأ الفاقة عند عن قول
 نادا قبل قدوت في بيته فالمعنى جانب بيته وذلك محتمل
 للاوصفة والمخامها فاذا اجنت من تعين كوك المقم ملا
 الاول الشاحية وهو البيت متعلقة بفعل اقبله الكلام
 اى تاتي الى المرح من جاني يمينه وليتفر من اليسار والظاهر
 تعويلا على العربة بالمقايضة او قول او غنا لجاي
 بعض الاول يطلع قربة على ان لم اصب معه فلا يخرج منه نظاذا
 يتعين كونه قد اصاب بعض خرجت حتى يصلح قربة لما ذكر
 بالظاهر ان يكون معنى البيت على ما صرح به في الجواب المعنى
 المتقارن الى مام الملافة في المعنى قد نلت من الاصداء ما اريد
 ولم يزلوا مني ما ارادوا في هذا القول فقصدا الى التعميم كان
 المستحب اذيق ولم يجيب لانه يكون منقلا لاسناد الجاني

البيتين

تليق

تليق الجواب المعنى ما اشار اليه الامام المرحوم في آية فان كانت
 يابح من هذا الكلام ان يكون الجواب للكراسة سارية في اثناء البحث
 فيدرى مع انه لا يلزم الفصل فيه بين الحال ودينها فما السر في ذلك
 قلت السر فيه هو انه اذا جعل جديج البصيرة حلا من الصبر
 فلهذا صبا او مفعولا شيا له بغيره انه فيكون جديج البصيرة
 تادج الاقدام حاله من وقفا وجين القاة آية فقله صا
 كبر بعد البصيرة بعد الاقدام بسبب كونه جديجا فيكون الكلام
 تادج من الاقدام واذا جعل حلا من الصبر في النظرية يكون الكلام
 خلاص من هذا المقسم بهذا اختار جواب المرحوم ولكن لا ينبغي
 ما فيه من التخصيص لان كون بصيرة التي كان عليها فاقا
 وصفها بالقدح لا يوجب لابل الحداثة وهذا ظاهر وهو الحسن في
 الجواب على ما هو الملام لقوله اقدم اقدم من جديج الجديج
 في كليهما الا ان يرق وصف الاقدام بالقرود اشارة الى ان
 اقدمه ما كان له حاله من جديج وصف بصيرته بالحد
 اشارة الى ان رايه وبصيرته امر جديج له وجعل يحصل
 بعد جديج لانه كان له قبل تدمر بالمواسم والتجديجها
 اقول صا من حارث المرحوم قال لها صلا الحثي في صبره
 في الاخر صبا وصبوا اذا اصبأت فمعها وقدرت امثال
 هذا التكميل بان المناسب ان تقول بدل ما يقال واي
 اصبأت بدلا ذا ووجه ما ذكره هو ان انا يتجه اذا اريد اصبأت
 متلافة صيغة الخطاب بل صيغة المتكلم فاما
 من كذا في المدينة من هذا البيت من صبرية جديج جديج
 واقيم عود مقامه اى من يكلمنى بالمدينة فليكن في اى
 مشى في غريب والغريب عازم على المرحال وليكامله
 يكون جديج اى لا يجتاع الساكنين الماصلين من قوطم كذا
 النون من الشرطية وجديج النون بفتح شبيهة لفتح استعها
 هذه الكلمة وقيل تشبها بالثوبين فاعاد على ما صبح

في البيت
من النص

مبحث السكون

ليجمع الامن والمجدة بالاسمية / فخر جلد بالمدينة حاله حاله
 او جلد بالمدينة متعلق بمسألة الامتاع العطف على محل اسم
 ان في كل من هذا عند البصريين لان العطفية خير المبتدأ
 عندكم هو المبتدأ وفي خبر ان فلان عطف قبل مضي الخبر على
 اسم ان والعطف عليه مرتفع بالابتداء ويلزم اجتماع المؤثرين
 على ان واحد وهو رفع الخبر واذا عند اللغويين فالعطف في خبر
 ان هو المبتدأ الذي كان على ما قبله دخلا فلا يلزم في العطف
 السابق المحدث المذكور **قوله** / حد هذا العطف على محل اسم ان هذا
 عند بعض النحاة وعند بعضهم من جهة صاحب الكشاف
 والعطفية في مثل هذا محل اسمها استدلالا لفرقها لا قل
 بان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول الالة ودخولها كذا
 ودخول الالة استدلالا لفظه بالنصب بقوله كونه مرفوعا لكن
 محال واستدلالا لفرق الثاني بان اسمها وكذا لو كان مرفوعا
 المحال كان وحده مبتدأ وليس مبتدأ لعدم تجرده عن العوارض
 اللفظية وفيه نظر لانه باعتبار التجرد لان ما عتبره
 كالعدم كذا في شرح اللب للبعد كما مر **قوله** / فلا يلزم ارتفاع
 الخبر بما ملين فتلططين فيه بحث لان الخبر المحدث لما عطف على
 خبر ان يلزم كونه جزاء ضرورة اعادة العطفية لتسوية حكمه
 الاعراب كما خرج به في صاحب الوصل الفصل في ان كونه مرفوعا
 بها والمرفوعة خبر المبتدأ اعني العطف على محل اسم ان كما في الخبر
 باق بحاله وغاية ما يقال ان العطف على خبر ان في التصور
 المذكور عطف عليه باعتبار محله وهو المرفوع ايضا كما ان
 المرفوعين مختلفان باعتبار مكانة العطف في حركته مرفوعا ومجرعا
 فيكون العطف في خبر المبتدأ لاجتماع الالة ويؤيده انه لو عطف
 على هذا المرفوع العطف على مفعول ما ملين مختلفين **قوله** / والمحدث
 خبر اجابات لان قوله لعزيب لا يجوز ان يكون خبر المبتدأ
 اذ لا يدخل الاسم على خبره لما ان يقى اللقم زائفة كما قيل في قوله

محل ان اسمها
 لفظها اول
 الرفع

نحو / هذان لسانان من لسان واحد / زيادة الاسم في الخبر بغير
 حرج به في معنى اليقينية ويجعل من قبل ان الجرس لغيره بالشرع
 اعني لغيره المبتدأ وفي الخبر وقيا لمعرب يكون في المعنى
 واخلة على المبتدأ لكن كل منها خلافا لظاهر فلا يرتكز
 ضرورة **قوله** / وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف
 اي الوجه الثاني من وجهين / فاعني / وهو الذي قطع به في قوله
 وجه الشبهة الوجهين المذكورين في ارتفاع قيا وهو ان الخبر
 المذكور للمصائبين وخبر ان محذوف مقدر قبل المصائبين
 وما محذوف لالالة خبر المصائبين عليه وما يشرح هذا على ما
 قطع به صاحب الكشاف بان وجهه مخالفة صوره هو خبر في
 ذلك الوجه مخالفة ابرزت هذا وتفسير الموضوع وبان يذهب
 سبويه في قولك زيد من عمرو فان الخبر للكتا وخبر اول محذوف
 ويمكن ان يعارض الوجه للفرق بان في تغير الموضوع بكتة شريطة
 فغير محتمل به جانب البكارة **قوله** / مع كونه خبرا عن المحدث
 ضلوا آتوا المصائبين على القراءة بالجزء وبدونها على الاعلان
 المخرجون من ضياء اذا خرج وهو قوم خرجوا عن ايهووية
 والمصائبية وحبها الملائكة فصحوا من كون ذلك كما نوا
 بين المحدثين ضلوا وفيها اقوال اخر واعلان المراد من
 امر في الملائكة مرفوع منهم الا بان فلا بد ان المذكور في صلة الملائكة
 الذين استوا وكيف يصح ان يقال من امر من مذهب لا في المراد من
 الصلة المتفقون ويقتل الملاء المذكورين على التخصيص ومن
 ومن امر و ثبت على ايمان ومات عليه والخبر محذوف
 للمصائبين كذا والمراد بالتمسك في قوله وفائدة تقديم
 المصائبين التسمية سنا والوهلة **قوله** / وجب ان يكون
 محذوف مبنى على ان تقديم الموصوف خلافا لظاهر وهو ان
 كونه خبرا لا يؤول الى المجموع من غير مصير الى حذف الخبر بقدر
 الموصوف اي فهم من اجزاء كما صرح به في شرح الفتاح في قوله

نحو
 فعل

نحو

نحو
 نحو
 نحو
 نحو

والعطف عليه وهو محل العطف ههنا على تقديره لما قد وردت
 الاستحسان سحاب لعمري لا يظهر كذا حقيقة في ما هو مخرج
 المفتاح وهو في تشبيه بصورة المسئلة التي ذكرها بالمثل
 المذكور بحيث اذا لو قدر بعد محو الخط كان عاملا في محو
 الرفع وفي فاعلا النسب لم يكن الامر باب عطف الجملة على
 الجملة وان لم يقدر يكون من عطف المزدل لكنه لا يكون شالا
 للمسئلة اذ ليس فيه جملتان مطلقا المزدل المزدل من جملة
 على المزدل من المزدل بل جملة واحدة عطف بعض فردا على
 على البعض بل ان يحمل على الشظية بالتحليل فمطلق عطف
 المزدل على المزدل وان لم يكن المزدلات من جملتين
 وقولك من غير متعلق وغيره من المخرج في شرح المسئلة
 بعد تقدير المشتد ان يكون عطف الجملة على الجملة وان يكون
 من عطف المزدلات لا يقع في المسئلة على مذهبنا في
 لان العامل في المبتدأ لا يتبدل وفي الخبر هو المبتدأ عند
 فتح ياتم العطف على محو الجملتين المختلفتين في غير جملة
 الجوانب والفاء في ما قد قيل للسببية وعرض المبتدأ على انها جواب
 شرط محذوف وعن لما شرف انها من انك ولا يرد عليه عدم
 جواز حذفها لان جازا الحذف ليس من انانم الرافعا للشرح
 به ابره شام في معنى اللبيب **قوله** لم يكون مفعولا لا لظرفا
 هذا مني على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية
 لاذ اوما ما عليه الجمهور من انه اذا الظرفية غير متصرفية
 على الصحيح فهو ظرف الخبر المقدر لا مفعول **قوله** لم لا يكون
 مضافا الى الجملة كذا ياتم اعمال حرة المضاف اليه في المضاف
قوله لكنه لا يطرد في نحو من حيث تا ذا زيد بالباب هذا الكلام
 مشعر بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان وهذا يستقيم
 في المثال المذكور واما اذا صدر بان فاعلا ولا يجوز في تقدير
 خبريت فاذا ان زيد بالباب كسر ان كون الخبر عاملا لار ان

المسئلة

لغير

لا يعمل ما يريد ما فيها فاعلا ولا يمكن لتقديره تقديره في نفسه ثم ان
 قد يقدر على عدم الاظهار الذي كما لو كان بالباب وقد كان
 ان كان بهذا الكلام لا يقدح في باب ان الفصل بين المبتدأ
 والمبتدأ منه بالابتداء بين جازا خبرا في الخبر والاضمار والتقدير
 خلافا لظا هذا وقد يجوز ان يكون بالباب حال او خبرا بعد
 خبر واعلم ان ما ذكره المذهب السراج في من تبعه ان يصدق
 الربحاج انما اذا المطابقة لظرف زمان فاعل هذا خبر ان يكون
 اذا في قوله من اذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي ان
 حصول خبره ان يكون ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجملة **قوله**
 وانه السقرا مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا
 فيظهر مشكلا واعتبارا لربطه ويرى ان في كتابه سبويه
 ان في السفر ما مضى مفعولا مفعولا على انهما مصدرية التي
 من خبرهم وقوله ادمضوا يجوز ان يكون حالا من الخبرين
 في الظرف اي حال من خبرهم وقيل منصوب بفعل مقدر محذوف
 تقديره ان وقت من خبرهم ويجوز ان يكون تعلقية اي
 فيظهر مشكلا في خبر مضمنا مضيا لمرجع خبره ولك ان تقول
 ان ظرف مقدم لهلاك ان خبره تقديم المصدر عليه اذ كان
 ظرفا وان لم يجوز فهو ظرف المقدر بفسر المذكور يعني ان في
 المساهرين بعدا في زمان من خبرهم وطول ذلك ان تحمل
 خبرا بعد خبره وبينه وجهان احزان ذكرهما الشريف
 اي بعدا وقيل المسئلة الكثيرة **قوله** لا يرجع لعدم الرجوع
 مستقدا من الجهل المقام **قوله** لم يحسن ولم يحسن بل عدم
 الحسن على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير
 انتفاءها وجبه نظر والظاهر ان كلمة او الخبر في الخبر
 لان سالا يحسن في عرف البلغاء في خبره عند **قوله** لانها
 الحاضرة اي الحاضرة من حذوف الظاهر بيضه اذا حتم
 ان في نفسه تحت جناسه **قوله** تقديره لو تكلوا لكانت تكلون

ان

المسئلة

قوله

قوله

قوله

لغير

اولاد

تفسير

تفسير

تفاجيه جمع بين المصروف والمضمر وهو غير جائز في الصواب بل يكون
 تقديم لو لم يكون اجيب بان من بني علي قاتلون تفديدا حيا ففاح
 حيث جعل الفعل التثنية مثلثا كذا فقال علي تفديرا لو لم يكون
 ففاح لكانت التثنية حذفا لا اختصاصا بل ورد باربعه
 اذ المقصود من بيان هذا الظاهر التفسير المقصود به في هذا الجواب
 الالهه لان يكون اول كلامه جنبا على تفدير السكتا وكان غيره غير
 عدله انما الكلام الى ما هو ففاح من عند من يكون الثاني مصر
 فتا مل **قوله** فيه دلالة على الاختصاص وان كان من غير المختصين
 بالشيء المتبالي وفيه بحث وهو ان رتبة قوله ففاح انتم ففاح ففاح
 من البدء والمضمر على قاتلنا ففاحنا ففاحنا ففاحنا ففاحنا ففاحنا
 بالمعنيين واما اختصاصه بغير الشئ المتبالي ففاح ففاح ففاح
 الهمزة المذكورة قطعها كما لا يخفى على المتخصص نعم لو اعتبر الشرط
 في تكونه فقط لمع انتم بان يكون الضمير انتم لو لم يكون
 لظهر الاختصاص بالشيء رعاية ما بين ان الاء في الشئ
 داخل على المقصور عليه في المقصور وقوله وان التا سر
 ليس لقوله على الاختصاص ففاح ففاح ففاح ففاح ففاح ففاح ففاح
 لو كان ملك الخزان مخصوصا بغير لا مسكتكم خشية المانع
 ولا شك ان يرد على كونه متبا لغيره في الشئ مقصور
 عليه لا يتعدونه الى خلافه وان لم يرد على ان الشئ المتبالي في
 مقصور على هذا الدلالة في الآية الكريمة حتى على غيرهم
 ليس بغيره المشية حتى يفهم ذلك ففاح ففاح ففاح ففاح ففاح ففاح
 المسند اليه انه في بحث وهو ان الوجوه المذكورة لتتبع
 حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرها انما يتأقيا في المنظر
 الى المسند المحض من اجل ان اول المسند هو حذف المسند المحض
 ففاح ففاح ففاح ففاح ففاح ففاح ففاح ففاح ففاح ففاح ففاح ففاح
 فان المسند اليه اقوى من كونه الكلام واعطيه والاحتياج
 اليه فرق الاحتياج الى ساكن الاجزاء ولا كذا المسند ففاح

الوكي

المحذوف

كما ذكره الزائد بالنسبة اليه وحذف ما كانا لئلا ولما يرجع و
 يعارض بان المسند محط الفاتحة فلا يناسبه الحذف
 وحذفه على حذف المتبالي معافى لما سيجي المنة فلما ذكره الفاعل
 المحض واما تجسبا للفظ فافان الضمنية كل منهما محكوم به
قوله ما لثبته ههنا هو انه اذا احصا الانسان مكرهاته قبل هذا
 معارض بان كثيرا ما يقول الانسان اذا استدبره عدا صا في المنكر
 ما لم يكن في هذا المصير جليل او فاح محتمل واذا احتمل
 الممران فلا يصح احدهما قريبة على وجه كون المسند مفعلا
 اذ في قبل هذا معارض بان المصير في الجزاء الشكر المحض ففاح
 الكلام على وجه يكون الجزاء يكون تامة محضة بان يكون المقدار
 ففاح جليل او في الله انتم كون حاصل الجزاء الشكر
 المحض **قوله** وليس هذا المعنى على هذا بل على انه اجل من الجزاء
 وبث الشكوى فيه بحث ايا ولا فلا نه اذا ففاح من الكلام كون
 الصبر الجليل اجل من الصبر العز الجليل فهو كونه اجل من الصبر
 وهو الجزاء وبث الشكوى بالظن الاول وسأول طريقة الوفا
 فن من المباشرة واما ثانيا فافان هذا المحذوف لا من في تقدم
 المتبالي لان المقصود من الكلام الفيد الزائد سواء كان في
 المباشرة او في الفيد ناظرا في بقا بقا به وهو محذوف
 من قوله امرى صبر جليل ان امرى ليس صبر غير جليل وليس الجزاء
 على ذلك بل على ان مراده ليس الجزاء وبث الشكوى على انه ففاح
 الصبر الجليل فيما سبق باننا الذي لا شكوى فيه الى الخلق
 فيكون معنى قولنا صبر جليل اجل من الصبر الذي لا شكوى
 فيه الى الخلق اجل ولا شك ان المفهوم منه انه اجل من الذي
 فيه بث الشكوى وهو عين الجزاء فالقول بان لا يفهم من
 الكلام المذكور كون الصبر الجليل اجل من الجزاء وبث الشكوى
 محال بل بالظاهر ان ان يحط جليل في صبر جليل صفة
 مادحة لا محصنة **واما ثالثا** فافان المفهوم من قوله

من الجوع وجو الجاهلية المزمع والبرحان المحمود عن هذه التفصيلات كما ان
 الموقر من بن الله جل جلاله على ما فيه من خلق الصلوة
 ولنا اذ في الوجود الصلة ثلاثة فان قلت المتبادر فيها اجتماع
 التقى والمقدار يرجع التقى الى البعد مع شدة المصداق يكون المعنى
 هو القول بتبليغ الله لا القول بالهالة مطلقا فينا في التجلد
 قلت بعد الآية اعني قوله تعالى اشهدوا خيركم ان الله آله واحدا
 قرينة واحدة على ان المراد تقى القيد والمفيد معا **قوله** كقولك اريد
 عندك امعري قال الشيخ في شرحه في شرح المقتض لقا ئلا ان يقول
 لم لا يجوز ان يكون امرعري في هذا المثال مطلقا على من عطف
 مفرد على مفرد للشا كنة فالمسند المذكور كما في قام زيد وعمر
 من غير ان يحمل على ترك المسند بناء على العطف المذكور ولما وجب
 الشرايط بان الخلف في المثال المذكور يستعمل ضمير لزيد فلا يصح
 المحسن استعمل ضمير عمر كذا يصح في قولك زيد قام وعمر يجلس قام
 فيما ذكره المعتز من المثال فانه لا يطعن على القيام وليس فيه
 ما يقتضي ربطه بزيد فقط ومن جوز ذلك فقد جوز ان يفيد قوله
 هكذا لزيد خصاك انما حاصله في الدار وعمر في دار اخرى فزيد
 قاما وعمر وهذا ديهين ولما كان صوت الظرف غير متعين
 يجعله جازعا للواحد والمتعدد اشبهه الحال على المعتز هذا
 حاصل ما ذكره في شرح المقتض وحواسنه وفي بحث ظاهر لانه
 غير اذا جعل مطلقا على زيد وقوله اريد عندك امعري وجعل
 الظرف هو الخبر لم يستعمل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه
 بل يحمل ضمير يعود الى كلا من زيد وعمر وصحبت هو
 احدا المذكورين كما في قولك زيدا وعمر قاما وقباسة على زيد
 قام وعمر ليس صحيحا لان المعطوف بالواو والكلام انما هو بالعطف
 بام اليه لاحد الشيئين والاشياء وقد اشار في الحواشي الى
 دفع هذا البحث حيث قال ولو قيل زيدا وعمر في الدار جاز ليكون
 في الدار خبر اخرهما بنا وبيل اخرهما وكذا اذا قدم في الدار وانا

مع فسط

مع توسيطه فكيف لا يشاع ذلك كون صرح ابن هشام في بعض النسخ
 الجيزة في زيد في الدار وعمر لهما سقا قال فان قلت لو صح ما ذكر
 لصح زيد قائما وعمر بتقدير زيد وعمر قائمان قلت لو سلم
 منعه فليصح للفظ وهو ثم مشغوبهما بمن يصدده ولكن يشهد
 للجواز بقوله وليست مفرا للرجال ظلامه الى ذلك عمر ولا كونه
 وخاليا انتهى **قوله** جلدتان مشتركان ليس قوله مشتركان زيد
 احترازا اذ لو لم يوجد لا مشترك اصل كما في قوله اقام منيا وعمر
 واسأله لكان اية منقطعة عند جميع شأخري الحاجة الى ان
 الحاجب وبلا ندس كما صرح به الفاضل المحي وانما تعرض للفتنة
 لان المثال السابق كذلك ثم ظاهر كلام الشارح يشير الى ذلك
 امر عندك عمرو انما كانت منقطعة لوجود الاختلاف في الجاهل
 بتفريق الجزئية احدتهما وتا جيزة والاخرى مع إمكان الاتفاق دليل
 كما اشار اليه الفاضل المحي فان ذلك لا ينقطع وتوجيه كلام
 الشارح ان الدليل الذي ذكره يرجع الى انقطاع مرجح هو حيث
 وعندنا فضايل الاختلاف صار لا ينقطع مجزوما به **قوله** فوجد
 فام من منقطعة لا متصلة المتصلة للسؤال عن يقين ما علم
 بتوهم ظاهرا بهام قبلها الاستفهام وان يكون احدا المستوفين
 في علو المستفهمين بها والاخرى في القوة والمنطقة قد يكون بمعنى
 بل لا يضر ان من كلام سابق استفهاما كان وخبره بالواو
 جزم كلامه لاحق وقد يكون امر للاستفهام المحض سواء دخل على حرف
 الاستفهام نحو امر هل تستوى الظلمات والنور ام لا قال الفراء
 يقولون هل لك قلنا حق امانت رجل ظالم يريدون بل انت و
 عند البعض لا يبيح امرج منقطعة ولا متصلة ثم ان كود امر
 منقطعة في صوت الاختلاف بين الجاهلين بالاسمية والفعلية
 حقيقة او بتفريق الخبر الاختلاف فيه اذ ليست هي والحق
 داخلين على المتساويين وهذا ظاهر ونص صاحب الكشاف
 على ان امر في قوله تعالى فلا يبصرون اما ان خبر متصلة لا

الاشارة الى

بمعنى

في

بعض

نبتاً بل **قوله** والجوابان على الكلام الأول أنه جواب عن المعاني
 المتكونة بقوله ومن ثم قيل لغير المتظلمة أنها ثابتة لدى
 جوهها لغاة دليل الخ لا تصحح للدليل السابق المنطوق
 أنه فيه وهو ظاهر **قوله** وإن الواقع عند عدم الحذف جلة
 فعلية عوبضاً به كما جاء جلة فعلية اسمية كذلك جاء
 جلة اسمية لقوله **قوله** فقد قل من حيث كره من ظلمات الين
 فألهم قل الله سبحانه وأجاب عنه الفاضل المحترم بأن
 الجواب إنما يتناول مذهب صاحب الكشاف ومن تبعه
 وأما على مذهب السكاك فيقال أن يقول بوجود الشخص في
 أثناء التصرف المذكور كما تقدم **قوله** في مرتبة يريد أن المرتبة
 على ضرب من محلة مصدره ثماء وقد شد بها لثام خطا ثم المذكور
 شرح المختار للعامة أن الميت لما مرت من ضلالتهم في
 وفي شرح المرتبة لما مرت من ضلالتهم في الله عز وجل بعض
 المتأخرين يحمل ذلك على أن يكون الحذف بالحيلة بأن يكون يريد
 منادى أي ليسك يا يزيد لفذلك ويكون ضامراً هو الفاعل
 أن كانت الرواية تفصح يا ليسك والنايب عن الفاعل أن كانت
 الرواية بنسبها وفيه تحت إذا لا يحتاج مع فتح الياء من ليسك
 لأن ثبتت الرواية بنهم يريد في هذه الحال فيكون منادى والمعر
 بفتح الياء للفاعل فتح يريد على أنه مفعول فيكون ذلك يكون
 في رواية الوقع ثانياً عن الفاعل منادى **قوله** أي يسك وقيل
 أي يسك وهذا القول بالفتح وما ذكره الشارح أن ليسك
 المقدس **قوله** وإنما لم يستعمل على شيء لأن الجاء والمجرور ما كان
 قلت بل قد اعتمد على الموصوف المقدم أي شخص ضامراً مفعول
 تقدير استطراد الاعتقاد في تعلق الجارية لا يفتقر إلى ضم قلت
 أن كلف في علم الاعتقاد على موصوف مقدم لا يتصور إلا الفاء
 لعدم الاعتقاد لتصريح الشارح في شرح الكشاف بأن ذكر

مقتضى هذا المصنف

بعض

بعض

وهو

في الجملة الثانية لا يهمل الغرض المذكور ويقترب منه ما يقتضيه بناء
 المفرد ليهام بلع بين المشاقتين حيث قد لا يخلو الكلام على
 عموم الامر واخره انما صار على خصوصية فاجوز **قوله** ولش
 سائرهم صرخا لستوات والمخبر ان فان قلت وقيل الكلام
 جوابا لسؤال محقق في ثبوت على هذا السند والمخاطب بهذا
 الخطاب ما حذف فيه السند من جملة تلكا ولكن سائرهم
 صرخا لستوات والمخبر ليقولوا انه واحد فالكثرة احد
 في صيغة التثنية بل على القرينة وعدمه في الاخر مع اتحادها
 واتحاد المخاطب صلا واجله فالصواب ان الكثرة الزيادة تقرب
 السند قلت لما اختلفت نقطه الخطاب باختلاف العواجز والحوال
 لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر السند مع الخطب والقرينة
 جريا على سنن البلغاء في تفننه **قوله** ومنه قوله تعالى في قوله
 كبيرهم وهذا حيث هو ان ما ذكر من التعريف يكون الذكر السند
 كثر السوالهنا اسية لفظا ومعنى والجواب نعليه بحصة فاما
 السند علم سهاية التظاير التي اوجوبها فيما واضعت واما
 ويمكن ان يقى السند ههنا ايها ان الفعل المذكور مستلزم عند المتكلم
 كما ذكره وجوز تقديم السند **قوله** وحصول الذكر ثم اية اي حصول قصد
 التعجب من التكلم بطريق كونه خاصة له على معنى ان يستفيد
 الخطاب ذلك منه ثم هذا اشارة الى دفع ما اورد المص في الايضاح
 من ان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع
 ان مفهوم السند كفايته والاسد شاك اذا كان مقتضيا للتعجب
 من المستداليه كان هناك قرينة دالة على السند فان لم يذكره فمجرد
 اساده الى المستداليه واما قصد التعجب منه فلا واذ اذكر مع كون
 مستغن عنه فالظاهر فلا بد من تكتة وحيث كان قصد التعجب
 من سائرهم عليه وقد دفع المراد بان عبارة المفتاح هكذا
قوله اذا قصد التعجب من المستداليه فذكره وعلوه ان التعجب الحاصل
 له بالكون وجود القران اقرى من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القران

كأن

التعجب بذلك

التعجب

فاذا قصد

فاذا قصد هذا التعجب فليس من ذكره وتقرين ما ذكره الله على
 تقديم تسليم ما ورد عليه في سائر اسباب ذكر السند لانه
 جميعها مشروطة بوجود القرينة فحصل الاغراض القرينة
 والحق ان غلط ما لا يقتضيه ضرورة الساطع والاستلزام
 وسطا الكلام كيف يحصل الشيء فيها من القران وكذا
 الكلام في غيره **قوله** فلو كانت منسوبة مع هذه افادة فتقوى
 الحكمة على غيره عليه بان الجملة الواقعة جملته الشان نحو قوله
 قوله تعالى قل هو الله احدية سبي ولا يقيد تقوى الحكمة ويكفي
 في ضابطه الافراد مع كونه جملة واجيب بان المقصد معنى
 كونه عبارة عن المبتداء ولهذا لا يحتاج الى الضمير كسابق
 وان كان جملة صيغة وقيل ان سائر السند مرجع في المقصود الى
 جوابا لخر حيث قال المبدأ فلو السند يكون الاحمل هذا
 الحق ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع الصور فتقوى هذا
 الحق وفيه تاويل **قوله** ان لو كان سببا الى قوله فهو جملة
 قطعا لا يرد عليه فمزيد ما تم اوجه بناء على ان السند صفا
 سبي مع انه ليس بجملة لما سيجي سر اقره ليس بمعروف
 من السند المبني وان كان القيا من يقتضيه ذلك وذلك
 بها فظة على الضبط فاقترضا سببية السند كونه جملة
قوله بالاطراف الخمسة وهو تكرار الاسناد مع وحدة الفعل
قوله يشمل صورة التخصيص اي يشمل الاحتشاد والاحتجاج
 تكلم الصورة وارجاع الضمير الى ما ليس بذكره صرحا بقرينة
 المقام ليس بتقيد في توجيه الكلام واما قوله فقدم افا
 التقوى فاعلم سر عدم قصد التقوى فمضاه على ما نقل من الش
 الحق انه اشتمل فيه نفي القصد الى التقوى ونفي افا
 التقوى بدون القصد ايم جملة فاعلم قصد التقوى
 فانه لا يدل على نفي التقوى بدون القصد والحاصل
 ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل من جهة

مؤكد
نفي ههنا

ان م

العلق والاحاطة حيث اضيف انما الى الامر بالمعروف
 بهذا المعنى يستلزم الخضوع بحسب الصدق وكذا الخشوع
 ويتبين ان ما هو يقبل الام فانه الحمل من تقبل الاختص
 بالمعنى المذكور وان كان الاختص من بحسب الصدق
 وتسمع ظهور هذا الوجه لا وجه حكم الفاضل المحض
 يكونه فهو من طغيان القلب **والجواب** لصاحب الفاضل
 هذا الجواب ضعيف كما اعترض به نفسه ويؤيد به السكا
 لم يكن المقبول مقصودا مطلقا اولا في هذا المقام ولا في غيره
 لا مذهب الاختصاص لكنه صيد ولا فرق ان كلام المقام هو
 على حد من الصفات ان لم يكن المقصود بفتح بعض التركيب هو
 اصلا **محمود** ما بالثبوت قال الفاضل المحض اعني قوله بالثبوت
 يدل اشغال بذكر العامل والعامل ان الحكم به لا يظن
 وقع في الاصطلاح بمعنى الجمول وقوله بالثبوت بيان بغيره للثبوت
 اعني كونه محمولا **كما نقول** لعامة محمول بطريق الثبوت **فان**
 انه لم يكن بثبوت مطلق وانطلق ان كان ثبت اذا لم يثبت
 له بالثبوت ثبت يكون مستلزما سعييا وهذا الاستدلال بالثبوت
 بثبوت الحق او بغيره عنه قلت المراد بالثبوت المذكور
 في تعريف الاستدلال من الثبوت بالتحقيق والتعليق
 المعبر في تعريف الفعل المحكوم بانقائه ههنا هو
 الثبوت الحقيقي ونفي الناس لا يدل على نفي العار ولا محذور
فان اراد ههنا الثبوت بالعلم حقيقة لا بغيره لا يقد
 بالفعل الا ان كان تحته فيض **و** اذا كان المجموع معلوما
 بطل لم احاط الفاضل المحض بان معنى التعريف مستلزما
 كما في الجمع المركب من الاب والاضلاع والشمس للكتابة في زيارته
 مطلق ليس مستلزما حقيقة بل المستلزم حقيقة هو الاطلاق
 في نفسه نظر الى الاب ومع تعيينه به تنقلا الى زيد وهذا
 لو لم يكن زيدا لاطلاق ابو زيد مطلق الاب واما اصل الجملة

ومع

الجملة من افتراض الاتعاضات التي لا تلتبس معانيها وورد ان كلام
 السكاكي في بيان صياغة افراد المسند وحيثه فهو ظاهر
 ما اذا كان في الكلام مسند سعيي فمسند ذلك الكلام
 جملة فيكون الجملة في زيدا ابو منطلق مسندا الى زيد عنده
 فمسند التعريف الفعل مع جملته فبطل فاعض افراد
 المسند والحاصل ان ما ذكره الجيب اعتبارا لجانب المعنى مع
 قطع عن الالفاظ وما ذكره الخارج بل يجمع اهل العربية
 حيث جعلوا على ان المسند في زيد فاعضاؤه هو الجملة
 رعاية لجانب اللفظ مع انه في نفسه رعاية لجانب المعنى ايضا
 في الجملة كما هو المناسب للضم حيث يفيد عن خارج اللفظ
 ولا يقطع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال في ان الجملة
 مسندتها على الظاهر ولا في انما ليست كذلك بحسب حقيقة
 ولما كان غرض الجيب اصطلاح تعريف السكاكي كان لان يقول
 مراده مسند حقيقي يكون كذا فيضم الجملة ولا يجر كونها مسندا
 اصطلاحيا على الظاهر المتعارف **فان** استدلال على ان المستلزم لهذا
 امر عجيب ادعاء القول بان المسند هو مطلق بدون ابوه والاب
 عليه كيف يحكم بفعليه المسند مع انه لا يحسب بثبوت
 مطلق لزيد بالمعنى المعبر في الفعل بل يذهب وهذا يخطئ
 لان الامر بما ذكره الجيب بان حاصل استدلاله لك العمل
 هو انه انما يتقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بحسب
 فاعين ان الفاعل في هذا الباب بمنزلة العدم وكان المسند
 هو اسم الفاعل فقط وبهذا يظهر انطباق دليله على المدعى
 وان يجوز ان يطلق ابو زيد لا يكون واسطة بين المسند وبين
 والفعل بل يندرج في الثاني وليس في المسند حقيقة
 من ان اسم الفاعل مع فاعله انما لا يكون عند مدح احد
 استلزامه على سنة احد وهذا لا يقتضي ان جعل فاعله
 في حكم العدم وانما ذلك لولم يثبت استلزامه على التثبت اصل

عليه

ولو اصطلاح

تفريفة

توله

وليس كل كلام يقع على المنصف **وله** في الجملة عبارة المم اوضح
 لدخول مزيد منطلق ابوع فيضا بجملة الاضافه في عبارة المنصف
 دون المفتاح **قوله** لا اذا التقدير استقر فيها او حصل رة
 عليه بان المسند فعل سواء قلنا لظرفا وباع الفاعل
 فما وقع التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكرنا بان الخبر
 اذا كان فعلا للبتداء مثل مزيد قام لم يصح تقديره بالخبر
 عرلج ولان لغير الماد اندلوقا وباع الفاعل لم يكن مسندا فعليا
 بل لما كان المعبر عنه المسند الفعلي هو المبتدأ الحقيقي وانما انه
 ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار مزيدا داد تقديرا بما يكون
 يتوهم المسند اليه يتوهم حقيقة لا انه قد مر بما هو المختار
 وعن الثاني بان سبب عدم الجواز ان الالباس بالفاعل
 والالباس هو هذا لان الظرف غير معتاد فانه يحتمل ان يكون
 المختار **قوله** بان المسند في المثالين جملة يحصل التقدير **قوله**
 ان قلت ما مر عدم افا دة مزيدا فم للتقدي حاصل في مزيد
 في الدار لعدم النقابوت في المعية والخطاب والتكامل
 هو في الدار وانت في الدار وانما في الدار قلت النقابوت
 في التقدير حاصل اذا التقدير حصل وحصل بالفتح
 وحصل بالضم وهذا كاف في الالفادة **قوله** لا يصح التركيب
 لان مسندا ان جعل مزيدا يلزم وقوع المبتداء نكرة مع
 اشياء الخبر وان جعل خبرا يلزم تحقق الخبر بالابتداء اذ ليس
 ههنا شيء مقدم ما نأما لانه يكون خالفا لغيره فانه لا
 مدخل لكيفية الذي في الكلام عليه **قوله** وجميع ذلك
 حبط لا سيما انه كان هذه الامثلة امثلة لافراد المسند
قوله لم يقترع الاشكال في تعشيره بجملة المراد بالفسير
 التفسير المتعارف وهو ذكر مركب بقبيلته في علم منه
 المفرد ولا فقد تقدر في المفعول ان قوله عن زيد ابوع منطلق
 تعريف بالجملة في التحقيق **قوله** ويمكن ان يفسر بان

ولا التباس

للمحالة تقدمه

حله

حله طفاة مر عليه الفاضل المحش بان هذا التعريف يقتض
 ان يعرفه او لاكون المسند سببيا حتى يتوصل به الى معرفة
 كونه المسند في الكلام جملة فله طائل تحت التعريف **قوله**
 عنه بعض الحكماء قل بان المعبر عن مقتضيات افراد
 المسند في جليته ويكون المعبر على انه اذا قصد جعل
 المسند سببيا او قصد قومي الحكم بوقى بالمسند جملة ولا
 فيوقيه بقره اذكر الجملة في تفسير المسند السببي الذي
 قصد حالة مقتضيه الالباس السند جملة لا بوقى الى معنى اضافة
 له وفيه ان قولك المتقضي بجملة المسند كونه المسند جملة علقته على
 في الالباس هو لا المعنى لا يتوهم سماجة **قوله** هو ان يكون مفهوم المسند
 مع الحكم عليه ان اوجع الضمير الى كون المسند سببيا فظاهر بان
 ارجع الى تفسير المسند اجمع الى ان يفي بما في وان يكون كذا وقوله مع الحكم
 عليه مبني على ان كل جزء من اجزاء الكلام عند كونه في جملة فاعلم
 عليه ضمنا ما هو له المسند مثلا فاعلم عليه بان ثابت للمسند اليه
 والمفعول بان دافع عليه الفعل واعلم ان مثلثة التي اوردت
 في تفسير الناصح للسببي خارج عن تعريف السكاك كذا مثل مزيد
 مزيد به وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل متوقفا على متعلق بما قبله
 بسبب ما يخرج هذه الامثلة عرضا بجملة مع كون المسند فيها
 جملة وقد يجاب بالتراهم للتقوي بناء على ان الضمير مطلقا
 يصرف الخبر الى المبتداء ثانيا فيكتسب الحكم بوقى على ما ينبغي
 وانت تعلم ان كون المسند في جملة في هذه الصفة لم
 ينشأ من قصد التقوي حتى لا يقصد ان لا يقصد ان ابوع مسندا
 الى زيد ولكن يكون مفردا كما في ما عرفت كذا ذكره الفاضل
 المحش في شرح المفتاح **قوله** ان يكون المسند بجملة
 قيل ما يجب النظر او يجب حقيقة الحال المتنازع
 طاب ابا والحال مزيد طاب ابوع وانما صيرنا ذلك لانه
 الفرق بين المسندين يجعل احدهما سببيا والآخر

هذا التفسير

لأقارب عطف

للتبسيط

فكان يريد منع التمسك بالعرق بين طيباب زيد وطيب نفسه
وان كان مستظافا من جهة ابيه فان قلت يفهم من قوله
ان المسند في زيد طاب نفسه من المسند السببي مع انه في زيد
طاب فعلى والفرق فيكون ان المسند اليه الفعل في كل من
المتأخرين نفس زيد والمال الجيب بان الضمير لا خضا للشيء
الساكن فلهذا المسند الى ذلك المحض واما الضمير فليس في
تلك المقابلة فاما مال الفاضل المحض واما عرف كل قسم على
الآخذ اعترض عليه بانه لو بدل البناء بالسند وقدر بكونه
جليا على غير ما مر في تعريف الفعل فيخرج الى ذلك التفصيل
والجواب انه كان في قوله عليه ما او مرده المحض على تعريف
الساكن نعم رد عليه انه لو بدل البناء بالسند وقدر
البناء بالاضافة لخرج منه نحو منطلق ابو لان المسند اليه
ليس بالفعل واما المشتقات فاسنادها بالشيء والتعريف
ايضا في ذلك قوله ولو قيد المسند بكونه فعلة آتية لا محذور
في خروج نحو ابو منطلق لان المراد بيان القسمة لا الحصر
في المذكور ولذا قوله في الكتب يزيدون في المشتقات ويقعرون
قوله متعلق بما قبله بسبب ما عاين ان التعلق قد يكون
باضافة الى ضمير كقولك زيدنا نطلق ابو وقد يكون
باضافة الى ضمير ما اضيف الى ضمير فيدخل نحو زيد
اخو ضرب غلامه لكن يلزم ان يكون مسندا بسبب
بالنسبة الى زيد واخو معا قوله فاما اول نحو زيد ابو منطلق
او رد عليه ان المسند في مثل زيد اخو عمرو ويشكل جعله
سببيا اذ لا ينعى لتعلق ذلك الجاهد بالاستدعاء تعليق
اثباتا جيب بانه ما قل يسمى بعمره فيظهر صحة
تعليقه زيد اذ كما يصح زيد منطلق الاب ومنطلق ابو
يصح زيد مسمى الاخ بعمره او مسمى اخو بعمره ولا يخفى
انه منطلق والاول كان المناسب آتيا لفاضل المحض

فالمسند

جاءت

وانه

واية لا حاجة فضايلة افراد المسند الى قيد ثالث يخرج به
نحو انطلق ابو لان المسند ههنا ليس فعليا كما تحققت
وليس المقصود من هذا التركيب تقوى الحكم فلا بد من الخولج
بقيد اخر ويرد على ظاهره والمسند اذا لم يكن فعليا فقد
خرج عرضا بطله افراد المسند بقوله فعليا فان حاجة
لاخراجه الى قيد اخر وغاية ما يقرب في الجواب ان السبب
قوله ليس متوجه الى القيد اعني كما تحققت فيزيد شواهد
اعني فعلية يقوى ان انشاء الفعلية عن المسند المذكور
اما يصح على ما تحققت واما على ضم المترم فهو فعل لانه
يشترط في المسند السببي ان يشاء على وجه البناء
اعني تقديم المبتدئ عليه فالقوله الذي يقابل ما ليس كذلك
وهو السبب مصدرة بالاشاب لا على وجه البناء في ذلك
المثال المذكور فضايلة افراد في زعمه ويحتاج الى
آخر يخرج قوله ويمكن ان يقال في قوله وهو ان يكون متعلقا
محدودا وهو الزمان هذا على ما ذهب اليه بعض النحاة
في مثل انك خفوقا الخ من تغيير الوقت واما على ما
مر في جعل المصداق بمعنى الوقت فلهذا حذف وكذا المذهبين
مذكور في كتب النحو هذا وقد يقدر لفظ في قوله ان يكون
بناء على حذف كثر حذف الجاه من ان وان قوله
فالقوله المسند السببي يكون اذا كان لما قرره في الزمان
المضاف الى ما بعده وقدر له عالم ضرورة وقيل المضاف
ما صبا مشتملا على ان يكون بناء على ان الشايع بعد
اذ هو الماضى والمضارع قليل في هذا المعنى على تقدير جمع
الضمير في المسند وقوله او وقت يكون المسند على تقدير
مرجعه الى قوله اذا كان المسند سببيا واعلوا في
نشا استبعاد المخرجات هذا الوجه هو اذ ليس كذلك
في الكلام وان المضاف مع قليل جدا ولهذا لما قد

قوله اعني

قوله

المحدثين على ما يكون وكان فلا يرد عليه انه اختار زمانا و
 من حيث هذا التاويل في حلقه لا السكاك واما الحالة التي
 على ذكر المسند اليه فهو ان كان السامع الى كونه كما توهمه **قوله** و
 هو الزمان الذي قبل زمان تكلمك كان الاستعداد المحقق هو
 لو تحرك لفظ قبل بضم القاف الملقم لم يرد عليه انه ظرف زمان
 فيلزم اما كونه الشيء ظرفا لنفسه او شيئا زمان آخر
 للزمان وهذا مما يمتحى لولم يكن قبل زمان لا زمن الظرفية
 وقد ذكر لها ضل الذي في بحث المصنفات قبل وبعد
 من الظروف الغير المقترنة ثم انه يعود المهرب عنه في قوله
 وجوده بعد هذا الزمان سواء حل من وقت على الاستقبال
 او الحال لا وجه ههنا للمقحية الذي ذكر في قبل ولا
 يحسن المنا سببه ان يطرح بترتيب وجوده ووقوعه الذي بعد
 هذا الزمان وينبغي ان يعلم انه لو حل للترتيب على الاستقبال
 يلزم محذوما من كون الترتيب في المستقبل بيقيني
 حصول الزمان المستقبل بعيد زمان الزمان الكلي
 فلا وجود للترتيب حال الترتيب فيلزم خروج الزمان الذي
 يحصل عقيب الحال من اسماء الزمان كقولنا على المثال
 ثم ان ما ذكرته من الترتيب وهو ان يراد بالجدد بالنظر الى الجملة
 وجوده بعد هذا الزمان هو الظاهر واما لغيره الفاضل الى
 حيث قال وذلك بترتيب ذلك الزمان مستقبل فيلزم
 ان يترقب وجود المستقبل في المستقبل ويلزم احداهما
 فينبى عليه ان يكون الترتيب في المستقبل لا يستلزم كين
 المترقب فيه حتى يلزم المحدثين قال الشارح في شرح
 المفتاح هذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة
 على انه يجهل ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتغال الكلام
 على المحدثين بمعنى ان كل زمان هو جزء من اجزاء الزمان
 الذي قبل زمانك ما نحن وقد بينا التفصيل على ما عساه

مترقب
 في

لا ينظر الى العرف واللغة

(كاد)

سبح والجلد للظرفية

سبح للظرفية في الجملة **قوله** والظاهر ان زمانا ما
 واولا المستقبل تعيين مقدار الحال مفضول الى العرف فيجب
 الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه قد زيد ما كان
 ويكسر الزمان ويقره الزمان ويعد كل ذلك حالا ولا يفتك
 في اختلاف نفا في زمانها وهذا المذكور على ما عساه المتكلمين
 القائلين بان الزمان مفهوم محض واعتبارا كمالا مجردا واما
 عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل للحال عند
 وجوده ان عرضا لانه الزمان لاجزاء منه فكلان بحسب ظاهر
 مقاديرهم عرض بوجود حاله زمان موجود ثم ان ما ذكره
 الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان و
 اشهاده ولا بالنسبة الى ما هو عليه بل ان يقاوم الوقوع
 في الاجزاء المذكورة ولو فاحدة منها وتوقع في الحال **قوله**
 جازما لاسم بغيره في قام آية انه مخالف لما سلفه في
 تعداد اشياء غلاف مقتضى الظاهر من ان اسم الفاعل والمفعول
 حقيقة في الحال مما يراه الاستقبال لا للماضي ان يعتبر
 التفتيح بالنسبة الى زمان الحال **قوله** مع عادة التجدد
 المذكورين لوازيم الزمان آية المراد بالتجدد الحصول بعد
 ان لم يكن ثم ان عادة التجدد لازمة لدخول الزمان في
 مفهوم العقل الذي يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان
 بل حدوثة فيه فذلك عادة التجدد تحقيقا للمقام لا بعيد
 للاحتياط كذا في شرح الشريعة **قوله** يقتضي بتجدد الكل
 حدوثة واكثر مرد عليه الفاضل المحتش بان هذا مما
 يدل على تجدد المجرى المركب من الحدث والزمان واما المقصود
 بتجدد الحدث القارئ للزمان واجاب عنه بعض
 المتأخرين بان المعلوم عليه هو المقصود لان الكلام في الحال
 يقتضية يكون المسند فعلا لا حدثا معا زمانا للزمان
 وفيه انه لم يرد بالمسند وقوله فلتبين المسند على ما هو

لا تقسيم

مع عادة التجدد

بغيره في قام

بغيره في قام

بغيره في قام

لا ينظر الى العرف واللغة

المستند حقيقة ان الحدث علميا مشاهرا لفاضل المعنى
 في البيان لم يكن يمكن لفظ التقييد في محله لان احد
 الاثرية جزء مدلول الفعل لا يقع على ان جعل الفعل
 انضام الزمان على ما هو الحال بفعل عن التحقيق كنه
 وقول الشارح ان مصيرين الوجود ومثله ما يتا ملها
 يحدث منه ذلك التوهم شيئا يصدر منه نظر
 لحظة فلحظة يدل على ان المراد بحدوث الحدث ما مل
قوله او كلما وردت عكا من الهمة للتقيد ان قدرا المعطوف
 عليه استحصرت في ذلك كما ان قدرا لم يصر في الفاعل
 في كلما على الوجهين بعثوا **قوله** شيئا يتغيريات
 المراد التجرد فيما سبق للتقيد الحق انه خارج عن فهم
 الفعل وضعوا وانما يفهم من خصوصية الحدث اولا
 المقام نعم قد يتصل من المصاحبة المستلزمات التجرد
 يجب المقام كما سينقله عن الشيخ ويمكن ان يكون
 الشارح بيان المراد من البيت يجب افا دة المقام
 والتجدر المطلق الذي هو مدلول الفعل وضعوا وهو
 المقصود بالبيان يظهر من خبر التقيد بانه **قوله** ان
 على كل قبيلة آة قيلوا فابعدوا اليه لانه لا يتم لهم
 انفسا ربنا خرمهم لا يحضرونه لانه الرئيس على كل
 والقاضي على كل مجد سيف **قوله** فلا فادة عدمها الاظهر
 ان يقول فلا فادة مطلق البتة حتى لا يكون الكلام خاليا
 عن فادة المدلول الوضعي للاسم صريحا فان الاسم لا يقد
 عدم التقييد وعدم التجرد افا دة التجدر بل هما لعدم
 ما يدل عليهما فتأمل **قوله** لا باللفظ الدرهم اة من ايات
 الحاشية تاثل جوبه بن نظر اوله انا اذ اجعت
 يوما دراهميا **قوله** ظلت الى طرف الخبرات فسبق
 وفي قوله لكن عبر عليهما الى آخر تكميل جسد

اي تقيد الوجه
 ما ملها جسد

الشيخ

محل

لا باللفظ

لا باللفظ آة ربما يوه انه لا يحصل له حسن المدغم فاشارة
قوله ترجمه الترجمة دفع الشيء بالرفق كما ترجموا بقرة
 ولدها **قوله** شارة الى انه مستثنى من هذا الحكم فارقلت
 ظاهرا لا مستثنا ويقتضى الاندراج وذلك بان يوجد التقييد
 اعم من الظاهرية يقتضى فدا ذكر الشارح جوابا ليق
 والماليم لكلام المحرر ان يق لام الاندراج ولا تقاض
 فان المتبادر من كون التقييد كون التقييد فصله غير
 محتاج اليه في تحصيله اصل الجملة وهو مفقود في باب
 الافعال المتناقضة بالنسبة الى اخبارها قلت الظاهر
 ان مراده بهذا الحكم تقييد الفعل بخبر المفعول وبالا
 عدم الدخول في الجملة ثمة على هذا ظاهرة **قوله** لتقدير
 الفاعل على صفة اطلاق الفاعل على اسم ك ز اما على
 سبيل التشبيه وتفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل
 المعام او شبهة **قوله** غير مصدر ذلك الفعل قال
 الفاضل المعنى زاد الشارح هذا التقيد تبع المعنى
 والاحتاج اليه لان المتبادر من قولك موصى
 ان التقييد تام الموضوع له قيد على خبر موصى الصفة المدركة
 وهذا انما هو في الواقع لا فاضلة الا ان لا تدخل الصفة
 في مضمونها وجه نظرا ما اولافان الشارح لم يرد هذا
 التقيد على التعريف المشهور بل اورد في تفسير قيد
 في التعريف المشهور بيان لما هو المراد منه والواقع
 ويمكن ان يجاب عنه بانه او حمل على ذلك لانه مقتضى
 اللفظ بلا دلالة عليه ومثله غير مقول شيئا في التعر
 فلا بد من حمل على الزيادة ليخرج المفعول التامة وانما ثانيا
 فان الاسم في قوله لتقدير الفاعل على صفة للغاية
 الاصل للوضع كما ترجم المعنى يدل عليها قول الشارح
 على انها اعني تلك الصفة متصفة بـ بما تلك الفاعل

فأذاله

القبيل

الى هذه الزيادة

فان الصفه المشابهة انما يتصفوا بكونهم في غير التقدير واما
 قد استقر في المحقق سبحانه ان يكون دلالة على استلزامه ولما سطر على
 الاشكال والتقدير ما لم يكن لا يشتمل على الانتقال والاعل الى سائر الكيف
 يكون مجردة من الاشكال لانه فصفة كيف ولو حمل الكلام على المشابهة
 المذكورة لربطت التعريف على الفاعل من وجه آخر اذ الزمان
 داخل في مفهومها فلا يكون التعريف تمام الموضع له هذا
 ثم غرض الشارح من ثبات مر في كل الوجهين اثبات كون كان
 متناه قديما بالنظر في كل واحد من وجهي معناه اذ في الزمان على ما
 الوجه الاول والكونه المطابق ما في الثاني ولا وجه وجوبها
 للحاكم بالاستغناء عن الثاني كما في **قوله** وهذا معنى قول
 آية انما يكون ما ذكره في هذا القول اذ جعلت إضافة الحكم
 الى المعنى بانية واما اذ لم يجعل كذا كذا عليه **قوله** فان المعنى
 آية فلا فائدة اعتبر فيها فيما سبق اثبات خبرها بعينها
 لا يتكلم بها اللهم الا ان يحمل على حذف الضمير وهو المحكوم **قوله**
 او عدم المراجعة او يطلع السامع مع آية المراد بالسامع هي
 المحاطة بقرينة **قوله** او غير مراد بالمراد فتأمل ان كذا
 ان تكلم في كذا كذا الشرط عندا كذا وبينه ولا يقع في الملاقاة
 بقول انت طالق او جعلت الدار سواء دخلتها ام لا ودال
 على الجواز عند الضرورة وليست بنفسه لما سبق من ان من
 ثبوت الصدق في كل الشرط ولا يلزم المذهب السامع بوقوع
 النزاع ولا ارتباط المعنى ثم ان بعض النحاة شكوا كون الشرط
 ما ضا اذ تقدم عليه ما هو جزء في المعنى واختار بعضهم
 عدم الاشتراط في هذا الشأن ليعني عليه **قوله** فالجواب ان كان جنس
 ما لجهة خبرية فيلزم عليه ان الجزء في قولك انت ضاربك
 تضمن جزاء مع ان الجملة انشائية ودرجتها بان حروف
 الاستفهام داخل في المعنى على الجواز كما صرح به الرضي فليس
 خبر **قوله** في نفسها للصدق والكذب اشارة بقوله في نفسها

ان كان

قوله في نفسه داخلة في المعنى

الى ان لا يجزم الكذب ان يقطع النظر من خصوصية المتكلم للمعنى
 ايتم بناء على ان في محبت المسند للمعنى ولا يجزم ان يكون
 جملة حقة التاويل على ان يكون معنى قولك ان جاء وكذا كذا كذا
 اي لم جاء كذا فانت ما هو بكرامه لان ذلك التاويل لما قيل
 اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه كما هو مذهب النحاة
قوله لا دلالة له في قوله قد خرجته الى انشاء محمول على هذا المعنى
 بقرينة السقاية الى الجمل لا لشيء وهو ما تغير معنى الكلام في
 احداث معنى فيه يؤول الى عدم احتمال الصدق والكذب
 فلا يرد ان نفس الشرط يصدق الجواز ليس كما هو عند النحاة
 انشاء **قوله** ولهذا لا يقدم ما فخرش عليه لانها غيرت
 في الجملة لا لاستفهام واحد في حد ذاته بل في الشرط وقد تغير
 في عالم الخطر كما ما تغير معنى الجملة وكان حرا فربما
 الصدق لا يطهر من الاشارة الى الكلام من ان يقع من الزمان
قوله فتعقد منه جملة كلام المفتاح على ما عليه اهل
 المنزلة فليطالع المصطلح في قول الشارح في خطبة
 في موقع البينات لوجه التفسير **قوله** في انما قول جازم
 موضوع للتصديق والتكذيب اي لتصديق النسبة
 الحكيمة الى محابته وهو من المحاب والتكذيب النسبة
 الى محابته وهو من التلب والمحال من موضوع للبقاء
 والمنازع ويحتمل ان يكون المراد محتمل للتصديق والتكذب
 و قريب منه في هو المحسن ما يحتمل الصدق والكذب **قوله**
قوله علم الجفر بوقوع الشرط واما قوله انما
 مراد وقيل مع ان الموت يجوز في الوقوع فتدبر وجه
 الزمخشري بان وقت الموت لما كان غير معلوم
 دخولنا عليه **قوله** او على ضرب من التاويل مثل عقيب
 المعلوم مساقا المتكلم لتكثرة تفضيله وكونه المحاب
 غير جازم فان ان قد يستعمل في شك المخاطب كما يستعمل

في

انما تفصيل الجدل الواقع فيه انه او غير ذلك مما يحتمل تفصيله
قوله واجل اذا المزمرة قيل المزمرة مضاه الحقيقى وامسا
 المظنونان فانما يستعملان اجها باعتبار خطا في **قوله** فيلتا مل
 يطالع على الفرق بينهما من عدم المزمرة وقبح الشرط وان
 وجود الشرط واذا الوجود المزمرة بوقوعه فمبنيه والثالث
 حيث قال ام لا **قوله** فكنته وفيه نيل الخطا طب منزلة
 الجاهل لعدم جريه على موجب علمه من ساعات حقه
 انما هو وقوع الشرط لكن ان يوجه بان يعمل على حد في المضا
 اي هو وقوع نصيب الشرط بقرينة المقام **قوله** فاذا جازتهم
 الحسنة او المولية او دانية منكم الله تعالى تحقيقا وتوحي
 الاستعمال اذا التقطوع وان حله في العمل والمواد القطع و
 الاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه ومنه الكلام مقولا
 على لسان من يوجه عليه التمسك والتردد والى هذا نظر الى علم
 الله تعالى ليس الى العلم بالوقوع او بالذوق **قوله** وان مقبهم
 حسنة ولينها بالفضل لانه الملاءم بالحسنة في المولية الاولى
 والخشب والرجاء لا في المولية ثلثت في اليهود حيث تشاوا
 بوسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا يدخل المدينة فقتل
 اناسها وقلبت اسعارها وذاقته عليهم بقوله فكل من
 عدائته وبالفصل في المولية الثانية الصنع والعبادة بل
 على الكفاية وقبح مخالفة قوله فان اصابكم مصيبة اى
 قتال وهزيمة بشدة ما قبلها من نياتها الذين اسوا حذا
 حذرهم كما نذرنا ثبات او انقراضا جميعا وان يتكلموا بليطتهم
 الآية وانما استعمل المانع في بيان اصابكم بفضل لان الشرط مع
 الموطنة يلزمه المانع لفضل لان الجواب لما كان للضم لتقاربه
 الى المانع لاهتمام به قصدا ان يكون حوزا لشرط عامل لفضل
 وايضا انه تعالى ذوا الفضل العظيم فمساك شائفة تفكر للنوع
 الذكي يراى بقوله فضل الله وانما السبيل للتعليم او نحو ذلك

وجود التمسك
يمكن

امارالية

اشارة الى الفاضل الحقيقى وبهذا يظهر تدافع بحثنا الشا
 وانه ليس بما يحتاج الى دفعه الى تكلف كما يشعر به قوله
 اللهم اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا لاعتقاف ولا لتقديرا لير
 بشئ لان ما قبل الملية وهو المفضل لنا لا يرغبون بالثمن
 قرينة لما ذكر فيكون عهدا خارجيا تقديرا كما انما الملية
 الفاضل الحقيقى ما سبى في وقديري يكون في العهد المشهورة
 بينهم شيئا ولا ليدلهم بحيث لا يلبقت ذهنتهم الى الغرض
 كما في قوله اذ دخل السوق اذ الملية في الملاءم سوق واحد
 وهذا الاعتبار رجاء في الحسنة اذ النفا هدا ثابته بالحسنة
 الى الحبيب والرجاء وفيه ان هذا النفا هدا ثابته بالحسنة
 المقوم موسى على نبينا وعليه التمسك لا الحناطين بالامية
 وهذا المعنى في العهد الحنا **قوله** كسنة وقوع واستماع
 الظاهر المناسب لقوله فيما سبق لكن كسنة واستماع **قوله**
 ان يكون كسنة وقوعه مفعولا لانه اى قطع يحصلها لكسنة
 وقوعها واستماعها فارقت ليس كسنة الوقوع مفعولا
 للقاء طع وكيف يتصحب بمجدد العلم قلنا جاز ذلك
 ثابته لا يستلزم ان كسنة الوقوع يستلزم لا يستلزم
 عرفا على ان الفاضل الحقيقى لم يشترط ذلك **قوله** وهذه
 ظهر منها ما قيل من ما ذكر بطلان اعادة العهد لانه
 مذهب الجمهور يظهر فساد ما ذكره الشرح لك فان قوله
 حقيقها الزهنيك فيها دليل ظاهر على انه جازا العهد
 على مذهب الجمهور مع **قوله** مع جعل التسمية القليلة
 غير قطعية الحصول لا يجوز ان قلنا الشيئية مستفادة من
 تنكسها وان القلة الاستفادة من التمسك انما هي قلتها
 يجب ان يقال قلتها باعتبار وقوعها فان القلة بالاعتقاف
 الاولى وقد تكلمنا مع دوام الوقوع ثم لا يخفى ان القلة بالاعتقاف
 المتكلمة بكونها لوقوع اذ الظاهر ان لا يتناول احد من سببية

تقريباً
العهد

تقريباً
الفضل

تقريباً

ما فخر براداة الدلالة على عدم قطعية الحصول لمزيد دلالة على
 الله بلا شبهة **قوله** و اراد العهد على مذهبه بناء على الحسنة
 المطلقة اذ لا نظر من كلام الشارح اعتبار المعهودية بالنسبة
 الى قوم موسى عليه السلام كمن فيه نظر لان هذا الاعتبار عند
 التكاليف بالنسبة الى الخاطب والمخاطب ههنا غير قوم موسى
 عليه الصلوة والسلام وبالجملة لام العهد لما يدل على علم الخاطب
 بالقوم موسى عليه السلام ليسوا طين نادى بكن عليهم
 بالحسنة في العهد وهذا الاعتراض وارد على العلامة ايضا
 فتأمل **قوله** وهذا بطل ما ذكره الشارح العلامة اي ما ذكر
 من ان المقدارات المراد بالحسنة المطلقة وبطلان ارادة
 العهد على مذهب الجهور وانما لم ينظم بطلان كلام العلامة
 في ذلك بطلان كلام التزمدي مع ان وجه القضا فيهما
 واحد لان كلام العلامة طويل لئلا يفتقره على الشق الثاني
 من التزمدي لئلا يحد احدا لشقين على الاخر واختصار لفظ
 هذا دون الاشارة الى توقفه المشا رالية وانما يقع
 التوجيه وحضوره لدى الناظر لكونه مغتيا بالباطل
 على وجه هذا الفا ضل بطلان ذلك ان يتجمل هذا الشارح
 الى مجموع ما سبق من رد الشقين لئلا ان بطلانه بهما انه هو
 باعتبار الشق الاول والدليل على ان العلامة وكذا التزمدي
 حمل العهد على مذهب الجهور ظاهر من تأمل كلامهما **قوله**
 هذه العظام من الحسنات المحب باعتبار جزمنا بالحسب
قوله فيكون اسوء من ان يكون طين في الحمل على الحسب
 ترك الشكر على المعهود وعين الاشارة من قوله اسوء
 على المعهود فقط **قوله** واما مرجع فهم ورد عليه
 ان مراد العلامة هو ان المعهود قد اعترفته به كثر الدعا
 فيها بنهور وحضوره الذي لم يتكون واقعا موجودا
 متجلا في الحسب اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلا يدل على الوقوع

شعرته

الشكر

دلالة

دلالة المعهود عليه وهو موقوف له من حيث هو اي مع قطع النظر
 عن الاعتبار المذكور لا ما فيه الشارح ان الحسب من حيث
 لا في ضمن الامتياز ولا في ضمن الامتياز **قوله** ويمكن الجواب بان معنى
 كما نفا معهودا ورد عليه الفاضل المحي الحسنة اذ المراد
 بها مطلق الحسب والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها عريضا
 بهذا المعنى تعريف جنس من جنس لو ايضا من افراد جنس الحسنة
 وقد جوزه السكاك فيمكن حل كلامه على ذلك الجيب بانه
 يجوز ان يراد بالحسنة بمرارة عن اللوم الحسب ابتداء محاذ القبا
 القربية ثم يعتبر دخول اللوم عليها فيكون اللوم قد دخلت
 على الحسب ابتداء فجاز ان يراد تعريف جسده وان يولد بتزويل
 حقيقة منزلة المعهود لما ذكره هو هذا السكاك في العهد
 فانه فان اراد بها مطلق الحسب يكون تعريفها تعريف جنس
 ويرد بان قول الشارح معنى كونه معهودا ايضا عبارة عن عريضة
 معينة صريح في حمل العهد على مذهب الجهور فيجب ان يراد بالحسنة
 بكثرة مطلقها حتى يقع حمل العهد على الجهور وقد يمكن
 في الجواب عن هذا ان المراد بالاطلاق المذكور في عبارة المفتاح
 ان من اطلق الحسب اطلق الوقوع فاذا حمل تعريف الحسب على
 الحسب بجل الحسنة المطلقة على اطلاق الحسب فالمراد بالحسنة
 مع ان وما ذكره الشارح مرجع في الاطلاق على تقدير ارادة العهد
 بقرينة سيا قائل كلامه فلا يحد فينا **قوله** ولهذا يكون
 ليدل بتكررها على ثقلها او ليدل بقليل الشية باعتبار
 نفسها بمعنى ان يكون شيئا فينبى فيه انه لا يكون مع قوله
 ولهذا تكونت في محرم لان مددة الوقوم لا يكون باعثة
 لتكوينها المصينة تقليلها في حد ذاتها وان اراد عليها
 تقليلها بحسب وقومها مقبلة المتكبر لا يدل عليها
 الله جل وان حمل على النوع المحض من المعين كما اشار
 اليه فيما سبق **قوله** انما اذا مثل التا سر صرنا هكذا في اكثر

مجرد

والعنان

بالنسبة

ك

عن

المتنوع نظم الشريك ما اذا صار المتناهي من دعاء قال واللفظ الناس هو
وفي بعض النسخ المتناهي بالناس فيندفع الثاني فلنظير الى
المتنوع بالناس المتناهي في هذا ما اذا ما اسلفه في تحت كليم
المستند من انه لا دلالة للفظ المسر على المتعلل بل على قوله تعالى
لكن فيهما اخذتم عذاب عظيم واجيب بان المذكور ههنا منقول
عن الارباع وسكت عن إعادة المنع كلفا بما سبق وبان المعنى ههنا
سبق لفظ المتناهي على ترجيح المارة شي من العذاب في قوله تعالى
انما اخذوا ان يسكت عذاب من المجرى لا منقول لانه عن العلة
والظاهر هو المجرى الاول والاولى من العلة اذا كان سلبا ثبتت
دلالة نفس هذا اللفظ على الترجيح فليشمل فان الضمير
في مته للذات ان المجرى المذكور على الالف المتناهي من حيث
هو مقيد كما صرح به في شرحه للفتاح والاربع على ان الضمير
راجع اليه لا الى المطلق باعتبار ان مستتر في الشرحية مقطوع
به لان فقهنا العاصي اذ قلنا في ذكره قبل هذه الآية لا يسأله
المتناهي من دعاء المجرى وان سته الشرح فيونس فمستوسط
فقد اورد اللفظ ان مع الضمير هناك راجع الى مطلق الالف
فلو كان الضمير في الآية التي قلنا في راجع الى مطلق الالف
ايضا لم يظهر ككثرة في العلة والى اذ ان المتناهي اذا لوحظ
فليكن اساسا للشرأيا مقطوعا به وانما ذكرنا لقطع بلا حجة
امرا اخر كما لا يخفى وتايجاجا منه بقرنا بجانبه اعرف نفسه
كان الجانب فيقوم والمجته بقدر نفسه لو ذهب بها عن مجملها
وتعاقبها تكبر وتخطيها كقولك لمن يكذب بك ذكرا والحسن
كيسان في تضييقه انك صدقت فانه اذا قلت له صدقت له
كذبك ولا يخفى انه لا يستلزم جزمه القائل يكون فلو كان
كما دنا جته يرد على الحق المتكذب تصحيح بان الخطاب جاز
بالوقوع الشرط فلا يكون من موافق ان على انه قد يفرج
ان يكون المتكذب كناية عن عدم التصديق لانه لا يتم

اليه

فيما سبق دلالة المتناهي
المراد به

المتكذب

للتكذيب

المعنى

سائق

بعضها على بعض فلا ينفصل عنها فلا ينفصل عنها فلا ينفصل عنها
 على المشهور فقلت فانه اعلم اعتبارا بالامراض فيطبق على
 المشهور **قوله** فمن قرأ بالكسر ما عرفت قرأ بالفتح على
 حذف اللام فلا يكون ما نحن فيه فان قلت هذا شرط
 فليس جزمي قلت الحجة الشرطية وقعت حاملا فاستغنى
 عن الجزاء لقرءها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء
قوله لان الجملة هذا المقام آه يمكن لتيق ان الاسراف
 واقع في نفسه ومحال يجب النظر الى الآيات القاطعة
 فروع حاله في نفسه وحاله بالنظر الى الآيات **فعل** في قوله
 في مرتبة الشك والامكان الصريح **قوله** ومنه قوله تعالى ان
 لا تحزن ولما لم يأت ايمانهم وثبت برهان يقيني ووجه واختر
 ان يكون له ولد فانا اقول لمن يعظم ذلك واستفكر الى طاعته
 والموفاء له كما يعظم الجدل ولما لم يأت لتعظيم الله تعالى
 ان يكون للتوحيخ الظاهر ان الخطاب جميع من لم يؤمن وفهم
 غير المرتاب فالحسن في التوحيخ ان يعتبر اولا بتقليب المرتاب
 على غيره **قوله** لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله آه كان هذا
 الدليل لا يجرى في غير مكان لالدلالة صراحة على ان الشك لا يذكر
 يستفاد من جزمه كذلك المدعى بخصوصه كما صرح به الرضي
 لكن ربما يدعى انه لا يجرى في مكان ابقه لانه كما اعبر بالاشكال
 فصا لمعنى الاستمرار في مكان وهو غير مستفاد من جزمه فلما
 فتا **قوله** ولا يخلص من هذا الاشكال الى لا يخلص من
 الاشكال لالوارد على اعتبار التقليب لاما ذكر فلا بد من
 الحصر بالاشكالية سابقا من اندفاعه عن الالوية بوجه آخر
 وقد يكون معنى الكلام يعني يمكن تطبيق ما ذكره الله ههنا
 على التحجبه المكسرة بتكليف وتخلص ما ذكره بتقليب
 مشكوك لا ريبا على مقطوعة لكن فيه بحث لانه كان
 يظهر من ينكر ضاد والظاهر تنا واللفظ اياهم ايضا

فلا ينفصل

فلا ينفصل ولا ينفصل على تقليب مشكوك لا ريبا على مقطوعة
 بل لا ينفصل على التقليب المشكوك لكن على المتيقين جميع اهل الحق
 المعادين ثم تقليب الكل على التكوين **قوله** وكانت من القاطنين
 الظاهر ان الماد بالقاطنين جميع اهل الحق من ذلك ولا ينفصل
 فيه تقليب احد الجنيين على الحق وكنته التقليب لا ذكرها
 القاطن الحق لا يختص بحرم عليها السلام بل جميع القاطنين
 وان ارادوا الكفر فقط فاما من كان في الالوية وجه آخر في التقليب
 وهو ان يقدم موصوف عام للذكور ومفادات مذكور للفظ الجمع
 والفتوح **قوله** بل لا بد من الغاية فليبين التقليب اذ لا
 دليل على ارادة انها قاطنة **قوله** لان الغرض مدحها بانها
 صدقت بمعنى ان الغرض مدحها بالحسب بالنسبة **قوله** كالذين
 قبل المراد من الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تقليب و
 يرده انه قيل لعثمان لعنه الله وهذا المراد به عمر وعثمان
 لعنهما الله **قوله** في القرنين للشمس والقمر وعليه قول المتن
 واستقبلت قمر السمر بوجهها فاستمر القمرين في وقت مع
 ارادة الشمس ووجهها وقمر السمر يعني ان وجهها مصفا
 وشدة صفائيه انطبعت صورة القمر فيه لما استقبلته
 كانه ينطبع الصورة في المرأة فلهذا العاشق بقرينة وجهها
 الشمس والقمر ان واحد وقالوا لا يجرى في غير هذا اما
 قمر وقمر لانه لا يجتمع قران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر
 انتهى ما ذكرناه اذ لا بد من القران في القرنين للشمس والقمر **قوله**
 فانه تقليب على المؤنث اي وان كان الثقل وجهه كون القمر
 ثقيل من الشمس كرك و **قوله** ولا يخفى عليك ان المؤمنين
 قريب وفي بعض النسخ ايوان وقمران فاعلم ان قوله على النكاح بين
 قوله ومنه ايوان والثاني على الازواج ولو سلم تقليبهما
 فابطل كما ان يجهل احدهما مستويا سم الآخر اذ عا لم يقل
 الا انهم يعنى المسمى به ليحصل مفهوم تنا ولهما فيثنى باعتبار

من التكوين

فلا ينفصل

معنى

قوله

قوله

فلا ينفصل

تجوز المراد من ارادة **قوله** في لفظ التعليل ان قيل عليه بان لا يتجوز
 مجازين في كلمة واحدة وهم متع اتفقا والحواليان اللذان اجتماع
 جفت مجازين في لفظ واحد لا ارادة معينين مجازين منه والحواليان
 هو الثاني دون الاول **قوله** فالخطاب يقتضيه هو استدلال عليه
 بان لو كان الخطاب بالثبت والتكثير عما لا نعام اية فترشا
 الانسان في بنية البت والتكثير ثابت فلا بد لنا سبيل الاستماع على
 الاستماع كمالا يتج وفيه نظر بان مشاركة الانعام لكذا في بنية
 الكتب والتكثير ثابت في نفس الامر فلو فتح ما ذكره لربنا سبيل
 الامتنان سواء جعل الخطاب عاما او خاصا ثم لما كان تكثير
 الانعام لمصلحة الامتنان كما يدل عليه سوقه الى حيث عطف
 قوله ومن لم نعام على قوله من انفسكم المصنف بقيد منتظم
 في الكرم وقد اقتضت ان القيد المتقدم على المعطوف عليه معتبر
 في المعطوف كلاما امتنان في موقعه ولا يتفاوت ذلك بهي
 الخطاب وخصوصا اذ ليس سوقه الى الامتنان على الامتنان
 يجعله محالاً حتى يصوت بمشركة الانعام اياه في محليته حسن
 ذلك الامتنان كمالا يتج فتا **قوله** لكان فيها دقة في التفتاح
 الدقة فتاح المبدأ والباقيها وما يتفجع به منها والمبدأ
 مطلق التفتاح وما يتفجع به اذا المذكور هو الانعام بوصف
 المطاط **قوله** ان سب نطق الكلام مما ذكره لا ينبغي بقاء
 الآية والانعام خلقها كالمبدأ سب هذه الآية ان يكون
 قوله تعالى ومن الانعام معطوف على انفسكم ويكون الخطاب في
 بنية الانسان فقط ويكون التقدير وجعل لكم من الانعام انما
 فلا يكون الا بانه حينئذ من قبل التعليل **قوله** متعلق بعرو على ان
 يكون ظرفا لغوا لكونه عبارة عن حصول الشرط كما يجعل الضمير
 الرجوع الى ما يصلح للتعامل في الظروف ويجعل الحال عن اوله
 بقدر المتعلق بكونه او معقدها وكانه يذكر عطف بالامر للزوم
 الفصل بين الموصوف وصفته بالضرورة وايضا اذا اعتبر حصول
 الاستقبال في المتعلق دون المتعلق عليه يلزم تعليل الا في الجاهل وهو

الامتنان

الامتثال

محال

بعد هذه الآية

في يدك

الاستحسان

محال

محال **قوله** لا يجوز ان يتعلل بتعليل امر قيل المتعلق انما يتم
 باصر من سبب وتعليل لان معناه جعل الشيء متعلقا بغيره **قوله**
 في الاستقبال لا يجوز ان يتعلل بجزئية المبدأ في العمل لانه في العمل
 كن الامناع من تعليله بجزئية التفتاح في المتعلق **قوله** لانه مقتضى
 الحصول الاستقبال فيمتنع بثبوته فيه بحث لان بعض الاسمية
 يدل على التجدد لا البتوت وهي التي خبرها فعلية نحو ما يقوم
 كما يتج به في واحد هذا الباب والتعليل كما صرح من المبدأ **قوله**
 لانه مقرر هذا الصدف في الاستقبال لا يتصور ان قد يكون طلبا لان
 الصدق في التحقق الاستقبال لا يتصور ان قد يكون طلبا لان
 ان يقول في بتم وقهر الصدق في المركب الغير التام لان
 اداة الشرط اخبرته عن كونه كمالا وهو خلاف ما المذهب
 التمسك بالان بان المراد كونه كمالا باعتبار المبدأ وما عليه
 كذا قال الحاصل **قوله** ان جعلت كلتا هاتين او احدهما
 اسمية ظاهرة يقتضي حوازم كون الشرط جلة اسمية وقد تفر
 فاشاعه وصح به في شرحه للتفتاح فيمكن ان يكون مبنيا على
 ما ذكرنا من الاخضار وما افقه ان مالك في شرح التسهيل يوجب
 وقوع الاسمية شرطا لادان وان طريق لان ويمكن ان يكون المراد
 باحدهما هو الجزء بخصوصه **قوله** فا عند ذكر اي اياك مرفوع
 بصيغة الامر على ما جوزه التمام من كون جواز الجزء طلبا
 بالان وبلغا ما على ما احتجنا الفاضل المسمى فهو بصيغة التفتاح
 المتكلم واما ما ذكره في شرح المفتاح من ان طلبه طلبا لكونه
 على طلب الاعتماد بالكرم بالكرم المتكلم بعلقه بمحصول الاعتداد
 المتطلب بالكرامة فلا حاجة في الاستدلال به الوافق جزء الى ان
 يؤول بالجزئية مبنيا على ما ذهب اليه السكاكي من كون الجزء كمالا
 مستقلا ويكون الشرط قدالرو قوله ويكون طلبا لاعتداده
 بيان ما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا الى الظاهر والافلا
 تعليل حقيقة على اصل السكاكي فلا يخالف في كونه الشرطية على

في يدك

الاستحسان

تعليل

قوله وما قيل الجزاء الطليق وجه ذكر هذا الكلام فهذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله ويجوز ان يستببه انه لما ذكره هنا جواز محال هذه الظاهر لئلا يشك اشياء الى مرد من جعله قبح الطليق جزء من هذا القيل فيه بحيث لان ما ذكره ههنا محال فلما ذكره في شرح الكشاف في سياق تفسير قوله فتلقى آدم من ربه كلمات من ان وقع الجزاء المستفهامية جزاء الشرط محل بحث التتم انما لان يفرق بين الامر والاستفهام **قوله** في قوله في العباد فينا وطى آة البيت من قصيدة مطلعها لم يخافا للوثى من شخص كما يوم اطلاق لم وفي اليوم مخيف من خيال له محال لم وبعد البيت المذكور في الشرح فانه استطاع المشرك انكر ما لم لم ويهنا اليوم القيمة اشكال لم فيتعذر والكل الجزاء وهو محذور فخرى لم يبق خاليا واشتقاقه من ربه في الشيء بالضم ونعم بالكسر كعلم احوالنا والبالا القلب **قوله** اى على اظهار المرغبة ومرد قوله على اظهار المرغبة وحقه فكما جاز ان لا يرميه اعم اظهار المرعى وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه فيفسر الامر لاظهار المرغبة القائمة بالتمسك بالاولى ان التعليق اذ عدم الاقتضاء بطريق القطع صلب لكن لا شك في التبادر في اللغة من قوله ان ضربت ضربت هو الربط في جانبى الوجود والعدم **قوله** او لآة الآية نزلت اذ حاصله ان في التفسير ينبغي ان لا يتحقق الامارة في هذه الآية فيطعن هذا التوجيه لا يكون الآية من برائة من الحاصل في معنى الحال لكن المنظور الى وجه دفع الاشكال من الآية اكبر من ان قلت قد تقرر في الاصول ان العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقد اعتبر في هذا الجواب خصوصية قلنا العموم بالنظر الى ما استغنى عن اللفظ صريحا بما في حاله ولم يخصه بخصوص في الشتب وهو المراد مما تقرر في الاصول نعم لم يثبت فيقول ان المعنى لفظه ما فائدة اخرى لشرط ان الشا مع مثا في

التي تارة

لا يخص السبب

جزء

يعتبر خصوص السبب في وجه عليه السؤال فامل اول التعريف قيل في سلوك طريق التعريف فاذ بان الاول هو ان هو على مرتبة عند الله تعالى اعنى للتعليق السبب اذا كان الاشتراك محيطا بكماله فما حال ضربه والثانية دلالة المشركين حيث لا يجعلونه في مرتبة الخطاب واعتراض على الفائدة الاولى بان المشركين لا يقتضون نفع هوى عليه فلا يتفق تلك الفائدة والجواب ان الفائدة لتساو للكم على المشركين فانهم لا يتفق على عليه السبب من الذين من قبله **قوله** بان ينسب الفعل الواحد والملازمة ولا بد ان يكون تلك النسبة على وجه يقتضيه ما قصد ولا يفوق لكجا من هذا البيت ليس من التعريف في شيء **قوله** في الخطاب لم يرد عليه السبب وتل عليه سوقا لآية يدل على عموم الخطاب لان الموجب اليه من والى الذين من قبله هو هذا بعينه يعنى لئن اشركت فالظن ان يكون الخطاب له وللذين من قبله والجواب ان فرد الخطاب باعتبار كل واحد فيخص لئلا يكون الخطاب له عليه السلام ولك ان تقول ان الموجب الى الذين من قبله هذا التوجه يمكن بعينه بل يبق بهر فكل ان التذير لئن اشركت ليحبطن حكمك لئن اشركتم ليحبطن حكمكم والله اعلم **قوله** ولا يخفى انه لا يمنع للتعريف من ان يصدر منه لم يشرك مرة بالمرءه للحكم من لئلا التعريف عام من صدر منه لم يشرك في الماضى وحينئذ يحصل بصيغة المضارع اعم لئن تشرك ووجه المراد ان من لم يصدر منه لم يشرك لم يثبت التعريف بالوجه المذكور والوجه للتعليم والاطا نل تحت **قوله** وان ذكر الخطاب لا يفيد التعريف لكن استفادة التعريف في صورة الماضى بسبب ان الفعل الواقع في الشرط المذكور بافغا الماضى الدال على وقوعه دلالة بحسب الوضع مع القطع بان الرفع من اسمن اليه وطلب له وجه وما سبب ان يكون هو التعريف بخلاف ما اذا

نوع

عامة

لا يتحقق

لا شك

ذكر

بالفعل المضارع على ما هو الأصل في الشرط المذكور في شرحه للمفتاح
 فان قلت ان تدخل على المذكور كما سبق واشترك المأمور
 بجزم اللزوم في هذا يقع باعتبار الطلب للكتابة قلت الجزم
 بوضع نقيض الشرط ههنا وان كان باعتبار الطلب للكتابة
 في استعماله لكن التعريض لا يصلح للكتابة له وانما يصلح قولان
 المشترك بالنسبة الى المصداق من له متكو كالتوقع وليس كذلك
 بتحقيقه من ان التعريض من يصدر منه هو المشترك انما لم
قوله من الحقا والصنف اي عند المصنف فظاهرا في الحقا
 واما الصنف فاما لما توفى من ان ذلك التعريض يحصل
 من جهة المصارع وقد عرفت اندفاعه عند الشارح
 واما لما ذكره الموصوف من ان اللام الموطئة توجب كون
 الشرط ما ضيفا لما تقدم في الحق من الجواب لما كان للضم
 لتقديمه الدال على التمام به قصد ان لا يكون حرفا للشرط
 غائبا لفظا فلا مدخل في التعريض بكون الشرط ما ضيفا
 وهذا ايضا مدحرج بما ذكره من ان لا يتبين المقتضى
 في تقديرها على انه قد بين المقتضى من المراتب باللام واللام
 المقتضى في الشرط هو التعريض **قوله** على وجه تعيين قيل هذا
 اشارة الى ان يقر في تعيين على وجه لان الوجه الاول
 بين ترك التعريض والوجه المعين هو نسبة الحكم الى نفسه
 كما ترك التصريح بنسبته اليه هو فقط فتأمل **قوله** ويصح
 ايضا المستدراج بقا استدراج الى كذا اي قرينه منه على تدريج
 في ان يتبين ان يرتد بغيره في كذا اشارة الى ان لو ههنا حرف الشرط
 مصدري يجعل ما بعدها في تاويل المصداق من ان الما فيها
 لا ينصب واكثر وقوعها بعد وود اكثر انفا لا يشترطها
 فان قلت كيف يصح القول بمصداقها وقد دخلت على ان قوله
 كما يود لو انك يتنها وتبين انما بعدا قلت الفعل بعد
 مقدس فمقربين يود لو ثبت ان بينهما وبينهما **قوله** وتا بينهما

يصلح

الى المعنى

١٠

القول

ترك

بعد تدريج كذا في الحقا

وهو المذكور

وهو المذكور في المفتاح يرد عليه انه مخالف لما ذهب اليه الشر
 في شرح المفتاح من انهما وكلام الشيخين حيث قال هذا كبعد
 تقرير كلام المفتاح وهذا حاصل ما قاله الكشاف ويمكن ان
 الحكم بالاختار والاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقديرين
 فانه لو قيل يودي في الكشاف ان المكتبة هي الدلالة على ان
 واد تهم كذا المؤمنين ساوقة ما سواء من انهما المرحدان
 وبسط الابدى وغيرهما سابقا ما ينادى في المفتاح
 ان لزم واد تهم كذا للشرط المذكور واخبرنا في غير
 عنه بلفظ الماضي الدال على التحقيق واليقين كما ان الجملة
 متغيرين ولو قيل المراد بالهيئة في تقرير الكشاف القيسية
 المرتبة يعني لزم الودادة المذكورة بحيث لا يلحقها
 لزم الاولين مرتبة ذلك يكون قلهما كما ناستخدمين هذا لكن
 هو ظاهر هو التقابل **قوله** لانها واجبة للزوم بالنسبة اليهما
 فان قيل الماضي يدل على تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه لغيره
 فكيف يدل اختيار الماضي على تحقق اللزوم ووضوح قلنا
 الماضي اذا وقع جزاء دال على تحقق مدلوله على تقدير وقوع
 الشرط وهو معنى تحقق لزومه له **قوله** فانه يجوز ان يتفاه وهما
 لذلك المصادفة اعترض عليه بان لا يجوز استثناء شيء
 منهما قطعا وبما لزم الكذب في خبره انما ادليس الكلام في
 الخبر المطلق بل في خبره تنافا للمؤمنين واختار اللزوم
 والجواب ان الكلام في ترجيح احد الاحتمالين على الآخر بالنظر
 الى مقتضى العادة فلا محذور **قوله** اذا ملكتنا لفتح السحاج
 بالجيم والحاء المهملة حسن الفوق **قوله** واما اشياء واداة
 كثرهم جواب عما قيل ان هذا اللزوم شبهة اي لا يجوز
 انما الودادة المذكورة باسلام المتكلمين فلا وجه للعدول
 الى الماضي **قوله** يكون الجمع الجمل للثلاث لاسرها واحدا لا يجرى
 ما في المفتاح لا يتبين ان على كون الجزاء اقل من انما للشرط

الى التفسير

الضعف

وكان فيهما شبهة

الاولى بلا واسطة اذ لو كان لزمه له بواسطة المولى وكان
 لزومها للشبهة لكان التثنية واضع اللزوم بالنسبة اليها
 واما قوله ليكون مجموع الجمل لثقت اذ لا نظر الى الجزاء في الجملتين
 اذ كانا لازمين للاول كانا تابعين له فوجع حاصل مجموع
 تلك الجمل الى لازم واحد ولا يكون كل واحد منهما مستقلا
 والحاصل ان صحة كلام المفتاح بين اثبات اللزومات
 المتعددة بالنسبة الى المضمون الاول عن الشرط حتى يتصور
 سكون بعضها اوضح بالنسبة الى بعض وغاية ما توجه كلامه
 به كلام المفتاح ان قرأه ان النظر يلزمه العداوة بالواسطة
 لزمها ضعيفا ويلزمه البسطة بالواسطة العداوة لزوما
 ضعيفا ايضا حتى انه غير قطعي عند تحقق النظر والعداوة
 ويلزمه الودادة بواسطة بعض البسطة لكن لزوما قويا
 بعضه قطعي عند تحقق النظر والبسطة والعداوة
 فليتل **قوله** وان كان من الضرب الاول فينفي
 واداة الكلام استاها لفاضل المحنى الى هذا الامر
 على تقدير كونه من الضرب الثاني ايضا لان تنقيده واداة
 اكثر من الشرط المقدر بالعداوة لانهما ثمة لانهما حاصله بسطوا
 اليهم في يدهما ولم يسطروا ويمكن ان يجاب بان ترتب
 الودادة للعداوة بعد بسط اليدى الى السن يحل على الجملتين
 على المحاربة والفتال مادة يتوحدون ح ايرادهم الى بعضهم
 يرتفع الفتال والمحاربة وهذا القدر يكفي لتنقيح الخطا
قوله لا يشك في ان ثمة له حاصله انه لا يحتاج الى جعل الولاية
 على خلاف الظاهر بل المراد نفس العداوة والودادة **قوله** فنهما
 في الماضي مع القطع باثبات الشرط فنهما نصب على المضارع
 امر محققا فنهيا او الخالية من الحصول وقوله في الماضي ظرف
 لبعض المنهج وفيه مضمون لفظ الشرط اي حصول حصول
 الشرط ولايجب جعله ظرفا للتعليل المنهجي وفيه مضمون

وكان المراد بالشبهة
 لو كان التثنية لزمها بالشرط
 لو كان لزمها بالواسطة اذ لو
 كان لزمها بالواسطة اذ لو
 ولو لزمها بالواسطة

تقطع
 العداوة
 قولا

المعنى ان بسط اليدى
 الى السن

المنهج

ايضا انه حاصله الى ولاوجه لجعله ظرفا لخصول حصول الجزاء الى
 المقدم تنقيح الموقف عليه بالماضي فنهما منه كون الموقف
 مقيدا ايضا دون التثنية وقوله مع القطع حال من الشرط او مقيد لما الى
 من الشرط الثاني المعلق بها كالحج في المثال المذكور لا التعليل كما في الاول
 ولهذا الى بالظاهرة **قوله** فيانم استفاء الجزاء فيه يثبت وهو ان استا
 في الحلالجية من استنفاذ الجزاء على قوله تعالى ولا تتركوها فنيانكم
 على البقاء ان اريدن تحسنا الى ان التعليل بالشرط لا يقتضي استفاء
 المعلق منها استفاءه وبسطة فيه بعض البسطة اي بدلا له فما
 يقع تقدير استفاء الجزاء على استفاء لشرط ههنا التثنية
 الا ان يحمل احداكاه عليه علانية لتعلق كلام القوم ولما ذهب
 الى ان الربط وجودا او علما في مجرى معنى ولو بحسب اللغة
 وان لم يعتبر به مطلق الشرط في الماد بالتعليل ههنا التعليل
 المحصور عن التعليل بطريق التوقي **قوله** مع وضوح فنه
 كل منهما اساطير دفعا لمعلق نفس الجزاء والمعلق فلا نه يلزم
 الشرط فلا نه يلزم ح ان يتحقق الجزاء والمعلق فلا نه يلزم ح
 ان لا يتحقق الجزاء مثل لو جشني لا كمن تنكس ان غير متحقق
 واما فنهما فنهما فلا نه ان لا يتحقق الاكرام فيه على تقدير
 الجي وبالحلة الصواب تنقيح المشع بالمشع او بتعليل
 المشع بالمشع لان ما المصادمية حرف عند الجمهور
 ومنهها السكاكة لم يوجد في كلام العرب اسراج الضمير
 الى الحرف وتبينها بالاشم وقد ارجع اليهما فيما نعرضه
 وبنت بقوله من يحيى بمات بسكاكة لان تعليل الحاقة الملة
 بالحكماء بل على النسبة وهو ههنا التعليل المذكور فنهما
 المفتاح والوصف هو المتكلم المشع المدلل عليه بملامحة
 اشع **قوله** وهذا محقق بتعليل مشاعه لا انا اذا قلنا ان
 شقيقته مرجع الى كلام القوم الى علم العالم والكنه في
 الظاهرة انه بسبب ثمة تلكا المعلق بالحققة فيما

اوصلية

التعليل

تعلق

وتبينها بالاشم
 والاشع بالاشع

والاشع بالاشع
 والاشع بالاشع

والاشع بالاشع
 والاشع بالاشع

فلما تقوله

نحن فيه فنرى الاشياء وان كان بحسب الظاهر فان المشي سبب
 المشي **قوله** فانه في تعلق الاشياء بالاشياء القطع قبل
 ليرد به كون المشي عين طرفا لشرطية كون المتصور
 الاشياء بل الماد ان الزيادة التعليلية الى الربط جزمنا بين
 الاشياء عين وهذا صدق على تقدير لزوم القطع بالمشي الزمان
 الاشياء الشرط للتعليل الشرطي المذكور هو مفهوم لو فادع حتم
 الفاضل المحي وهذا وان كان نقصا اذا المتبادر بيان مفهوم
 لو صرح بالان كان بهذا الشرط اهو برهض وانت خبير
 بان قول المحقق فالاولى اننا في الاحتمال التوجيه والمآل
 واحد فان قلت كلام السكاكي على توجيه الشرح يقتضي صحة
 ان وجد الجداء وجد البيت ضرورة ان الاشياء وجود البيت
 مرتبط بالمشي وجود الجداء ولا يصح على تقدير تعلق البيت
 بالبيت مع القطع بالاشياء فكيف يصح وحدة المآل قلت التعليل
 في عبارة السكاكي بمعنى الربط وجودا وعدليا كما تحققته
 فلا حصة عندكم للثبات للكون قطعا فتأمل **قوله** فالاول لان
 الشرط عندهم اعم من كون سببا للواري ان الحاجة للشرح
 ابن الحاجب فاما ما اعتراه على الجمهور دعوى نقص الشرط
 في السبب بل كيفية ان الشرط قد يكون سببا للجزاء في السبب
 لا في لا يثبت على انشائه انشاء السبب فانه يكون دعوى الكثرة
 على ما هو المشهور بين الجمهور بصادقة فناء الاول سبب
 في بعض النصوص والمناقشة في ظاهر العبارة ليست مرداب
 المحققين **قوله** واشياء اللزوم بوجوب اتفاق الملزوم مع
 من غير تعلق بالاشياء احب عنه السيد عبد الله بان ما قاله
 البخاري في الشرط انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم الفعل فيه حتى
 يلزم عليهم الاعتراض بان انشاء الملزوم لا يستلزم انشاء
 اللزوم بل انما هو فانه اذا اقبلت ان قام زيد تمام هو وفوق
 والكسب عرف اللغة على انه لم يرقم زيد لم يرقم لارتباط المصل

قوله والسبب قد يكون عام
 من السبب قد يكون عام
 وقيل ان يكون المراد بالاشياء
 بعض الاشياء كقولنا
 انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم الفعل فيه حتى
 يلزم عليهم الاعتراض بان انشاء الملزوم لا يستلزم انشاء
 اللزوم بل انما هو فانه اذا اقبلت ان قام زيد تمام هو وفوق
 والكسب عرف اللغة على انه لم يرقم زيد لم يرقم لارتباط المصل

فيما

فيما علون على شيء ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا فهو عدم جواز
 القسمة السطر عند عدم الحذف من قوله فكيف ليس عليك كجناح
 ان نقصر وامر الضام ان يحذف فكل هذا اذا قلت لو جئتني
 فقلت لست على شيء مستلزم للكماء وعلا انه مشي فيقوم منه
 ان كلام ابي الفتح مشي ونقص الجواب يقولك مثله اذا كان هذا
 انما ناسخا من جوازنا فانه لا يصح ان يحمل هذا على انه اذا لم يكن
 انسانا لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور من نظام
 واردة فكل ما عدا المعقول غير صحيح بحسب اللغة **قوله** في انشاء
 معنوي الشرط النفس يقولك لكان هذا انسانا كان حيوانا
 بحاله اذ ليس انشاء الحيوانية في الواقع انشاء الانسانية بخلاف
 او بالجملة وهذا لا يتم في صورة كون الشرط معلولا للجزاء
 نحو لو انشاء العا لم يطلعت الشمس فان وكذا في صورة كونه
 عللة خاصة يمكن ان يوجه المعلوم باخرى نحو لو انشاء
 الدار لم يطلعت الشمس فاما عدم العللة المعينة ليست عللة
 لعدم المعلول اللهم الا ان يصاحبه الى ما اشارنا اليه من
 ان اتصال هذه الامثلة بالعللة على ما عدا ارباب المعقول
قوله لو دامت الدولات كما نوا كما كثرهم البيت من
 قضيتهم مطلعها لقدر الى سبب الجمع لما **قوله** وان
 ملك القصب الى الحارم وبهذه الوجدان بالزمن ما من
 وانما هما البيت والبض المتفاوت قوله كغيره من جزم
 وقوله ربما يا عطفت بيا والكماء كذا ذكره صدر الا فاضل
 ومعنى البيت يحتمل ان يكون لو دامت الدولات كما كثرهم
 اسلافهم ربما يا الدول والموتى وبهذه الوجدان لو دامت الدولات
 الذين يرتجون عطاية المروج كما لو انهم ظنوا في سلكه بعينه
 لكن لما بعدد وامها عصو فاستأصا **قوله** لا يخرج شيئا على
 ما تقرر في المنطق وبهذه الوجدان جعل حيث جعل اشياء دول الله
 عللة لانشاء كونهم حجة فكل ان ليس المراد بها المستلزمات لانشاء

عمون
 في قوله

يقول على انشاء الثاني **قوله** للدلالة على ان العلم باشاء الثاني علة للعلم
 باشاء الاول سؤالا الكلام يقتضي ان يقولوا على العلم بوجود الاول
 علة العلم بوجود الثاني فيكون استثناءه يقتضي الثاني لا يقتضي الاول
 المقدم كلما استثنى عين المقدم ينتج عين الثاني وانما لم ينعين
 لهذا الا ان العنصر تعيين العلة والمعالاة صورة الاستثناء فانه
 والمشارع منه على ما سبق **قوله** لكن قد يستعمل على ما عدهم
 لا وجه له في الامة على مقتضى اوضاعهم من حيث هو كذلك بل من
 حيث اذا استعمل بجائز بالنسبة الى هذه اللغة فيكون لا محذور
 في علم الامة على هذا الا بعدد وقوع الاستعمالات الجارية
 بالنسبة الى هذه اللغة في الفلك وتدين بتخصيص الثاني بمراتب
 المعقول لكونه اصطلاحهم مقتضيا عليه لان في كون
 من نوعين عندهم روح الامة في وجود الامة على وضع هذه اللغة
 حقيقة **قوله** وكذا من عاين قولها صدرت بحجة واقفة
 من افهم السقيم الظاهرات كخبرية وجمالية استقامية
 وقولا من فعل عاين لاعتداده على حجة الجرم عند الامام المزيدي
 وعلى الموصوف المقتدر عند جمهور الخفاة وقد سبق تفسيره في
 بهذا المقام فاما انما لحوال السند فليكن **قوله** ونحو قوله عليه
 ووقع في عبارة ابن الجاهل في شرح الفصلان ذلك في الحديث
 وظهر انما ذكر اليه التكم عليه التكم وقال القاضيه بهاء الدين السبكي
 في شرح التلخيص **قوله** هذا الكلام في حق من ركب الحديث لا
 مرعيا ولا موقفا لغيره **قوله** عليه السلام والامن عن اخيه الله مع شدة
 التخصيص قال الله ما ينسب من ان تعرض لك بعض حفاظ العصر
 فاعرف انك تحت عزة لك فاعرف يقف عليه نعم ذكره الخليفة
 ابو نعيم الحافظ من طريقين غير من الخطاب لهما استه
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ان سألنا
 شيئا لم يجز لنا الله عز وجل ان نكلمه الا بما نلف ما عساه الله
 العريض مدح صهيبة ولا ترتب العصيان على الخوف

او صافهم

ما يجاهه

م

معقولنا العقل يقترب علم العمياء **قوله** ما أفادت كونه
 اتقوا احكامها من العلم والحكمة والمراد معلومات الله تعالى وهي غير
 شافية بالامانة فكذلك الشريعة **قوله** فوجوده عند علم
 هذا الشرط بالطريق المأثور وقد استعملوا في الجواب على كمال
 مرعية بقرينة الاولوية نحو قوله اذا عادوا لما جاعل عنه فهذا
 واسأله يعرف بثبوت بطلان اخرى مستند على التفسيرين والمقتضى
 في هذا تحقيق شئ من الثاني واما الاستماع في الاول فانه وان كان
 حاصلا كذا ليس **قوله** وتدور على هذا الحق لا يقر
 نحو قوله الكريماء فان قلت ظاهرا في قوله عليه التكم **قوله** لا
 ان لا يشق على سائر اهلهم بالسؤال عند كل صلة ليس بهذا المعنى
 وانما لعن الله من كان له قول لا على اهل الله عز وجل الله اعز بطلان
 استماع الاول بوجود الثاني في الاما ينقسم معناه اذا المشع
 المشقة والوجود الامر فما مضاهها قلت للتقدير لولا فانه
 ان لا يشق على امته الامر بقدر ما يجاب فهو لولا استماع التكم
 لوجود الاول ومن المتكلمات لولا ايضا ما في قوله تكم ولولا فضل
 الله عليكم ومنحته لهجت طائفة منهم ان يستلوا و
 ذلك لان القاعدة ان يكون جوابها مبتدعا بغيره او يقتضي
 التكم لوجود الفضل وقد هو الجوابان المعنى ولولا فضل الله
 عليكم ومنحته لاضا لكون اذ هو وانه غير مطلع على حقيقة
 الحال **قوله** وليس كل سائل دخل في لزم شيئا بغير الاستماع
 بالشرط وان كان له دخل في لزم لكونه لا يلزم ان يكون
 ملغظا للعقل فبما للبراء حال الحكم بلزومه للشرط **قوله** هو
 نفس الكلام اذ فيه بحث لان المراد بنفس الكلام ان كان الكلام
 المطلق لزمه ان لا يصح قوله لو دخلت الدار لا دشوى
 من قد دعاه في جمرة ومن الذين انه ليس بكه وان كان المراد
 الكلام المخصوص فقد تم الكلام لان المقام لا يختص في نوع
 مخصوص مرتبط بالجمرة ولا يلزم التكرار لان مراد القائل بالتكلم

من قبل

فقتضى ان يقتضى

وانت

لان نوع الكلام لا يختص في نوع

كان بشر اولها و قد بحث طاهره الا يظهر كونه حكمة لما ذكر وقد روي
 بان الصبر الذي سألنا استعمل على معنى البشرية صورة الملكة
 حقيقة لانه يدل على الامعان يكون وليا على البرية فحصل
 من الله بخصه من شاء من عباده سواء كان ملكا كذا المصير
 فانه كان ملكا او بشرا كذا المصير اي فانه بشر الامان والايمن
 انه تعجب وقلة كمن جملة وجهها ان طاعة الملكة
 قوية فيستحقون طاعة البشر بها على بعض من فاجده
 الخ قدما على الخاص وفيه ايضا تحت طاهره لانه انما اذا
 يدل حقيقة الملكة المقدر نزوله بحقيقة البشر وهو مع
 من انما على الحقايق خلاف ما يفهم من كبريت النقص **قوله**
 وعمل ان يكون له لا يخفى على النصف انما قائل لا يلزم
 هذا المعنى قائل **قوله** وكما طبعوا العلم ولو بالحقين لا يخفى
 ان الطاهره من قولهم فانه عدم البتة والمعنى من جعلها ربها
 واستعمالها على طاعة الله وهي شفاء جليلها لانه المذكور
 المتنازعة هذه الامثلة التي ذكرها الشارح لاستعمالها في الاستعانة
 في ذلك قبل على سبيل المدة واردة على استعمالها في الاستعانة
 لا يناسبها المقام وكان الشارح استعانة بها الى ان جميع
 على استعمالها السابقة في المانع **قوله** فيما معنى وقوله وقنا قنا
 اشار بقوله فيما معنى الى ان لو على معناها وان المصانع الواقع
 موقع المصانع فادى استعانة فيما معنى وقوله وقنا قنا الى ان
 المصانع ما حفظت بحسب الوجود او فوات الوجود فان المصانع
 يوجد في العرف وتلقى قنا قنا في حفظ استعانة بها كل يكون
 المصانع المعنى كالمثلث فان المصانع المستفاد منه يردى
 لا يجوز **قوله** يدل على كبره من المصانع كالمصانع والكشاف فيه
 بحث اذا العرف من هذا المعنى لان مرادهم طاعة المصانع
 اياهم فكثير من الامر لعله كذا فيستدل به على ان
 مرادهم ان كماله عن المصانع في امكان مع المصانع التمام

بيننا
 لانه يدل على
 لم يعد في
 رويها
 نستعمل طاعة الله
 على المصانع
 القاسم فان المصانع
 منها تدل صورة
 بصورة البشر
 حقيقة فليسا

المعان

الان يجعل استعملها طاعة بقا لاداة في قليل من المصانع
 قوله كماله عن ان هذه طاعة الله **قوله** وتجده وقتا بعد وقت
 قد روي هذا الاستعمال في من الامام الذي تعطيه الجلة في استعانة
 لان النفس اذا اعتادت الشيء لا التفتة ولا يفتت مقارفة
 فهذا خلاف لما في الفتح **قوله** قيل ما ذكره صاحب الفتح
 بحسب المعنى فادى من فاجده وذلك لان استعانة على
 ليس استعملها مع عليه التكم على طاعة الله من جهة
 بل طاعة الله في بعض امورهم فبقوله في العتة واما وقوله
 اذا استعمل في التعمية التكم على ما سيضربون كما هو والى
 فيفتح الوقوع ما مشاع الاستعمال وانت خبير بارت
 استعانة الوقوع لا مشاع الاستعمال بل قدح في استعانة بنا
 با استعمالها مشاع اي لا يجوز تعدد الاستعانة بفتايل
 على مبلغ وجه والله الاظهار ادعوا الحاديات الى ان ففنا
 نفيها موكدا فففيه تأكيد النفي ولو حمل قوله وما هو من
 على نفي الاستعمال في البتة لما كان كذلك في نفسه
 ما ادعوا استعمالها الى ان بل قد روي **قوله** وجوابه
 الى ان يت اما فظيها الى نفي الاستعانة بل قد روي مستقار
 من سبب الشبهة الى نفي الاستعانة في الاستعانة
 المذكور **قوله** لانه كلام من على خلاف فاجابة ان يعنى
 ان في العمل الى المصانع بتيها على الخطا المستعمل
 المصانع من خلاف في اخبار بمنزلة المصانع المعلوم
 الحق هنا وادى لما كانت تلك الامور ما حثته تاييد
 مستقار تحقيقا من المصانع في قنا قنا وقنا قنا
 المصانع **قوله** وان جعل الخطا بالتيه عليه التكم والى
 فادى استعانة عن المصانع في الاستعانة او جعل
 ولا يدخر في ذلك خصوص الخطا بل بل فاعرض له بيان
 لما في الواقع من الحق كون الخطا بخاصة عند جعل
 ان

طاهره

تمت

انما اذا جعل
 في ذلك المصانع

والتي لان التي منها الخطا قطعاً لان سقالت من الجمل
 كما قال اليك قوي والحق العرسل عليه السلام كما قال الله
 له عليه السلام في علمهم يتقدم لان يتخرج منهم القصاص
 فيعلم الله تعالى عليه السلام تعالى ان يراهم على عينا وعلى
 على تلك الصفة العظيمة لممت بهم ثم الحق ان الماية قيل
 لا استشهاده فان احتمال كون لو للمتيقن وقع الاستشهاد
قوله بعد ذلك المكلف قد ما ذهبت البصرية الى انها حق
 والكافية والمختصر الى اسم فقيل من نوع محله بالابتداء
 ولا حيله وقيل لا محله لها بل عراب اذا عاين لها لا نهى
 صار عتاً لنفي الحق لا يعلم فيه عا **قوله** وقا حذوني
 البصريين والقول الآخر لهم ما ذكر ابو علي في غير الايضاح
 او ما ذكره بقوله واما جعل ما ذكره آة ولا يتحقق ما فيه
 من النقص ونشأ النظم ما الاول فذكر فيه تقدير ما
 ضرورية داعية اليه واما الثاني فلهيات حسن استبعاد
 قوله لو كان نفاً مسلمان بما قبله كما لا يخفى **قوله** ويجوز ان يكون
 مستغارة للتكثير فلهذا الودادة المستفادة من مرتبة التقى
 المذكورين ولا يابا نسبة الودادة نظراً الى غلبة
 الذهبية عليهم والكثرة المستفادة في هذا التوجيه
 كثرة الودادة في نفسها وكل وجه ولا يابا في نفسها هذا
 فابقا سبب على التقليل بالتوجيه المذكور في التاميم تكتة
 وهي الامعاء الى التمتع في العقل ان يجتزأ الشخص عن كل ما
 فيه سوء عاقبة ويال وان كان نادراً فكان نادراً حتى ان
 يكفي في مقام الودع عن كثر والتعرض على الاسلام ان الكفا
 يتحقق في القيمة اخيراً كما هو مسلمين مطيعين
 لا اذ من تكلم به من عن يفاهية عرفت جل حين عاينوا
 فما يدرك سلام من النعم المقيم وشا هذا فافضة الكفر
 من الدخول في دركات الخيم **قوله** كما قال الله تعالى فاستشبهوا

فاحتمال كون الحق
 برفع كل استشهاده

مجان

سجائاً والله اعلم بحتم ان يكون التعيين بالمضارع يكون
 اشارة السجاء مستقبل بالثنية الى زمان انما هذا المضارع في
 التكاليف ما ضحية بالنسبة الى زمان تكلمنا كما انما انما
 الحث في بحث الفصل والوصول **قوله** ويجعله الجملة الشا
 اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا الماية سبق على ان الجملة
 الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي انما لفظاً فلهذا طباق
 تحقيق الحاجة على انه فعليه ما ضحية مع فقط نحو قوله
 جفائاً له لربيعه او انظاراً اليه واما معنى فلهذا تخريره
 الموقية لا يتقيد بايها فهو وايضا فهو ولا يتقيد بشا
 فالحق اذا لم يجعل للثنية الجواب محذوف وهو نحو
 ثم لم يتبادر الجملة الاسمية على انها جواباً للنعم مقوله
قوله ولالة على يوت الميت المثوبة واستقرارها فيه
 حيث ان الاسمية انما بدلت على ثبات بدلها وهو كون المثوبة
 خيراً الى ثبات المثوبة وما ذكره انما يتقيد لوقيل المثوبة لهم
 للدلالة على ثبات المثوبة وقد يكلف ويؤجل لاجل في الآية
 التبرية لا تا بهلته مثوبة فالجواب ما ضحية تقديره على
 الى المثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها
 على تقدير الايمان والتقوى ثم الى المثوبة من عند الله خير
 تحببهم على حرمانه الجبر وترغبنا لمن سواه في الايمان
 والتقوى فاندفع الاعتراضات الثلاثة **قوله** لانه ظاهرة
 لعدم التعرض لما ذكره ما عدم التعرض للعدل على ما حق
 الى المضارع في الجزاء فلهذا تقدم وجدان لونه كلام الملقا
 والاعتناء بالانقضاء كلف في جزاء الشرط **قوله** واما الجزاء
 الاولى فلا يقع في الفعلية واما قول المتسرع لوقيل الميت
 في شوقه من الضعف ما عجزت من خط كما تبين
 فحق انه لا يمكن ان يثق في الحق فلهذا ورد ابن هشام بما
 الوقع بتقدير فعله عليه المعنى اى ولو جعل فلهذا ليس

فعله ما ضحية
 لا يتقيد
 لا يتقيد

لثوبته
 ما ضحية

فعله
 انها كانت

وتحيز في قلمها بالنصب قالوا هذا التقدير صحيح ولا يثبت
 قلمها هذا وقالوا ايضا ان شرط التبرؤ اسميه في الضرورة قال
 قال لو فصلها حلقا لم يضر ما او احوال تقديرها الفعل في مثل
 قوله تعالى فلو انهم آمنوا لوجها من احدكما ما ذكره الشارح
 من ان الجملة الاولى لا يقع لها فعلية والتقدير المشط بحدوثه
 المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل الفرج **قوله** فلا يلزم
 عدم المحصر والعهد فيه بحيث قد سبق في بحث تفصيل المسند
 بضمير الضمير لا قصد المحصر والعهد في قوله هو البطلان
 مع وجود تعريف المسند ومثله ما ثبت بكون كل المحصر
 على ما سبق فالاولان ينادي بقد يخرج امثاله بخبرها
 شيئا اي هو ملحق بالمعلومات فليس شيئا حقيقيا فضلا
 عن الحقيقة **قوله** يكون من اجزاء المصراع الحاشي
 من قصيدة يمدح بها النبي عليه السلام ويحكي اسفيا من صلاته
 كان سبعة مائة مائة ويروي وكان سلافة قد ثبت
 ما من قرينه بان علة من ماله اشتهرت بجودة الجوهري
 انها مولد الشافعي والمسنية بالهجرة الحرة المشرفة للشيخ
 واما المحمولة من قبله فليدفعه سببه بالبيان لا غير على ما
 صرح به الجوهري وتبعه الشارح في شرح المضاح وفي القياس
 والجوهري في ذلك والرواية والبيت الهرة والمسألة
 والسلف ما سال عن عصر الضبط قبل ان يعصر في سنة
 الخز وسلافة وساقا وقد عرفت ما لبيت برقع المزاج ونصب
 الفصل على ما هو الاصل فارتفع ما يتقديره وحالهما
 ماء ويروي برعين على اصحاب الشافعي واما قول ابن ابي
 اركان من انك في خطا اذ لا يزداد بافظ المضارع بغيره
 يدعوا اليه ههنا ثم خبر كان قوله بعد البيت المذكور على ان
 اوظم غصن من التفاح مضرة احبار شبهه من قبحه
 مرجحيت يعقل وما اوظم تفاح طري كره احتشاه

نقطة ومعلقة
 واما المعلقة

المتهم
 على اصحاب الشافعي
 من ذلك هنا

من الشارح
 من اجزاء حسنة
 من اجزاء حسنة

من الشعر لكان يفهم ولطافته **قوله** لا يضر يجوزون كون المبتدأ
 كونه اسم استفهام قد سبق في او اخر الباب الاول في بحث
 القلب تفصيل متعلق بهذا المقام فليترك **قوله** لا يلزم
 الحكم على الشيء العلوية ان قلت الحكم على الشيء يستلزم العلم
 بالحكم عليه ويستلزم العلم بالحكم عليه فلو لم يستلزم العلم
 بل لم يكن المستداليه ايقم معرفة قلت الظاهر ان ذلك
 لا يلزم في هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل اصله
 ومثاله بناء على وجوب العلوية ويكون المعارف بالمعلومية
 اقرب وبذلك خطته التكرير في جانب المستدلي ومثاله
 الاصل في تعريفهما ثبت مداه على وجه ثم الدليل المذكور
 على اصله تعريف المسند اليه في جانب المسند معا من زعمه
 اقرب منه وهو لزوم انتفاء الفائدة في الاخبار بالمعرفة على وجه
 فلا ورود لما ذكر **قوله** اننا فان العلوي يحكم من اصحاب
 الشيء آية قيل الظاهر انه يربط العلم بالحكم على وجه انه حكم
 على ذات حكم المسند لا يثبت من الجواز المذكور ثم العلوي المذكور
 يستلزم الحكم على ما الحكم بالفعل اي يتضمنه الا انه كلفي
 بالجواز الكفاية في المقدم بقى ههنا اجبات الاول انه لو صح
 الدليل لكان لا يستلزم وجوب كون الفاعل معرفة ايقم التقا
 انه يستلزم وجوب تعريف المسند نفسه لان الحكم يقتضي
 العلوي بطريق على السواء ولا يتأثر في اعتبار ما المذكور ههنا
 كما لا يخفى الثالث انه يستلزم تعريف المسند اليه وان كان
 المسند نكرة الرابع انه لو صح كلفي ان يقرأ خبرها لما خبر عنه
 لا متناع الخبر عن المجهول المطلق فلا حاجة الى وسيط
 الاحتمال في معلومية الخبرية الحاشية من اذا حمل الجواز
 على عدم الامتناع مطلقا من الدائم ولا من الغير يرفع
 قوله على انه قوله جواز الحكم **قوله** ففي الفعل ايقم شيوخ
 لاذ قوله جاء زيدا اجيب بان المحتمل للكون على حالة

على ما له الحكم لان فوات
 الالام الحكم لا يستلزم
 الجواز المذكور يستلزم
 الحكم على ما له الحكم
 بالفعل ولا يستلزم

الركوب وغيره انما هو الحيوان المستقيم جازي وهو ما لا جازي في وجههم
وكذا الخشنان في طلبه يريد ان يكون من جهة النفس وغيره انما
هو الطيب المستفاد من طلبه فيكون في وجهه الميوع في الحقيقة
في الاسم ولا يكون تعليلا وهذا فيه نظر لان التقيد بالفعل
بالحدوثية انما هو باعتبار ما فيه من الحادث فكما قد قيل
باعتبار جزء معناه كالحصص تخصيصه بجزء بعض الميوع
باعتبار جزء من هذه الوجه فيلحقه **قوله** فقول
باعتبار ان لا يخفى ان مجرد التقدير لا يكفي في لفادة
مع عدمها في الحيوان الناطق حيوان بل لا بد من علم استمال
الحكماء عليه على الحكماء به وان ارادوا اخرى جازية او كلمة
لغير علم افادة قولنا الناطق حيوان نال في التقدير في المي
شرط الافادة ويستط الصحة انما والطريق في الوجود القائم
او في الذات فلا بد من قوله ليكون الكلام بهذا التقدير
الجزءية في لفادة بعد الصحة **قوله** انا او الخمر وشعرى شعرك
تمامه لله فذكر ما احسن صديقي تمامه عنى وفردى
سرمي مع العفاريات باخر فخر نقل من الخارج ان انا
باشباح فتحة الذوق ليكون مصراعا وحسن من الاحسن
والعفاريات جمع عفرات وهو الخبيث من الجن والملاهيها
الحيوانات الفاسدة **قوله** قولك نفاس فان يكون نفا اوى
من جنابته ابو نفاس كنية الفردق والبراء بكل البائع
بى سكرام وكريم او يفتقها على انه مصداق في الاصل ولهذا
لا يثنى في الجمع او يرضها على ابدال الخ من الكسر حال وترباب
على ما ذكر صاحب الكتاب في سورة المحتجة ثم لا يخفى انه
يؤمن ان جعل البيت من قبل هو البطل المجامع وما ينبغي ان
يعلم ان الخراء في هذا البيت محذوف وعلمه قاضى مقامه والخ
فان يكونوا برأ من جنابته في حكمه فقد كذبتم لان من ضر
الجامع هو الجامع **قوله** والمذكور في بعض الكتب آه وفيه بحث

لا يجوز

من الحديث

لا يصح
صورته
تفسيره

نفسه

ان يكون اسما
في حكمه فقد كذبتم

لا

الاول بالاجاد بالمعلومية بالمعلومية بطريق تعريف
المسند بالافتقار تعريف يقتضى معلومية المسند بطريق من طرفه
واراداد المعهودية فالحكماء المذكور لا يختص بالاضافة فيل
بعها والتعريف باللقم وبالموضعية **قوله** لكن قوله بامر
آه هذا نقل بالمعنى اذ ليس نظم الكلام في هذا الكلام
الايضاح على هذا سلوب **قوله** فلفظ الكتاب ناظر
الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال قد ترفع بهذا
الوجه الخالقة بين الايضاح والتعريف كمن يقول البيت في الحقيقة
بين كذا في الايضاح ذاته فالله واما تعريفه فلا فائدة اما
على ما معلوم له بطريق طريق التعريف بما هو معلوم له كذا
واما لاسم حكمه بين امير منكم ثم قال تفسير هذا انه قد يكون
للسم صفتان من صفات التعريف وسيرد الكلام الى ان
قال كذا اذا كان للسابع الخ يسمى من بابا وهو تعريفه بعينه
واسمه كمن لا يعرفه اخوه فيقول له زيد سوك سواء عرفك
اخا ولم يعرفك زيدا اخوه او لم يعرفك له اخا اصله فقد
صرح ان جعل معلومية الطرفين مطلقا سواء كان تعريف
المسند بالاضافة او غيرهما وحكمه كزبان المسند اذا كان
معرفا بالاضافة ولم يجب كونه معلوما للسابع والجمع بين
كلامين في نفسهما وان امكن مما استأمر اليه السامع من احدى
الاولى الى ما يقتضيه المضافة يجب اطلاقها على
الى ما طرأ عليها في الاستعمال لكن يرد عليه انه ذكر الكلام في
تفسيره ولا بد من تفسيره لا يطلون العشر لما تحقق من ان
المسند يعلو اية الخيرية الصورة المذكورة معلوم كذلك
والتفسير يرد في جملة من على ان جازيا السامع فلفظ الكتاب
ناظر الى اصل الوضع آه متى علم ان المراد بالمعلوم المعهود
والمعهودية حاصلة في اصل وضع المضافة وقد تفق
عندهم ان المضاف الى المعرفة وذى اللام والموصول سواء

هذا الكتاب

وبالمعلومية

معلق

يعرفه

نفسه

نفسه

سببه في الحقيقة يستلزم ان يكون له حقيقة ليست من الموضوعات العقلية بل من الحقائق بحسب استعمالها وتطبيقاتها العقلية لا سيما في تلك
 ان يقال ان ما ذكره الفاضل المحقق في وجه الالتفات وحاصلها ان ما ذكره
 ما يعم المعهود وغيره وان كان متافاة بين ان يكون المسند في تلك الخبر
 معلوما للخطاب بل في طريق التعريف وبين ان يعرف ان له اضافة
 لما ذكره **قوله** صفتان من صفات التعريف بالاضافة لادنى ملازمة ان صفتان
 معلومتان بطريق التعريف يكون الامتناع من زيد فيكون له اضافة
 وكونه مشامالية واما لها وايضا كان بحيث يجعل ماديا مركبة
 التاخير في وجه الاستعمال لهما كما في الامتناع من سبب تقديم احد هما
 المستفاد من قوله فاما كان بحيث يعرف السامع ان يتقن من سبب
 تاخير **قوله** اذا عرفنا ان له ولا يعرف على التعيين في قوله ولا يعرف
 زيد فيكون علم صحة خبره فيكون السامع عارفا بان له اضافة ولا يعرف
 يعرف على التعيين فيجوز ان يقدم اللفظ الدال عليه كيف قد صرح في الايضاح ان
 "قول زيد فيكون سواء عرف ان له اضافة كان نقلا لفظا من قوله لان مراد المستعمل
 في هذا التصريح تعيين اللفظ عند السامع وهذا مقتضى موضوعية ذلك
 وهو لينة ما به التعيين كذا كان مراده في قوله ان يعرف ان زيد اضافة
 يتقن على قوله زيد وانما صلا ان السامع ان يعرف ان له اضافة فيكون زيد
 بمن تقديم الحركه واجزة بحسب اعتبارين وبهذا التفسير سقط ما بين يده
 من قولنا في الايضاح سواء عرف ان له اضافة في قوله ان يعرف ان يعرف
 السامع ان له اضافة ان يعرف ان عرف ان له اضافة في قوله ان يعرف ان يعرف
 عندك قلت انك تريد وهل هذا الاضافة **قوله** وهذا قوله في بيت السقطه
 بقرآنه قبل ما لم يربط بالالف في قوله **قوله** فقدم عليه الخبر المعروف
 على قرينة المقام **قوله** هل يظهر ان قوله اذا لم يكتل انما من اهل بل لا بد
 على انه عرف ان اسما تاب **قوله** تقدم اللفظ الدال عليه ويقول الثاني زيد
 على ما يقتضيه القاعلة السابقة المرفوعة في قوله زيد فيكون طريقا للتحسري
 ان في قوله انما من يعرفهم بانما فهم واعيا فيهم واسما فيهم
 ان في قوله انما من يعرفهم بانما فهم واعيا فيهم واسما فيهم

المستعمل

عند

ولما لم يتقدم اللفظ

فقد استوى

فقد استوى المسند والمند عليه في انما المذكور في هذا السبب
 في المعلومة بطريق شرط في التعريف وليس مقم المستعمل في
 العلوي كالتساوي ولذا ان تساوي اني شخص من تلك الاشياء
 ثبت له هذه المقتبة المعهودة وان يساوي ان السبب المعهود
 على هو زيد وعرفه انه اعتبر من في السؤال المذكور في سوره
 بتداء ما ضمير المرجع الى السبب في خبره على ما هو المشهور
 وهو له الجوهري من جعل الخطاب زيد السبب ليدل على المقصود
 هو ايراد النظر لقوله تعالى فاولئك هم المفلحون **قوله** على طريقة انت
 الجدل كل الرجل قيل في العباد ان يقول كل رجلا اذ ان كلمة
 كل اذا دخلت على المعرف باللقم يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل
 الزمان ما كوكب والمدة هي من افراد احدى هذه من اهل الاجزاء
 اللام تقيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجماع انما يمنع كلية
 هذا الحكم كيف وقد قال قلت كلمته كل الطعام كان حاله لبي
 اسئل في المراد للجزئية في الاجزاء وقد قال عليه السلام كل
 الطلاق واقع في الطلاق فالمعوق ثم اذا دخلت كل على ما بينه
 الالف واللام وامر بالمركب على لفظه فيقول حرفا التعريف فيزيد
 العموم وكل تأكيد لها وانها لبيان الحقيقة فيكون تاسيت
 كل من الامرين محتمل بقوله هذا انما هو على تقدير ان يتساءل
 القصص على الوجهين لربيع ان بقى الكتاب الحيوان لا بد ان يتساءل
 ان يكون كل حيوان كائنا **قوله** ان ما ذكره في بيان المحصر
 ثم لا بد من وجوب المحصر فيكون كل عرف بالام الحقيقة مع ارفعه
 والثاني قد يفيد جزئية الحكم **قوله** انهم صرحوا بانما
 موجودة بحيث هي المبهيات من حيث هي ولذا لم يثنى
 والجمع خصوصا مثل رجبي وشري وذكرى ونظائرهما
 فينبغي ان يقتيد حاصلها على موضعها في حصرها عليها فيقول
 به احد والثاني يجعل وجه النظر هذه الوجه **قوله** انما
 ذكره الشريف من ان الحول في صورة كونه سكران في زيد

عن طريق

النتيجة

ان تقرير

الرجال

فان

والاطلاق في الخبر
 انما مراد قصد الكناية على الحيوان
 مستلزم ان يكون كل حيوان كائنا
 الجنس

على موضوعها
 انما مراد زيد احد

انما لو كان صادقة عليه الحق وكان غير نزيل يكن حال حقيقة
ليس باطلا بل نفا تروضع الموضوع لكنا في الجواب كذا في حقيقة
الحل عندنا صحت الضم فقال **قوله** واما حاضر واما غايبا من الخاص
الخاص من الوقت ولا واحدنا من لفظها والعشرا بالكتبة جمع عشرة
وهي الناقة التي كانت عليها من يوم ارسل فيها الفيلة انهر
وزيل عنها اسم الخاص عنها ثم لم يزل ذلك اسمها حتى وقع
وما بعد هذا تقع اي **قوله** ليس بضاه انما الكلام في الجوبة
والفرق بين المعين ان في الاول داء قصر صفة الجوبة على الخاص
تصحيحا ادعائيا وفي الثاني قصر صفة الحجة على كل واحد منهما
وهو صفة الحكم فصل حقيقة ادعائيا اي **قوله** ليس في الاول
تصحيحا الحجة على الخاص حيث صح ما بان المعنى الاول وان
الحكم على الجوبة وليس فيه قصر الجوبة المطلقة لانما في
هذا الدعوى صح ما بال المعنى قصر الجسد ادعاء كما اشار اليه
بقوله فيما سبق وما لفت كما فيه هنا ثم لم يخف ان المثال المذكور
يمكن ان يتحول من قبل واما لذلك العبد يعني ايضا تلك الجوبة
ام ظاهر لا شك فيه كما في قولنا انت الظالم ولا يخفى على من
هذا المثال من قبل انت النجاع كونه النافع والامع واللمصير
عندكم هو ما ذكره الشيخ **قوله** اذا قيل الكاهن على قتيل الميت اوله
اولا يخفى ان الكاهن عيني فقد احتجني دهر طويلا بكسك
فيما مقولات وكنت احق من ابدى العويلة دعت بد
الحبل وانتهى من ذا يرعب الخطأ الجميل اذا قيل الكاهن
الميت لان القصر وعدمه التقابل للمعنى تقابل العلم والمعرفة
او العلم القصر ما من شأنه ذلك فلا يريد ان يتم ذكر ارتفاع
للمصير للمقتضين واعتز عليه الشريف بان مع هذا التكلف
ستدرك في البين قطعها ويمكن ان يجاب بان فيه تحقيقا
العمود لانه اذا وجب فيما شأنه ان يقتصر كان وجوبه
فيما قصر بالفعل الى بقينه بحيث وهن العهد حتى لم يبق

لو كان صابا
لو كان صاحب
كان عين زيد
حل حقيقته ليس
لأن تغاير وضع
والجمل كلف
على قدر كل منها

ان کا یوں ہے
و لکھو

انقضاء صحتی الدھر طویل

كلية كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للعهد والعهد
بعض من مطلق الحيوان وهو المدرك للكلية ثم فيه شبهة
الجنسية لكن لا لانه لام العهد عندنا باب الين فيما يمكن
التصرف مثل هذا الحيوان **وهو** بان الموقوف المخصص
الذات الصفة ما حيل لاس قبل المطلق بهذا الى صار
كلامه في دلالة على الشخص والذات ومن بداي المخصص المدرك
صار كالحقة في دلالة على معنى قائم بالغير بالذات هي
الاسم او ما في اوله وهذا هو اذا قلنا الممكن لا مشاع
سوى المطلق ونحوه يتبادر ومشاع يكون **رب** ونحوه خبر مطلق
فالحق في ان التناع لفظ **ال** وانما الوجه في صحة انصافه
بكونه ما حيل لاس فيه بحيث اذ قلنا انصافا بكونه صفا
هذا الاسم فلا يحتاج الى هذا التاميل ان قلت المراد انصاف
المطلق قلت فقد انعم على المطلق الموقوف بان يسمع ان
شخصا ما في اوله انطابق ما شئت عليه من المعنى
فليتأمل لان المسمى الحقيقي لا يكون محمولا للصفة فيه بحالة
الحال غير ما يكون المحل فيه امراديا بعضا بايجاد المتخصص
فهنا تجب لوجود المتخصص في حيث يصدق هذا التعريف
بغير ان يسمو واشك ان المتعارف لا يحل في الجاهلين فكيف
يريدنا ناطق فليصح الناطق يريد به تاويل اللهم لو ان يوصف
ما ذكره خاصة اضافة التحليل فيوقفه باللام لا المساوي
قلت **ال** يعني النفايا عينا العرفاني **على** ان عدم الصفة بمن
صم هو قاعدة **ال** ولا متشا ليس ثابته نفسه فلا يكون ثابتا
بغيره فيه حيث اما ان قلنا مدلول العلم الظاهر هو الطلب
الثابت ونفسه لا المطلوب الذي هو خاص له معه واما
ثانيا فلان الاختار الواردة على المستحيل غير ثابتة اتفاقا
مع شئ منها الغير حاصل معه انصافا لغيرها ويمكن ان يقع
المراد بعدم شئ من المتشأن في نفسه ان نزع قطع النظر

فَيُكَمِّلُ

١٠٠

المفهوم

قد لا يتسنى ان المراد بالناطق
دانه يكون موصوفاً كقول
زيد عليه يا زيدا وقل
كل نفس وهو ليس بمراد
بمحض مراد

فإنه لم يرد أن الشيء لا ينفك عن الفعل ما يقع بعدهما الفعل
فعل المفعول به فإنما لا ينفك عن الفعل ما يقع بعدهما الفعل
عنه ابن هشام بأن الفعل مقدم من فإنما ولا ينفك عن الفعل
المتصرف فعلقها بجمع المفعول في المعاملة بقرينة ذكر الطرفين
ويتسق اللفظ اليه من لفظ المتعلق أنشأها وظاهرا وترد على القول
المتكبر أن الطرف الواقع صلة وأفع موقعا لا ينفك عنه المفعول
بل إذا وقع منه مفعول أو بالجملة والطرف المجزئ وأفع موقعا
هو المفعول بالاصالة وإذا وقعت فيه جملة أو بالجملة فلا ينفك
أن ينفك عنها معاملة المفعول فإن وكان ينبغي أن يقول لاذ الطرف
مقدم بالفعل لما اعترف بصحة المعنى على هذا القول فيجعل
غيره موقعا على الطرف الذي عليه اللفظ في الظرفية لمساعدة المعنى
وليس في ذلك كثير يكلف ويرتكب التصحیح الكلام وليس في عبارة التلخيص
أيضا ما يوجب الرجوع إلى الظرفية المذكورة بطريق الاستخدام لا يقال
غورا له الشيء وأما قوله إذا جاز من حيث لم يرد وقوله تعالى فإنما غول
ولا هو بها ينزفون أي فإنما بله الصلح لانه تارة موضوع آخر موضع
آخر لا يصحون وقالوا بوجوب القولان يقال فإنما فإنما أي فإنما
خوفا الدنيا فيه بحيث لا ينفك عن المصاحبه فيجب المسامحة في لفظ
من ثم إن تقديم المفعول المبتدأ في الكلام القصاص جنة الاختصاص
من أن تقديم المفعول المبتدأ المتكبر في مثل في الدار رجل لا ينفك عن اختصاصهم
لأنه لا يعمل قوله لا ينفك عن بعده لا ينفك لانه لا يمكن أن ينفك بين التلخيص بأن
المتكبر لا يختصص بتقديم ما حقه التأخير كما صرح به الشافعي في بحثه المقصود
في الخبرية قوله الدار رجل لا يقدم ليخصص المبتدأ المتكبر فلا ينفك
لما يختصص ما ما ينفك عن فيه تقديم وقوم الكثرة مبتدأ بالواقع في
سياق الحق وكان الحق المبدأ جاز لانه إذا تقدم به الاختصاص في القول
مصدرا فصح وقومه مبتدأ وان لم يقع في سياق الحق كان سائما عليه
تثبت في الآية تقديم ما حقه التأخير لانه يقول ذلك بخصوص المصداق
والمدحوي على ما في اللبب والملازمة التعجب أيضا على ما

سياق

في عبارة المقام

في اختصاص

نحو

في مقف اللبب فان قلت الشون في قول للتشويح اذ ليس المبدأ
المطلق كما ثبتت عليه في هذا المقام ووجه مبتدأ لا ينفك
المفعول عليه فثبت تقديم المفعول عليه بلا حقه التا جزم مبتدأ
لا يختصص من المذكور بخلاف قوله في المبدأ جزم مبتدأ
وقوع جزم مبتدأ بتقديم المفعول عليه حيث لم ينفك عنه كون الشون للتشويح
والأم علم فإذا لم ينفك عنه فثبت أنه ينفك عن تعليمه فإذا لم ينفك
للتشويح عنه فإذا لم ينفك عنه فثبت أنه ينفك عن تعليمه فإذا لم ينفك
التشويح عنه جزم للتشويح فيندفع النظر الذي ادعاه فيجوز
المساواة فإن فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس لانه
المحل على العكس يتدعى جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه والفا
انه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصح به
الفاصل الذي هو باب مولانا يوسف العيني بناء على أن التقديم
يشيد قصر المسند على المسند اليه فإنما لا ينفك عن المبدأ ثبت نقلين
الشفقة فإن وكذا قوله فإن كمراد بانه فإنما غول قد بين في سابق
سبق ان القصص لا ينفك عن الحق ولعل ذكره هنا لانه ذكر لانه
الذي جعل القصص على غير الحقيقة في نظيره فاشارة الى وجود مثل
هذا الباعث في ايمته بتذكر ما سبق فإن سواء لم يختصص على
ما يليق ان ينفك عنه بمعنى علمانه بل من الاختصاص بالمفعول المذكور
ان لم ينفك عن مرسول الله صلى الله عليه واله الى غيره من المؤمنين
ودون المؤمنين له غيرهم من الكثرة وقد اشار الشافعي الى دفع
بأن الفصل فإن يدل على معنى ان فإن الظاهر من العلة
ليرد بالتحصيل ههنا معنى القصر بل قوله في التلخيص فإن فانه
مبتدأ المختصص به القيام دون القصر فان تأخر مبدأه
قصر يندفع القيام وما ذكره اذا جعل الاختصاص على معنى
القصر فثبت الاختصاص بغير القيام بل مراده بالاختصاص
هو التعلق فإن وقوله الماهل هو الاختصاص بالماضي فلهذا
ان ينفك تأخر مبدأه الثاني له القيام دون القصر فلهذا

لا حقه

اختصاص

الذي

نون

بما

يبدفع من العلامة للخط التام المذكور الفاضل المحقق **قوله** لتوهم انه
 نعت لا لا جزاءى فوهما قريبا لتعا ضد الميرين وذلك استدعا
 المتكثرة مقام الاستداء الوصف وصلاحه الطرف له فلا بد جواز هذا المقام
 ونحوه مع وجود التباس بالاعتكاف ان المدعى التقديم فيما حصل به دفع
 التباس فلا بد وجوب ما ذكره المحقق التباس المبتدأ بالخبر على تقديم تقديم
 الخبر ثم كون قوله منتهى كيا رها صفة للمهمم لا يخرج عن احتمال الوجه
 بقدر وصف آخر كفي لما ذكره والتقديم الظاهر في البيت احتمال الوجه
 لكن لا يضر في التمثيل فافهم **قوله** لجاز ان يكون قائم مبتداء وجعل بمكانه
 اى يكون الخبر محذوفاً عن الدار ونحوه ولا يجوز ان يكون قائم مبتداء وجعل
 نزيل فاعلم انه لان الاعتقاد شرط العمل الواقع والنصب عند محقق النجاشي
 في التلخيص تقريب المبتداء ارسلت في موضع فافهم فافهم فافهم
 او ما الثانية فليس مع الى شروجه كقوله قائم لا يقع لا بد منه كونه
 تارة محذوف ما ليدل ليس من المعصيات لا نأقول بقوله الثاني
 عما ذكره ابن دهاان بقدر الخبر مقدماً نحو محذوف او في الاما قائم
 مجازاً ويجعل شوبين قائم على الخبر الاول او النوعية فيحصل التخصيص
 كما في شرا فافهم انما يظن انه قد جرحه بجهول الحجة المبرنة بالتركيب
 اذا كانت موصوفة او موصوفة موصوفة كما قالوا في قوله ضعيف
 عاد بقبولة بقرينة اى جرحه بضعيف فيمكن ان يجعل المثال لهذا
 القبول اى شخص قائم على قائم **قوله** اذ لا يفسد انشاعاً معطوف
 يجب اليه على قوله فانه يتعين فلا يجب التقديم كقوله ثانياً
 متى جرحه انما انما كونه المستعمل تقديم الطرف على المتكثرة
 الموصوفة بقرينة ثوب جرحه وفي عند كس من ذلك لانه لو اخرج
 الاحتمال ان يكون وصفاً آخر فاما لم يقدم في الآية كقوله لان المعول
 اجر يعنى عنده ففهم انما المثالية فقد تضمنت معنى الاستفهام
 المستحق للمصداق **قوله** ضرورة ان التخصيص يحصل
 بعد حصول الحكم قد تكلفه الجواب عن الجواب والاختصاص
 تقديم الحكم اى الحكم عليه اى اعتباراً بما عتد به التكرار في جرحه

تقديم التماس
بالجرح

قوله

قوله

قوله

قوله

وجوه

وجعل تارة والذكر ليدل عليه بحيث يعرف السامع ان حكمه بالخبر
 على تخصيص وليس المادى التكرار كذا ولا على غير تخصيص ثم يتقدم
 الحكم عليه فتبين تخصيص الحكم عليه **قوله** على تعيين
 شرف مع فعل مبتدأ ولا كونه متعد يا بضم ط سا ذكره الكاشف
 وهما تارة يتبع ان يتبع لها وهما ان اللفظ صورة التخصيص
 في معناه المحقق والمجمل الاخر مراد بافظ آخر محذوف ولعليه بذلك
 ما هو من متعلقاته كقوله لا يبين الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل
 المكون ماصلاً والمجمل وصفاً لا تارة يفكر فان قلت اذا كان المعنى
 الاخر مبتدأ عليه بافظ محذوف وكبر في صحت المكون فكيف قيل
 مستعملين يا باء قلت لما كان مناسبة المعنى للمكون بمعنى ذكر صفة
 قريبة على اعتبار جعل كانه في صفة **قوله** وهو سهو السهوية
 السجدة الاولى فهو ان العرض انما في الدنيا بسبب هذه الثلاثة
 او قلة المبالغة المناسبة للمدح وعلى الوجه الاول لا يفهم هذا
 المعنى كقوله واما وجهه في الثاني فلان اشرقت على تعدد
 بقية كما ذكره صاحب الكشاف في قوله واشرفنا الى من سجدنا
 فعلى هذا تفريعاً المعنى الاحتياج الى التخصيص على المعنى فالجرح
 المختار ما لا يفسد بقرينة موصوفة او اشرقت والدنيا اشرقت بهيبتهم
 وانكاراً لاشرفهم سواء قصدوا اشرافها ام لا وعلى الوجه
 الفهم من قبلون على اشرافها وانا تارة والمجمل في قوله لا تشرع
 في شرح المباح وقديم الموطان يجعل تارة مبتدأ خبر محذوف
 اى لما تارة موصوفة بكذا يكون شمس الخ واما عطف عليه
 به في بيان اى يكون المثال خارجاً عما نحن فيه كما بعد ان يكون
 ان فيه ضعف لتبا ورا اللهم الى ان يكون العرض الاصل مدح
 التبا عطفه على الخ **قوله** لانه كلام يقتضيه كلامه وانكاراً
 ذلك لانه لا يأتى بقرينة ضاحكة اى بداهة سانه وكان
 قد بدت من استتار معنى الكلف هذا وقد بدت في هذا بحث وهو
 انما اختلف في انكار في اصل معنى السكاك واما انكار في

على تخصيص
ان يتبع

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

في شئيه

فيما يقتضيه تفصيله فهذا الوجه كذا الشارح انما يتصور وجهه لعدم
 ايراد المنة قول المنة السكاكي بتمامه لا لعدم **قوله** قصدا فائدة
 التجدد من حيث تخيالات تقديم المسند والمظهرات تركا لم ذكر
 لظهوره فافهمه **قوله** خارجة بقوله في الدرجة قال القائل
 المحض اذا كان الاسناد الاول في هذه المسئلة هو اسناد الفعل
 الى المسند كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى كيف يتصور خروج
 هذه المسئلة بهذا القيد لا يثبت ان يكون داخلية فيه واردة فيها
 على ما ذكره من القاعدة القابلة ان الفعل مقام البنية على ما
 في الدرجة الاولى وفيه يثبت ظاهر وهو ان القاعدة ليست مما ذكره
 بل ان الجمل اذا قصد بها التجدد جعل مسندا ففلا يتقدم
 البنية على مسند اليه في الدرجة الاولى اذا قدم على ما استدل
 الفعل في الدرجة الاولى على الفعل في هذه المسئلة لا يثبت ذلك
 التجدد فيخرج المسئلة بهذا القيد وتاويله توجيه كلام الشريف
 قول السكاكي تقدم البنية على ما سندا اليه في الدرجة الاولى فالحال
 ان الضابطه كونه المراد من الجمل افادة التجدد دون التثبت
 جعل المسند مقالا على المطلق وقوله يتقدم البنية على ما سندا
 اليه في الدرجة الاولى بما جعل المسند مقالا بقرينة قوله البنية
 على ما يستلزمه الفرق السليم والطبع المستقيم فلا يقال على كلام
 السيد الشريف وانت خبير بان عبارة السكاكي ليست نصا فيما
 ذكره حتى يرد اعتبارا الشريف الذي يجهل ان يكون معنى البنية
 وجوب تقدم الفعل على ما سندا اليه في الدرجة الاولى وقت ايراد
 التجدد لا مطلقا والحق ان كلام الشريف ههنا محل نظر بان اسناد
 السكاكي لا يستلزم المكون ما في قوله في الدرجة الاولى من قبل اسناد
 الشيء الى الجمل لا من سببه وان كان المحترز به هجوم قوله
 ويتقدم على ما سندا اليه في الدرجة الاولى فتأمل **قوله** ولا يطعن
 خيال بالنصب معطوف على الضمير المنصوب في المربع وفيه
 الحيال بحيث في النعم والمقم ان المعترض لم يرد مقصود

على ما سندا اليه والوجه
 الاول على الضبط في
 الجمل

ان ضابطه

بيان جعل المسند مقالا
 يعني اذا جعل المسند مقالا
 تقدم البنية على ما سندا
 في الدرجة الاولى

السكاكي

السكاكي بعينه ولا يصورته الحيا ليدل **قوله** فالقول بان كل جملة
 فيها التثبوت وهم القول بما ذكره وان لم يكن مصححا في كلام الشيخ
 والشارح المرات لما ذكره انكاه من كاشفاته الثلاثة ثم اعلم انما عرفت
 ومن يعرف يفيد التثبوت وما ذلك انما يكونها اسية لم يرد منه
 ان كل سية تفيد **قوله** بل انما يكون ذلك اذا كان الجمل جملة
 فعلية بربط ذلك الحكم المحكي انما يصح اذا كان الموضوع
 ما ذكره انما يجعل الجمل جملة فعلية واما اذا كان كذلك فهو
 التجدد لان النسخ قرينة على التثبوت كما بعد عن النصب فافهم
 ما لا يخفى بطلان حيلان المسند اليه واحدا للذات وقيمة المسند
 الواحد الى شيء واحد لا يكون بالتثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر
 وما قيل من انه ان اشتهر بثبوت حقيقة العرفان فهو ثابت والى
 ثبوت امراده فهو متجدد فلا بطلان فيكون علم خفاة ما لم يثبت
 اليه لان اعتبار حقيقة العرفان فاحدا لاساسين واولاهما
 تحكمه ان الضابطه اطلاق الحكم فافادة التجدد بطريق التمسك
 في المثاليين المذكورين **قوله** كما يجوز في قولنا دخلت على فلان
 فان زيدا ليس مسندا اليه اصطلاحا لخدم الرفق فيه لفظا
 وحقا مع لزوم احدهما فيه **قوله** ليس من البتة والمجزيين
 العالم فاعلم واستاذ جمل عرفت شك الى ان من الاول ما سندا
 عرف الى الضمير المتصل من التثا واما اسناد مجرد عرف الى الضمير
 المقدم اعني تافليس شيئا من الضمير **قوله** فلا بد ههنا
 من زيادة اعتبارا عما يعنى ان الشارح لم يترجم ذلك لاعتبار
 الزائد وحاصل هذا الاعتراض ان ظاهر كلامه عند قولنا بالتقدم
قوله لا يخفى عن اعتراف يدك حيث قال لا يخلو في اولية اسناد
 الى الضمير **قوله** واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن غير
 عرف حاصله ان الاحتراز عن الخروج الى الدخيل يقتضي ان
 لوقاف يتقدم البنية على ما سندا اليه لا يقتيد بقوله
 في الدرجة الاولى لمرده عليه نحو زيد عرف فانه مقتيد

وانت عرفت
 بطلان

قوله
قوله

معنى
يعتبر

لا يرد

البيان

للمتقدم مع انه خرج عن الضابط لانه لم يقدم علما استدل به في
 فلما قال في الدرجة الاولى على هذا المقتضى ان افادة التجرى انما
 يقتضى وجوب تقديم المستند الذي هو الفعل على ما يستدل به في الدرجة
 الاولى على ما يستدل به مطلقا وهو موجود في تعريف **قوله** لان كل فعل
 مستند دائما او اما لمفعول المكلف فخرها مثل قلما يكون ففعله لم يثبت
 اليها لانها لم تكن **قوله** او اما ما بقى آية يعنى ان المقام لو كان جميع ما ذكر
 في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالبابين لانه ان يكون جميع ما ذكر
 فيهما يعنى كل واحد واحد جدا في واحد واحد ما يصدق عليه انه شرط
 البابين والدليل على مراد القائل بهذا انه من علم جريان الجح في غير
 البابين كما لتعرف في العالي التميز فان التميز يخرج من المقوم
 وهو من غير هاتين البابين عند هذا القائل ان يخرج في كل واحد
 واحد من غير هاتين البابين ويزد عليه **قوله** **باب الرابع في احوال متعلقات الافعال**
 الحقون على كلام في المتعلق وان وقع الفتح ايها والماد بها معولت
 الفعل والتعارف ان المعول متعلق والعالم بالكنية الاولى
 والفتح والثاني وستره ان المتعلق هو التثنية والمثبت بالكنية
 هو المعول الضعيف وبالفتح هو العالم القوي **قوله** قد سبق
 اشارة اجالية يعنى في التثنية السابق بقوله كثير ما ذكره
 مختص بهما **قوله** وما زاد بالاحوال بعضها بقربة المقام وان
 كان الجمع المضاف ظاهر في المعول **قوله** الفعل مع الفعل كما فعل
 مع الفاعل الظاهر ان الظرف معول المضاف مقدم على الفعل
 مع المعول كذكره مع الفاعل اذ كل ههنا كلمة مع على التبيين
 انما المعول والفاعل الذين كل منهما قيد للفعل مراد بها
 مجرد المصاحبة فانها قد يستعمل في هذا المعنى كما صرح به في تعريف
 في حاشي المصباح وان كان الثاني دخولها في المتبوع
 حاشية سرمانية الامر خطا في ههنا الكلام في متعلقات
 الفعل حيث هو مضافه ويحق المضاف اليه ان يقدم في ذلك
 على

للقلة

بقوله

المتعلق بالفاعل

اذ هو المراد بها معولات الفعل والتعارف ان المعول متعلق
 متعلق بالفتح

المتعلق

الشاب

المتعلق

المتعلق في جزم على الاستعانة بدخولها على المتبوع **قوله** والوجه
 هو الاول وان كان الثاني سرمانية اسراف على صريح الظاهر وهو ارجح
 الاولين من الضمان في المراجعة التي هي واحد وكذا الثانيين ووجه
 الوجه ههنا ان حاله على العالم ما فصله المحسنة غير ان لقائل
 يقول ان قوله فيما بعد ما ذكره في المتعلق بالمفعول لا يجوز ان
 يتعلق بالفعل كما هو الما سبب لقوله المتعلق بالمفعول يكون المعنى
 متوجها الى التثنية اذ في تكملة الفعل مع المفعول بل ذكره
 وتجيها من وجع تعلقه بقوله الم في المباح الذي هو كالشع لهذا
 الكتاب بعد قوله هناك حال الفعل مع المفعول كما له مع الفاعل في
 تفرعها فقوله الفعل المتعلق اذ استدل في فاعله ولم يذكر له
 مفعول وبان مطلع النظر والمص بالبابين فيما نحن فيه عدم ذكر
 مع الفعل والتعلق بالمفعول صريح في بيان هذا ذكر القائل في الفاعل
 لم يستعمل الثاني اعني دخول مع على المتبوع في ماضع وفيما
 ذكره الشايج والمحسنة في الفاعل في موقع واحد ككتبة خطا في بعد
 تقتضيه كما يثبت عليه **قوله** اي تلبس الفعل بغيرها في العبارة
 سامة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة انما في تلبس
 الفعل بغيرها فاما الظاهر ان يقول ان تلبس الفعل بما ذكره في المقام
 واذ **قوله** ومن هذا يعلم آية اي ما ذكره نقلا عن المباح من ان تلبس
 بالمفعول وجهه وقدره عليه وان لم يصرح بكونه نقلا عنه كما في
 نصيحه بل قد نصيحه في المباح لجهة التلبس بالمفعول
 لجهة في حال المعول في كلام المقوم يقتضيه في الفعل **قوله** مطلقا
 اي في جميعها في المعول ههنا كلام ذكر المقام والمباح في
 حاشية من سبب عدم اعتبار مجموع الفعل ودخوله في تعريف
 المتعلق اعني التثنية في قوله ان لم يجر ان يقصد التعليل للمعول
 ويترك الفعل من ذلك مع ذلك لان كلاهما في غاية **قوله** يكون
 كلاما مع من ثبت له اعطاه لانها يكون كما في سبب انما يقتضيه
 بل كس في الروايات يدل على نفيه عما علمه لا خلاف في ذلك

وتنزل الفعل مع ذلك منزلة الاثر

المتعلق بالفاعل
 المتعلق بالمفعول

مستغن

نصف مستغنى اعتبارا في تعيين المعقول لا لغيره التخصيص ليعتدل
 الدنا ينحطى بتقدير المعقول ويكون ان يجرى جعله غير الدنا
 والعبرة باعتبار ما كان المعطى الملبث اعطى مجهول المعلق ويكون
 بخلافه اعطى تعيين متعلقه بانه الدنا ينحطى الى المعنى الى ما اشأ واليه
 انما حصل الحش فاما **قوله** مع من هنا ان يوجد له اعطى يدل على ان قوله
 هو يعطى كالمعنى لا اعطى ان قلت وتكون ملقى الى التمسك فابن التمام
 قلت اسمية بقوله مركبة ان قلت فيمنه ان لا يوجد القائل اسمية الى
 خالي الذين قلت قد سبق جوابه في الباب الاول **قوله** ما ان يجعل
 الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بفعل محض من جعل المطلق كناية
 عن المتعلق انما الاشغال من المزمع الى اللزوم بناء على ان مطلوب الفرق
 ولو تحسب الامعاء كاف فيها كما ينبغي تفصيله في الباب الثاني
 الموت من عركيم العزى بالكر الذي يتخذ بسهولة لفظة تجازي في
 بفتح الحاء وكسرها هو الرجل الخاضع للغير تقول منه خبيث يا رجل خبيث
 خبا لئن الرواية بالفتح ثلاثة مشتبه بالمصدر الذي هو بالكر لا غير
قوله لفظا ابهام ان القصد ابهام الابهام انما هو الجواز ومن
 موقع الخطا البعض في الواقع وان تساوى الخطا في تحقق الحقيقة وجعل الخطا
 عليه اي افاة المقام الخطا او الفعل المذكور وقد كما يكون العوض شوته
 لفاعله آة وتل فيه بحث من جوين الاول ان الظاهر كون الفاعل من
 البوت كون العوض ذلك الثاني ان اثر المقام الخطا افاة مجرد العلم
 ان فافراد الفعل لا يدخله افاة للفرق الاول وتكون الامرين بين ذلك المقام افاة
 التركيب وذلك بواسطة المقام الخطا وما ذكر من كون العوض كذا من قبل
 مستنبحات التركيب التي يفيدها وان لم يستعمل فيها وهذا بين سقط
قوله فصد هذا الفعل يعرف بلم الحقيقة لان المقصود من الحقيقة
 في التكرار لفظ المفرد وهذا يظهر ان المصدر العارية عن التكرار لفظ
 المفرد ولو متكررا كجوي وتكرري يمكن ان يجعل المقام الخطا في كل ما
 لا بد من العرف بلم الحقيقة وقال قد قيل الظاهر ان مدلول الفعل
 والمصدر من الحقيقة فيمكن اعتبار المستغنى بمعرفة المقام الخطا الى

من عناية

اياء الوجوه في جدي
 للخطا على البعض
 فافهم
 فيهمهم

من عناية الختم التعريف **قوله** ان افادة العلم آة قد يجاب بان
 المراد ان المقام اذا كان خطايا او قد جوده التويل فضل الحقيقة لكن
 ليس حيث انما معتبرة بنفسها بل لان يتوسل بها الى التعميم وهذا
 لا اعتبار حقيقة الفعل في جميع افرادها المتماثلة اعتبارا فاما قد يقيد
 انما ذلك قد لا يوفق بينه يقصد الحقيقة ومن الافراد وبين ان يقيد
 من حيث هو للتوسل الى افادة العلم كناية فان **قوله** بلغ مقبلا
 في الفعل والمقصد من نفس العلم وان كان داخله في المقصود من العلم مع
 المقام فلا يرد اعتراض الفاضل الحش وانما خبر بان على ما يدعى عليه
 دفع الملقن من العلم من ان يقيد او في العلم لان ما ذكره من العلم
 سألوا يشهد به نقل نقل نقل من الشارح انما العلم لا يرد وقد نقل هو
 اجتماع المميزين في شرفان يعطى على ما في الشارح العارية وهذا الاول نقل
 حقا على ما يرجع مع صدق الفتح ايضاً وما المصداق بناء على التقديم
 فلا يصح قدما كقولهم السكا على ما عرف منه هذه انتهى كلامه واما قد
 نقله واما الصرا على التقديم آة ان افادة العلم للصحة السكا في ما هي اذا
 كان المقام محضاً او محضاً بغير سابق فاذن ليس محضاً بل هو معرفة
 كونه علم محض كصاحبه في شرح اللب للسيد وغيره فالخطا والخطا ليس
 السكا كاعتبار الخطا المستغنى من المسند المحرور في المقام الخطا في كل ما
 وهو الذي اراده الشارح بقوله واما الخطا اول نقل حقا على ما يرجع بعد
 صا حيا المصداق وانما ان يكون غير موجبا للخطا ولا يخرج ذلك كونه
 من الخطا كونه موجبا للخطا مع ان المفروض ان موجبا للخطا اما
 ان لا يوجد له اعطاء فمما لا يتجه هذه الصابة احابا فاضل الحش ورك
 بان يمكن ان يجعل المصدر من المقام وفرض الكلام في خصوصية ذلك والخطا
 او لا يخرج في جوابا لسؤال العلية اذا ظهر خطأ سريع في مسألة وحقيقة
 وقد نقل من جوي حتى فهم منه انه لو قيل غير الحق ما لم يدخل في حقيقة الدنا
 او سئل من شأنه انه وما ينقل من حقيقة في الاما وقد نقل يعطى
 ان يكتفى بغير ذلك فهم انه مقتضى على ما ذكرت في جوابه ورك بان
 ذلك لا يصح مطلقا لا في رتبة هذا على الحقيقة فلا يصح تناطرا في هذا

ليس اعتبارا
 انشائه

مركب
 اول

شكا

تدريج المسند اليه باعتبار عموم

يوجد

فاته

المفهم

منه يرد في الحق

ما وقع منه لبعضهم خطب عظيم عليه بالبعد القليل فانه سلك سلكه العادة
 قوله ان يكون مفعولهم ليس مع ذلك في الحقيقة سبيل الخزن والعقد ان كان
 كان جعل خبرا عنها فبقيها على حاله في البنية وكان يخرج عن البنية
 صاعدا من السبيل الى بصر المراقب انما آتاه وجه الترقا والمالك لم يفسر
 غير انما لم يكن ابصارا له لان ما اطلق الزوية كما هو المسمى بغيرها
 وكذا الصورة وعلى هذا القياس سماع الداعي في قوله **قوله** فانه من التعميم
 جواب عما تقدمه للفتن من ان تعميم افراد الفعل ينتظم تعميم المفعول فلا يفي
 بغير المردة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول وهذا وان قد يكون
 ان يكون الفعل الشرطي خبرا للبت او ان يكون خبرا لغيره كما في المصنف
 ويجوز ان يكون الخبر قوله فانه له من والهاء تارة في الموضعين كما في المصنفين
 والشرط على هذا يحتاج الى الجواز كما مر في قوله وان فرضت له من هذا
 الوتر التلازم في الواقع لبيان تعميم افراد الفعل بدلت تعميم المفعول
 بان يقع كل افراد المفعول في حق شخص معين فافترق بين التعميمين في
 الوجود والاعتبار **قوله** فانه من ذكر المفعول ان يبين ان المستحقين
 عند البقاء في حكم المفعول من غير ان ينادوا بالحق والخلف كسنة وقامت في
 قوله على تعيين المفعول في الخلف كما اشار اليه الشيخ في قوله على
 بقوله ان تكون النسبة بمفعولها في نفسه غير مستحسن **قوله**
 علما سبق الى الوجه وعلى هذا الوجه ينبغي ان يقال في تنكر المفعولين
 المتباينين اعني ان يكونا فيهما اعني ان يكونا في الغاية في تعاقب المشبه
 بكماء والتكرار فيها وتعلق الكواء بالتمكن فلا جعل القرابة فيها
 لذلك بمفعول المشبه ناسب ان يدعى استفادة ما هو منشأ للقرابة
 ما ذكره صاحب **قوله** بكماء مطلق يحتمل ان يفي الملة ان يكون معاذف
 المفعول المختصا من الكواء الكواء اذا ايقاع المشبه عليه
 بكماء مطلقا وهو جائز من كونه مفعولا وقاربه دليل قوله انما
 لا يارها لغيره او للكواء في الملة انما يارها بالطاعة على لسان رسول الله
 صلى الله عليه وآله **قوله** فيهم الهمم فمعتشوا ويحتمل ان يكون
 المفعول متويا كقولهم امرتهم فمعتشوا ويحتمل ان يكون مفعولا

هذا المصنف في الحقيقة
 مروي
 الواع
 المفعول

فمن
 ان يبعد
 عليه

عن ٩٠
 ان يفسر

ما بعد
 فلهذا كان

في تفسير التكملة **قوله** متعلق بقوله ثم انما جعله متعلقا بالرفع لانه
 قوله ان لو ذكر المفعول بما تميم في قوله بعد ذلك بغيره بالرفع والالتفات
 بالرفع يوم يكون المفعول في قوله ثم انما جعله متعلقا بالرفع بالرفع
 ان التعميم في قوله ثم انما جعله متعلقا بالرفع بالرفع بالرفع
 المفعول انما جعله متعلقا بالرفع بالرفع بالرفع بالرفع بالرفع
 ان ما يكون في قوله ثم انما جعله متعلقا بالرفع بالرفع بالرفع
 مساهمة وهذا ما يراه في قوله ثم انما جعله متعلقا بالرفع بالرفع
 في نفسه من اول الامر **قوله** في قوله ثم انما جعله متعلقا بالرفع بالرفع
 ظاهره قد يكون بجملة الكاء ثم يصف نفسه بالمتعلق بالرفع
 والقرابة ويظهر من خبره على الواقع والبالغة **قوله** في قوله ثم انما
 حال بالخط الرفع وان كان راجعا الى المفعول لانه كقولهم منها سورة
 فاما المفعول في قوله ثم انما جعله متعلقا بالرفع بالرفع بالرفع
 المفعول بقوله الى العلم في قوله ثم انما جعله متعلقا بالرفع بالرفع
 تقديمه على المفعول بواسطة قد عرفت ما فيه مع ان ذكر العلم ان لغو
 لا على بل تحته على انه لا يلزم الاطراد ولا يلزم نفي هذا
 وقيل ان البيت سميلا للذين في الخلف كما بينا في قوله ثم انما جعله
 من قوله بلغ السكك العظم **قوله** على وجه يتبين ايقاع العطش على
 صريح لفظه سواء كان الفعل مقدر ايقاعه من الفعل المحدث مفعولا
 كما في قوله ضرب زيد وضربت خيرا الخ وهو كما في قوله ثم انما جعله
 حدث المفعول سميلا للكواء على خلاف مقتضى اللفظ واذا سبق عليه
 فيذكر المظهر نظام الحصة ثانيا فيحصل تلك النسبة ولا يحتاج الى حذف
 المفعول ولا في حذف المفعول ككثرة في المفعول الذي هو مفعول **قوله**
 وحسنه والامة قطعة من الجبل يعم البراء والمجمع من وسمام
 وهو لقب الشاعر واسمه ضياء له البيت من قصيدة في ذلك
 برودة بن ابي منى في شعره يصف الشاعر نفسه بعلمه الجمة وقلة
 الحزن والطبع من الناس ويقله كونه الكرام لم يسم الى ان اختلف
 اذا ما قيل فانه **قوله** ان يكون له اصاب ما لا اى وقت ان يكون الامة

بالرفع
 وان يعلقه بالرفع يوم يكون
 بالرفع والمفعول غير حاصل

سواء كان المفعول على مقتضى اللفظ
 او لا فليس عليه
 ولكن الكلام المهم المتناسق
 اذا ما قيل فانه

قوله ثم انما جعله متعلقا بالرفع بالرفع
 بالرفع من وسمام

فان الله لما قال المذهب ثم هذا التوجيه انما يقرب اذا كان الشخص متانيا
 عن المقام بان يحد على الحقيقة على ما ذكرته فان كان هذا التقديم على الحقيقة
 فغير عرفت ما فيه وان جعل على وجه الاهتمام فهو ان يقع له ان يكون باهر
 باب عن المقام فليذكر الله فيضعف للفناء ويضعف عن عدم الاستبعاد
 كالفاعل في تخریب زيد عن احتراز من تخریب فاعله زيد فافعلنا
 وهذا مقتضى الحد والحد لا لاصل **المفعول** ففعلنا يستغنى
 ان قد يستغنى عنه الفعل بحيث هو ان كان الفعل المتعدي يحتاج
 اليه ففعلنا وجوز الاحتياجه الى الفاعل على خلاف الفاعل هذا الذي
 من الفرق يكتفي في تقديم الفاعل على المفعول مطلقا **فمفعول** لا لاصل
 تقديم المفعول المطلق لانه جزء من افعال الفعل ثم لانه لا يخلو
 المتعدي له اشارة من طلبه لغيره ووجه تقديم ما هو كذا في
 مفعول بالمراسلة على ما هو مفعول به فانه المفعول فيه الزمان
 والآلة الفعل عليه بحيث فتم ان كان لان الاحتياج اليه اشدد
 بخلاف العلة والمصاحبة كذا قيل ثم المفعول لان الفعل الذي لا يخلو
 له ولغيره من قليل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على
 المفعول المطلق وان كان في نظر الحقة الفاعل ثمة في المفعول المطلق
 واعلم ان ما ذكره الله ههنا من علة الفاعل على مذهب الجمهور
 ولذا اورد المفعول معه والمفعول له مع ان الرجاء اسقطهما
 واسقط المفعول به مع ان الرجاء اثبتة كما بين في كتابي **المفعول** الاول
 تقديم المفعول له مع المفعول كشيء واحد فيكون بمنزلة المفعول
 ان التاكيد لانه امر متحقق في التابعية من البدل اذ هو مقصود بالنسبة
 وذلك متنوعة فانه في فكر المتخيل والمضروب عنه ولهذا صرح
 صاحب الفتاح ان البدل ليس موضعها للعطف
 لفقدان شرط العطف وهو تقديم المعطوف عليه وبهذا
 تبين ان ما ذكره الشارح والشرطي في توجيه قوله ثانيا
 ليس واحدا من انواع الاربعة يعني البدل والموصف والبيان
 والتاكيد موضعها للعطف بالواو ومن ان التقييد بالواو

المفعول

واخره

المفعول معه

مع المفعول

سكاه

(منه)

بناء على ان بعض انواع الاربعه صالح للعطف بالواو على ما هو بيل
 نحو عجبني زيد اي حسنه او بل حسنه هل يحسنه وانكارا لوان
 ذكره المتكلمين في ان شرط العطف حكما ويكون تقديم سلب
 زيدا وتوبيه على تقديم سلب زيدا وتوبيه قائم في العطف بيل
 وايضا لظاهر ان شيئا من الاربعه ليس محال للعطف مطلقا
 فان قلت مرادها بالصلاح يجب تادية اصل المعنى قلت
 ان صح قائما ببع في ذلك بل التغيير اليه عند اظهاريها فالصواب
 ان يقتصر على التقييد بالواو بناء على ان المقصود بالبحث هذا
 وانما دخل في قوله والبيان تنبيها على ان عطف البيان مع البدل
 من وادخل في حق شيء من التواضع بتقديم احدهما عليه
 وكيف يصح في تقديم احدهما على ما هو ما العطف قلت بل هو العلم
 العطف بالمراد المتأخر عن الكلام يرد ما ذكرته في قوله ثم المفعول
 معه لان ينبغي على المشاكلة ان تعذر هذا ثم ذكر المفعول
 فافهم **قال** فراد المقصود بالاهية ههنا انه فيه بحث فظهر
 لانه قد عطف بالواو قوله او لان في التأخير اذ لا يبين ان الحق
 او بالثبات سب وهذا العطف بالواو في الكلام لارادة التواضع
 فان ثمة يقتضيها في الموضع بالذكر **قال** لتوهم انه من صلة بكم
 يمكن ان يقر تقديم الصفة الثانية لانها هي والقائمة فيها
 اكثر من ايمانها مع كونه من المفعول مستبعد فاقادتهم
قال وجعل السكاه لتقديم للصائبة مطلقا عيان السكاه
 هكذا والعناية التامة بتقديم ما قدم والاهتمام بشأنه نوعا
 احدهما ان يكون آه فالمعنى ان يكون في عبارته نفس
 الصائبة لان انقسامها الى قسمين يستتبع انقسام النقص
 لاجلها فلذا انما لا الشارح وجعل السكاه لتقديم للصائبة
 ثم ان قوله احدهما ان يكون اصل الكلام آه سابعة
 لان ما ذكره سبب للصائبة والتقديم لا يتم بينهما ففقدت
 اللام احدهما لان يكون وقد جعل على المبالغة في انقضاء

المعطف

انواع م

الاصح

الاصح

الاصح

الاصح

الاصح

فاداه

الاصح

الاصح

الاصح

الاصح

الاصح

الاصح

جاء في بعض النسخ
المعنى على ما هو
المعنى على ما هو
يوجب القضي

أي منقول
من نصيب

اليه

يطابقه

لأن

وشرائه

الكتاب

الناس

للتقديم وهذا لا يرفع الشك فان قلت ما فائدة تقديم المستند اليه
قد قالوا بالعرف بالقدم قلت لا فائدة من ان يكون المستند في الاول
التمثيل لوجوه قوله الماص هو التقديم ولا يقتضي للحدوث على التقديم
وان كان اصلهما التقديم ايتم كما في قوله في الاول بعد ما في كتاب
رجلنا فاما في قوله يتبعون للتكملة الحصة لان التبعين يحلها في كل
المعرفة نصيب عينك بضم الميم وفتحها اي نصيبا باقيا
من نصيبا تحتها الشئ افنته وحلته تجاء حتى تحت لا ييب
عنه كما في قوله في قوله انما قال الله الذي يتبع الاول وان لم يكن
الموصول يقال ما ينبغي ان يكون ما مفعول ينبغي يكون السؤال
حيلة فعلية مطابقة للجواب بالفعل على ما صرح به سيبويه
في ما ذاصت او على تقدير ذكر الموصولين كون ما متدا
لان مفعول اصله ان يفتقر على الموصول كما مر في الاول
جاءوا بتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وَجعلوا لله
الاولية يعني على ان الله مفعول به بواسطة ضم على الذي لا واسطة في
شركاء واشتراك المفعول صريح عليه السؤال المقدم وهو جاز
شركاء وهذا يحتاج الى السكوت والقول المنصور على تحقيقه شرح
المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب المفتاح الى ان المفعول
اول الجملتين وجعلوا لله الاولية وكانوا طرف لقى شريكا في
التبديل بالكلية على امر هو ايضا بان باعتبار الظرف المتعلق
بشركاء ضم عليه فان قلت هل يجوز على تقديم ان يحل مفعولا
ما يباين متعلق ان يحل تقديمه على المفعول الاول فيقول شركاء بالظرف
لا يتكلم بمحقق التأخير قلت جوه الشريفة وكذا الشارح في شرح
المفتاح وجعله من قبيل الدامرجل لكن لفتا لا يقول ذلك
يحيى ان يكون تقديم الفعل محض ما ان تقديم الغير متضمن
على انه اعتبار البدائية والغيرية بطلان الحال والتمثيل
قد يقع التكملة الحصة اسم الدامرجل سابقا لانه في قوله ذلك
وقوله ان هواء وشق البيت تقديم للمال اعني من قوله
ان شقوا وبنوا

تقديم

على الموصوف

على الموصوف في الذين كرهوا ان يجعل قوله من قوله وصفا ايتم
اما بتقدير معلقة معرفة بان يجعل للتبديلات والحدوث ويكون
الدم الماخلة عليه حرف تعريضا اسم موصول للملح يلزم حذف
الموصول مع بعض صلته على ما مر اشارة الى شله او يجعل
الدم في الملك لله الذي فلا حاجة الى تقديم المتعلق بمعرفة
الاولى واعني الملك في حكم التكملة لم يقع الذين كرهوا صلة لانه لا يقول ثم اذله
حظ من التعريف فلا يجوز ان يعمل معاملة التكملة يجوز ان يعمل
التكملة معاملة المعرفة بخلافه قد سبق ان الموصول قد لا يعبر فيه التعريف
ايضا فيقع حصة للتكملة قلت هذا الاحتمال لا يضر بالنظر الى اصل
المقصد الذي فكر ان المقصد الموصوف في الآية لا وفي تقديم
الوصف الاخر ههنا لعمارة الحام بان قوله من قوله حال
فيما نظرا الى الظاهر الذي لا يدل عنه بالضرورة مسوق
لله كما ما ينبغي الفرق بينه وبين الامكان ما ابطا الى ان التوضيح
يقضي ان ما بعد واقع وان فاعله ملزم على ذلك والباطالي
يقضي انه غير واقع وان مدعيه كاذب بخلافه فاصف شركاء
بالبين وانما تحدين المشكلة انما ناكدا في معنى الليب يمنع
ان يكون تعلق جملا او تدقيق الامكان باحدهما با عبا الموصوف
لا ينافي ان يلاحظ احد المتعلقين اصله ومهما وان شئت فقل
في قوله اعطيت دينارا سائلا فان فاعله الدينار زيادة
بها هاء يقتضي تقديمه وان كان بخصوصية المفعول الاول او لانه
في تلك الماهية والتكملة بالذوق والجواب ان ليس في كلمة ردة
بغير شراح الايضاح بان مفعول جعلوا يجب ان يكون خاضعا
في الذين فتمت الامكان لتوقفه عليهما فيكون كل واحد منهما نصيب
العين في ذلك الوقت وان كان كل واحد منهما نصيبا في ذلك الوقت
لم يعل كون احدهما نصيب العين علة لتقديمه كافتلها الحيات
لان علة تقديم المقدم يجب ان يكون متضمنة به ونصبة العين
مشتركة بينهما كما تحققت وقول جعل السكاك سبب التقديم

سواء

صفحة

تكملة

مما وصفه

من قوله

بشرائه

يدعيه

ذكره

تكملة

الكتاب

وكون كل واحد من مفعول جعل حاضر
منه الزمن وقت الكلام لا يقتضي كون كل واحد
منهما في نصب العيون

المقدم

لأن التقديم على مجرد المفعول

تعلق

تقديم

سواء المتقدم في نفسه نصب العين عليه ما الباب ان يكون كل منهما نصب
العين باعتبار تعلق المفعول به وهذا الباب ان يكون المتقدم بنفسه كونه
نصب العين عليه لا يقتضي باعتبار آخر مقتضى التقديم
والشك في تقديم هذا التقديم على نفسه والمفعول به او
فان قد قلنا ان مقتضى التقديم ان يكون المفعول به
نصب العين في نفسه لا يقتضي على مجرد المفعول به بل جميع اجزائه
الكلام وانما مقتضى التقديم ان يكون المفعول به وقديما
عرفت اشياء قلت لا يجوز في التقديمات العقلية الدورية
في اجزاء المفعول الثاني من العالم تقدم مرتبة العامل وينظر
في تقديمه على المفعول الاول كونه في نفسه نصب العين فلو
مقدّمه اصله وحوايه المنع فان الاحتمال المذكور ما فيه
مناقشة وهي ان الاحتمال لا يتعلق بالمقدم ويتعلق بالمتقدم
فيوجب كونها نصب العين فيلزم ان يقدم ما اخر عن
الدنيا في الآية الاولى موسى في الآية الثانية لان الاحتمال
يوجب كون تقدم احدهما وكذا ان الاحتمال مقدم وليس كذلك
وللان تقول الموجب للتقديم هو كون الشيء نصب العين
مرجحة التقديم فتأمل وان كان مناقشة في المثال
لكنه حق قد تدفع المناقشة بان صاحب المفتاح قد دفع
انه مفقود منه انفسها ما صحيحا بل قال لهم انه مرجحة
الدنيا والتقديم لدفع مثل هذا التوهم صحيح وانت خبير
بان عبارة المفتاح آتية من هذا الدفع حيث قال لاحتمال
ان يكون مرجحة الدنيا واشتباه الامر في القائلين لهم
من قومه المكيين ومثل هذا الاحتمال البعيد المضمحل
بادقنا لم يكن سببا لاشتباه الامر على من له ادنى
استعداد ان يجاوب بكلام الله تعالى وبالجملة القرآنية
الدالة على ان من قومه ليس مرجحة الدنيا اقرب من كثير
من الطوائف الحالية المعجزة لك استهالات المجازية
على مرقدة

كذلك انما هو نصب العين
لان قول اذا ثبت نصب
العين يكون مقاما للعرض
ان يكون تقدم احدهما
وكذا انما هو نصب العين

فله وتعليق

الاصطلاح في القصر

قوله وتعليق بان تبيينه اشار بلفظ قد وضعه لانه مبني على
ان يكون الكلام في تقديم بعض المعولات على البعض فقط وليس كذلك
وبالجملة لا يقطع عرفا عن ارضائه انما يكون من قوله وجه الجيب
اتخذون ساوا لاشته من تقدم الجنب المتبدل على الفروية على ما
على الحال ونظا نزلها اليها **الحا من في القصر**
قوله قد قيل قدمت الحقيقة بغير اللام والمفروحة بينهما
هي النافذة المألوف **قوله** وفي الاصطلاح تخصيص شيء بطريق
معهود ما على الاطلاق وعلى سبيل الاضافة الى عين صرح به
التعريف في شرحه للمفتاح وكما يقع القصر في حقيقة اصطلاحية
قوله اما ان يكون بغير الحقيقة فيكون المراد الحقيقي مما قابل للاضافة
كما صرح به في كتابنا في الامداد في وقفت وجه اخرجه ظاهرا وكان
نظرا الى ان الحقيقي هو اصل الامداد والشوول وانما له ليات
تخصيص الشيء بالشيء اما بنفسه عن جميع ما عداه او عن بعضه
وقد سبق قوله بحسب الحقيقة ونفس الامداد مما هو كحقيقة
او ادعاء فتبين ان التعريف الحقيقي الامداد في قوله انما هو في المثال
ثم انما اعتبر الحقيقي بما به للاضافة ومن الجار مع اطلاق
على افعالها بحسب اللغة كما فعله القاضل الحقيقي ان المضافة
قصر حقيقة على اصطلاح كما اعترف به هذا القاضل في شرحه
للمفتاح وحل في قسم ارباب الاصطلاح على ارباب اللغة غير معقول
مع ان المتعارف اطلاقا لا يقتضي على قسمه دون الجار في ان
ارباب الامداد لا يابا استعماله في المثال المقصر والحصر الحقيقيين
في مقابلة الحقيقي وان اهل الميزان استعمالوا في الحقيقة
للخاصة في مقابلة المطلق ولا مشاحة في الاصطلاح فان
ما قبلت الحقيقة اصطلاحية في العينين على ما فهم من شرح
المفتاح لفظ القصر لفظ التخصيص وكلام التعريف في اطلاق
التخصيص لانهما ثبتت بالي هذه الطريقة قوله انما هو نصرا
او تحقيرا **قوله** لقلة جدها اي لقلة جدها كالتصريح

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

هذا مما قابل للاضافة

[illegible]

[illegible]

ان شاء الله تعالى

من النسخ

مجلس

1

2

هذا الكلام مرتبط بقوله والمدكوة مرة والمدان الوفاً في المدكوة مرة
في المدكوة مرة في الكلام في القصر لاضطلاله وهو عبارة عن تخصيص
يكون بطريقين أول أربعة لا غير وأما الثاني طرف عامة ثاني لكلهما
يعان غير المستند إليه والمستند كالطريق المدكوة وهذا وعلى هذا
كانت المناسبات يراد المثالان لهما غير غير باب المستند إليه لظهور
حدهما على أن عموم طريق التقديم كان قد علم في الباب الرابع على
بعض مكنة لأعادة ذكره والوالحان بقى ذكره تفصيل لبيان الحكم
غير مذكورة فيما سبق ثم الظاهر في العبارة أن الحق كالطريقين
التكثيرين ههنا وفيها العطف فربما على الطريق الباقية الثلاثة
لأن الحق والباقيات فيه صحيح بخلاف غيره فان التثنية كانت
ثم التثنية ليست مستثناة أصراً من أواخر التقديم عن التحليل دلالة
على القصر في فية وأصبعه وههنا تحت وههنا قال الفرع
اللبيب قد يجمع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعاً بما يزيد
تأخراً أول لكن أوزن قاعدة من في العطف على اللفظ أصلاً ما
الوجب وفي العطف على المحل اعتباراً بالبناء مع نزوله بدخوله
الناسخة قال الصواب الرفع على البناء وقبل من مثله ليست
بعاطفة وإنما هي حرف ابتداء فالأصح جعل ما بعده كالمبطل
شأنه من قبل القصر بالعطف أو لا عطف فيه أو على اللفظ
أو على المحل وهذا وإن ان يدفع بعد التثنية عن اعتبار عطف
الجملة بالبناء لعطف على المحل ونزول البناء بدخول النسخة
لا يضر عند بعض المصنفين ولهذا حق نزول العطف على محله
بعد معنى الجبر السابق في أوائل أحوال المسند إلى المسند في المثال
أيقن مفصلة في معنى اللبيب وقد سئل عما إذا عطف
على الفرضين بما يؤيده علم جريان طريق العطف في قصر
التعيين لكن الفهم من ذلك جريانه فيه فالأصح كما سيصح
به التثنية في طريق القصر فلهذا على هذا المعنى مع لزوم الزان

مسند

10

2

1

—

3

公

1

1

0

المستقر

به المفعول **قوله** سوى المفعول معناه ان استثناءه ان المفعول مفعول
بفعل لا ياتي في التثنية والوزن واللفظ والحق والعلامة للزمان ما بعد
الزمان كان منفصلا عما قبله لانه لفته له نفيًا وانما بنا فلا يكون من حيث
المفعول يتبع انفسا وكذا الواو فانتهج على المفعول مع حرفين مودعين
بالمفعول ولذا لم يقع من التتابع بعد الا عطف السبق فانه في ما ما مزيل
وعبر وكما يقع الصفة وما وقع الحال بعدها في نحو ما كبريد لا غير وعلمه
مركب فلهذا ظهر من فعل الفعل خطأ فيما بعد هو متقدما على كلامه هذا
ولك ان تقول في الفرق بين قولنا ما كبريد لا مع حرفين قولنا ما كبريد لا
الاول هو حيث جاء المفعول الثاني الواو في المفعول ليس لولا الملاحظة
اشارة الى التثنية في الفعل وليس معناه مستقلة بالانفوسية ولا يقع
القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون مع مستقل كما يكون مع
فانه اسم مستقل معناه بالانفوسية فافهم ومنه قول الشاعر
لا استبرأه اى من قبل تقربها بها لانه من قبل فمفعول
على المفعول وعلى العكس واشتبا بباب على انه مفعول لا انتهى
لان على انه مفعول كما بهما لا فاع الحاجب يدفعه فافهم
قوله كانه لم يمت سوا كانه الميت لذلك التليين من فضيلة
اولها مخفي من سعة حتى لم يبق مشرف وكما في الالف
مادح وبعده وما كنت ادري ما فاضل كنه على التثنية
حق طبيته الضاحح فاصح في الحد من المصيرين ما كانت
الجناس بين الضاحح سالكيك ما فاضت دموعها وانفجرت
فكسبك منى من الجواهر وما انما من مرده وان جليها زرع قاله
بعد ذلك فادرج كان لم يمت حتى سواك ولم يمت على احد الا عليك
والواجب ان لا تحسن فكما الحق وكدها قد حسنت من قبل
الواجب في الصفح الامجاد القراض التي تفتت بها جنة الضاحح
جمع مصحح وهو المكان المستوى وكذا المعصاح والحيث
والجوارح الاضلاع التي تحت الثواب وهي مما على الصدر كما الضلع
من استثناءه فمفعول الصفة قبلها بها الواو وان يحمل على حذف

تأنيده

ان

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

المضاد

بلى الله وجهها
والله وجهها

المضاد في الاستثناء والاول استثناء في بعض المفعول
بم ما ضا **قوله** والاول استثناء في بعض المفعول
واختاره ابن الجاريد حيث قال في التثنية ما ضا
الاول هو حيث جاء المفعول الثاني الواو في المفعول ليس لولا الملاحظة
اشارة الى التثنية في الفعل وليس معناه مستقلة بالانفوسية ولا يقع
القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون مع مستقل كما يكون مع
فانه اسم مستقل معناه بالانفوسية فافهم ومنه قول الشاعر
لا استبرأه اى من قبل تقربها بها لانه من قبل فمفعول
على المفعول وعلى العكس واشتبا بباب على انه مفعول لا انتهى
لان على انه مفعول كما بهما لا فاع الحاجب يدفعه فافهم
قوله كانه لم يمت سوا كانه الميت لذلك التليين من فضيلة
اولها مخفي من سعة حتى لم يبق مشرف وكما في الالف
مادح وبعده وما كنت ادري ما فاضل كنه على التثنية
حق طبيته الضاحح فاصح في الحد من المصيرين ما كانت
الجناس بين الضاحح سالكيك ما فاضت دموعها وانفجرت
فكسبك منى من الجواهر وما انما من مرده وان جليها زرع قاله
بعد ذلك فادرج كان لم يمت حتى سواك ولم يمت على احد الا عليك
والواجب ان لا تحسن فكما الحق وكدها قد حسنت من قبل
الواجب في الصفح الامجاد القراض التي تفتت بها جنة الضاحح
جمع مصحح وهو المكان المستوى وكذا المعصاح والحيث
والجوارح الاضلاع التي تحت الثواب وهي مما على الصدر كما الضلع
من استثناءه فمفعول الصفة قبلها بها الواو وان يحمل على حذف

تأنيده

ان

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

في بعض

والسنة الجديدة والعرفان الصادق
والفهم الجوهري والبرهان القاطع
والعلم الكاشف والبرهان القاطع
من المباحث العظمى والفهم الجوهري

من غير محض هذا الله وليا على وجوده المستثنى منه عاماً حصولاً في
أما يدل على كبره من مطلقاً ونسبته لجميع الخواص في السوية المجمع
فان قد مر خارجاً من ذاتها من الخواص لا محض بل هذا الذي قد مر
يقول كان تقدير المستثنى منه لغة اقتضاه المستثنى من خارجاً عنه وقد مر
ان ما ثبت بالغة يتغير بها بغيرها وتلك اللغة تدفع تقدير خارجاً من خارج
التي قد مر العام ولذلك نأى في استلزامها العام والمستثنى منه
القدرة في كذا في شرح الفتح وهو المستفاد منه والعقود ان نشأ الفكر
بان ثابت الضمير بالنظر الى الظاهر لا محكم من ثلاثة فكلهم اقتضاه
وشرحه في شرح من تعسف وبهنا بحث وهو ان ثابت الفعل في الاستثنى
في الابدان المستثنى ان يكون بالنظر الى الظاهر لا محكم ان تقدير المستثنى منه
في الكل هو ثابت بان تقدير في الآية الاولى فعله في الثانية اشتباه في البيت
اعضاً فليست بال وحيث في الآية وما قبلت اذ صلت بيت في الآية
عليها في شرح الفتح طوى في البرهان ما ذكره فيها بعض المؤلفين
بالتميز في بين السبب والقطر طوى في التمام وأهل العلم بالبرهان
والأما البصيرة لا يجوز في الاستثنى من كذا في البيت وفيها قد مر
البرهان على جميع جزئيات السنة الجديدة والبرهان من السبب
هو التقييم القوي وفيه اشكال اذ يجب بان يفسر على ما علمت القاطع
ضاماً على سبيل المثال بان باطل في احد المحاور من غير ان يفسر اعتماداً
على ما هو السام فكيف يفسر هذا الفعل الذي في هذا العلم وكذا في البيت
فان نعلم وجه البرهان انما هو في النفي في الفاعل لكل فعل في البيت
يكون هذا اذ في الشريفة هذا التوجيه في شرح الفتح بان قول القاطع
بالنظر الى كذا اللفظ لا يمكنه اذ على تقدير ابدال لا يكون الفعل في القاطع
مستنداً الى الموصف المذكور بعد لا كيف يثبت للنظر اليه وقد يختلف
بعضهم في دفعه بان معنى الكلام انما ثبت الضمير العام في كل العام
بالنظر الى كذا اللفظ المذكور بعد كانه المستند اليه ظاهر في الابدان
غير مبني على الظاهر في قوله ما كلف اللفظ باقاً من القاطع مستقلاً
ولم يمان هذا البديهة بالاستثناء فيما لفظ سائر الابدان وجهين
فان مقوله

والاستلزام
في شرح

بالفصل
في شرح

والعلم الكاشف
والبرهان القاطع
والعلم الكاشف
والبرهان القاطع

الاول

في اول علم اختياراً الى العلم لما علمه مع جوده في البذل
البعض وانما لا يخرج من الاستثناء والمفضل في بيان المستثنى من جزئ
المستثنى منه فيكون المضافاً ما مقام الضمير والفتحة في البذل
منه في الاحكام والسلب مع وجوب الاتفاق في غير ما بالاستثناء
كما بينا على حال من الاحوال الظاهرة بل على ان المثالين من قبل القصر الحقيقي
وبهذا لا يستلزم بان يؤول الى المحال والحيث بان من باب التأكيد
والمبالغة يجعل ما سوى المركوب في حكم العلم بل المراد اخبر من
ذلك ان يكون المستثنى منه بحيث يصح إطلاقه على المستثنى
الحاصل انه لا يدفع ذلك من مناسبة مخصوصة يقتضي المقام
وعاينها في قوله في ما جاء في شيء واحكام في قوله بل بقدر ما
وفي كونه الكمية بقدر كونه كمية ومعلوم في ما قبله في الجواب
في مكان في موضع وعلى اقل ما يروى في هذا بناء على ان التفسير
لغة كما عرفت بان لغة اذا اندفعت بالصدق في الحاجة الى تقدير القاطع
فان فيه زيادة على الحاجة ولذلك ان تقول هذا انما كان في تقدير
الخاص من زيادة في تعبير بحسب اللفظ وليس كرفع ان المقام من هذا صلت
مما قبله اذ في ذلك على تقدير المناصب مثال وفي الحديث ما ليس
الشيطان من حيث آدم بل انما هم من قبل الشيطان في الحديث اشكال في
من جهة ذلك على انه لا يؤول الى ما قبله من قبل النساء والمقدم العكس
وهو انما يؤول الى ما قبله في تلك الحالة فامر في الحديث واما ما في جواب
الاشكال كما ترى هذا يمكن ان يراد بالحديث في قوله ان يؤول الى ما قبله
لا يوجدها مع ما في من قبله يعني ان الشيطان يعني على ما في قوله
حقاً لا تقتضى كلاً بل ان يؤول الى وجهين في ذاتها وفي تقديره في الحاشية
من وجهين اي بمعنى بعضه الله سبحانه في حصوله في قوله على
هذا الحاجة الى جعلها في قوله في اللفظ في وجهه في قوله النساء
واقبله على وذلك لانه قصد تعقيباً في اللفظ في وجهه وفي هذه
التي ما فيها من غير ان يؤول الى ما قبله في قوله في الاستثناء في قوله في
الاشكال في كذا لشرط استعمال فيه وادراكاً في ليس يرجع جهات انما في

في البيت
المفضل

لا بد مع ذلك

أحد

النظر

بالبعد

الكل

٢٢

فلا يكون وقولنا انما هو وجوده لما فعلنا النسخة الاولى يكون بها حالها في الكلام
 في المنع على انما يتبعها ولما فعلنا اليه بقوله انما فاعلم انما لا يشيخ هذا الاسم
 هكذا وقولنا انما في النسخة الثانية ولما نسب بقولنا ان في طالين ولعله
 المراد ان في طالين كاشا او جودا بالوحيد المعقل وهذا وان كان شائعا في الفكر
 هو انما هو المقام عند اى حقيقة التي هي لها ههنا شائعا الى ان المراد بالحقيقة
 ههنا هو الحقيقة انما به التي هي ههنا عينا الحق لا الحق الهو بالمراد
 فيه الحق بقرينة حكمه بقرينة مطلبه على البسطة عليه يعنى ان مقتضى
 الجحش ان يطلب انما يخرج الاسم في وجود المفهوم في نفسه حيث قال المطلب
 ما الشاكلة الاسم بقرينة المطلب تمام الحقيقة الاسم حتى يقع في جوابه للمالنا
 وانشاءه في ان طلبا التصديق ما لوجوده في تصور على وجوده تصور ما لوجوده
 المذكور على تقدير ان يراد به الاسم من الحق انما هو صلاحيه فيمكن ان يكون الحق
 بقرينة خصيصها مفهوم الاسم ويجوز ان يقع انما هذا اللفظ مفهوم ما وقلنا ان
 ذلك المفهوم بخصوصه بسا لذكر المفهوم هو وجوده انما هو بعد القول بقرينة
 بخصوصه وبالجمله لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه ما الشاكلة الاسم طار
 حله في انما هو هذا التصور في طلبه وجوده في انما هو كاشا بالانضمام بناء على ما هو
 الاول انما هو قول قد خرج القاضى الحق بان هذا الحق يجب ان يكون واجب في
 نفسه على ما يستلزم ان لا يكون واجب في نظر الحق اذ قد جعله مقارنا لما هو
 الاول في قتال من حيثية له في الحقيقة كان الحق معطى تعريف لشيء
 والمعلوم انه هوية له انما هو وجوده فان الهوية كما يطلق على الحقيقة
 بطريقه في الوجود الثاني في نفسه صفة الكلام ان الحقيقة المراد ههنا
 ما به الشيء في الحق المتعارفا على الوجود هو هو والمعلوم ان وجوده في
 ايتى بالحق المراد ههنا صاير تلك الحدود بعبثها حدودا بعبثها لمرات
 والحقيقة ما اذا تصورنا انما خرج حقيقة الحق وبين الاسم بانها فظا هو
 واما ان تصورنا بعبثها بعبثها واستلزامها ووضع الاسم بانها فظا هو
 انما يكون هذا استلزاما بالنظر في تلك العبارة ان في هذا القول بالوجود يكون
 حقيقيا بالنظر في انما استلزامها ولما بالنظر في انما في كل شيء من
 اسمي قبل العلم بالوجود ومنه حقيقى بعبثها فالحاجة ههنا الى التفتيد

المجموع على
ان الله تعالى

سوف

المراد

في غيره القاضى الحق هذا الذي اريد بالمراد الرسم المصطلح بين انما المعقل
 واما اذا اسرنا بالمراد المعروف مطلقا فالمراد ظاهر وبين القاضى الشخص
 المراد بالمراد فيقول الحق القاضى والى المراد رسمه من غير انما هو المراد
 من غيره ما يطلب به التصور من غير انما هو المراد رسمه من غير انما هو المراد
 ويقتضى هذا السؤال انما يطلب به أصالة كان مطلوبه اما لا تصور
 الحسوسية وكانه المتصور في ثبوت شيء لذلك الحسوس ما به في هذا
 حكم بان هذا الحكم لطلب الحسوس فقط واما الحكم بان الهوية في مثل المراد
 في المراد الحكم لطلب التصور مع ان هذا النظر في طلب ثبوت شيء في
 فامرؤسى وهذا خلاصة ما ذكره القاضى الحق وانما في المراد الحكم
 اذ دفع اعتراض بعض الضعفاء بان ذلك من حقيقة ان ما شائعه يكون
 لطلب التصور اى ان اجنا سلبا شيئا عندك بقرينة الحياة بانه
 لوجع ذلك كما ان مطلب ما عين مطلبه يخرج يخرج الجسدي الى التوالى
 عن الفصل وهن في المطلبان وقد يجاب بان السؤال بان اجنا سلبا شيئا
 عندك كانه لسؤال الجسدي ما يحصل عند المطلب فانه السال انما يطلب
 ما جسديا عند المطلب كان طالبا بالحق لغير هذا الجسدي من سلبا شيئا
 فلهذا صرح ان يكفى انما يعنى ذلك انما هو الاول على المعلوم فلهذا في الجسدي
 فلهذا صرح انما يعنى ذلك انما هو الاول على المعلوم فلهذا في الجسدي
 الجسدي انما هو الاول على المعلوم فلهذا في الجسدي
 الله جل جلاله والى المعلوم ان الله قد في المراد بان المراد مع غيره وانما
 لم يقبل ان السؤال من المرفوع على ما هو المراد ان المراد السؤال عن حقيقة
 المرفوع وهو لبيت من ذلك المعلوم قال بعض الضعفاء جوابه عليه السلام
 ما لا ذكره الله تعالى من اسلوب الحكم بعبثها دعوا سواكم هذا ان
 من المرفوع ظاهرا واسموا على وصف المرفوعين وفيه نظر انما
 آة خلاصة النظرية ويرد من رتبة اللغة للسؤال عن الجسدي وقد يستدل
 على وجوده فيها لذلك تليت الكتاب اتم فقلت من انما فقالوا
 الجسدي فقلت انما فانا في الباب دليل على ان السؤال عن الجسدي
 حيث اذا العلم ان العلم على ما سألنا لغيره من شخصه في قوله

المراد

والذين من الغزو بالانبياء المؤمنين الذين كانوا فيهم من ذكروا في سورة
والانبياء اخرى واذا دعاهم في كيف كانت ذكروا انما انا وانما نحن اولو
سأفاد يقولون تملص منها الله فانك ذكرك ذلك عليهم والمعنى لو جعلنا
التيهم كان الحق اما هذا واماذنك كالحاجة في حقهم وهم اذ كان
اصلا **ول** ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان لفظه كان في حجة
الماضي يعرف ان هذا معنى انما هو التوبيخ وانما هو ترك قولوا
ينبغي ان يكون معنى انما هو التوبيخ في المستقبل كيد له عليه وكذلك
المتقبل في معنى انما هو التوبيخ في الحال كخافه على ان المقابلة
على الماضي ويمكن ان قول المراء يقول ان انما هو التوبيخ **ول** انما هو
يوضع في هذا مضارع يستعمل في العلم المعنى تمامه ان الجزاء كانت
يتكرر **سار** الاستفهام والمقابلة ومن منقطعة قراءوا وادعوا وانما
ان فاشد في قوله ثم اخبر عن ذلك وتفرق الى جعل الجزاء وسادة
ان الجزاء في معنى ثم فكل للشان واليد في العكس الاول **ول** وتقول
التكذيب وهل يدعى الضمما المبتدأ في العلم من قضية مطلوعها
تدريك والجزء لا دون منارة علة يعقب البدر منه تمامه
يغفل يملكك العبد بالعادة والعادة والمال ان الجزاء وقبل امره
لا يصل اليك العبد الوصول الى العلة فيجزمه من به ومن المعلوم
انما يصل اليه كيف يصل اليك وهذا العلة في غيبة البدر كحجة
لبدر عندنا **ول** وما كل مصلحة فيه ان يكون بين المراء التوبيخ
بل كان الاستفهام على حقيقة في بعضه لا في سواه من خصوصية
الاولا بقية في علة وبال فيه بل في حجة **ول** من فروع بنف الم
فرع فروع على استدلال ومن الاستفهامية جزمه او بالعكس فاختلاف
المباين وليس المراء حقيقة الاستفهامية الامعية له وهو ظاهر
بل المراء لما وصف العذاب بالاشد والاضاعة لادامه تعويل
بقوله من فروع انهم يعرفون من في فروع وسار
سنة جزمه فمما ظنك كعذاب يكون العذاب به مثله **قوله** **ول**
الذين وقول جاء هم مسؤولين ثم تولا منه والى العلة فارتقب

وَالضَّلَالِ

(3.)

تبره. تأ في السماء. ويخاف من مبيد. يقتل الناس هذا عذابا لهم ربنا أكثف
عذابنا عذابا بنا مؤمنون. ألهم الله كبرياوية رسولك خذ يفة
قال يا رسول الله ما الدخان فقال يا مابن المشرق والمغرب تكبدت
أربعا من يومنا ليلة اما الزمن فيصيبة فيصيبة الزكام واما
الكاف فهو كالكاف يخرج من مخزنية واذنه ودين واقفا وكيف
يلكروا ينظرون ويؤمنون واما عذوب من الميمان عن كبريت العذاب
غضبه وخرجه واما ما عاينوا وادخله وجوب الأذكار من كشف الخاف
وهو ما ظهر على رسول الله عليه السلام الآيات البينات وكما المعز
وعنه قالوا يكبروا ما عرفوا عنه **قوله** لا يحمل الحلمات فيأذرك الله
بل قد بولوا ظهرها ناء الخاطب كقولهم ما مستحان لا تستحل
اذا مررتكوا ظهرهم الشان كقوله تعالون يتسألون يتسألون
وعنه **على** جهة الاستعلاء واما قوله تعا كاية عرفوه ما
ذا أمروك فجا عن التيسير وكذا في نه اخضع قتل نفسه
منزلة الأذ قبل ان يفي ان في الغريب قد عزم وهو طلب الفوايا
ليخرج طلب الفعل على جهة الاستعلاء بالاشارة فان ليس امر احدكم
فانزع من امره بان طلب فعله ببلوه جهر الصيغة التي وقع الطلب
بها ليرد شيء **قوله** وفيه نظارة يخرج عنه عز كفت عن الفتل الجا بلق
في البليغ عنه بان المراد عز كفت عن الفعل الذي شئت منه صيغة
المقتضا ويرد عليه عز كفت عن الكتمان فياد عز كفت عن المشق
منه من حيث انه شق منه اي ليس الداعي الكلف فضل الكلف بل
الجميع كانه نظير **قوله** يريد بكل حركات الدال واللفظ والمساكين
وقصبت نصب المصادره وهو صيغة ما موبه لانه تصغير لان تعميم
من الزوائد وهو مصدر مرفعة ومعنى يريد بغيره اي عمله ومريد
قد يكون صفة حتى ما مريد سرديا وقد يكون حال حتى ما مريد
سرديا وقد يكون صفة كمن مريد حتى بالاضافة كقوله عند جلف
الرجاء واذا اضربه الكاف نحو مريد كعنه فواسم فعل معنى عمله
طاعته ويختص بالاعمال غير الخاطب هذا الاختصاص بحسب غالب

الكف

وَيُؤْتِيهِمْ

التي هي بعدنا الموصولة وما نزلنا لا يفي المشقة مثل هذا في
 في الباقية وعلى الطريقة شهادة الدفعة التغيير عما يكون من
 به وكان مثل هذا القرآن ثابت كلفهم عجزا عن انما انما بسورة او
 حصة لسورة والضمير لغيرنا والوصول والبرهان المجدد السابق
 على هذا التفسير من المجرى منه هو السورة الموصوفة باعتبارها
 الوصف واما التفسير باعتبار شقاء المأثية منه فاحتمال على لا يبق
 الى العجز والسماح واستعمال اللمعان استنادا به حاسنين
 في القامح حاسات الكلب حيا طردته وحساسة الكلب يفسد سعة
 ولا يتعلك والتميز بين المصروفين عند التميز من القوم الاول المعبر
 في انما الطلب مع انه من انما الطلب كمن بناء على ان الطلب التقي في
 القوم الاول هو الطلب من الخا طير شد كما لكانه قال هذا قليل يعرف
 طلبك بحدك والتميز على ذلك وقال في السورة والها نة ليس العجز
 ان يطلب منهم كونهم فريدة او حانة لعدم قدرتهم على ذلك كما
 الى ما ذكره الفاضل في الجواب من اعتبار المكان المكن من تباريح الحز
 ولوايح الاشتيات تباريح الشوق بوجهه واليوى الحقيقة وشدة له
 الوجه من شدة عشق وحزن واللوايح جميع لوي بقى الوجه الضربى
 المله واحرق جلدك وقى هو بى بخرقة القوادى كلب حقه الفوز
 والهاد من الفوز وجوب بجلد المومنين فالواقا مثل كان ومن القوم
 جوامع احبهم عنه وجوب حتى لو اتي به فيه لا يقتدره اذ لا فاقه في القل
 باعتبار الضدين جميعا وانكرا ما الفرق بين الامور التي في ذلك لا يبدل
 على طلب المهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور في صحة الفعل بمقتضى ما
 والمقيم بالتميز اشتباهية الفعل والمتبا در من ذلك اشتباها تن جميع
 الموقفا وان كان راجعا الى اتصال الواقع فالاشبه بالاستمرار المراد
 من الاستمرار هو طبيعة الخاطبة على الفعل والترك ما دامت قدرته موجودة
 واتصال الواقع اهم منه فانه يكون هو المعلوم انما اذا استمررت
 في المنة الاستمرار حتى يكونه كمن لم يكن الظاهر في شرحه فتمثل
 كذا الفرض عن الفعل فاما هو ان علم الفعل مستمر في المنة

بمع

الشامح

الحول

الاستحسان وقد يتبعنا ما ذكرنا في المصالح كما ذكرنا في المصالح وفيه
 نفعنا بالامانة المارة عانة الله في المصالح هكذا فيه نظرا على
 المتأمل ما ذكره الشارح في هذا الجواب ما يترك وجه المظهر ما يترك فيه
 المضاف في ذلك على كون اللفظ حقيقة والطلب المذكور لانها اذ في الحقيقة
 وانما يجوز ان يكون المضاف الى المصلحة الحقيقة فيه مع كونها حقيقة
 في غيرها انما بدليل هو يستعملون ذلك فيقال حقيقة المصالح
 وتكون في المصالح الشارح في هذه المضافة هو المضافة الى المصالح
 الحقيقة كما حفظ الاستحسان في حروف الشرط وحروف الملاء ولما
 المصوات وافعال المصاحبة ونحو ذلك في الموضع احسن لاسب
 التبيين اللفظ والمصاحبة وهذا المصاحبة لفاضل الذي تنحيطه في المصاحبة
 نظرها بحرف التبيين اول من تسميتها بحرف في الحقيقة في المصاحبة
 صدر الكلام وما ذكره الشارح من الاحتياط بعد في بعض المتبادر من
 لفظ الامر هناك هو المعنى المعنى للمعنى الذي هو الحقيقة في المصاحبة
 وهذا المقدم كان في المصاحبة ان يكون اضافة المصاحبة الى المصاحبة
 مستبعد جدا وقد يستعمل المصاحبة كما في اضافة عدم عدم المصاحبة
 من المصاحبة في المصاحبة ان الطلب على جهة الاستحسان شامل للمصاحبة
 وغيره وان المصاحبة عند كونه المصاحبة موضوعا للمصاحبة المصاحبة
 بين الوجوب والترك عند وان كان غاليا للمصاحبة المصاحبة
 من حيث كونها موضوعا للوجوب فقط عند كونه المصاحبة
 لفاضل الحق على الشارح حيث اعتبر المصاحبة المصاحبة بين المصاحبة
 والتركيب المصاحبة بين المصاحبة لا مطلق الطلب ولا ذلك
 المصاحبة على نفي المصاحبة المصاحبة عليه على ان السكاك على المصاحبة
 المصاحبة كالمصاحبة مسوقا الى المصاحبة المصاحبة المصاحبة مع
 المصاحبة في المصاحبة في المصاحبة في المصاحبة في المصاحبة
 من مثله المصاحبة وان كتم في مربي ما نزلنا عندنا فاننا
 بسورة من مثله المصاحبة من المصاحبة المصاحبة المصاحبة
 من مثله كونه محال وقوله من مثله متعلق بقوله فاننا والتغير

على وجه الحقيقة الفاضل

ومثله

في

١١٦

فانه هو الذي كبر عن الحق فيجعل به ما هو باين وجه حيث
 اذ كفى في حجة التعليل استفاضة الدوام من الجملة الاسمية التي خبرها
 صفة مشبهة بمفعولة المقام لتحويل المعطوفات القريبة فاقعة بان
 مصيبة الخاير فخرنا الله اولياءه من غير تقييد بالزمان
 فتدبر وايضا هذه القريب وتقول ان الخباير من غير تقييد
 للتوسط وانما الذي القريب يا وهذا حرف لجمع الجمع والمادة وهل
 تغير اجتماعهم في الامور اللغوية ترد فيه بعض العلماء
 لغات الامكان لغات الاركان والادوية في طريق الطائيف
 يخرج الى عرصات والاركان جمع امكانة وهي شجرة طيبة الرابية يجل
 منه السالك والبيع المنزل وامامنا فيقول ان القول الاول قول ابن
 الحاجب الثاني قول الزمخشري الاول قريب من استعمالها في القريب
 والبيد في النواو ودعوى الحجة احد هذا خلاصه الاصل ما رقت
 لم يذكر الشارح ما هو موضوع للماء المقسط وكذا القول الثاني فانه
 لم يوضع لحد من حد من الماء مع انه يصف ظاهر من الحاجة الى
 التفسير من ذلك بعد تسليم ان ليس للماء بالبيد خاذاً القريب
 ان لم قد يستغنى عن الوضع له خاصته بالجماع وكذا بخصوص التعليل
 والطعن الى ان في التفسير عنها بالاضافة كراوية المسك واما
 لاقتضاء الذي يفرضه واستيعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله
 هذا كلام الكشاف وفيه يحسن ان الداعي بما يقول له دعائه يا قريبا
 غير بعيد ويرى ما يقول يا من هو قريب منا اليك من اجل الوبر يلفظ
 يحسن منه ان يحيا ما المذكور فاقول هذا قول الجاحظ على ما اشترنا
 اليه ككون مجوعة في محل الضرب على الحال مرة على ان بعيد
 البسبب حيث قال يا ايها النكاح مبتداء خبره محذوف اي مراد بالحق
 اي المراد الرجل اقرى الناس كثرهم قرى وهو الضيافة وانا
 معاشر الانبياء اشارة الى قوله عليه السلام انا معاشر الانبياء
 اي قلدهم اواقي قوس عليه السلام يحسن معاشرة الانبياء في قوله
 تركناه صدقة يكشف انضباطه بالفتح جمع صبا به وهي

يعتبر

مجاورة

مجاورة تعني لا يشكك له يقول انه اضرب بوسنا قال ابن الحاجب
 المعقول ليس يقول ان قال لافا ضل الحق لاول ان يقول الجمع مقول عن
 المداو وانما يد انما جالنا دما جارا وباب الاختصاص في جري
 واحدتم تقول لكن جوتوا والنصب ودخول اللهم في جوتوا في قوله
 ليس بمادة حقيقة ولا انه لا يظهر في باب الاختصاص حرف المداو
 الكره مما معه مع اللهم وقوله انا بن يفتل البيت لساننا
 حزن الخشيل من فضيلة اقلها انا بن يفتل البيت لساننا
 ان سقيت كرام الناس في سقيتنا وان دعوت الى حل ومكومة
 بوماسرة كرام الناس في سقيتنا انا بن يفتل البيت لساننا
 وللهو لا لبنا بشرنا يقول اننا صلبون عليك يا ايها المرأة فاعلمنا
 بئله وان حلت الكرام وسقيتهن فاجربنا بجرهم فانا منهم على
 ان يفتل البيت لساننا كل شيء ظهره ووسطه لهم سرقات وسرقة
 الناس فيهم وادعي فله ان عن بني فله ان اي على نسبة منهم
 وادعي فله ما انكسب اليهود والشراء يحى به البيع والشراء
 فهو من الامداد والامداد هي هنا البيع وما يستعمل فيه صيغة
 البناء والاستفالة تعني يا الله من المرافقات ومنها التعجب نحو يا الله
 فترت في كتب القرآن اللهم العباد الدلالة على المستغاث به والتعجب
 منه الناس بخاصة وهو الاختصاص من عاصها باعتبار الاستغاث
 والمجتهبه من خصوصاً من خي مثلاً لها بالاداء ولا يستغاث بالعدا
 ادعوا المقدم عند سبويه لسبب ضعفه بالاداء وحرف المداو
 القام مقامه عند الجرد حقها ان يكون مفتوحة فرقا بين المستغاث
 والمستغاث له وبين التعجب منه والتعجب له او قد يكون حرف
 المدح المستغاث له على حدقنا لما دعي نحو يا المظلوم بكبر اللهم
 الدلالة على المظهر لتوافق عملها وان كان اصلها هو على حرف
 واحد لبناء على الفتح تخفيفها واما لم يحسن لان المدعي مذكور في
 موقع الضمير فليفسر يا ناو جدي البيت في البيت
 من فسيدها كتبها الى ابي حامد السمرقاني فيكونه بنغلاد

عند

على التفت

والدفع

ومطلعها لا وضع للجر بالمبدأ انما هي كذا كانت اخطاى
 وامر ماعى المتضاع السين الشريخ فكيف شادرت خطاب
 لنا قته يتكون من فقرتها والحق بالحق بالحق بالحق
 من الحق من صورته لا كذا كانت قومه وحاذقته من كذا
 ضعيف حذق من الحق واخفاء غيره والامر على الحق الغز عليه
 وحذق من الحق بالحق على وزن الفناة الناقص والمجمل من جمع
 حذق وهو كذا يطرح على ظهر البعير والامر على جمع جمع جمع جمع
 وهو يجمع عريضا للتصديق والحق في صدر البعير يا عين
 بكى حذق كذا صياح ثمانية جودى باربعة على الجراح وبعد
 قد كنت لى حذق الود بطلاه افتركتنى ابنى يا حذق ضاحى
 قوله يا عين كذا الحوت وحذق الباء لوقوعها موقع ما يوزن
 النداء وهو المتيقن فان اكثر مدح عليه وبان النقاء بالتحذق
 والامر كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 يجمع كذا كذا فان تضعيف العين اذا لم يكن للتحذق كذا
 كذا كذا وقدر كذا لوقت الصياح اسلانه يريد اجماله من
 فها كذا كذا لان هذا الوقت كان وقت العجوبة بالاعل
 وشين العادات على المعايير وقوله جودى باربعة فهو كذا
 قبائل الزمر وجوانبه والدفع يخرج من اليون ويمنع اصل
 قبائل اللبس وملحقها جمع شاة اى جودى من كل كلمة قد
 كسبه اشغال من الحفا الى خط الجراح على عادته في خطا
 الموفى والجر بالامر والامر على البارد اى يصب
 اليه الكذب اشارة الى ان الكذب قبيح ان الملق على صيغة
 المجهول من باب التفعيل ويحتمل ان يجعل كذا في البعض
 قبل كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 في المستقبل لغير لطلبية فعير باللام عن اللزوم كذا هو طريق
 اكسناية تميز اشغال من اللزوم الى اللزوم مذهب كذا كذا
 عند الملق كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

والفرق

الامر السامع والفصل والوصف

والفرق في تحقيق الحقيقة المانعة عن لادة الموضوع في المعاد وبها فاف
 انحصار الكناية بالبعث تامل ونحو ذلك من الاعتبارات كان
 يقصد في قوله وتتم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 الاحتمال من جهة الخطا طب الى ما كان من عدم انصافه بالحق في الخط
 الى اللفظ وادخال السرور عليه كقول الاعطاك كذا كذا كذا كذا
 الى غير ذلك مما لا يمكن ان ياتي بالحق المعطيات بالامتناء
 كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 احواله فان من الامتناء انما يكون الامتناء كذا كذا كذا كذا
 اذ قد يكون جملته وهذا انما يتم في من الامتناء كذا كذا كذا
 في الحق كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 وان مدار الفصل على جنتين اى الامتناء والمباينة ومدار الفصل
 على جهة واحدة وهما التوسط ولا يقدح في المدارية التوسط على
 المدركة كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 ان الكلام ما تضمن الامتناء والامتناء يتلظها به يتلظها لما ذكر
 ان الجواب ان الكلام ما تضمن كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 يكونه مقصودا اصلها وانت خيرا بان نفس الامتناء يتلظها به
 الكلام بالحق كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 على الترادف كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 من وبسبب الجملة وبيان الشارح على الاصطلاح المشهور ثم المراد
 كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 انما يعمل المشاهدة الفعل باعتبار انه يتلظها به مع الفعل وهذا
 لا يتقدم معوله عليه ولا يعمل المصدر الصغير والموصوف والمقترن
 بالحال والمعرف باللام كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 وكذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 الفعل ولهذا يشترط افتراض معناهما بالحال والاستقبال
 ليمتد شيئا متهما له وكذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 لهما انما يعمل شيئا متهما اسم الفاعل الجارى على الفعل

الناظر

مدرسة

فالمصدر والصفة المستندة الى ما عليها ليست كل ما ملأه ان الصفة المستندة
 الى ما عليها من حيث انها صفات ليست كل ما ملأه عرفت ببيتها المستند
 الى مصدر من صدم اشتغالها عليه فايده اقام الزيد ان استند
 الصفة فيه باعتبار ما عليها بالاعمال **قول** فانه اذا قصدت ان يكون
 واما اذا لم يقصد التثنية فلا يعطف وان وجدت التثنية
 في نفس الامر كفي المنبر بعد المنبر والصفة بعد الصفة ونحوها
 الاولى واقعة من وقع المفرد اي واقعة موقعا يكون الاصل
 وفتح المفرد فيه وان لم يكن هذه الجملة بنا على المفرد فليدبر
 النضر بالجلد الواقعة خبرا عن خبرها ان كان الجملة الحالية الحالية
 عن الخبر كقولك ببيتك والحديث فادم اذا قصدت ان الاصل
 في كل من الخبر والحال **قول** مقبول بالواو ونحوه اي نحو الواو
 ما يكون مدلوله للوج المطاوعة والفاصلة مع الواو والواصلة
 وتم الداخلة على الجملة كما نقلنا في اول الكتاب عن الامام الميرزا في
 وغيرهما من حروف العطف المستندة عن مضاهيها المستعمل
 في جود التثنية بما نأ منقط بهذا ما اورد به الجوز بقوله
 وهذا فاسد لما بين التثنية والشعرين في السبب باعتبار
 ان كلا منهما مشتق على التاليف كما ذكرنا في اول الكتاب لان
 كل من الفاء ونحوه حتى يشرى بوقوعه في عطف الجملة كما يشرى
 قول السكاكي في بحث العطف ولا بد في حق من التثنية كما ينبغي
 عنه قوله وكنت متي من جندا ليس فاسد في الحال حتى صار
 ليس من جنك وسيصح لان في التثنية كما في ان حتى لا
 يقع في عطف الجملة بان يعمل على اختلاف القرائن القولين لكن
 المختار على ما قبل ما ذكره في التثنية لان شرط عطف المفرد في
 التثنية يفتقر للجلد بخلاف الواو اذ حاصل الفرق ان لكل حرف
 من حروف العطف معنى الواو معنى معين مقصودا في نفسه يستدل
 ذلك المعنى مبينا من الجملة خصوصا يشمل ذلك المبين على ما ذكره
 العطف وتكونه مقبولا لعدم توقف القول فيها على اي غير محتمل

من التثنية

معاينة

المتصل

معانيها واما الواو فانه يراعى به من يحصل هذا هو على الجمع وفيه
 من المتعلق احكاما المقارنة والتعقيب والمهلة والحال المتراكمة في التثنية
 ما يحتمل ان يكون محققا في كل منها غير متناهية بحيث اذا تعاقبت فقد
 من قبل التثنية واودعت كتب الضاحك فانه يبين المتعاقبات
 به بغير خصوصية جامعة **قول** ولهذا عيب على ان تمام قولنا الذي
 هو المراتب النورية صيرارة الصير كبر الباء هو المداء المراتب العرفية كما
 يسكن الباء في ضرورة الشعر واعتدلت عن العيب بان كبر او الحسين
 سبب رفع مارة النوى فكانت تارة النوى هي مارة النوى وادخلها
 وان كبر الى الحسين فهو النوى في نفسها مقابلة لا ينبغي ان تصح في
 ان في الهيئة الجامعة ههنا يجوز ان يكون تخيلية بان يكون اوتام من
 كان في خياله فان المراتب مارة النوى وكرم في الحسين وتوضيح ان
 القدماء من شعراء العرب لم يفتوا وهو لا يقال ما يدانسه الكلام من
 وغيره الى المقصود من الملح بالملامحة كان مادة متاخياها التلخيص
 وهو رعاية الاشغال مع رعاية الملامحة كما ينبغي في المبلغ والله
 تعا فاقوم امراد اختيار هذه الطريقة عطفتكم الى الحسين
 على مارة النوى ليقارنه بها في خياله يلحقهم **قول** رزمت هو كذا
 الخداة آة هو كذا شعاع رزمت والخذاء طرف العفاري في
 وفيه ايراد يقرب لا يذم اس وصفي فيها للامام وهو ما من طلال
 قدم عليه على خط الفرة موحشا قديم وطلال فاعل عفا لقا والقر
 اسم موضع والباء فيه يعني في ورسوم عطف على طلالها لسان الطر
 لا عدلت اي لا صارت وقوله على العفاري ما لوف شعلت تحموا الى
 يطوف ويدور وهو جبر عذرت لانه بيان اننا نذكر الامام بالبيت
 المتعقبات المتعقبات وهو الايضاح وهو موجود في تمام من
 سواء جاز على التاكيد وعلى الاستينافا والبدل كما فصله القائل
 المعنى واما الاخيرين فظاهرهما على الثالث وفيها سبق في آخر
 في بحث المراتب سنة فليشوا الشاوح ذكرنا البيت المعنى فان
 قلت البيت يجب ان يكون او فصح من الميتين وهذا انما يكون بعد

من التثنية

طرية

المتصل

المرام والاهام في ثباتها كملت فيه ايضا بالتمسك الى الماهام
 التلخيص بناء على احكام ان يتوهم ان معناه انما معكم ظاهر كما ذكره
 في قوله تعالى لم يبق بعد العاد قوم فوج على معي عاطف سور الواو
 اما العطف بالواو في الجمل التي جعلتها من الماهام فاما العطف
 قوم الماهام من الجملة الاولى الى الثانية او الفصل الى بيان اجتماع
 مضمون الجملتين في التحقق بحسب نفس الامر فتبين ان الالة العقلية
 بالوضعية اذ بدون العطف توجد الالة على تحقق مضمونهما عقلا
 فان لم يتضمن الفصل اليها لم يواو اما واما لا فرق بين الواو واليا
 لما يجب للفظا ويشترط في اما ان يتقدم قبل عطفها عليه اما
 واختلف فان اما الاولى ليست بها عطف على ما عطفها بين العامل
 والمفعول وبين احد المفعول الى العامل ونقل ان عطفها بالجماع
 علوان اما الثانية غير عاطفة ايضا لما عطفها فاما الواو العطف
 مع ان لم يدخل عاطف على عاطف والصحيح ان الجماع بل الموكف
 انها على ايضا عاطفة وفي ايضا المضمحلان العامل في مثل جاني
 اما زيد واما عمرو وهو جوع واما حيث قال لا يعلوان يكون صريح
 الفرق مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في آخر كما في ايا وزعم
 بعضهم ان اما عطف الاسم الى الاسم والواو عطف اما على اما عطف
 الفرق على الفرق من حيث واما الفرق بين او واما فيكون وضع اقر
 للعلم باحد الماهام او وليت كذا فانت في زيد عندك او عمرو
 على ما اخذها عنه مستفهم عن المقيمين ولهذا يكون الجواب بالقيمين
 ولا يستقيم فيه زعم وفي زيد عندك او عمرو مستفهم عن احد الماهام
 عندك ام لا وان كان جوابه نعم او لا مستقيما وقوله ما منه
 الفاء بين يديها اختلاف الحجة في هذه الحجة فالله اعلم
 او بمعنى بل كما ذكره الشارح وقال بعض الكوفيين يحذف الواو
 ونقل ان المشعر عن سيبويه انها للجسرا كما اذا مراه الراي
 يجران يقول هم مائة الف او يجران يقول هم اكثر من مائة الف
 هشام بان لا يصح القيين بين الشيئين الواقع احدهما وفيه

قوله

عاطفة

ان احدهما

محذوف

بحيث اذ يحصل بانقلعت سيبويه ان يجران كما يكون عددهم في
 الماهام من القسرين المذكورين بل يكون عددا كذا كذا بحيث
 اذا انما الماهام كان لانه يقولهم مائة الف وكان لانه يقولهم مائة الف
 من الماهام كذا في شيء منهما اذ ليس المقصود بكتابة العود بحيث
 لا يرد في نفسه ما اما الماهام الماهام وكما يكون قد عرفت فيما سبق
 اي بحيث العطف على المستند اليه وقد يفيد كونه المذكور بعد
 اذ قال الفاضل الرضي بعد ذكر هذا الكلام وقد يحذف الفاعل عاطفة للفرد
 يحذف الى على ما حكاه الزجاج من ان يقول العرب سطرا ما بين
 زبالة فالنقلية يحذف ما بين زبالة الى النقلية نحو نادى
 فوج مبه او في الآية وحذفها من اريد بالبناء ارادة البناء
 فجاءها با سنا يرا تا او هو ما يكون بينا نالوا البيات مصدر
 البينونة والقائلون من القبولية وهي النون في الظهور ثم قال
 يقتل قبيلة وقبيلة ومقبلة والمجمل اية حال عطف على بيان
 كانه يقتل قبائلها اهلها با سنا يرا تين او كما يلين وانما خعت
 هذين الوقيمن لانها وقت العطف والراحة فيكون نزول
 العذاب اشده وانقطع فان الاخصر من يستحق عقيب
 نزول المطر فان قلت لا خسر من يستحق عقيب نزول المطر قلت
 قلت وكما لا شرح في حيث الاستعانة ان الفاء موصوفة لما بعد
 في العادة مترتبة غير متراف قال وهذا يختلف باختلاف العادات
 فقد يفسر الزمان والمزاد العادة يقتضي اعتبار الجملة وقد
 يكون بالعكس والماية من قبيل التنا ثم استأناء خلفا
 آخر المراه بالحق الاض نفع المصور الروح في الجسم كما نذ سيجد
 مرتبة هذا الظهور الذي فيه كمال الاض من الاطوار والخلق
 المتقدمة وبنيهم الذين كروا برئهم يعملون حيز
 في اكتشاف عطفه على جملة الماهام على معنى ان الله حقيق
 بالحد على ما خلق لانه ما خلق الا نعمة ثم الذين كروا برئهم
 يعملون على جملة خلق السموات على معنى انه خلق ما لا يقدر

البيان

احد سواه ثم يقولون به ما لا يقدرون على شئ منه والظاهر ان يقولون وعلى الوجه الاول من العبدون بمقتضى التوبة وتقديم الصلاة لله تعالى والحق هذا انما يخص من غير ما يخص المتقين من على كل من الوجهين كما لا يخفى وبالجملة انما لا يصلح على المتقين لعدم طهارة المقام اما على الوجه الاول فيكون استحقاقه للهداية مستحقا قبل المعطوف وبعد ووجه طهارة المعطوف ههنا بتراخيها بالزمان عن المعطوف عليه المنة والوسيلة فلا فائدة يعتد بها في العمل على ذلك واما على الثاني فانه من قبل قضيح الواضح وهذا من الحاجة اليه فلا اتصور العقيدة الاولى اعتبرت عليه بان لا تدخل على الماضي انما كبره على فلا صدق واحاط بالكلية في الآية احباب النجى ابو الفتح سقى بان اذهبنها بمعنى لما للكثيرين غير واحد يجب كما لا يجب مع لوان جازمها في المراتب المذكورة واخرى بان لا ههنا كبره فانه لا يلازم الله تعالى وما ذمك ما العقيدة كبره في او اطعام في يوم ذي سبعة سبعة نفسة بغير المرقبة وبالاطعام فالمعنى انما اتصور العقيدة ولا فك سبعة ولا اطعم مسكنا ووجه بعد المراتب بغير المراتب فان لا نظرها فان الميمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت ثم لا يصلح التوبة لمجرد التوب اى بيان التوب الربى بين المعطوف والمعطوف عليه بان احدهما مقدما على الاخر في المرتبة ومثل له بشا لى ليعلم ان التوب يجب اى للعقل في درجة الارتقاء اما من لا على الى المسفل كما في البيت فان سيادة نفسه مقدم في المرتبة على سابقا ابيه وسيادة ابيه مقدم على سيادة جده اى العكس كما في الآية فانه اذا قيل ولا ما ذمك فهم منه اعتبارا بارتفاعه واذا قيل ثانيا ما اذمك فهم منه زيادة اعتبارا بما فهم من العجز عن العجز ما ذكرنا ولو كان في المرتبة والاعتبار بما ذكرنا يفهم ما ذكرنا ثانيا فليفهم كقولهم ان من ساد ثم ساد انوه البيت احاطت ابن عصفور بان ثم على ظاهره والبيت من قبل دعاء التوب في السببية بان يتقوى ان الهداية السوداء من قبل التوب والاب

والظاهر ان يقولون على التوب
والاول من العبدون بمقتضى
صلة كبره على التوب
العبد على التوبة

يكون
انتم
نبي

انك

انا وذلك من قبل ان كان من الرضى قالوا ابو العصفور من شيبان فقلت لهم كذا لعمري ولكن من شيبان كمن اب قد علم بان من ذى حجب كما على سوا الله عدنان وقدمه ما عليه بان قول السلم قبل ذلك يقبح بما يتأتى هذا المعنى وذلك لم يكن من مضمون الكلام على ما احاط به ان سودد الحب سابق على سودد الحب كما لا سودد الحب سابق على سودد الحب وقوله قبل ذلك نصريح بان سودد الحب مقدم على سودد الحب وهذا كسواء جعل قبل ذلك مستقلا بساد او حال امر بعد قدمت عليه اما على الاول فافهم واما على الثاني فلا نه اذا جعل قبل ذلك حال امر بعد وجبات ينصف الى ان بالقبيلة وقت اتصاله بالسيادة لانه سيان لهيئة الفا على حال كونه فاعلم والحب لا ينصف بالقبيلة الى قبل ان يجتمع الحب في الجرد اذ لو جاعه لراية القبيلة الى المعية وقد جاعه عزله بان دعوى الشاعران سيادة الحب لما حصلت عند سيادة المومن واستندت الى اول وجود الجرد سيادة الحب مترتبة على سيادة المومن باعتبار حصولها وبما بقى عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى الوجود الجرد فيكون قول الشاعرين قبل ذلك مخالفا للمعنى الذي قاله ابن عصفور فتأمل وهذا انما يظهر فيه نظرا لان مجرد الاشتراك قد يتحقق فيما يكون له حكم واحد كما اذا عطف شئ على الجزء الشرطية بشل واذ اجتمعا فحينئذ حسن الحسن يدعى جنسها فانه يمتد لتشريكها للكل في المراساة مع ان الجزء لا يحمل لها من الاعراب احتملا ان يكون تركب صفة في هذا انما يقع اذا لم يكن الجملة الاولى لازمة للثانية او لم يوجد دليل آخر يرد المرادة المرجح اذ لو وجد لم يلزم المعطوف كل في قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وقديق المراد بالابطال ليس لا جعله في حكم المسكوت عنه فالنتيجة انما يتبين من شكك فيه العرب كتابة عن المتكلم بحديث لم يات الطالب بكل لغة وهوان خذلهم آخذله خذلنا

هذا
نبي

اذا تركه عنه وصرفته وخذله عنه اصابه تخذله اي جعله من
 على خذله والتسويل للثمنين بقى سؤلت له نفسه امر اي غلبته
 له ومستند بجبال من غير الفاعل في خذله بقى ورجحه الى
 كذا واستدبره في اياديه منه على التدبير وفي الكلام
 ايماء الى ان حقيقة الاستهزاء لا يتصور منه تعالى كانه عيب
 وجهل وبعد تسليم ان العاقل في اذ الشرطية في الجراء
 فلا يسلو له المشهور ان اذ الشرطية مضافة الى شرطها
 فاعاقل هو الجراء وجوز بعضهم تركها لثبوتها للمجانب على
 اضافة كذا فيصح ان يعلى شرطها فيها كما علم في توافق
 فان جعل اذ في قولنا فيما اذا خابرت قرات القرآن مثله في
 محرمه تركها في مضافها الى ما بعدها ومعولة لقرات فيكون
 المحرم مستفاد من التقديم وحله وان جعلت شرطية معولة
 للجاء معي لقرات كذا هو المشهور كما ان المحرم مستفاد من التعليق في
 كذا في قوله ان خلوت قرات وجاز ان يعتبر التقديم شرطاً للتعليق في
 افادة المحرم باعتبار ان الشرط معول للجاء وفي المعول التناهي
 وهذا لا ينافي في التزامه التقديم الشرط لاجل كونه اخرى واجهلت
 معولة للشرط كما ذهب اليه جميع كان التعليق متعلقاً بافاوته اذ ليس
 اذا مع معولة للجاء متقدمة عليه في استفاد محله بها ولو
 سلم ان اي ليس لمكان مثل هذا التقديم لم يندل الاختصاص فلا يمتنع
 ان هذا التقديم حاصل فيما بينه لان العطف على خذله
 اذ الشرطية اهـ هذا الاشارة الى دفع ما ذكره اولاً وقوله في كذا
 الى دفع ما ذكره ثانياً وقوله ثم القيد اشارة الى دفع ما ذكره ثالثاً
 سواء جعل باعتبار مفهوم الشرطية كونه اذ الشرطية لا يمتنع
 بالنظر الى المعنى المصطلح وهو حصول الاختصاص للمانع من العطف او
 فيما سبق لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظروف وعنده يفتيد
 الاختصاص من النظر الى الظاهر الغالب من كون اذ ظرفية
 نعم ان ليس يعطى قد سبق منها في وان اذ الكتاب ان الشايع ذكر في

عونا

الكشاف

والكشف في قوله تعالى الذين يقتلون من ماله من غير الحق
 ان القاعلة كليله بكمال استعجال الجور الاستعجال بخله وان الشيخ
 ايم بقت القول بذلك في دلالة الجاء في قوله عز وجل
 ثالث وهو ان يكون الاول وقوفاً على الثاني عنوان عادياً من المفسر
 صليته ولو صفاً ووقع مثله في كلام المبلغ في قوله لا يجرى ان يكون
 عطفاً لله يستمر تركهم من هذا القبيل فيه بحيث لان الظاهر المتعبد
 بالمتعبد بالشيء متعبد بذلك الشيء فيلزم ان يعبد الاستهزاء بالمتعبد
 بالقول المتعبد بالحوادث فيكون المتعبد به محال لا على اخبارهم من انفسهم
 بان استهزئ به دليل الجملة فيه بحيث لا ينافي ان الجاء هو ليس برب
 على هذا الخبر فيكون مفسرهم لان الاخبار المذكورة هي اخبار صادرة
 عن جميع القلوب بدليل ما ذكره صاحب الكشاف ويجوز ان لا يكتفى في قوله
 كذا انما معك حيث قال واما ما جاء في اخبارهم في الاخبار من
 انفسهم بالنيات على اليهودية فيم في صدق سعيه وفهم
 بشا طو هو ادع عنهم وتقبل منهم ولو كان منطوقاً للتحقيق في
 يخفى ان الاستهزاء يترتب على هذا المكون فان قلت مراد الشيخ انه
 لو عطف الله يستهزئ بهم وجعلوا الضمير انما ليقم في ثبوت الجراء
 على هذا القول في الاخبار فيكون معهم نفساً لئلا يتوهم خالفنا الواقع
 قلت هذا لا يخفى في ذلك فاحسن ما غافل عن فائدة التأكيد في انما
 معكم ودفع قوله فيكون مقتضياً للفصل على وجه الوجوب قال
 ما اليه اشترنا اليه فان كان بينهما كذا لا يقطع بايديهما
 او كذا اتصال فيه بحيث هو ان يمكن اعتبار الابهام مع كذا في الاخبار
 كما يمكن اعتبار مع كذا لا يقطع والوجه في هو العطف اي قوله
 يعتبر ولم يتعذر له في قوله لا يقطع سبعة مثله اذا سئل
 هذا يشرب خمرًا فقلت لا ان كنت شربه يكون قوله لا يقطع شربه
 تأكيد للذي السابق ولو لم ينفذ في قوله لا يقطع تعاقب النبي بالتركيب
 كما في قوله لا يقطع الله ويكن ان يجاب بان قوله يعتبر ههنا
 من مع الابهام كما اعتبر في كذا لا يقطع اذ لا يتصور عطف احد

وتوضيت بالقياس

لان الجاء المذكور في استقبال خبر كان متعلق

ولم يمتنع

وغيره من

التي تسمى على البحر حتى يعطى له في البحر من قبله
 الثالث فلهذا المناسبة اي مع عدم ايمانها من ان كانت له التي
 عليه ولا فعدم المناسبة اي مع عدم ايمانها من ان كانت له التي
 فعدم المناسبة اي مع عدم ايمانها من ان كانت له التي
 ما على الجبل والمضد فلزم ان لا يقع او لا يحسن العطف التضيي
 بالوار في العطف بالمضد مع انشراح حسن التفسير لان في حسنه من
 هذا الملقا وشيوعه وعلمه عبادات المصنفين لا وكلامهم
 وكل خفف ام لا يجري بقدر اداء ذلك العمل على الحذف انما هو باعتبار
 ما سبق في كونها بالمرحى والسيف وما لم يجر وعبرها والافعال الحذف
 المضاف الى المفعول واحد وانما لا يقل في حذف كل امر مع بقاء الوجود لان
 ما ذكره هو المتأخر سبب لتمام الحرب حيث ياتي فيه استبا الموت بالسيف
 والجر ونحوها من كل جانب ان قلت فنقول الشارح فان من كل جانب
 يجري بقدر اداءه لا يلزم عطف الشارح ان كان مطابقا للواقع قلت
 مراد الشارح المضاف الى وجوب اعتبار المفعول في المضاف اليه اعني
 كما اعتبر صحتها في المضاف اليه وهو الحذف لان المفعول في دخول الشارح
 وغيره من اهل السيف فيه وقد تقدم في ما سبق ان التكرار في المضاف
 قد يقع بواسطة المقام وانما لم ينعقد في هذا حاصل المفعول للمعبر
 في المضاف والمفعول فنقول الشارح لا يلزم عطف الشارح
 اذا جسدتها بالمرساة المرساة آلة الارساة وهي الخديعة التي تلحق
 في البحر لنقص السفينة وبقاها بالارسية لكن والضمير
 للحرب فانها موصوفة بما عرفت وقعت بينهما الحرب حرب عظيم
 فالخليل يصفها بحرب كريب بلها من رواية عن المغرب وقال
 المبرد الحرب قتلها وقيل للضمير للكتيبة وهي الجيش وقيل
 للضمير للسفينة والمعنى قال مقدم المقوم للملحمة من ارسوها اي
 السفينة ولا يتردد هاتين فاعلمها والوجه ما ذكره وهو الاجتماع
 الى الحرب لان المصراع الثاني به اشتراك في المفعول واما على القولين
 الاخرين فيحتاجان الى انهما محمولان على افعالهم من السفينة لكونها

السفينة

ولا يتردد هاتين فاعلمها
 وبما فيها من المفعول

من العطف

من العطف واللفظ في المعنى واللفظ في المعنى واللفظ في المعنى
 بشبه المعنى لانه العطف في المعنى واللفظ في المعنى
 على خارجة للمعنى واللفظ في المعنى واللفظ في المعنى
 اعني ان الثاني غاية الاول لانه في اوله عطف خارجة للتأني
 ان المصراع على خارجة لدخول المعنى والدخول غاية له فلا
 ان في لوجن المعنى على العطف انما بينهما تراوفا
 ما المراد ليس في التفسير انما في المعنى السيفية التي لا يمكن
 هذا المهم في المثال فقلت لما ذكرنا قد يكون آفة في المصراع
 في العطف لاجل ان هذا القول ان كان كل من الجملتين على انفراد لا يعمل
 لها من الاعراب ما في كلامها في الحكم فافهم من الحكم في الحكم فافهم
 مجموع الجملتين وقد اعمل هو الحكم في الجزء واما في كلام الحكم فافهم
 في ظاهره وان كان ما يمكن ان يصار اليه في هذا المعنى فافهم
 قوله فيما سبق قوله تعالى انما معكم ما له من الاعراب والاعراب
 خلاصة مراد الشارح في هذا المقام وانما على ليس لان يعقل
 ههنا امران الاول في القطع والثاني في وجوب الفصل عند
 بين المصراعين واللفظ في المعنى واللفظ في المعنى
 ان لم يرد في المثال المصراع وليس فيه الفصل وبما لا يعمل
 لها من الاعراب فافهم في قول الفاضل المحقق ان كل المصراع
 كما توجهه الشارح في قول محض ان ليس في كلامه ما يفهمه قطعا
 بل ما اشترى اليه من ان يثبت المعنى لكونه لا ينفصل عن المعنى
 العطف لاجله ولو كان فيما له محراب الاعراب واما قول الشارح
 فيما سبق لما كان ارسوا انشا لفظا ومعنى في تخصصه
 لوجود الفصل في المحل في توضيح لنا المعنى ومراده وسيات
 كما في كتابنا في علمه ان كان له سمع وهذا الوجه المذموم
 المعتبر الاول ايضا من اعتراضات ذلك الفاضل اوله
 لا جامع بينهما هذا على تقدير الجملتين في الخبرية والاشارة
 لان عدم الجامع بينهما انما بعد سببا لا يقطع على تفسيره

الاعظم

نحو

هذا الاتفاق واما في الخلق من سبب مستقل لكل لفظ فليس كذلك
 جامعة علم الجامع لم يثبت في الحقيقة اجتماع هناك لفظ قطاع سبباً
 مركبة للواحد والآخر بل هي اولى بها فليس كذلك بل هو واحد من
 هذه الامور ما يفيدنا ذلك ذلك الواحد كما يظهر من النسخ في موضع
 كل واحد منها من التتابع لا يمتد المصطلح في كل واحد منها
 من التتابع والتابع هو التتابع سابقه فانه بان يكون التتابع
 من اعراب لفظي او تقديري كما ان يمتد مع ان الكلام يشمل المبدأ
 اللفظي لا يمتد منه وذلك ان تقول المبدأ من قوله هو الكتاب اعراب
 سابقة كونه كذلك فاما سابقه اعرابا واما اعراب سابقة فليكن
 وان كان خلاف الظاهر والحق ان كون التتابع على ما يتناول سابقه هو
 احدى على الأكثر للتقدير بذلك بناء على الظاهر في ذلك
 للتقدير بوجه ان الدماء في موضع في موضع المعنى بان قوله في امه
 بانعام وتبين ذلك المصطلح من قوله امه كما يقولون مع انه لا يمتد
 من اعراب كما يستحقه واما النعت فلما لم يمتد عن عطف
 البنية واما من التأكيد ومن المبدأ فيتميز بان المعنى من التأكيد
 التقدير ودفع في موضع او نحو ومن المبدأ توفية المبدأ كما سبقت
 واستتبعها في الفصل في الجملة الثانية وليس في موضع من ذلك المقام
 في النعت وهو في هذا المعنى ما لا يتحقق في الجملة الا في الفصل في
 ان كون التتابع والمعل على بعض احوال المتبوع ما لا يتحقق في الجملة والمعل
 الجملة حكوما عليها به لكن الجملة حيث هي لا يمتد لذلك من كلامه والبناء
 من عبارته ان ضربه راجع الى كون التتابع والمعل حاصل كماله والجملة
 الثانية لا يمتد في النعت والمبدأ ان يكون حكوماً بانها دالة على بعض
 احوال يتبعها مع انه لا يكون الحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون
 معهوداً مستقلاً ملحوظاً في نفسه اصاله والجملة بمفرده كذلك وفيه نظر
 اما ان كان هذا التعليل متوقفاً في موضع الجملة بل هو عطف بيان مثلاً
 يقولون ان الجملة عطف بيان للمبدأ ان يكون حكوماً عليها بكونها دالة
 على نفس المتبوع وهكذا يقولون المبدأ واما ان كان المبدأ والمعل

أخر

محر

وأنه يجوز

البيان

المعنى

حجة الأخيرة في الجملة معبراً عنه مجرد لفظها على قياس ما قبل
 الفعل لا يمتد منه وان لم يمتد واما ان كان هذا البنية يدل
 على عدم جواز كون الجملة صفة للمفرد ايتم وقصد جواز ان
 التكملة بالجملة وان لم يكن في صيغة المعرفة بها ونقل بعض
 الماخذ ان حيزه راجع الى بعض احوال المتبوع والمعل يجعل
 الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة الاولى لمران في الثانية
 على بعض احوال الاولى فيلزم ان لا يكون الاولى حكوماً عليها بالبناء
 كما يحسن جعل بعض احوال الشيء عليه ويرد عليه ايضاً الوجه الثاني
 ولا يظهر عدم دقة الجملة بقا الجملة ما ذكرته شرح هذا يدل لغتنا
 وذكره الشرح ايضاً في شرح الفصح وغيره من النعت يجب
 ان يكون ذاتاً مفهوماً مستقلاً ملحوظاً في نفسه والجملة ليست
 كذلك بل يمتد به الوجدان ولكن هذا ايم لا يخرج عن اشكال لا يمتد
 ان ليس المراد بالنعت والتأكيد فيهما معانيهما المصطلكة
 بل المراد كونه الجملة بتبعية بالنعت وهو لما لم يمتد وان يمتد
 الدوام السليم بين التبعين يقتضي ان مختلفه حسب اقتضات
 تقابله في شأن اعتبارات مختلفة متناهية فتارة تصير الجملة
 بمنزلة الصفة الاولى وتارة بمنزلة عطف البنية وهكذا ذكره الشيخ
 في مواضع من كتابه في بيان ان الوجدان من جملة ما لا يمتد
 ومن اللطيف في ذلك قوله تعالى ما هذا بشراً هذا انك تكلمون
 ان قوله تعالى ان هذا انك تكلمون ما هذا بشراً وما هذا بشراً في نفسه من
 تلوثة وجه وجهان هو فيها شبهة بالصفة ثم قال بعد ذلك وجه
 الشبه التأكيد واما الوجدان الذي هو فيه تشبيه بالصفة فلهذا
 اذ ان كان يكون بشراً فقد يشبهه جنس سواء اذا لم يكن ان يخرج من
 جنس البشر ولا يدخله جنس آخر واذ كان انشائه ملكاً متنبئاً وقبلاً
 ان كماله ان لا يمتد ادخاله فيه ثم وضع ذلك في شيط كلف ووجه
 على المعنى المصطلح في الجملة ان يكون جملة عطف بيان للجملة او قد كان
 صام في معنى اللبيب ان ما لم يمتد لا يعطف عليه عطف بيان عطف

البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات وايضا يتقل عن ابن مالك ومحمد
 بن السيد في جميع اليه ان يكون الكلمة مستقلة او طائفة من
 حروف الجهر مستقلة الاول على تقدير ان يكون الارسال صورة او الفرك
 والتكافؤ ان يقاسر بالمولف من هذه الحروف ثم ان هذه العباءة مسامحة
 وان كون الكلمة طائفة من حروف الجهر مستقلة لا ينافي بكونه كلمة مستقلة
 ان على كل من التفسيرين اما مبتدأ محذوف الخبر انما يتكسر في التقدير على
 الاول لا هذه وعلى الثاني هذه الكلمة الجهرية مفعول صفة محذوف عن حرف
 الحظ الذي وقع عليه الالحاق وهو الحظ او مصدر كالحظا ويحذف اليه
 فالحظا حرف من حروف الجهر على كل من باب التقليل وجوز المشايخ في شرح
 ان يكون معنى الالحاق الملة العجبة بالفتحة وهذا انما يتم اذا جعلوا الحرف
 للسلب مقبلا او موصوفا في هذه الكلمة وههنا وجه الحاجة
 عن المقصود مثلا ان يكون لا ريب فيه خبرا او ذلك الكتاب واعتراضا
 او خلافا وغير ذلك مما هو مذكور في الكتابات ونقشه والفاخر وغيرهما
 وانما التماس هذه الصاحبة في ذلك اهل الكفا والحق المستاهل
 والعامه نقوله لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العباءة في الأساس
 مما يرمي به جزاها للفرق بالكره صلا حازن مجازفة اي اخذ بغير تقدير
 ومعرفة بالكيفية فامر عرب كلاف في المجازفة التكرير في خبره ونقطة
 ونصب على المصدر اي على معنى جزاف اي مرييا بطريق الجواز فترابه
 وذاك نفسه انما كان مصداق قولك وانزلت الشيء الذي اذا ساواه والوقت
 وقد يطلق على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى الفاخر وقد يطلق على مربية
 الفاخر اذا كان مضافا للمربية شيء آخر في امرين المربوب وهو المراد ههنا
 اي هي هكذا سائة الى ان هدي خبره وتلاه محذوف وانما لم يجعله مستقلا
 ههنا في الخبر على تقدير مربية ههنا لغوات المبالغة المطلوبة فترابه وذلك
 زهدا كما اعتد عليه الفاضل المحي بان الارسال يحذف عن المبتدئين على
 امرين فيه اشتركا في التاكيدية لهذا الكتاب انما اجتمع بهما في خبره
 وجه علم العطف في قوله تعالى تحذركم الله ان تكونوا كاهن جمعوا في التاكيدية
 للملكة فليست مل ولكن ذكر الشيخ في ان كلام الشيخ يدل على ان امرين

للمجازفة

مع فاعله وهو الجاهل

بمنزلة

بمنزلة التاكيد للفعل فيكون مخالفا لما عليه المتد ومن بعده من كونه
 بمنزلة التاكيد المعنوي اي قسم الثاني من كمال الاتصال لان
 يكون آه قاله شرح الفوائد الغياثية وفي كون الفصل في البدل
 من باب ما يتحد نظره لانه ليس له تقابل لانه في كل الجملة العارية
 عن المعطوف عليه الملهمة لان في هذا الكلام اي كونه المبدل له
 في حكم الموضع في الضرورات والتواضع المحققة خلاف هذه فافها
 من التواضع انتهى كلامه لانه لا يتبين من عطف البيان وتتميز بان
 البديل لشيء فيه تمام الماد وعطف البيان لك ايضا وانما الملاءمة
 وهذا الحق مما لا يتحقق في الجمل لا سيما في الجمل التي لا محل لها محض
 الاعراب كما انه لا يجري فيه التميز اي التميز بجميع المبرور المذكورين
 لا يجري في الجمل لا سيما في الجمل التي لا محل لها من الاعراب فانه لا يجري فيه التميز
 شيء منها فاما فيما يتعلق به تحقيقه فلا يرد ما في قولنا الكلام
 يدل على ان له ذوقا يعلم على ان علم تحقيق كونه الثاني في مقتضى
 بالمتبعية مع جميع الجمل سواء كانت ذوات محل ام لا مع اكبر اذا قلت
 من جمل صرته او كونه بغير صرته فيقتضي النسبة اليه يتم بذلك الجمل
 مربية ههنا وفي شرح الفوائد الغياثية بان قوله جواز جعل الجملة الجمل
 بدلا فكل من الظاهر ما بيننا داخرا التاكيد بالاعتبار التاكيد قال فحق
 نحو قولنا فتعنا بالاسودين فتعنا بالواد والبركان كان المقصود من ذكر الجملة
 الثانية في ذكر الجمل في طيبة لكان الجملة بدلا من الاول في كل من الكلام
 وان كان المقصود ذكر الاول في ذكر الاول في طيبة لكان الجملة الثانية
 وذكر الثانية عطف بيان للاول والتاكيد لها فافها فافها
 ما يتناول امرا كذا في كلامنا فافها فافها فان قلت الكلام في الجملة
 التي لا محل لها من الاعراب وقوله تعالى ذكرها ما تعاون في محل نصب
 لان اولها في وانما الذي ذكرها ما تعاون قلت لو علم ان الكلام
 وذلك فافها ان الجملة الاولى ههنا ما له محل للنصب من الاعراب
 فان الاعراب المحصور الموصولة الصلة على ما اشار اليه الشريف
 في اواخر الحاشية لمضيقته لتقديم السند من مخرج الافتتاح

وقوله الموضع واللام العارية

من التاكيدية اما

نعم

الثانية

ليتها في الجملة الثانية عطف بيان للملوك والتاكيد لها مل

اولا توصول في

إلا للمخبر وحده والصلة طاعها لها من أعراب كاذبة ابن هشام في التلخيص
التي في كتاب الفقه فدلالة عليه في الأقسام وذلك المطابقة في الأصل
المعنى يمكن الاحتجاج به بأنه مبنى على مذهب سيبويه يطبق بقرينة
والمرادة فتنوع طلب الفعول عين هو امرأته منه فيكون مدلول الفاعل
هو امرأته ومدلول المفعول هو المرأة وفيه بحث لا يقتضي علم الفاعل
بين الطلب والمرادة كون مدلول المفعول الذي هو امرأته تمام الطلب في لغة
أما إذا دل الكلف والمرادة علم الفعل ولما وأما أن تأكله فاعية
لمدلول المفعول والمرادة والتأكيد بأن التواتر في هذا المعنى
فيه بحث لا في هذا شرح لأطوار الشرح إذا كان المعنى من هذا الكلام
أنه يكون التأكيد في سبب حصول المرادة فيكون استفادة
الكلام في قريتين من التواتر والمفهوم من قول المراد القريتين أو قريتين
المراد دلالة عليه بالمطابقة مع التأكيد أن يكون التأكيد سببا
لوصف الدلالة الظاهر أن التأكيد كالمطابقة وجه كونه وفي
الوجه أصل الدلالة للمعنى لأن في مراد المتابع من الأصل في قوله
والتأكيد بالنسبة إلى أصل هذا المعنى كمال الباطل لأن درجة الكلام
تفاوتته وذلك أنه على الكلام وجه كونه أو قريتين أصل الكلام
فيتميز ذكرى الكلامين تدرج وقرب من هذا سابق أو لا يخفى
أن التأكيد بالمطابقة فالقريب وجه كون اللفظ أو في بداية
المراد يتجلى ظاهرا لو جعل أول فالقريب أقرب لغرض المعنى وقرب
ثم إن تدرج القاضى إلى وجه أقرب بأن اللفظ إذا جرد منه
فصل وصح بما يجازي الموضوع فاما كونه حقيقة فيه وإجازا استعمالا
فان لم يصل إلى الحقيقة أو كان فيه نظر لأن الفصل لا يحصل
باستعمال اللفظ للتعني فإذا استعمل اللفظ في غير الموضوع دلالات
القريبة في غاية الوضوح حصلت الصلابة بقاء وان لم يكن اللفظ
حقيقة دلالاتا مستعمل ويمكن أن يقع التدرج في هذا الأمر
بالشيء يتضمن التدرج منه في تدرج كونه إلى وجه جميع
وقد صرح بهذا الشريف في شرح المفتاح فليجوز ما أورده البعض

في هذا الوجه

وَقَبْلُ

فَالْمُحِبُّ قَاتِلُ

مس از

من ان يصف تقسيم الامر بالمعنى الذى عن صدره انقضائه واستلزامه
عقله وان هذا المعنى جزء ذلك الامر من يده على هذا التقسيم ان انقضائه
انما هو دالة امر على اخطائه انما هو كراهته حتماً وهو ليس بمقتضى بل المقصود
والله اعلم بكل ذلك والامطالع من هذا القدر قاض وعلم ان مجرد كون الامر بالمعنى
مقتضى المعنى من صدره لا يكتفى بمحكون التقنين المذكور اصطلاحاً
بل هو مقتضى حقيقة على ان تدلول المعنى على الكراهة وهذا ظاهر ثم ان
قوله وهو اخطاها كراهته انما منه لبوا على المراد ما عرفت وهذا لا يحمل
على حرفه ايضا فانى وهو كل اخطاها وانه ان السقوط لا يلازم
تثبات زمان جنبها وان يجنبى الامر جنبها ببيان في فكره بل
الاشتمال وهذا على كل معناه الحق واصا على قولين يقول الامور
بالشيء يقتضى المعنى من صدره بالجنس المتبادر فهو في حكمه بل البعض
من الكل لان عدم الإقامة مقامه في ذلك مما لا يلزم لاجل المفا ترده ذاتاً
ومعنيهما والذات وان لا يتحقق في الجملة لانه اصبر حاصل
المعنى غير لمنزلة لها فانه انما المانع فيجب انهم لا يأتون
التأويل لكل من الكل بل هي شرط كنهها كغير الوافية لم يورد لبعض
الوافية مثلاً ومثاله قوله تعالى بل اولا من قال بالاولون قالوا
اننا امتنا وكما تراءى وعظما بنا انما يعرضون فاما الحكم بالاول
غيره فان المقصود لانه دال على القضية المتبادرة المتبادرة
ان في قوله والكل في السوء الوجه مسلماً فهو من الملائكة
تأويله عنك لا يوسوسة بالانقضائه من الانشاء والافاضة
التحريك للجملة باقما ان الكل والكل لها سبب لخلافه الملائكة
ملكها بل لا يتعارف اياه انقضائه فذلك عن الزوال اقم بالله
ابو حفص عمر قصته على سادته العلامة في القابلات اعراضاً
اقرب من الخطأ بقا لك ان اهل يعبدوا على ناقة وبراى عفاء
نقباء واستجمله فقلته كاذباً فلم يحمله لانظاق المعنى في كل
بعيد ثم استقبل الجلاء وحول يقول وهو غشخ حلف يقين
اقم بالله ابو حفص عمر ما سئنا من نقب دأبر اعفر

لَهُ اللَّهُمَّ أَنْ كَأَفْجَرِ

التي هي صدق الشيء فاختار ما وضع عن راجع كذا فوضع ما في نفيها عفا
 فخلد على غيره ومنزله وكساه وفي بعض الروايات ان بها محو ما فيها
 الدير حلة الظهر والعطف لعل في النقة بالخم اول ما يدور في الحرف
 متفرقة لانا اذا قلنا الظاهر الفاعلة وفيه بحت وهو ان يكون
 ان تكون الوسوسة لادم عليه السلام منبهة بقوله محض وهو الفعل
 المتقيد بالفعول الحاصلة يجوز ان يفسر الفعل المتقيد بالفعول مع قطع النظر
 عن الفاعل فان قلت المضارع قلت المقتضى بعد افعال الفاعل اعرف وسو
 الشيطان لادم عليه السلام عام اي فاعله يسو كرسوه الغلاب بق
 سميت جنسها وليست اية او مراد به عليه تحبب طرح الواو
 هذا ظاهرا يمكن ان يكون في وجه تخصيص الآية بالواو والواو
 بآراءها ويمكن ان يكون وجه تخصيص الآية في سورة ابراهيم قوله
 وذكرهم يا ابراهيم ائني بها لله وليه الله كما قيل فناسب العطف على سوء
 العذاب ليلد على هذه فوج آخر ويكون فيه تعدد انواع الم والم الم الم
 ايها بقوله تكلم يا ابراهيم والله وليك الساعة سورة البقرة كلامه
 وكان يقول ان آية البقرة من كلامه تكلم فمما في تعدد الم والآراء
 من كلام موسى عليه السلام تعدد ما لا تعدد ههنا ذكر النعم
 يتحقق بياننا ليسو من وقا ابراهيم عطف يحصل فوج من تعدد الم
 لئلا سب قوله تكلم اذكر وانقر ائني عليكم فاعلم فانه بين عذاب
 ابراهيم الكبار وفي الآية وجه آخر وهو جعل الآية حكمة من جهة حقيقة
 اليوم بتقدير العا لئلا يفي فيه وشبهه هذا بما لا ينقطع على انه يشغل
 على مانع من العطف ينبغي ان يولد ويقع مع الفاعلة الكلية والمانع من العطف
 موجود في كل الاتصال ويسمى الفصل لذلك قطعا اما لكونه قاطعا للوهم
 او لان كل فصل قطع يكون شبيه المقيد باسم المطلق اداها في
 الفصل لئلا يتم كما في الفصل كما في غيرها فاعلم جمل من اسرى وكذا
 بجو الفصل المعروف وحقيقة ذلك ان رأى بعض من متعلمي معقولين
 فان اسرى يصير متعلما في ثلاثة مفاعيل يكون في بينها رجا لئلا
 عكرا فاضل ان زيدا جعلها لدا فاعلم ما خاضة ويلزم هذا في حفظ

المعتبر
 المختار
 خفاء

ل
 ف

ل
 التواضع

خالص

نحو لعل فاضل فاعلم كما ترى استهلوا اسرى في نفيها عفا
 على وجهه يهيم فيها وهما ان ذهب من العشق وغيره فان بين
 الجليلين شائبة ظاهرة فيه بحيث ان هذا بنا نفس ما ذكره سابقا
 عقيب ذكر انقسام المسنة بقولنا ما في الاول والثالث فاعلم ان شائبة
 فان ذلك يبرع بالجليلين في شبه كل الانقطاع ليس بينهما شائبة
 وما ذكره ههنا صريح في خلافه نعم ليقال ههنا كما في الاول فاعلم ان شائبة
 اما في الثالث فليشابة الاول في شائبه على المانع مع المانع الثالث ليرد
 هذا ليقى مراده ههنا بعدم الشائبة عدم الوجه للعطف لتحقيق المانع
 كان المانع عدم الشائبة او كون العطف مؤثرا في انفسا الى ذلك المانع
 منجوة اقلها والمانع ايم فلا وجه لعلها فيما لا يولد الثالث
 لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابراهيم بحت لان في القطع احتكاك في الخط
 خبر بعد خبر واحد لئلا يكون كالكلام في بياننا له وبذلك منه في كل
 الفصل الفصل ههنا ممان من المصنف فاعلم في تحليل الفصل ههنا
 الفصل خلاصة ويمكن ان يقر المراد من الفصل موكولا الى العقل
 والعقل يرفع المستحالة لئلا يكون بالقائمة الشياء وايضا المستحالة
 الظاهرة لعلها مستقلة بشايعها وما عند الفصل فالعبر
 باللفظ والعطف على القريب كالوصل الى النقرة الواو فاعلم ان
 المقدم في العطف اقرب منه في تركه فلهذا اخير الفصل لئلا يخلط
 كل رجم الشكا كونه في ريمت آة وجهها عند الحسنى رجم الشكا
 وبين وجه عدم ذلك الشكا لئلا يكون له آة خال لئلا عدم عطف
 الله يستحق على ما لو مع انه اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك الفصل
 جاز اعتبار العطف على الجزء المتقيد بدنه لزوم الاشتراك في الفصل
 في القيد السابق لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه نفس المقيد
 حتى لا يولد اشتراك في القيد وهو المحو فظهر بها في قوله
 فاعلم ان اجزاء جملهم لم يشأ ضرورة ساعته ولا ينفردون وانت
 خبر ما عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة من الاحتياط
 فلا يلزم ما ذكره على وجوه الفصل لئلا نقول لاولهم فاعلم

الفصل

فاحتمال

ل
 الفصل

عيب

التين

استكمال التين

نحوها

معه

الشرطية أو قبل رعاية المناسبة واجبة في الحالة فلا يجوز ما عطف عليه
 موصية على الشرطية ولا عكس الحق المتألفين بينهما واما من حيث ان
 الشرطية والموصية علم التمسك بالامنية وكذا الزم القطع للموصية والموصية
 الشرطية ومما عطف الامنية على الفعلية والتمسك بغير اصل المناسبة
 بينهما من حيث ان كل منهما جملة مقطوعة بها واما من جهة من المتألفين
 فلا بد من مدعى ان الاول هو الذي يتقدم المبدأ والشرطية من فلا
 يكون العطف جملة شرطية واما الثاني في ايمان عطف ولا يستقلون
 على الاستدلال مع ان اعتبار الاستدلال في اشارة اجماعهم بناء على
 ان بعض قولهم لا يستأخرون ساعته ولا يتقدمون لا يستطيعون
 نفوس على فعله فلا يربطون بالامنية والتمسك بهن وقوله كن
 فيه رد على سواء ولا يضاء بل لا بد ان يكون متعلق بقوله فلهذا
 المناسبة فان قلت لا تقرب له الا ما استدل فانه انما يستلزم وجود
 الجأ مع بن جملة انه يستلزم وجود بن جملة فالاولا انما يكون والبال
 انما منع وقوع الجأ مع بن انه مستلزم فيهم من جملة فالاولا انما يكون والبال
 قامت الجهتان من اجزاء الشرطية فان الجامع فيهما جامع ومما تفرقت
 تكون جوابا لسؤال اقتضته الاولى صرح الشيخ في ذلك بالاجاز
 وجوب القطع في هذه الصوغة وهو المفهوم من شرح الفتاوى واما
 الخلاف في سبيل منع فتعبر من قول السبب هو كمال المقطوع واختلافهما
 طلبة وخلاف من جعله كمالا يقال وهو شرط لا لا حق
 بالسابق شرطيا طارضا ومنهم من يجعله بان حقيقتهما ان يكون
 كمالا من حيثين فلا يما للقطعة او لا وجه لعطف التلقين ههنا
 ويرى ما لم يوجب ما لو وافقهم منه انه من جملة السؤال وعلى كل وجه فهو
 منقوض بوضوح قوله تعالى وما كان استغفارنا لهم لآية ما تقدمه
 التوبة وهو قوله وما كان للتيقن والذين استغفروا لآية ما تقدمه
 ولولا نواله وقرب من بعد ما تبين كمالا ههنا وجها للتحريم
 مفقود لسؤاله وقع قوله وما كان استغفارنا لهم لآية ما تقدمه
 هذا العلم بالتيقن والواستغفار في ما عطفه فلا انفكاك وقد يجاب بالاعتبار

نحوها

في صورة الاستئناف التزوي في السؤال عنه بان حاله كذا اهلا فافهم
 من السؤال المعبر في الآية الكريمة ونظائرها التضمن ليس من صورة الاستئناف
 والعرف واضح فان المطبق في الاول بيان ما اجعل في غير كمالا ايضا
 الموجب للفصل في التاديع ما اورد وكان كل واحد ما اورد في الفرق
 من السؤال والجواب في طرف وكان المقام مقام وصل يقتضي المناسبة
 وجه والمفارقة من آخر وفيه التمسك بالقطع وهي الوجه الثلاثة التي ذكرنا
 فيما سبق جارية في هذه الصوغة فالوجه فيها ان القطع التام ان يقال
 في قوله ما استأخرون ساعته لا يستأخرون في اشارة اجماعهم بناء على
 عرفنا ان وجه لا يعتبر السؤال بين الجهتين بل لا يوقف كانه بين التمسك بهن
 بالجملة الاولى وكان المقام بهذه اعمى مقام وصل وفيه ايم يقتضي بخلاف
 بل لا بد من الاستبعاد ذكر الجأ بدالة اعم كالمورد للسؤال او لا لا قال
 المحتج في شرح الفتاوى هو على صيغة اسم الفاعل فانا الحكم سبب كونه
 منشأ السؤال كانه يورده والتفسير بالجرى زيادة واتهم انتهى وكان يقول
 هو على لفظ اسم المفعول والمعن ان الحكم بواسطة كانه يتحقق على السؤال
 كالحكم المتكافئ به الملاءمة لسؤال وغير ذلك كالا فاضل الذي يقتضي
 المحذور على حال فطاشه وادراكه ان الحكم السابق يفرض للسؤال وعلى
 بل لا بد من التماس وعلم تنهية ذلك الجأ بدالة الجواب وعينه يقتضي التفسير
 يكون الحكم السابق مقتضيا للسؤال اذا كان كمالا لفظا من كمالا لفظية او
 طلبة كانه يكون عدم التمسك به بل لا بد من اعمى اعمى كانه ان يجعل الجأ
 في كمال فطاشه بآية او يوراد بالبدلة علم كمال القاطنة بخلاف ان الجأ
 لفي نعم وان الجأ لفي جميع لانه من باب التماثل فان الحكم عليه واحدا
 مقابلا للحكم عليه في الحكم كذا الحكم به بخلاف الذين يؤمنون
 لان الحكم عليه بالحقيقة فيها الكتاب وهو ليس بمقابل الكفا
 كذا الحكم به فانه مبني على تقدير مسؤال لانه لما خص المتقون بان
 الكتاب هكذا هو خاصة اتمه السؤال بان يق ما بال المتقون
 به ذلك فوقع الذين استأخروا الجأ السؤال وفي قوله على غير وجه
 اشارة الى الجواب متصل منسأ للسؤال من غير احتياج الى تيقن

يعتبر ايضا

مقتضى

جملة

يؤمنون

ان

في لبيع انشاء الله تعالى والمراد بكلمة الصفة وقد مر مراراً بالاسم العليم
وهو موضوع للذات مع جميع الشخصا فاذا ذكرنا كل ما كان الصفة
مذكورة بالفتح كما ذكرنا في جملتها واحدة يتحصل للذات
قلت وجهه انما اذا ثبت للشيء حكماً او مدعية الفاضل المحض ان سوال المحط
غيره عن سبب احسانه له مما لو وجه له اذ هو اعلم بالسبب الحامل على انما
المحيطا به في بين ما هو الصواب بتفصيل فان قلت ليس في كلام الله
ما يدل على ان سوال المقدر من اجل انما يطرحه يرد ما ذكره بل قوله
ما ذكره لما اذا احسن بصيغة الماضي بفتح الهمزة والفتحة يدل على ان
السائل غير الفاضل قلت قول المحقق في الجواب صدق في الخطاب يدل على
ان اجبتا السؤل على ان الفاضل على اطلاقه تصدق ظاهره فان قلت رد
الفاضل المحض ما يتوجه لو كان كلام الشايع في المثال المحض من السابق
وليس ذلك بتعيين بل ظاهر قوله فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف
عن السبب بل على ان كلامه ليس في خصوص المثال بل على ان قلنا ان
ان كان السؤال فيما سبق من المثال فيمكن ان يتصور السؤال والجواب في مثل
في مثل ان يكون ان قد مر فيه السؤال عن السبب مثل ان يقول احسن مرئيل
الى عمرو وصدقه الفقيه اعله ثم انما مررد ان يصير تقدير السؤال عن السبب
واجبة مثال كيف وقد سبق من يجوز تقدير السؤال عن الاستحقاق فمعه
الاشارة الى الجواب بالنسبة الى المقدم والحد فيما يمكن فيه ذلك التقدير
واصل الى الجواب بالنسبة الى تقديره نحو الى المقابلة قلت هذا لا يفيد
لان قوله في السؤال المقدم فيها لما اذا احسن فمعه جواز اعتبار السؤال
عن السبب قوله فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف وان لا يكون محض
بالمثال لا السايق في كنهه يتناول قطعاً فمعه اعتراضه التمسك بالان
لفظة او في قول الشايع او هو حقيق للامضاب بمفعول ويصح المضارب
ايصال تقدير السؤال المذكور رد اعط من فهم ان المقدم هو اعلم واعلم ان اراد
الفاضل المحض بتعيين على ان احسن في المثال على صيغة الخطا في كلامه
الشايع وما اذا كان على صيغة الحكاية فيكون على العطف في كلام
الشريف بشأن ما لو كان قوله ثم يتصور ذلك اذا اسي او اراد ان يمتحن فيه

ل على خلافه

سؤال

سؤال

في ان صلتها العاطفية
ولا يخفى ان صلتها العاطفية
سبباً لاجسامان العاطفية
كل ما يخفى على النفس في قوله
الشراف كما ان الاول في قوله
ثم يتصور ان كان الشايع او اراد
ان يمتحن غيره هل يعرف

على يعرف ذلك كله كلفهما عما نحن فيه على ما حل محل منع لان المصداق على
احسن طريق الخطاب ليس الا لفادة الامر فائدة الجبر وحقيقة الكلام
انما هو احساناً على زيد واليخفى ان لا نسباً ان يقدم السؤال والجواب سبباً
للاصل فلو قيل ان السؤال المقدم هل تعلم ما اذا احسن عليه يعني المحط على
ان مقتضى الصداقة العدية لم يكن يفيد سبباً حله فضلاً عن ما حل
التكليف السؤال اذا كان هل هو حقيق بالاحسان احسن التاكيد في الجواب
كونه جملته لمقاة الى المثال المذكور المتروك ويوجب استحقاق الفخر
المقتضى عن التاكيد انما هو في العلم التام والاولى الخ فيكون المثال على وجه
مستقيماً وهذا هو الوجه في الشايع عن تقدير السؤال عن السبب بقوله السؤال
المقدم في الاحسن وهذا هو حقيق بالاحسان وفيه سبب تأمل وليس
يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليست الا ان ليس يجري في كون الجواب
باجد الامرين اعني باعادة الاسم تارة واعدة الصفة اخرى في جميع صور
الاستيناف بل يجري في جميع صورها عن السؤال عن السبب او غيره وروى
اعادة اسم او صفة وانما اجزأ لما في مثله يتوهم من قوله منه ما في باعادة
الاسم ومنه ما يعنى في الصفة المصرفة في المثالين واما دون منه
ومنه بالفتحة والاصالة وفي الاصل يقتضى ارجاع والمراد ههنا
العدوات فمعين بالفعل عن الوقت كما سبق ان يتكلم في السبب وقت
طوعها وانما يرجع اعتباراً الى ذلك من ان المصدر لا يشي في الجمع والافعال
جمع اميل وهو الوقت بعد العزم في المغرب وقد جمع على اصل واصايل
كانه جمع اصيلة وجمع على اصله من شل يعين ويعبرك كانه قيل
مير يجه آة الشيخ منج واما الجواب ان السؤال المشي في الفعل كما قد مر
لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوابية ان قلت فاقوله في الجواب قلت له ان تقدم
من الجواب له فيقول جازاً اي هم مضارب في استيناف هو لم يفعل فعله
وليس له كمال في مصادره بالفتحة اذا سكن اليه واجبه ويكون مصادره
الفتحة بالفتحة والاولى في هذا الاستيناف في الجواب ان يكون ان يكون الاستيناف
في هذا البيت مكتوباً لا محذوفاً ووجهه انما لا فان فهمه جازاً استيناف
ان يمشوا ويقولوا لم يتكبر ذلك فليجأ بقوله هو الف آة والمثل

ليكن بعد سبباً

ان يقع

والاصل

الخدم في الاصل

على اصل

بجاء

واجبه

والفتحة

آما القول

على هذه المذاهب

محد

توبة

على انما السامع لذلك لفظهم لانه استعملوا التفسير في الكلام كقولهم
 موكل الجوابا وبينا ان الماد بكذا بغير فهمها لفظه في نفسه
 الاخره فاصلا عن فهمها لفظا ليس كقولهم نحن في قولهم
 فلفظ هذا اللفظ هو بالاولى لفظا على صواب من حيث
 ان قال هذا اللفظ او احسن من اولاد المصداق على غيره المذاهب
 امره الطالح وقد يتهم بعضهم انهم التفتت وجهه كونه خطا
 انه يحتاج كما اعترف بنفسه الى ان يفهم لفظه هكذا واما القول
 فاما لفظه الملهام واما للشيء ففهمه تقدر محدود ليس لفظه
 نظير بالضرورة داعية اليه اخبارية بمعنى انشاء اي لا يقدر
 لان اخذ اللفظ يقتضي فهمه واللفظ على تقدير القول اي فالفهم لا يقتضي
 ويشل هذا اللفظ وفهمه القسم ولا يقدر اجابته فلا حاجة الى التقدير الاول
 وقيل لا يقدر وفهمه بالانسان المصدريه لان بكلامه الميثاق فلفظا
 حذف ان هذا الفعل الى الرفع فلفظا يكون قوله فلو صلا فلان لا
 يكون توبة ما نحن فيه بل يكون من عطف المفعول على المفعول لان المفعول
 ما قل بالمصدر معطوف على خبر ما قبله لانه يفتقر الى ان يكون
 ارشاد في التجارة الميجته وتعلم لها والتعارف في التعلم هو الامر
 والى دون الفهم الماعل في صريح بالاناء فيه بحيث لا يكون قد انصرف
 في مثله انما يندم اذا لم يوجد قريته واجته على نظائر الما طير اذ
 وجدت بحسن العطف بلا صريح بالاناء كما في قوله تعالى وسفاحر
 عن هذا واستغنى عن ذلك ولا يخفى ان اولاد احد العالين وجميع
 الخاص في التوبة قريته على اختلاف الما طير فانه ليس فانه يفتح
 عطف به عليه احاب صاحب اكتشاف بافرته لاما تم للعطف
 على جواب السؤال بما لا يكون جوابا اذا اناسيه فيكون جوابا وزياد
 وكما فهمه قالوا لنا رب في هذا امنا يكون كذا وكذا وكذا وكذا
 يا محمد بشؤنه لهم وقد جاءت ابيهم بان خطا بيا ايها الذي
 اصواتهم التي عليه السلام والموسوك والتجارة المدلوله عايناه
 كلها في شامه نعم نوع التفسير وفي شامه نوع الما المكونه

محد

فيكون ان يكون في شامه مع تفسيره بالانسان فلفظها قد وقوله
 ليس المعتمد باللفظ هو الامارة اراد انه ليس المعتمد باللفظ هو
 هو امر الى الجملة الانشائية العنصرية من حيث خصوصيتها بالجملة
 حيث انها وصفت المؤمنين واما بالجملة وقوله واما المعتمد باللفظ
 هو جملة وصفه اما ان يد بها في قوله واما بالجملة وجملة الامر واما
 وهو الامر بالجملة اي الما حاصل كما يشي اليه قوله بل يوجد عطف الما حاصل
 من معنونه او المعنى المعتمد باللفظ حاصل الكلام الذي هو وصف
 قوايا المؤمنين اي المنظور في العطف ذلك لا خصوصية الجملة للمرية
 من حيث هي كمن يطلب لها مثالا واما قوله صاحب اكتشاف ذلك
 ان قوله معطوف على ما تقوا انه معطوف على عطف الجملة من حيث
 خصوصيتها لا ان يشي مقدره على فاعله معطوف على قوله فاقول كذلك
 كما فهمه الفاضل الخفي وهذا الترجمة تشي ان الفاعل على كلام
 الشارح واما في اعراض الفاضل الخفي واما اعتبار عطف الفصه
 على الفصه على الوجه الذي ذكره هذا الفاضل فهو ما افاده الشارح
 في شرح اكتشافه من عطف الفاعل على المفعول في صريح ذلك
 بالجملة لانها مناط الجوان وهذا يخفى على من لم يفت في سيا لبيب
 الكلام فاذكره الفاضل في هذا الكتاب توجيه آخر لجملة اكتشاف
 غيرها ذكره الشارح في شرح اكتشافه لكن من شرط اتفقت
 للجليلين آه اما قال ابن هشام في معنى اللبيب عطف الاستعلاء الجا
 وما يعكس معناه البيايوت في شرح باب المفعول به من كتاب
 التسهيل وابن عصفور في شرح الما يضاف ونقله عن ابن كثير
 والما زه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا
 في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة القصص قالوا فاجاب
 واجابا في سبويه كما زيد من هم العاقلان على ان يكون العقل فانه
 غير محدود ثم اوردوا هذه الابيات مستشهدا بها على جواز
 واما لا يخلو من الاعراب واجاب عن كل فقول الفاضل الخفي في جواب
 انفاق الجملة خبرا وانشاء وعطفا لجملة التي هي لجملة الامر

آما الجملة انشاء

خبر

فما لا يلح فيه من جعل الظاهر لما ان يق مراده انه لا نزاع فيه بين المحققين
من علماء الشافعي واما ما نقله الفاضل عن سبويه فقد صرح بانه
هشام بانه غلط عليه ولما قال سبويه واعلم انه لا يجوز من عند الله
وهذا زيد الى الجليل الصالحين نصيبا ورفعت لانك لا تشيخ الا
عشرين اثنته وعلمته ولا يجوز ان يخلط من تعلم ومن تعلم فجمعها
بمنزلة واحدة في الصفات فما صنعها سبويه من جهة اللغة علم
ان نفاذا للغة تصحيحا فيصرف ابو حيان في كلام الصفا فيهم
فيه ولا جهة فيما ذكر الصفا اذ قد يكون الشيء ما نفا ويقسم على ما
يقسم لحدوثه لانه الذي اقتضاها المقام واعلم ان الشيخ بهاء الدين
السكاجي والناظرين من كلام النجاة وبين كلام البيانين في
هذه المسئلة بما حصل ان اهل هذا الفن يعرفون ان اهل البيان
يتفقون على صحة هذا كلام كثير من النجاة على ما مره واخذه
بين الفرق لانه عند من جوزه بحجة لغة ولا يجوز بل لغة فافهم
فكما مر ان يلقى عليه التكميل بان يؤدى معنى هذا الكلام في لفظ
كلامه الى قوله اخذوا في امر الله عليه السلام ان يلقى هذا
الكلام على سبيل الحكمة اي قبل لغيره في هذا بعينه على لغة
قراءة من قرأه فليدرك كرمها ان ينتهي الى اياه الغيب كما صرح
به صاحب المفتاح في بحث الامتحان وذكرنا لفظا لغيره في قوله
من القوم المدركة للعقل ايراد بالقوة المدركة التي هي التي
يحل بها الادراك سواء كانت مدركة او مفقودة في الادراك
وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكماء وهذا الاصغر
هو هذا الغلو فيه بحيث لان النسبة الى الطرفين في المثال
المذكور في جرف مدرك بالقوة الوهية عند الشافعيين
للقوى الباطنة والطرفان محسوسا مدركان بالحس المشترك
والحاكم عندهم لا بد من مدرك الطرفين والنسبة حتى يمكن
من الحكم ولهذا اتفقوا الحس المشترك فانه يجوز ان يكون الحكم
في المثال المذكور الحس المشترك ما وقلت الحاكم هو النفس

لا شفى

يعتبر
بالمعنى

معيته

(نحو)

لكن يشع اشتمام صور المحسوسات فيه فيجب ان يكون هناك قوة برزخية
فيها صورها فالحس المشترك في المثال للنفس في الحكماء بين الطرفين
والهم في الاعتناء بالنسبة في نسبة الحكماء الى كل من الطرفين مما اذا اعتنا
كونها التي الحكماء قلت فالحس عند الحكماء يجب ان يكون في اجتماع
قوة واحدة له بل ربما يكفيه اشتمام في قوت متعددة كما لو كان الحكماء
فلا يشك الحس المشترك بالمدرك المشترك في المثال بين الطرفين في الحكم
في المثال المذكور في القوم في الحس المشترك لان القوى الباطنة عند
مذاهبها كالارباب المتفانية في نفس الحكماء ما امرتهم في الحس
والوهية هي سلطان تلك القوى فلا تصرف في مدركها بها بل لها
تسلط على مدركاتها العاقلة فيمنعها عنه ويحكم عليها بخلاف الحكماء
فان استعمالها بواسطة القوة الوهية سميت مستعملين في الحكماء
به فان قلت كيف تستعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة
الوهية والصور المحسوسة ليست مدركا للقوى قلت لما انتهت عليه
انها من اجماع القوى الباطنة كالارباب المتفانية في غلة العقل وان استعملها
بواسطة القوة العاقلة اشارت الى مغايرة العقل للنفس لانه لا يفتقر
الى طاقة جوهرية في الجوارح والعقل عرضي فيكون فيه ويصغر من الجوارح
بينهما كما بين في موضعه مثل الانقاد في الجوارح في العقل والحكمة
بذلك السند المستدل اليه بناء على انه في قانون الحس وكذلك بان هذا
الكون غير هذا الظن في الفلاس في ان الحكماء الحس الحاكم هو الحس
المشترك لان يريد ما سبق هو ان الحكماء في العقل بواسطة الحس المشترك كما مر
اليدع ما له وما عليه وفيه نظر لان المتضاد آه ويمكن ان يق مراده
العلاقة ان الاقلية والاكثورية قد تكونان محسوستين وذلك عند
سكون معروضهما محسوستين فلهذا في بعض النسخ المحسوسات بالذات بل
يجب انهما من المحسوسات بالعرض كالحركات واشتغالها بناء على ان العقل
يحكم بحس المحسوسات من قبله من الامور المحسوسة مثله انما اكثر من
اشئين في جنبها وهذا بخلاف كون نوع من الامور المحسوسة ملة فالحس
فاحلية الشيء فانه لا يتركب بحس الاحساس او وهى ان يكون بين

المذكور

بالاجماع

ادراكها

في القضية ان تستعملها
النفس في المحسوسات مطلقا
بواسطة القوة الوهية

والجامع الوهية

تصورها من غير ما تدركه الفاضل المحقق في شرح الفتح لما كان العقل
 يتميز عن الأشياء الملتبسة وينسب إليه الصور الصحيحة المطابقة للواقع
 وكان كذلك في اتحاد التماثل والتضاد في نفسه لا اجتماع
 ينسب إليهما إلى العقل ولما كان الوهم مما يشبه عليه الأمر ما يناسب
 وكان شبه التماثل والتضاد وينسب إليه مناسبة لتلك الأشياء المعبر
 بالمستقيمة في نفسها للاجتماع ينسب إليهما إلى الوهم ولما كان الخيال
 معاد لتقارب صور الحسوس التي منها يتفرع صور الحسومات و
 المعقولات ينسب إليهما بسبب تقارب الصور كانت وبنسبة حسوسة
 او موهومة إلى الخيال والصفا بطر في الجامع ان الجامع اسباب المقارن
 في قولنا ان الصور التي لا أول لها الخيال والثاني ان ما ان يكون واسطراحي
 ينسب إليهما ونقصه بسبب تقارب صور العقل والوهم في نوع واحد
 من صور الحسومات عاجزا عن ان يرد به الصور فكان الوهم يدعى ارجح
 ان هذه الثلاثة نوع واحد بسبب اشتراكها في اشرف الدياتها اشراقا
 جديا بالاول والثالث وعظيما بالثاني والثالث والاول والآخر
قوله او تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين متعاقبا على وجود
 بينهما غاية الخلاف فخرج بقوله وجوديين تقابل للسلب والواجب
 تقابل للعدم والملكة ودخل في قوله على محمل واحد التضاد بين الجوهري
 اعني الصور النوعية للثبات وبينه ثبوت التضاد بينهما اعتبارا لموضوع
 يكون المحل كما ذكرنا ظهورا لما مراد بالتعاقب على المحل المقارب
 باعتبار الحول باعتبار الصلابة قوله بينهما غاية الخلاف في حقيقة
 التعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين المتشابه والخبر
 متعلقهما خاصا منطلقا التقابل يسمى بالتعاند وقد لا يبرهن هذا الصدد
 فيشمل التضاد تقابل السواد والخبر ويسمى تضادا مستهوا وبمختصر
 التقابل في السريفة في بحث ههنا بحث وهو ان تعريفه للتضاد الحقيقي
 الدلائلية غاية الخلاف لا يثبت القام لانه السكافي ان في الخلاف
 والخوض من امثلة جملة التضاد وليس بينهما غاية الخلاف انما
 هي بين الحلاوة والمرارة الا لا يقع على التعريف ان تعاند الحلاوة

كلية و

التضاد والسواد كان بينهما
 ان الصفات باقية بغيره
 شئ من السواد خصة بغيره
 شئ من السواد خصة بغيره
 الثلاثة و

المخوفة

والمرارة ليس شدة من تعاند الحلاوة والمرارة وقد صرحوا بان تضاد
 الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون الواحد انهم يشعرون مراد السكافي
 هو التضاد الحقيقي ان لم يجعل البياض والصفرة متضادين بل
 عددهما من قبل سميته لتماثل ولعل هذا الباعث للتأرجح
 على اعتبار غاية الخلاف في تعريف التضاد من ان يكون من الجانب
 الاول او من الجانب الثاني عند السكافي الاول والثاني من سميته التضاد
 لا يفتنه كما نرى الفاضل المحقق **قوله** لكنه هو لا يتو واد على المحل
 كونهما من الاجسام دون الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل على
 ان التوارد على المحل انما هو الاعراض فيه لما عرفت من ان المحل
 اعم من الجوهر والمختص من الاعراض هو الثاني الاول **قوله**
 ولذلك اختلفت الصور او اعم لا تختلف في اسبابها لتفاوت
 وقوله ترتيبا اعم احتمالا على هيئة مخصوصة من غير نسبة
 اختلاف في فاعله وقوله فاعله من صور التقابل لانه في الاختلاف
 الصورية الترتيب وقوله من صور التقابل لانه في الاختلاف
 في الوضوح واختلفت الصور ترتيبا وان كاد يقتضيه اختلافها
 وضوحا لكنه قصد التنبيه على اصالته وظاهراته لا يمكن
 جعله صورة من سميتها في الخيال فيلهذا انما يتم اذا لم
 يجعل تقارن الصور بمعنى الصور المتقاربة ولا يخفى ان
 نقصه ليسا حله عبارة السكافي ان عبارة هكذا والخيال
 هو ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال لا للقطع بها
 با متناع العطف نحو هذه الامور المتعددة ودعليه الشريف
 في شرح الفتح بقوله قلت لا ثم ذكره لا متناع مطلقا فانه
 اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جازنا العطف على
 الملاحظ هو هذا التعاند اذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع
 لم يكن العطف لانه ليس جاسعا بل اعم جاسع غير متناع اليه كما صرح
 به في حق قلت فعلى هذا تكون حالة ما لانه يقتضيه كمال
 لا يقطع هو ان لا يلتفت الى وجود الخال مع ولم يفرق بين
 حقيقة

انه لو جعل

لا يمكن

الاول والثاني

والجامع للثاني

جعل يوم الجمعة قيدا لثاني
 لانه ليس جامع بل متناع جاسع
 فويلت اليه قوله
 مقتضية

الحاجة فيها الى التناول لله تعالى ان يتقوى على المتكلمة
 العزيمتين التذنب والتذنب اشتراكهما ان كل منهما يتعلق بالياء
 المتعدية ان ما ذكره في التذنب بحيث لو تامل المتأمل في المباحث
 المتعدية لعلم ما فيها من الجاهل والتذنب وهو جعل الشيء ذاتية
 في الصالح الذناب بالكلية عقيب كل شيء وذاتية الواو في الموضع
 يتقوى اليه سبيله وكذا الذنابة بالضم والذات السابعة عن كل
 متعلق آخر بالكلية شيء آخر مقيد للمعلق ان قلت بل في حاجة
 قلت في الصيغة قبل نحو الضمير ليس للربط بل لضرورة كون الحال
 في صيغة شذوذاً ثبتت بالحال المعنى للحال ما بالجملة فيقول
 لا استك بالجنس فاحم في حاله في بابا للعلم الفاعل وهو بيان
 لا يتيان فكيف بيان للفاعل لأن الفاعل هو الذات الفعل
 صدر من الفاعل ووقع في المفعول سبباً في تلك الصفة والهيئة
 والتقدير ما يقبل ان كان بالصفة المتغيرة المتبدلة لان كون
 الفعل صادماً او فاعلاً في الذات والصفة لا يربط امره
 فلهذا طرح الشراسي وهو غير ان تمامه ولم يبق سوى القول
 زناهم كذا اذا والبيت لسبيلين شيان من قضية مطلقها
 حقيقة في قولهم وكلنا القوم اخوان على ما لم ان رجعت
 قوماً كذا في كذا حقيقة عنه اي عرفت عجزاً وصرح المر
 اي ظهر والكشف وانما ايجازنا في تشبيه الحال وجه الشبه
 سوتهما حكماً صاحبها بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه
 الذي لا يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة بكونه بكونه بكونه
 وقد قالوا هذا من جهة سبب وقوله في سبب وقوله في سبب
 في حكم الموصوف والمعين في قوله من القوي والذات يجب تقديم الحال على
 في شرح الفتاح وروى هذا الوجه بانتم في قوله سبعة واما المصنف
 كلهم وليس سبعة في حكم الموصوفة حتى يتم الحال على الحال في
 ان قوله في سبعة كلهم سبعة سبعة كلهم سبعة سبعة كلهم
 الموصوف

لها ما فيها من

الحال

المتكلمة بيان

على الهيئة

صحة

قوله يكون

في قوله في

نلاحظ

نلاحظ ان بعضهم كلهم وخمسة سادسهم كلهم هذا لو حمل على
 يخرج النظم عن نظام ولا شك ان معنى الجمع بناء سبب مع
 وبما يلحق ان مفتوح فاعلم الواو عليه ما كبر للصوق بالمتكلم
 فيكون هذه الواو ايضاً في المعطية كالحق معن مع والمالية لا غير
 وههنا بحث وهو ان المتكلم في كتيبة نحو وجوب تقديم الحال
 على صاحبها عند تحضر كثير منها على انها لو تأخرت لا تلبس
 بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلاً كذا ثم قدمت في حال
 الرفع والجران لم يلبس طرد الباب وهذا المتأخر فيها اذا كان في الحال
 تكرر خصوصاً لجواز الصفة في الوارد يجب تقديمها عليه ايضاً والخاص
 الفرق في الواو ماضٍ لا متبأس الحال بالصفة ولهذا تقدم على غيرها
 الآية في ان الكلام فيها وعدم التقديم على كون ذي الحال في حكم الموصوف
 وكانت ترفيدان المتأخر فيها اذا كان في الحال تكرر محضة شذوذاً
 الحال بين الهيئة والوصف بين الذات والصفة اليه ان الذات لخرج
 منها اليه ان الهيئة فالحال على الوصف اخرج واما اذا وصفت بغير فقد
 حصل بيان الذات وما سببان بين الهيئة بعدد فالحال على الخارج
 بقول ان اذا كان لطلق تخصيص ذي الحال في رفع وجوب تقديم الحال عليه
 لم يجب ذلك التقديم في مثل كذا كذا وجوب لم يصور شخص متكرر في
 الحال تخصيصه تقديم الفكر عليه وهذا خلاف ما صرح به وادخل هذا
 ما اورد في القول بتخصيص الفاعل في مثل جاني رجل تقدم من ان الشخص
 لما كان بالكلية ان التخصيص حاصل بعد الحكم بالكلية على غير الشخص وهذا
 لا يلتزم ولا وجه عند ان يعلق ذي الحال في الآية لا تقدم فيها عليه
 لما اشترى اليه من كون الواو في الفعل لا يتأخر انما ذال الشارح في آخر هذا
 الباب في قوله تعالى فاعلموا انهم كلهم قدس كما هو له صاحب
 اختلف في وجوب التقديم في هذا المعنى ولا تكرر محضة ينبغي ان يقدم
 بعدم تقديم الحال لاذبح ووقع الكثرة المحضة ذال اذا تقدم عليه الحال
 نحو في كذا جاز على ما هو المشهور في العلم ان في الجملة الحالية الحالية
 من خبر الحالية بالواو في خبر تقديمها في ذال انما في حال الواو في ذلك
 من الضمير

صحة

بناء

بالتفصيل

جائز

بعد الصفة

حقيقة

مطلق

الحكم

ينبغي ان يقدم

الحال

المعنى

كأن نفس من أصبح على جوارحه عند الجهل وادان منه المقاسرة فقله
 المراد مني تأمل اولى بالزوم لذلك الكلام السابق قوله ذلك
 الكلام المستلحق لطرف مستقر في الكلام اولى بالزوم الثاني لذلك
 الكلام لا لغو متعلق بالزوم تنبيه ما ذكره الفاضل المحقق من ان
 التصحيح يبق بالانتماء وهذا الوجه وان كان لا يتصل عن فرع عند
 بناء على ان المفهوم من كون هذا الشرط المذكور اولى بالزوم كونه اولى
 بالانتماء في الزوم الثاني للكلام السابق لا ينصف به غيره ولكن
 يخرج الكلام عن خصوص الضمير وههنا الوجه الآخر في الترجيح
 احدها ان الزوم مصدر من الفعل المعقول ومعناه لا يكون بلزوم
 ونظيره تفسير الضمير فيما سبق يكون الكلام وتأتيها ان قوله
 الكلام السابق مرفوع بقوله اولى لانه فعل المضارع وانما هي انة
 مرفوع بالزوم لانه مصدر واعمال المصدر المعرف كثير اكره
 وان لم تكن تنحى والطلب العلم ولو بالضمين اعلم ان كل من لو كان في
 مثال هذا المقام ليست له في العلم الذي هو العلم في العلم
 قصد العلم والاستقبال بل كل منهما مستعمل في تأكيد الحكم
 البينة ولهذا في القوم يقولون انما لا تكذب فانك طالق
 والطلاقة اليقينية المراد من شيك الطوائف الأولية العين
 والشك الحجاب والطلاقة المحض من طهرت مرة اى حجت
 وفي معنى هذه الجملة متوسطة بين اخفاء كلام واحد بالظاهر
 من كلامه نوع خفاء اذا الظاهر ان قوله بها المراد كلام مستقل وقيل
 آخر الصريح المذكور ثلاثة ومن اعرف اعقب واقله لكن الرواية
 في هذا البيت غريبة بكون الية ولعل في رواية اخرى على اطلاع على
 كل من فيها وحاشا كما صرح على الظاهر في مدح الحافى والمضد
 وصدره ويحتمل ان يكون مقتضى خبره وروى في اكثر الكتب ما يدل على
 ان لا يقطر حال كونك تعد ما تعطيه كثير هذا على احد
 الوجهين في قراءة الرفع في استكشاف الوجه الاخر منه ان يحذف
 لوي بطران ويصل عملها واما اذا قرئ بالجر على انه من نعتين
 مناد على المرفوع محرم

ضد
قوله
حقيق
بشيء الفعل
مقتضى
وذلك كاشح الى الصلح
لو شكا في غير
لو شكا في غير
آخره
والشك
بأنه
بأنه
بأنه

الحق

لا يشترط في استكشافه فليس ما تضمنه وفي الآية وجه اخر ذكره
 في التفسير فيمنع دخول الواو كما يمنع في المراد ما قبله من عبارة
 لا يباح حيث قال فيجب ان يكون الضمير وحده كالحال المراد بالانتماء
 لا يبرر عليه بحسب الظاهر لم يذكره لانه يكون الوصف المذكور في
 الحال المرادة مؤثرا في وجوب الانتماء فيها على الضمير ليس هو الكلام
 ووجه عدم الواو على ما ذكره ههنا هو ان ليس المحقق على صالة الفاعل
 المضارع المثبت بالحال المرادة في حال وجوب الانتماء بالانتماء
 الحاضرة بها في استماع دخول الواو وقد دلل سابق كلام على استماع
 ودخول الواو في الحال المرادة حيث استدلت على ان اصل الحال
 مطلقا ان لا يكون مع الواو قياسه على الجزم والعت ثم بين
 المخالفة المصلحة للجملة فيمنع بها المرادة على المصلحة اما ما
 اورد عليه ايضا من ان هذا قياسه في اللغة وقديسه كقول
 المحققين في جوابه ان ما ذكره الفاعل من قبل الجملة على الترتيب لا
 قياسه في غير موضعين من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 من التعليلات المذكورة في مثال هذه الباحثين من سيات
 والافاضل دليل هو الاستعمال اما ان يكون مشتركا بينهما
 او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستعمال واما في ذلك المذهب
 الثالث وهو انه حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال فيجوز ان يارة
 مطلوبه وهو ادالة المضارع على القارة وتساك في الزوم الاول في الخارج
 يطلق الاسماء المشتركة على ما فيها وانه وضع للضمير للضمير
 عن حديث حاصر لفظ المضارع في قوله من مشتركين الحال في الاستقبال
 لزوم ان يكون ما هو من سمات المقابلة بوضع لفظ بلان القول
 بالاشتراك وتساك لهما في الكائنات المتبادر منه الحاد فيهما
 يحتاج الى قرينة وان الناس ان يكون لهما حقيقة كالحافى
 من خصوصية ولست قبل من انهم وتساك لهما في الحاد فيهما
 الحال في ذلك ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود والفصل للمقام
 كالا يجر ههنا نظر لانه الحالة جواب لنظرا في تحقيقه

فقرئ
عليها كما يطلق

الفاضل المحقق في وجه وجوب تقديم الماخى الواقع حال بعد
 واستدراج وجه والصك الصريح بالآلة تكافؤت وجهها أي ضربت
 فلما خضعنا لظايرهم البيت لا ظاير جمع اظفار مرفوع في موضع
 ورواية الشوكرة والقوة وقيل الملة بالظفار الماسحة وما كان
 جعل وقال القليل لربها كاهنهم على امرهم ما ضاها على ان اجنته
 بغير ما رهنه الا وهي فانه رعاة وامرهم على ان مضاعج جعل
 بغير البيت لما خشيتم منهم هربت وخلصت وجعلت بالظفار
 عندهم ويقيموا عليهم **قوله** وتل قوله تكافؤت وفي الآية في شج
 اللبيب للسيد عبد الله ان وجوب الاقتصار على الضمير في
 الضام مع المشتب اذا لم يكن مصدرا بقدر واما اذا كان مصدرا
 بها فيدخله الواو كقوله تكافؤت وفي قوله تكافؤت في قوله
 ليكون ما ذكره الشارح الظاهر **قوله** وعناه ان يفرض ان كان في
 الزمان الماضي او انما لم يفعل بهذا الفعل الماخى المتقرب كان
 محضه الخاطب وتصوره ليتبين منه كايون ما يستلزمه في الخلف
 فاقوله ان قوله في موضع حفظ الضام مع الى المثال الذي وقع الكلام فيه
 لان مطلق حكاية الحال الماضية هذا اذا ذكره المفسر عن الذي
 بافظ اسم الفاعل من قبل الحكاية كما صرح به في قوله تكافؤت وكلمته باسط
 ذراعيه بالوضوح ولما عمل باسط في المفعول انه يشترط في عمل
 اسم الفاعل كونه في الحال والمستقبل بالجزء ليس في حكاية
 الحال الماضية ان اللفظ المذكور في ذلك الزمان يحكي كان على ما يلفظ
 به كما في قوله وهو حق في غير ان على ما ترجمه الفاضل المحقق في قوله
 شرح الفتح بل المقص حكاية المعنى هذا وقوله كذا على ان يصرح
 حكاية الحال الماضية ان يقدم نفسك كذا موجود في ذلك الزمان
 او يقدم ذلك الزمان كما انه موجود لمكان لكن ما ذكره الشارح من
 من كلام صاحب اكتشاف حيث قال معنى حكاية الحال ان يقدم
 ذلك الماخى واقع في حال المكمل في قوله تكافؤت فلهذا نقول ان انبياء
 الله من قبل وقد استحسنه الفاضل الرضوي **قوله** دون النهي

للام

ليرفع

بالنظم

نور

لشرب التمر الذي هو علامة الرقة فيكون اختيارا في البقاء في القراءة
 بالتحقيق وجهها أحدهما انه منى يقر وحذا لكون المولى من الخيلة
 تتعنا ولم يحلفا لثابت طافا لو وجدت فيها لحد في معرفة ما حاج
 الى تحريك الشاوية الساكنة وحذا لتساكنة اقل تغير الشاوية
 الفعل مرفوع وفيه وجهان أحدهما انه خبر فمعنى متى
 كما في قوله تكافؤت بعد ذلك الامانة والتكافؤ موضع الحال والظلمة
 فاستقيا غير متعين هذا وقد يجوز ان يكون لا يتبعان بيضا
 لحفة لون التاكيد المحفظة على ذهب يوسر كسرت كالتقاء
 الساكنين في ايمت تنجات انشاء فيجوز العطف فظهر ان الآية
 لا تصلح للاستشهاد دليل للتشديد والمعنى ما تنفع حالكم
 أو اشارة الى ان العالم في الحال ما في اللام من معنى الفعل خلو
 من حرف الاستقبال كالسين ولين وقيدته بكلام الفقه وهذا
 المقام بان عامل الحال قد يكون مفعولا زمانا كالكلام فيجب التحديد
 هناك عن حرف الاستقبال وما عناه طراد الباب فلهذا حذا في الآية
 المذكورة الشارح لئلا يفهم الحال مستقبل في الجملة فيرجمه
 هو ان الشاوية في الجملة كما هو ثابت في الحال والمستقبل على غير
 كذا ثابت بين الماضي والحال في لئلا يفهم الحال مستقبل في الجملة
 فعل العوض في الحال والمستقبل بان الفقه فان قلت منافاة الماخى
 المصدر بعينه لا يستقبل الصريحين صيغة الاستقبال وعلاوة
 و منافاة الضام مع المصدر بعينه الماخى من جهة المعنى ليس لا قلت
 هذا فان لم تكن صيغة الضام مع حقيقة فعل الاستقبال
 بخلاف الحال وقد ذكر الشارح انه مشترك بينهما حقيقة والحال
 بان المستقبل كيف ولو ثبتا لثابت في نفس صيغة الضام مع
 والحال لا لثابت في الضام مع الواقع في قوله تكافؤت في الحال كذا
 في الماخى الواقع على لفظ قد بل الجواب الحق ما يستعملك في وجهه
 دلالة الماخى على المقارنة من ان الاستغناء في الآية وغيرها
 لا تنافي مقدم لكن لا يستلزم ذلك انشاء فيحصل المقارنة

مخالفها
 وقيل الثانية قل
 تنويرا

لا يستلزم

الشيء

ما لم يجمع

في استبعاد

مب

قائمة

بها

بين

لها وما كانت فانت هذا الما عينا فافهم انما واصل من البيت اوله
 بقا من مصعب وبنايه فابن اصيل من اصيل قوله بقا في
 مصعب وبنايه اي طابني مصعب بن الزبير واخيه وابنتها
 فابن اصيل اي اصيل اعرض للاخبار فلا اصيل تاكيد اما واصل
 من افاذ الميراث سكنه من القود والمصعب البيت عذوف المعنى
 سكنوا في القتل من دمي فنهضت فنهضت من نهضت الرجل على
 فنهضت اي كفتته ونجسته فكفت وانجزت اصله فنهضت بلك
 ها آت ما نالها من الهاء والوسطى نوالا للفرق بين فعل وفعل واما واصل
 التولعين سائر الخوض المحرم لان في الكلمة نونا ان كانت تامة
 ذكرها حبا لكشف في قوله تعالى ان كان الظلمة ذوات ان كان التا
 حقا ان يدخل في الحركات والمواضع تدخل في الدركات ان كان في
 كسرة وهما كسرة سرية كما يشهد الفاضل الجني وكذا ذكر في شرح
 اللب وغيره ان كان في كلمة تامة ايتم بها معنى يجعلها تامة
 وجعلها غير تامة لان حركاتها لا يصلح فلا يصلح اليها الضموت ولا
 ضرورت في البيت الهجاء لان بيت وحب دخول كان الشا
 على الحركات ومن شاعده اتي تكون في مقام وقد يقع الكبر
 فان قلت الكلام في الحال المتخلة على ما سبق والكبر بعد قوله غير
 منقول فكيف اوردته ههنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ كما تحقق
 ولم يمسح غير فان قلت لم ينقل علم سائر البشرى ها كيف
 عظم سائر احوال المتخلة قلت ليس في اللفظالة على علم انتقاله بخلاف
 قوله زيدا وك عطا وهذا القديكي في علم سائر احوال المتخلة
 شرط في الما في البيت ان يكون مع قد ظاهرة كلمة مشعر بان
 عامر كمن مذهب بصريين ان قد انما يجب في الماضي الميث الراجع حكا
 اذا لم يوجد الواو في كذا ذكر في الحديث واعلم ان وجوب قد في الماضي
 الميث حلالا اذا لم يكن بعد الواو كذا في الضم وحده من دون قد
 والواو اكثر نحو ما لقيته في القوم بانه بناء ولا يكون ما لان الواو
 في الا ان تدخل في الحسم ولفظ قد لا تدخل عليه وقد سبق في آخر الباب
 على و

الحاس

نيل

لبي

نوب

نق

والله

لما

نيل

لما

نيل

الما من الشا من هذا الكلام فيه فليذكر الامثلة كذا ولا تها
 ولما ذكر حصر صلي من ان قد حصر وضائق ووجه خلافه
 فانه لم يحصر خلف قد من الماضي الميث وذهب الى ان حصر في يقع فيها
 حلا بل هو صفة موصوف حاله في انما فكم قد حصر ووجه بان
 الموصوف المذكور اذا تكرر يكون حلا شرطه حقيقة الموصوف اذ كان
 ماضيا فضاية هاهنا لا سيما اذا عطف الموصوف فانه يكون في صورة
 الحال القائمة مقامه لان قد يقر بالماضي الى الحال في حيث لا
 فليجيب القاري بالاسماء المتكررة بالقرن والمطوب في الحال هو الكلام الاول
 وقد اشار الى حيث قال القاسية بقرن القاسية فان
 القاسية من التبع في حكمه ولذا اطلق لسان على النعمان القاسية في الحال
 وفي بعض نسخ شرح اللب لفظ قد يقر بالماضي من ذلك الزمان
 فيكون المقارنة بمنزلة المقارنة في الكلام بعد ما لا عن سبب ان القاسية
 ان المقارنة الحقيقية المقارنة ما هو في حكمه ولذا قال الفاضل الجني
 اذا قلت جازم كذا كان المفهوم منه كون الركع ماضيا بالنسبة الى
 الجوز بقدر ما عليه فلا يحصل مقارنته الحال بها لهما واذا دخلت عليه قد في
 من زمان الجوز ويضم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان مقدما
 على الجوز ولكن قاربه كيف ولو لم يكن المقارنة في الحال لم يحتج في مثل قوله
 زيد راكب القاد صلا لان المفهوم منه ط قد قبل التسليم بكون الركوب ماضيا
 بالنسبة الى الجوز قدما عليه لا كونه بعداته فيضم المقارنة من جعله قد
 وقاربه في ذلك من وجوه قد جعلها كذا ذهب اليه الكوفيون نعم لو اوردنا
 ولم يوجد فعل ماضيت ومع تلا ذلك قد لان ابدأ بتطابقة النسبة بان
 المقارنة في جازم قد راكب بضمير ماضية قد جعلها قد في الحال وقد زيد راكب
 من انما ضمير في قوة القالة عليها لكن وقوعه بدون ذكر قد قبله والكلام
 فانه حاجة الى التفسير فتأمل كقولنا في العلاء اصدقه في مائة الف
 قصيدته قد وقع فيها بقاء مطلقا بخلاف الغراب ليس بذي شمع بخلاف
 ان الشعير في الصنيع امر بالذي الخبر والغراب جمع غراب والشعر الطويل
 الطويل المستقيم والخير الطيبا ووالشعير جمع شعير بفتح الشين وهو

الحج والصلح الشق والملاذ التفرق وهذا جنى على عادة العرب من التظلم
بالغلاب وفي المثال شام من الغلاب الذين اصدقوه في مرية اى اصدق
هذا الجنى حاله في ذلك ما اخبر به الاستيلاء فوجدوا انهم اصدقوا
مع ان جنى غير حقيق بالانتماء ولكن ان يصدق اصدقوا استغوا
انما يصدق على حلق الحرة ولا يصدق على غلبة ولا اخبر بعد ان المين
والاولا ظهر الملاء بالآيات الشعرية عليه وقوله تعالى في قيع آيات
الفرعون وما كنهه في اليد ايضا والعصا والطوفان والجراد و
القتل والصفاوح والدم والطس وهو نقاب الموالهية في
الحجاة بدعا موسى عليه السلام ربنا اطرس على اموالهم والحدوب في
بواقيهم على الامتيازات الاخرى ان رهبنا العلق والنقصان في
الاولى لم يعبث بها موسى عليه السلام في فرعون والثانية من
بين قبل الحدوب الجوب في الدارح وهذا دفع حناجر الكفار على
الاولى السابقة بالاولى احد عشر يحصل الكرامة عليها في
نظر قد سبق ان الاعتبار الكرامة المطابقة وهذا قيل للمنى المطامع
لان ذلك الحول تحققها جما في نفسه ثم اذا استمر العقل في
بان من ثقتا انه العكس على قصد الاستغرات والاشياء وبذلك فاه
والقى في الاشياء في الجلبة وكان نقي النقي ثباتا دائما مشددا بالادب
ما انقلبه حتى ذلك لاختفاء الاموال الدالة على النقي بل زال عانك
وتحتمل بالحبس لوضع على العز واصله التحقيق بالافعال الدالة على
الاشياء مشروعة وتحقيق هذا كان ما زال العزوا ثباتا دائما بالاشياء
في الجلبة والاشياء من كلام الفاضل الجنى ان يكونه قال بزيادة الاشياء
جدود التي عليه علمانه قد يعجز عن الجواب الذي ذكره ذلك الفاضل
الجنى بانه لا يتأتى في عومه واطرافه لانه اذا قلت في جواب ما زال
مزيد غنيا لا ردا على من يدعي دوام النقي يكون المورد عليه بانه لا يتأتى
وان امكن ان يدفع بان ماذكر في الحقيقة من قبل ورود النقي على الاشياء
فما ظن وقد عرفت ما فيه من ان المطالب في الحال فاقته حصول
مضمونها لحصول مضمون العالم لو كان في الاستقبال بامرمان انكسر

وفي المثال شام من الغلاب
الذين اصدقوا
بالصدق

يقبضه في لاختصاص
من البس

واما الامتيازات الاخرى
وهي الفاقد

دلائل
والاستمرار

واللاد من الاستمرار المذكور هو المقارنة برتبات الكثر من هذا من ذلك
فمن رفيع فوق وقوله على لا يتبدل الرفع رواية بسبويه
وقد مضى عليه الشيخ عبد الله هراييم كما عارض الفاضل الزمكي على
السكاكي بان رواية الرفع ليس ثبت انه مما لفت لغير الجنى ليعمل
عن القول وفي شرحه المقتاح وقد ورد في عدة على وزن بوزنة
بضم الهمزة وهو مصدر الجلبة الحالية بينهما من اول الامر لانه
ما لدهو في التحقيق من نصب المبتداء للقطع بان الحال هي الجلبة ويحتمل
ان يكون نصب عودة على الظرفية اى يرجع في عودته على بدنه اى
ذهب في طريقه الذي جاء منه وان يكون على المعنوية فان مرجع
قد يحتمل استعدادا في قوله تعالى فان رجعا فله المطابقة منهم
وذكر ان الامتيازات في الامتيازات عودة من المصادم التي تمت مقام
الحال بخارج سلها العكس وفعلته جهلك وطافك لعدم دلالة
على عدم التيقن او اذا انتفى الدلالة كانت مخالفة الجلبة
من هذه الحقيقة مع ظهور الاستيناف فكان دخولها او الى
مع ظهور الاستيناف على توضيح ظهور الاستيناف في
اسمية باستقلالها بالفاصلة وهذا جفت وهو ان المستند على
الاولى دخولها او على الجلبة لاسمية من ثقتها الساكنة واحدة عدم
والاشياء على التيقن وظهر بالاستيناف والجواب على سبيل الدلائل
او كل من التعليقين المطلوب ج انا او لا فلا في حديثي التزويد
الدليل الذي ذكره على جواز الامرين في مقابلته الشق الآخر وهو لا
على المقارنة فكيف يستدل به على اولوية دخولها او مع وجود
معارضته واما التا فلا في ظهور الاستيناف في الاسمية كظهور
في الفعلية لا اشتراك الدليل وهو الاستقلال بالفاصلة في التيقن
لما ان ثبت انه في الاسمية اظهر من الفعلية ولا سبيل الى ان
اليقين والامكان في المضامع المنفي وكذا الما في ثبوت او ثبوتها او
الولى تحقيق ظهور الاستيناف مع وجود جبهة مخالفة لها
المزودة كانت اى ما تم من اهل العلم والمعرفة وانهم تعلمون ما يشهرون

على المعقول

على عدم ظهور الامتيازات في
الاولى

كقوله في الفعلية في
الاولى

بالاول على تزييل المتعدي من قوله اللام والماء على حذف المعنوية قوله ذهب
 مرتب وقوله وان دخلوا الى فيه خلوا من ما كان فيه كذا كذا بالغير
 ايتى من الواو والياء والفتحة ويروده في كلام ربه الغرة كثير نحو اهلوا
 بعضكم بعضا على قوله لا معقبة في قوله وفي النظم قوله ما بال ربي بك
 ومعها لا يرقا وكل من سويده استغناء عن الواو بنية الضم اذا كان
 معلوما عن جميع الترتيبات بدمهم اي منه حتى يدخل في صلته العالم
 المراد من الادخال في صلته العالم ان يجعل قدامه قيوده تعالى به في الدنيا
 وعدم جعلها شيئا تاما متقادا والماء بالاستيناف الذي ذكره عنك في قوله
 من قولك وجدة حاضرا آية براد ان يخرج لليلة في البيت لا يظهر ما يليه
 بالمرء لعدم استباق الدعوى الى ذلك كما يشهد به المدق السليم لكن يجب
 تقديم الخبر على البداءة والوجه في قوله المعنى كما في سندا في قوله ويرد
 في التقييم هذا في التوجيه الذي ذكره الشيخ انما يحتاج اليه اذا جعل اللفظ
 بين الخاصية والبيان مقدما الى القول واحد كما يسا على جملة المعنى
 اما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجدة متصفا بمضمون الجملة
 فلا وقد يجوز ان يكون الجود والكثرة فاعلا لخاصة وهو قول الف لبيان
 حال الفاعل وهو قد عمل في الظن اعتمادا على ذي الحال فاعلا على ان يكون
 وهذا وجه وجه اذا جعل الخبر الالف في مثله مقبلا او مضمونا منه
 والذي يلوح منه كانه اعتراض على التمام كما اشار اليه الفاضل المحقق في
 والذي خلفه التام من الخبر وانما يقول في قوله موضع آخر انما اذا قلت
 يلوح منه انه امر اولوية بالتكسر الذي يلوح من مجموع كلامي على في الشيخ
 ان جعل قوله منزلة في الموضوعين على التماسيب والتشابه حذف الواو
 اي جاز الحذف كما على عليه سياق كلام الكشاف في تسمية المكنونة وتكلم الله
 اي فانه اورد كلام الكشاف في قوله على ان يجر الجملة الاسمية من الواو والياء
 بضرب من التاويل والتشبيه بالمرء والذي ليس كذلك ان يكون
 هو في صق خبثا اذا انكش على لدة او على حلق المضاف الى اهل لدة على
 المستأجر والى ذلك وكذا كبر العيون استنكها بينه وبين كبر العيون ان يكون
 اذا استنكها والباء فيكون اليا طائر معروف وجمعه ذوات والباء لغة

العين على

تشبهها

الاعوى

الوجه

ل

تجربة

فامس

يد

فيه وجهه انما في زمانه ويترار وان امرئ ليسر اليك ودونه آه موضع
 الاستشهاد وقوله ودونه مومة والاسراء السير في الليل في بعضه
 كما ظن ان اسرى نفسه واسره يتعدى ولا يتعدى واسرى به
 كقولنا خذت الحظام واخذت الحظام والمومة ملح واحد الجوى
 وهي المارة قال ابن المتراج المومة اصل مومة على وزن
 غللة وهو مضاعف قلبت الجوى العا لفرها وافتتاح ما فيها
 وذكره في صفة ضرام السقطان تشبيه المارة بالمومة بناء
 على انه لما فيها من الخوف والمها لك يوجب بعض ما لكانها الى البعض لا
 يتدر على صرع صوته حذرا عن حقوق الهلاك بهم والبداء المارة
 من باديبها في هلك وتشبهها بالمارة من باديبها العطش ناهية
 والذليلع سلما والسائق انقاع الصمصغ وهي المستوى من امضا
 نبات فيها وجهه السائق والسائق بقاء وجهه السائق الخلق و
 خلقات فالواجب ان يذكر ما سببه في اختيار المراد في الحال
 على المحصول ومن الجود والفتحة واما اذا جعل حذرا عن الخوف
 اوراق صلة الموصولة هو المتهور في سلكه والحق ان حركته
 سيف آه لا يخفى على كسان هذا السر في توجيه كلام الشيخ فانه لم يمتد
 من وجه اختيار المراد في الحال على الخصوص بل هو بيان للتمام بوجه لا يرد
 عليه شيء نقلت عن ابن بصرى في آية كانه يتخطا خطا امرأة
 عزلة على اعتنا به بشأن بنية في بعد وحواله وحوله حالية
 وان حاليه كماله كذا في القامح وادركه قبل تعليم اي شرا على
 التعليم والبيش لا شتا الى البر على صاحبه وقال بعضهم هذا انفس
 علة الخبي نصف النصاراء فاعلم تمامه وحققة بالفتنة لا يدرك
 البيت لسبب من عيسى نصف عواجا طال مكنته في الماء وقدا مشد انكش
 في كناية المستر باصلاح النطق والها يروى بالنصب على ان نصف من
 قولك نصف الثور اي بلغت نصفه فاعلم على نصف ضير من ثمره عائد
 الى الفرض على هذا فانه يكون في البيت شاعدا على حذف او الحذف الى الجملة
 الحالية مشتملة على ضير في الحال وهو كانه في الربط وتعدى الى الواقع من

ان يشبه

يوم

عن حقوق

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

الاسماء على حدة

الاسماء

منها

بمعنى الينا وقد يفتح منطقة

بمعنى شدة الحاجة الى الحلية خالية عن التزيين يحتاج اما على تقدير الحاجة الى تقدير
 ظهور يعود الى الحكمة او الفاعلية فيه فليس فيه شأنا على جواز حذف الحوا والمالية
 على هذا التقدير اية كما يشعر به كلام الفاضل الحنفى في شرح المفتاح ثم لا يرد على تقدير
 الفوا وليكون واردة على الاصل **الاسماء** في الجواز والاطباء والمسألة فانه
 الجواز في تبيينها على ان يناسبه التفسير في الكلام واراد في الاطباء كونه
 مقابلا لدرجته **الاسماء** في الجواز والاطباء لانه يتعذر المسألة مع انها
 اية لانه لا مفصلة الكلام في لفظ ما يصدر عن البليغ ساريا لانه يكون
 كناية بقدرها كذا في شرح المفتاح للشيخ وفيه بحث لان عدم الاعتداد
 ان يكون اذا كان قصدا للبليغ فيريد عن التلك وليس تعين الجواز
 ان يكون في الكلام مقتضيانا وحصولا من الجواز اية البليغ
 واما البليغ فمن حيث ان براعها وبشرها مع كونه لفظها شاعرا
 ويؤيد ما يشاء لانه من جوار كون الخوض بالنسبة الى مقتضى المقام
 ساريا للمعارف والاسماء مع براعة المهم لان قوله انه ليس
 بليغا من حيث انه ساريا للمعارف من حيث ان قلت وكذا في الجواز والاسماء
 ان ليس به في الوجه من حيث انه اقل من شعراء الاسماء ساريا
 من حيث اشتغاله على خاص فقلت كونه اقل من شعراء في شعره وجوده
 جلائل المسألة فاما الكلام ايند منه يشير الى انه لا يقدح في كون
 الكلام موجزا كونه ساريا على كلام آخر وكذا الكلام في كونه ناقصا وقد
 جعلت من قبل المتأخر ايراد من الضيف والعمل على الحل
 ولا في وجهها كلامهما بمعنى واحد فالجواب الصحيح ان الفاضل البليغ
 وقد يفتح منطقة وتخرج في معنى في قوله فعل وفي المثال
 من باولها ففهمته والظاهرة في قوله واما في قوله عرجك
 حكمه النقص في الخلق صوت الراء في غنقه وقد يفتح في قوله
 بعين غير محجة **الاسماء** من عبارة العبارة المتعارف اى من عبارة
 الكلام المتعارف وكلامه او الاضافة بها بينه والاطباء
 ادوة بالكتاب منها والاطباء على اصطلاح الكفاية المسألة لما
 يوجب وهذا التفسير لا يرد به التزم لان في هذا على اصطلاح آخر

على

اى ان يكون عبارة المتعارف اكثر منه لفظا اى كونه اقل من
 المتعارف مع انه المذكور في سبوتان هذا من معنى الاختصار
 فادوجه للمقوله يرجع الى اختصاصه واما حديث السبوتين لانه
 هذا المعنى اية قد سبق ضمنا وكذا الكلام في قوله واخرى ان يكون الحكمة
 خليقا باسطة ما ذكرنا فافهم وليس المراد من قوله على الخلق في وجه
 الروا لانه لا يفتح لان في مرجع كون هذا الكلام موجزا ان الكلام خليق باسطة
 من شعراء والاسماء لان بلا خط ان هذا الكلام عاينها من شعراء
 هذا التخليق الى ما ذكره الشارح واما ما ذكره وجه الرد من لزوم التكرار
 بلوفا فانه لان هذا المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذا الثاني في مثل ما كان
 ساريا لا تعارفا لاسواء لكن يكون كون الكلام خليقا باسطة من هذا المعنى
 كنهه ايجازا لنسبة الى ما يقتضيه المقام فان قلت اذا كان الكلام
 باسطة كان هذا الموجز الذي ذكره مطابقة له فلا يكون بليغا قلت
 مقتضى الكلام باسطة لكن مدركه لغرضه كالتبيين على العبارة
 من وجهها من حيث الشباب واتمام الشيب **الاسماء** فاعلم ان للاجازه
 هذا من حيث ان ذكر الغرض من غير ساريا في من الجواز والاسماء
 عند السكاك في قوله تعالى لا يجرى ولا اختصاصا اخرى وقوله فاما
 نعم لم يقل الجواز اختصارا بيان لما قاله الشارح فنهى عن حذف
 حرف الفاء واولا فضاة ظاهر كلامه في شعراء ان حذف كل منهما يقيده
 كونه اقل من عبارة المتعارف فاما ان يكون للواسط عبارة ان او
 يراد ان وجه الاندية حذف في جميع الجازين لانهما بالاستعمال
 اذا قال الخليل نعم صدر في بعض التليق في الفارسات التليق
 المنش السيرة والحيث في قوله خمسة اركان قدما وخلف
 ويؤمن وشمال وقلب والمعن لا بعد الله الشمر للهيب ولاخذ
 انما لاهل الجيش بعضهم لبعض غير هذا فافهمها والاسماء
 من الجواز والاسماء اية عموم من وجه قد بين الفاضل الحنفى في الاطباء
 وما ذكره في قوله لان اعتبارا بالنسبة الحقيقية في الصورين الذين
 ذكرهما مما ليس بضروريه اداء الحق واما اعتبارها لغيره في

ان الشارح

وجه

ان الله قد

بالاستعمال

فيما سبق

لما سأل

بغير

وقد بين من حيث ان

عند قوله من عبارة المتعارف

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

الاسماء

[illegible]

فِي طَرِيقَيْهِ

وبالذال

سید احمد

22 K.
1000.

۷۰

معنی

العادة

سید علی

ist

4

والله اعلم

والبين هنادعا للماهين حيث يجمعون بالبين من السات وقد
ورد الميضة عنه او مقارنة الخطاب بالاعراس وتبينه
وذلك على هكنا في بعض النسخ وهو المناسب للسباق وليوجد
في اكثرها وكان تركه اكفاء بقوله سابقا والخطاب بالفعل
فقرنا الشويبارقا اذا صحبت ما وهي منه قاترنا في موضع
الخطاب بالبا الثالث ايمان القطب ردي شرح الكشاف اشارة
هذه التراكيب بان المناسب يقال شاذ بقول فأت التوب
يد يقال او يقال اى صحبت واشد هناك لاجب بذكره افايد
ذاق في الفعل عي قال على صيغة الخطاب واما اذ في صيغة
الخطاب فلا تكن هذا الخطأ الثاني في قوله لا تبعد لان
المناسبات قات على صيغة الخطاب في قوله لا ستره وهذا خطأ
فلا بد ان يعتبر به في امثلة كون القائل هو الخطاب مع
ذلك في عبارة قلعه سما صرح به الشارح في جوامع الكشاف

وما يدرك ذلك ما قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله
وجه الوجاهات في كل حين حصول شيء عقيب ما يناسبه
وهو اقرب الى ما في النفس فان الله عقيب الموت المحل هو اقرب
فكان هذا الزمان لغة الوجاهات ولغة الحاصل من الموت فكذا ان
ايام العذاب من بين الجنة فان فيه المين الى العذاب والم
البايس من الجنة والظلمة جمع ظلال قتلة وقتل وهو باطل
قال تعالى في قصصه هل ينظرون استغناء عن هو الف ولذلك
جاء بعد الامان ياتيهم الله اي ياتيهم امره او ياتيه
بقوله تعالى ايقا قمر ربك فاجابا سائلا ياتيهم الله بباسه
فانما ياتي به للدلالة عليه بقوله فان الله عز وجل يحكم وجاهه
فالعلم الدالة عز وجل يحكم وقد وقع في هذا التمهيد انما
لصاحب الكتاب والحب انه امر بالاية الكريمة
في المتن قبل هذا بطريق على ما هو عليه فكيف فضلته
ههنا سورة الشرح اذا من حيث لم يحسب كان اشرف

وَالْمَسْكِينِ

بذلک اذا صلیت

372

25

مفتی

پیشانی

وفي بعض النسخ كان اسم من الغم والاولى اسبب بقوله فجا نبيلين
 كان اسرا ليس للفطين من الجنيس الخطي يحتمل ان يكون
 للثلاثين الثلاثة يعني ان هذا التركيب من شأنه ان يفيد المراسن الثلاثة
 وان اشع اعتبارها ان بعض المواضع كاد في الآلة فان الخطاب هو الله
 تعالى فلا يتصور فيه الضمات الخيران وتحقيقه ان القرآن على اسن
 العرب فلا بد ان يكون في نفسه بحيث يفيد ما لو خطفت به بليغ
 بالفاوة مع قطع النظر عن خصوص الخطاب وقدرته مثله غير مرة قوله
 سقوله ثقا وقصينا اليه ذلك ذار هو لا مقطوع بصحين
 في الكشاف على قصينا بالي لمتجهه معنى او جينا كانه قيل
 او جينا اليه مقصيا شيئا وفرد لك الامر بقوله ان دار هو كانه
 مقطوع وفاها به ونفسه في نظم لذلك امر فيهم له هذا
 وداري القوم اخوهم بصحين اي حال دخولهم في الصبح والماد
 انقطاع سلهم بهاء كهم بالالم من المايضاح بكتا لاهام
 لم يقل اي من الخطاب للايضاح مع امر المايشي لياق اخضا
 وقيل لا مجال القليل اشرا ولفظا قبل الى انه لا يخلو
 عن ضعف لان الاحوال والتفصيل غير الايضاح والايضاح بهذا
 التفسير لا يلام قولهم سوى ما ذكره وكان تقول المراد بقوله سوى
 من الايضاح بعد الايضاح للمعنى الثلاثة المذكورة والايضاح
 بعد الايضاح باعتبار ما فيه من الغزابة المتطرفة فيمن باعتبار
 الامور الثلاثة المذكورة فلهذا هو لشيء من آدم في شدة
 لا يقل عن قوله عليه السلام ان من الحديث عما ذكره جاء على
 وعين لهم اسم ابي آدم وشيب منه اشنان والحسن على المال
 والحسن على المراد في نهاية يكون في كنهه معه انشأ رحمت
 الما لوطي المراد كان فلهذا لا يرضى اح كاهاء في الحديث شيب
 ابن آدم بناء على انه نقل باللفظ وشيب بالكر من شيب الظاهر
 بمنزلة الصا لظن بعد الدف فان حملت التفسير
 بالمعنى الواحد المتين بمنزلة اللفظ وتفسيره باسمين متفاطين
 عن المعنى

بلا سائر

لنقبيته

بعد الايضاح

مع انه التاسيع
اختصارا

وهو رواية انه سكر ابي
ويكبر معه

منزلة

بمنزلة الصفا فكان الاطهر ان يقول بمنزلة هذا لظن بعد العتق
 لما كان اللفظ المقصود في القطن متاخرا عن دفعه ثم ان المشق
 بهومه يجب مفهومه وشيوعه بمنزلة المندوف وتعين الماد
 منه بالاسمين المتفاطين بمنزلة اللفظ فيكون التوسع من قبل
 اللفظ بعد الدف والاحتياج الى اعتبار القلب وغيره وهي
 صلوة العصر على قول الأكثرين اخضا لالفت فيها وفيها في
 كاصلوة سوى صلوة العشاء فانفة منهم ولم يتخلل الحمد
 عز لحد من الصلوات بها صلوة العشاء وذكره بعض المتأخرين
 لانها بين الصلوتين لا يقتصر ان وقال بعضهم في احدك
 الصاوات الحسن لا يعينها ايضا الله تعالى فريضا للعباد على مخالفة
 على اداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة لالت
 الصايرة باب من الصبر الصايرة صابر في تقابله العادة
 والايضا طعن سنة الغفلة بمرور معطوف على التنبية او مرفوع
 معطوف على زيادة التشبيه قال صاحب الكشاف في تكرير الداء
 زيادة تشبيه لهم وايضا طعن سنة الغفلة وفيه التمر فوجه
 وعشر وعشر وهو في المايشي وهو يعمل وجه خلاصهم
 وتعينهم عليه واجب فهو تفرق لهم وتبليطهم
 ويستعمل ذلك ان لا يسمو فان سرورهم سريرة ووجههم
 عنه وتز لواعا شيعه لهم كما كرنا اياهم عليه السلام في نسخة
 ابيه يا ايت وكان في التاء علف على المايشي في التايشا
 بن زعفران اتا سرين عبد شمس وهو الذي يترتب به المنزلة الفصل
 دخل على معاوية وعنده خطباء فأتاه فلما راوه خرجا من عنده
 لعلهم يفتخرونهم عنه فقال القديع لابي الهيا نولاة فقال القديع
 اخطبت فقال لانظري الى عني يقيم من ادركي فقالوا وما تضمن
 بها ما انت بحضرة ابي الهيا من فقال ما صنعت بها من وهي
 تجا طرب به فاخذها وتكلم من الظهور الى الخرب موت صلوة
 فيما تنفض كما ترفقت ولا ابتداء في معنى خرج منه وقد بقيت عليه

باسم متفاطين

من الصلوة

على الحاقطة

وعشر

وقد انقص

العام الذي ليس فيه مرد ولا يرق قلت تقدم قوله غير مفسرها
على قوله ودية ثم يدعى هذا الترجيح كما لا يخفى ولذا عديك
الذي على ولا فهو يدعى بالمرء بق ذلك وحيث ان يكون
النفعية أو الفرق بين التاويلين ان الاول ان السائل المتعين
والثاني باعتبار التخلل لكونه من العالي ان السائل يدعى على
حصول معنى العلو فالمرء لا حاجة الى المتعين لكنه شرح الفاعل
وفيه نظر لما لا يتم ان قال بعض الفضلاء ان الاضافه لهذا النظم
غير وارادة ولا اوصفت واحد من الملوك بان ليس يعلم تفصيلا
منها مهابة البشة وفيه نظرات مهابة للملك ما يتبادر عن ذهنه
يعلم العلم بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى العادتهم وهم
الملوك فان اعداء الملوك غير مسلمة كما يشهد به الفرق
اسلم وبهذا يدفع ما قيل من ان ساقا الى الشارع باعتبار
برهان العقل والظن يكون مقام الخطاة والافئدة فاما
فتفي ذلكا لثهم بقوله مع الجملة قد بنا قوله بان حال البشة
والتواضع بذهب مهابة الشخص ولو كان جبارا متفقا
مع ان مع ذلكا مطلقا عن ان الجبار وجد حال المهابة
ان يحتمل ان يكون معناه مهيبته عن العدو وطول وعجز
حلم قد دقت مصادفته اياهم مع ان له حماة واولاد
مع ان الحماة وجوابه ظاهر فان ما ذكره الشارع مع
حظاق وادعاء فاذا هاب البشاشة مهابة الشخص باعتبار
الغالب وتوحي سلطان يسطر مع من مخاطبه وتسلطه ومع هذا
لا يرفع الخطاب راسه من مهابته وهذا ما لا يخفى على المتفكر
وعدم ذلكا مع بطريق القطع عما ذكره لبعض اخوان خلة عليه
كأن في مثل هذا العام نعم اعتبار البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة
الى الاعوان كما يقتضيه كلام الشارع لا يغفل عن مكانة الفضل
لكذا اذ ما بفضل الفعل والاحوال التي هي امارات السجدة
وكمين كلام ما يتم اصل المعنى بدونه كما يدل عليه المقترن بالمشكلة

سہارا

فَقِيرٌ هُم

مع أن الحياة
والقرب

(2)

التي ذكرها الله في الإصحاح ١٥ لتعليل الحكمة في قوله تكسبوا الذهب
اسري بعيدا لئلا يمتدحوا هذا مأخوذا من كلام الكفار في ما نحن
عليه بأن البخسة المستفادة من التكميل هي البخسة في الإسراف
في البخسة في الإجراء فكيف يستفاد من قوله لئلا انما الإسراف
كانت في بعض أجزاء الليل الحجاب صاحبها لكثافتها ما ذكر
ما حوذا من قوله سررت لئلا وسرت الليل فإذا ينقضي الاستيقاظ
والأولى تنقيسه يعم على التقدير وذلك لأنه يحسب محدودا
يدخل حفا للبر عليه والليل وان كان موضوعا لجميع المقاتل
العلم أن لا يقع على بعض الكمال جعل على المعارف والإسراف والغالب
سلكه في بعضه وقد عجب عنه الله ما ذكره الإمام المهدي في ربه
بحر من ينادي بك ليل منك بواسطة الليل والدخول في بعضه
يقال جلاء فلاك لئلا أو بديل في من مغفل ظلمته فيستغف البخسة
هذه الوجه فلا أشكال والموضع ان يثق إذا حل التيقن على العمل
يكون الكلام في قوق اسري بعيدا لئلا قليلا ومثله يستغف ربه
القلة بجسب أجزاء علما يستفاد بشهده مواد على استعمال
بقي هذا بحث وهو ان يتبين ما ذكره ان المقصود بان وقع في
المذكور في بعض الليل فانه على كل حال وقدرته ولو لا كذا في
لهم خلاف المقصود فلو يكون من قبل التعميم القوم لو ان في كل
والإمام البارز إلى الدهن في الجملة ما ذكرنا ما سبق في ذكره
الطوبى لئلا يدار منه وقعه في جميع الليل تعالى ان النمازين
وبعضها خارجا حيث سمى الليل التجمعات التي تعطل كل وقت
يعرف ان في تجمعات من الجموع ولذا انتم التاء بضم الجيم توتبع
كلامه في حقه ببيان أن كلنا في الإصحاح والكلمة رابعة
وعطى الجوهر في جعل التاء زائدة وكثرة الكلمة في فضل جيم
ومعنى البيت ان النمازين سنة التي انتهى إليها سنة واحدة
في سمعه فذلك يفسد على الكلام بضم الجيم في استجواب
يلغيه آياه ويكثر عليه من حريف فلا احتياج في احوال

من التبيين
في المقتضا
مؤيد
والمول يعرج على النفايين
ان سكر نعيم
على البعض

دای

قوله في فضله

تعالى

الكتاب

٢٠

المشروع الى ان يقال الكلام بصوت جهير جعل الاعادة بمنزلة التكرار
ليسا في آخره فاطلق عليه الترجان قبل الدعاء للممدوح ببلوغ
الثناء بين فيه تأكيد لتحقيق مقابلة الشاغل لانه اذا بلغ الثمانين
صدقه فاحتياجه سمعه الى ترجمان واعترض عليه
بانه موهوم للدعاء عليه بالصبر وقرينة الضعف سمعه
واحتياجه الى ترجمان لاهل ناهيها والحوادث حجة
بان امر القيسرين تمكك بقدر الحاد للحادثة من فرج
بالابتداء وحجة خبرها التكميل ويقهر ما صرح به من فعل
اي انتقل من امر الى امر وقيل يقهر ما يخرج من الشتم
الى العاقبة وقيل ترك فيه بالبا دية ولعل المكان ههنا
الى الخسر كما في الكتاب والضمير في ناهيها مرجع الى امر
وتكلم اسمها ويقهر ما صرح به في اقام في الحضر والافت
لا شباع والباء في بان راندة والضمير في قوله اشارة الى
صاحب الكتاب قال ابن مالك في شرح التسهيل
وتنزل الاعتراض من الحالية استماع تمام المقصد
مقامها وجواز اقترانها بالفاء وان والشرين ولو حرف
وحرف تنقيس وجواز كونها طلبية والحالية بخلاف
في اعتراضية في جميع ذلك ومن جملة المفارقات اللفظية
وان لم يذكرها ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية
بالواو مع تصاريها بالمضارع المبني وقد سبق انه
يشع في الحالية هذه هي الفرق اللفظية واما الفرق
المعنوية فهو ما اشار اليه صاحب الكتاب في قوله الحالية
فقد لعل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية
فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة
وضمير الثاني محذوف هذا على نهج الجمهور ويجوز ان يكون
المحذوف ضمير مخاطب للمؤمن بالعلم اي انك سوف يا نبيك كما
قوله كما جوزه سبويه وجماعة في قوله تعالى يا ابراهيم

وليس

تصلقت

تصلقت الثوبا ان الله يحب الثيابين ويحب المتطهرين انزل
بكثر من جملة آية اعترض عليه الشيخ بهاء الدين السبكي بان
المادة بقولنا اكثر من جملة واحدة ان يكون احدي الجملتين
معمولة لما في الاخرى والافق في كل جملة واحدة وقوله يحب الثيابين
خبر وان وقوله يحب المتطهرين معطوف على الثيابين فيكون مع ما
قبلها جملتين معترضتين ولك ان تقول اعطفت انما على خبر ان ليس
بتعريف لجواز كونها خبر ابتداء محذوف والوجه عطفت على الجملة الاولى والمسا
المستأنفة فيجعل ان يكون التثنية وقع على هذا الوجه المحتمل والآية
شاملة لادليل وحقوق البيت المحفوظ والمفقا اضطرارها للتكرار هو
مرفوع معطوف على ما قبله البيت السابق والطلب ما التمس له الخار
والما للطلب ما قبله من جواز التوحيد وشدة الاشتياق وما
سببه آية البيت لعبد الملايين عبد الرحيم الحارثي وقيل لشعوبين
عاديا اليهودي ويطلع القصيدة اذا المرء لم يوت من اللوم عن
تكرار او ترتيبه جميل ونجد اذا المرء لم يزل على الفناء فيها
ليس للحسن النبأ سبيل تعبرنا انا قليل عديدنا قلقت
هاتان الكلمتان قليل وما خزاننا قليل وجازنا عزيز وجازنا كثير
دليل لنا جبل جميل بين بحر متبع به الطوف وهو قيل ربما
اصله تحت التمر وسماه الى النجم فرع الى الناطيل قال
ابو زيد يقال طرد منه واطرد منه وطلعه الله اهله ذلك طرد منه
بالفتح والوجه في كسبه يقولانه وحاصل معنى البيت لم يمت
بنا من آل في الحرب في اطلد قتلنا في موضع كان وعلم من انفق
والعزم في اخيرا لاجتماعه ومع جملة بعبه محله ونزل فيه بحر
اي وخلصه جوارنا وحفظنا منيع اي منع على لبيبة لا يحكمه
برد الطرق اي هو مشرف على بحيث بكل طرف الناطل اليه وسوق
الابيات يدل على ان المراد من الجبل جبل العرب والمشرق كما ذكره
المرزوقي في شرح الحامسة لا الجبل الحقيقي كما ذكره شارح الفتح
فليست امل يشمل بعض صور التثنية والتكثير كما بعض

يتم

يوت

ضيقا

بقربنا

كثيرا

وطلعه الله

ولا اطل

برد الطرف

شارحا الفتح

وتنقله وتذكره الزمان ما في سحائبنا جدام تركنا بعد قليل اذا سبيلنا غدا فام سيد قديرا باقا لسالكين في الجاهل السحاب ما في قديمه

ههنا ذكرنا بعض ما يتصور

الموقعين

قاله

التي ذكرها لكن لما كان اصل التفسير شاملا له ايضا وكان الغرض من هذا
ذكرها لئلا يتصور بعض ما يتصوره تقدير كلامه على ما ذكرنا
في حديثه اقتصر على قوله وهو ما يكون واقفا في ثناء الكلام
وبين كلامين متصلين معنى ولم يذكر قوله ولا محله من الاعمال
كان او اكثر كما نراد الله في قوله عليه السلام في قوله ما هو
اقل من جملة او قد يتكلم ويقول جملة كان او اقلا واكثر ترديدا
لما كان واقفا في احد الموقعين بعد اشتراط ما وقع اذا كانت جملة
متداولا على ما لا يعرب وليس ترديدا لما لا يحل من الاعراب فالله
في مثل من التكلم بما كان واقفا في احد الموقعين سواء كان الواقع
جملة او اقلا واكثر والحاصل ان قوله جملة حال من ضميره وخبر كان
مختصا بجزء حذفه وان لم يجرى بمحله هذا كان وقدرة جملة اخرى
حالا ما ذكره والتقدير ولا محله من الاعراب حال في جملة كان الواقع
او لا يخفى ما فيه من القسوف لان اما هم ليعلم من ثبوتهم
واحدة في شجاعتهم وحملهم المستفادان من قوله تكا ويتصور
بغيرهم بل كان على ابناء فهم بذكرنا وحسن ذكره اظهر من
اليمان باعتبار ان الله تكا لما ذكره هذا الوصف في ثناء فهم مدحا
لهم بين ان هذا وصف عظيم بشر يبين بحيث يمدح به جملة الذين
ومن جملة هذا بلغ ترصيا هذا ويحتمل ان يكون قوله تكا في قوله
يقال على مذهب من لم يشرط فيه البيت كما مر وفيه
لان هذا دخل في التثنية او احبب ان مراد الله ان هذا الكلام قد
في امر ينظم شأنه فيقد عظم المنظر في رايته بعين وعند عظم القول
يقال له بعين وهذا ليعلم من ان يكون للتاكيد بحسب اقتضائه
المقام وفيه ما فيه وليست ينظر الى جانب الغنى او ما بعده
والاعتبار على ما ينفوي وحسبك ان الله انشأ على القبر وقول
الحاسي وتكون لسانا هذا البيت من ابيات قصيدة اذا المراد
بذكره من التثنية وقيله ونحن تكاء المزن فيهما معا جمل
ما فيهما بعد قليل وبعده اذا اسند مناخله تام سيد قولنا
قال الكلام فعول الجها السحاب لاماء فيه ثم المص

على البيان قوله الف

مبحث علم البيان

قوله الفن الثاني في علم البيان قد اشبه في الفن الاول من المراتب
من الفن الاول في المصنف من المراتب في
فلسفكم **قوله** وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحدة او مره على
هذا المقرب انه يقتضي ان يتكلم كل من عرف علم البيان
من ايراد معنى كان في طرف مختلفة في وضوح الدلالة مع
انه متبع فيما ليس له لانه بين بالمعنى المختصا قوله لان واحد
فقط والجواب ان نشاء هذا المبدأ باللك ومن ما يمتنع انكلامه
تصور على ما هو اصطلاح العقول ويستخرج ان المبدأ اعم
من ذلك ويجوز ما ليس له لانه بالمعنى اعم **قوله** فيسأل المراد
علم القواعد ليس المراد بالعلم المبدأ بل الاحتياج الى تقدير
المعاني بالضرورة داعية الى التيقن وليس كذلك لان قبح
هذا المقيد بناء على المبدأ كمال هو المعنى الحقيقي للعلم لان
في المعاني اخرها حقيقة عرقية واصطلاحية او محانا
مشهور وكل منها ان لم يرد عند هذا الفن على الحقيقة
اللعنيت فله اقل من ان يرد في هذا الفن عليه
او يخرج علم باب السلف على مقتضى حل العلم
على الاصول والقواعد المبدأ كمال المعاني بها ظاهر
من المقدم لا يعلمون القواعد معضلة وان كانوا يعرفون
مقتضاها في القواعد بسلفهم وما على تقدير جملة على
الملكة فلا ان الملكة على ما سبق من شريح الشارح انما
يحصل من اذكار القواعد وما مر منها ان حردج علمه في
وعلمه على كماله التكم من القبر في على قبح
حل العلم على المبدأ كمال والاصول غير ظاهرة مثل
قوله واما ايراد المعنى الواحد على ما ذكره القوم في آخره
قال الفاضل الحنفى في شرح المفتاح يريد بالمعنى
الواحد معنى واحدا مركبا روع فيه مطابقة بين
الحال ما اعتبار التركيب فلما علمت من ان

مختص

من

الممكن

مشكلة

من المبدأ كمال المعاني

كأن قريب

اما باعتبار

بالشرح

واللزام

انفت

مبنى

تجربة
في جرحه

او العالي

متكافئة بالثاني وبالجملة لما جعل الحجب المذموم ملازمة مداس الالة لم يتصور
له ان يقين احدهما في الصورة المذمومة ولهذا قال القس في نظرها مطابقة
امتنعت وهذا ظاهراً وانما ثانياً فان قيل فيكون كون الالة فيما ذكر من
الصورة من مطابقة كان متيناً على استلزامه الضمن وكذا في نظرها باها كما صرح
به فيما سبق حيث قال في تضمنها والالزام استلزامها الالة المطابقة
على الكون او الملزوم وقد انفتحت الالة والملازمة وما يلزمه من امتناع
اجتماعها ونحو ذلك في نظرها مطابقة ام تضمن مبنى على تسليم جميع ما
ذكر من توقف الالات على الملازمة وما يلزمه من امتناع اجتماعها
وبالجملة الكلام صحتها على الترتيل فلا وجه للاعتراض **وهو** وغير ذلك
ما يخرج عن كونه خاصاً بكون الخلق والجود في مقام التعليل والالتزام
وكلامه على الجواب في اصوله مشهور صوابه هكذا ودلالة اللفظة
في كمال معناها دلالة المطابقة وفي جرحه **وهو** دلالة القسمية وغير
اللفظة التزامه وقبل اذا كان ذهني **وهو** يخرج كثر من معاني الجاهل
والكسائية دالة على تلك المعاني بل الدال عند علمها هو الجرح الذي
منها ومن قرأها بالالة ثم من لم يشترط ذلك جعل الدال نفساً في
الجاهل والكسائية كذا ذكر الفاضل المحشي واعتبر عليه المعتز في
الدال على المعنى الجاهل ان كان هو الجرح المركب من اللفظ والقرينة فيكون الجرح
في رتبة اسناد الجاهل في المفرد بل يوجد جاحداً فيه وهو خلاصة
ما صرح به واجيب عنه بان المراد هو اللفظ المستعمل في غير المعنى
الموضوع له ولا شك ان الاستعمال في المثال المذكور في المعنى الجاهل
الذي هو الجرح الجاهل انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعني لفظ
في اللحم في ذلك الاستعمال انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعني
لفظ اللحم في ذلك المعنى الجاهل من المعنى الجاهل من المعنى الجاهل من المعنى
القرينة جزء من الدال على المعنى الجاهل ان يكون الجاهل هو الجرح
المركب الجاهل ان يكون المستعمل في المعنى الجاهل هو اللفظ المستعمل
فقط وان كان الدال عليه الجرح المركب من اللفظ المستعمل والقرينة
فيكون الجاهل مفرداً وان كان الدال مركباً على الالة لوسل ما ذكره في ذلك

في مثال

ع
اولي الجرح

ب

من المقبول

بالنسبة

تعتبر

في مثال اسد في اللحم فلا تم انه يلزم ان لا يوجد جاحز في المفرد وانما تم
ما ذكر في القس من اللفظة العقلية وان جعلت القرينة العقلية
في حكم لفظ تقديم كذا في الجرح المركب من اللفظ والقرينة العقلية
ليس لفظاً واحداً هو اللفظ فلا يكون المركب جاحزاً فضلاً عن ان يكون
جاحزاً في المفرد فحق القول بان لا يوجد جاحز في المفرد قلنا قد سبق ان
اللفظ اذا استعمل في لفظ الموضوع له لم يكن له القرينة العقلية بل في نفسه
المعنى الجاهل بل الملازمة فاللفظ في مثله جاحز مفرد فلا يلزم ان
الجاهل في المفرد مطلقاً فتدبر **وهو** بل لم يكن دلالة الالة امر
رؤه الفاضل المحشي بان لا يلزم لفظ الشيء وان كان لفظاً لذلك الجرح
لكن دلالة اللفظ على لفظه اظهر منه من دلالة على لفظه لفظه
وقد حققه بالامر عليه لكن فيه بحث لمنه انما تم اذا كان لفظه
لفظ الشيء لفظاً كما صرح به وليس يلزمه سواء كان اللفظ شيئاً
بالمعنى الجرح او لفظاً في الاول فكذا في تصور أو تصور في الجرح
باللفظ بينهما وكما في تصور ب وتصوير ج في الجرح باللفظ بين
جرح واستلزام كفاية تصور أو تصور ج في الجرح باللفظ بينهما بل
يحتاج في هذا الجرح الى اعتبار لفظه بلفظ لفظه جرح كسب وانما في ذلك
فان تصور الشيء انما يستلزم تصور لفظه متعاضداً ملتبساً اليه
فصداً والمستلزم لتصور اللفظ الثاني تصور اللفظ لفظه لفظه
مقصوداً على لفظ في نفسه اللفظ لئلا يشبه لفظه بلفظه
ولتوابعه غير ملتبست اليه وصفاً تصور لفظه له في بعض المواد ولو
لم يكن **وهو** في الوضعية او فان قلت التفسير او هو دلالة على
المقصود من التفسير مع اشتراكه في الالة الوضعية قلت التفسير
والمستلزم انما يتلزمان ان يكون احدهما دالاً على الحقيقة القصيلة والاخر
على الجاهلية فلا خلاف فيهما سراج الى نفس الدال على الالة **وهو**
والله اعلم بكل واحد دلالة لما شك ان الموضوع لفظاً معتل الى السامع
فكذا الالة المراد ههنا اعني لفظه في النسبة اليه فلا يرد ان
في الالة معتبر بالنسبة الى نفس لفظه بالنسبة الى السامع فلا يلزم

على ما ذهب إليه

المختار

المتحجج

يعني

نقل

وغيرها مما عرفت

اذ لا اشفاق

تختلف

سماوية

اختلاف

حينئذ

وذلك ان النفس هي خفاء او قد سبق منه في بيان ما في الموضوع والمخاطب وذلك
 ان التمام على ما سار به المصنف ان ترتيب الملاحظات والبراهين يتبع
 تطورات القرب في الوضع فالدلالة على جزء الجزء او مجموع الدلالة على كل
 التمام لان برودة الاختلاف العينية بين القسم الموجود في النفس ليطبق
 في كل جزء وفيه ازالة التماثل كما فصله لانه يلزم ما ذكره ان يلفظ لفظ
 عند سارده لجزءه الى جميع الاجزاء واحدا بعد واحد وفيه منع سنده
 الوجدان السليم **قول** ومعنى النوع بالبال او بالمال والى والمال ان معنى
 النوع بالمال معنى بالمال بالانفصال والى بالمال بالانفصال
 بذلك حصول الجنس في الوجود والى بالمال بالانفصال والى بالمال بالانفصال
 المال والى بالمال بالانفصال والى بالمال بالانفصال والى بالمال بالانفصال
 الانفصال **قول** وهو بعد موضوع نظر وهو النظر في الوجود والى بالمال بالانفصال
 المحي على الوجه الذي قبله من ان في الوجود والى بالمال بالانفصال والى بالمال بالانفصال
 عند انما شاع في ان قوله في توجيه مرادك اول قول في تصور اختلاف
 في المطابقة الى قوله اذ لا اشفاق في التعريف بهذا التقييد يدل على ان
 باختلاف المذكور ليس بجيبا لانه ليس مرادك ما ذكر بل هو ان
 الثلاثة بالنظر لاختلاف العلم بالوضع باختلاف النظر الى نفس الثلاثة
 ليطابق في ان معنى الاختلاف بالنظر اليها ان يختلف سبب الثلاثة
 يختلف الثلاثة اية بحسب كالتزم في الوجود كيف ولو كان مراد
 التمام اذ لا اشفاق الى اعتبار النظر في الوضع اذ قد بينت سابقا
 على وجه يوجد في العلم كإجراء الثاني ان قوله هو ما يقابل في الموضوع في المطابقة
 واختلاف الموضوعات وخفاء التماثل باختلاف في العلم بالوضع يتجه عليه
 منع كحصر الموضوعات ان يكون الاختلاف في كثره المواضع ويحتمل كاسبق
 مرادك بالاشارة اليه فان قلت هذا يرجع الى تذكر الوضع في قول المخالف
 بالوضع قلت هذا الاعتبار ما يمكن ضبطه بالنسبة الى اسرار العلوم
 والصناعات واصحابها الذين في الخاص واللغة الخاصة فعدم الانضباط
 غير مسلم والجلالة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مرادك
 وهو ان يستلزم من المطابقة ان يكون المطابق على مراتب العلم

من اليقين

من اليقين المبني

كلام المناقشة

بعضها

ذلك

المتحجج

يعني

نقل

وغيرها مما عرفت

اذ لا اشفاق

تختلف

سماوية

اختلاف

حينئذ

من اليقين المبني وما دونه بهاتين المقامات وان لم يحتفظ قد يربط
 من الكيفية يقينا الثاني ان معنى قوله في توجيه مرادك اول قول في تصور اختلاف
 في المطابقة الى قوله اذ لا اشفاق في التعريف بهذا التقييد يدل على ان
 باختلاف المذكور ليس بجيبا لانه ليس مرادك ما ذكر بل هو ان
 الثلاثة بالنظر لاختلاف العلم بالوضع باختلاف النظر الى نفس الثلاثة
 ليطابق في ان معنى الاختلاف بالنظر اليها ان يختلف سبب الثلاثة
 يختلف الثلاثة اية بحسب كالتزم في الوجود كيف ولو كان مراد
 التمام اذ لا اشفاق الى اعتبار النظر في الوضع اذ قد بينت سابقا
 على وجه يوجد في العلم كإجراء الثاني ان قوله هو ما يقابل في الموضوع في المطابقة
 واختلاف الموضوعات وخفاء التماثل باختلاف في العلم بالوضع يتجه عليه
 منع كحصر الموضوعات ان يكون الاختلاف في كثره المواضع ويحتمل كاسبق
 مرادك بالاشارة اليه فان قلت هذا يرجع الى تذكر الوضع في قول المخالف
 بالوضع قلت هذا الاعتبار ما يمكن ضبطه بالنسبة الى اسرار العلوم
 والصناعات واصحابها الذين في الخاص واللغة الخاصة فعدم الانضباط
 غير مسلم والجلالة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مرادك
 وهو ان يستلزم من المطابقة ان يكون المطابق على مراتب العلم

بعضها

ذلك

المتحجج

يعني

نقل

وغيرها مما عرفت

اذ لا اشفاق

تختلف

سماوية

اختلاف

حينئذ

وعنايه

سكون
للعقود

لا يحصى

بأن يدان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة كذا مرارة هذا المعنى
 فينا في إرادة المفهوم الوضعي وهذا شأنه ليس هو ما يقبله من كلام كمال
 الذين فهم اليونان وعقوبته بالغاثة فلا ينبغي أن يتوهم الخالفات
 بين كلمة منه وكلمة شبيهة ولا يعرض عليه بأن الغائبة التي نقلها عن
 بعض المؤلفين في هذا ما ذكره أفلاطون وهو في بعض النسخ
 وجه الضبط المذكور بحث وهو أن المعنى المراد في التشبيه على ما
 ذكره أعني كونه الوجه في غاية الحسن ليس هو ما يقبله من كلام كمال
 بين الوجه والبدن فكيف يمكن أن تكون العلاقة مشابهة مقسمة
 للتشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره نفسه في حاشيته شرح المقام
 من أن إرادة هذا المعنى تفرقة على تلك المشابهة في جهة من العلاقة
 هي المشابهة في الظاهر هذا التفسير يشاهد في قولنا أن قبل المراد به هو
 على تعريف التشبيه اللغوي لشموله المشابهة المذكورة كما يدل عليه كلام
 الفاضل المحيى في استيفاد من ظاهره إذا دخلها في تعريف التشبيه
 اللغوي ليس يحل في ما مراده التوطئة للعرض على هو
 تعريف التشبيه المصطلح وهو الذي يستفاد من كلام المتكلمين في
 وينبغي أن يراد أن تم و من هذا العرض على تعريف التشبيه المصطلح على
 يتوقف على أن هذه المشابهة ليست منه وإنما تصدق به المشاركة التي
 هي المراد بها وقد مر ذلك بناء على أنهم عرفوا قوله تع اتخذوا
 أنفسهم هواء من قبيل التشبيه وكذا قول أبي الطيب فإن تقف
 فلما نأمر فانت منهم فإن المسك بعض دماء الغزال وسماه
 متاهلها تشبهاً حقيقياً فالظاهر منه أن مثل قاتل زيد عمرئاً
 إذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه المصطلح على الضمني
 وينبغي أن يراد به قولنا بالكا فيكون لا يحصى إن هذه الإرادة
 يعنى عن قصد الاستعارة مثلاً قل لن نستعارة إنما يطلق
 حيث يطوى ذلك المستعار بالكلية مراده تلك المستعار له
 ذكره على وجهه بيني قول التشبيه المطلق كمراد به الإشارة
 فأخرجه إلى السناد بخبر في الصلح الذي يراد به المنقول منه

أو المنقول إليه

عزاد

أو كونا

القطع

أدليس المراد

وتمت بالقطع

والشهود

أو المنقول إليه أو دلالة الحال التي هي الكلام مراد به دلالة الحال القريبة لها
 ونحو الكلام القريبة المقابلة ثم الكلام من غير ادعاء دخول التشبيه
 في جنس التشبيه به حتى كان من إرادة يصلح اللفظ كما يصلح لإدعاء
 الحقيقة وأما شرط نفي القرينة أعم هو لصحة إرادة المعنى الحقيقي
 فلا بد أن يكون اللفظ صالحاً لإرادة الحقول إليه وهو المعنى المجازي
 على نفي استبعاد القرينة غير مستقيم إذا المجاز من وطء القرينة المأثرة
 وقد يجب إيضاح أن عدم القرينة لا يجب عدم الإرادة لعدم احتكاك
 الإرادة وحسب حقيقتها إذ قد تفرقت كحقيقة تحتل الجوانب وإن كان
 احتمال وجودها غير ثابت عن دليل وهذا لما في قاعدة الحقيقة القطعية
 يجب العلم كما تقدم في الأصول وقال الفاضل المحيى وحاشي كذا
 أن الظاهر أن الظاهر شرط إرادة المنقول إليه وعدم الإرادة شرط إرادة
 المنقول عنه ولو قدم المنقول إليه في الذكر لأصاب كل شرط بشرط
 انتهى في الظاهر للفق للمسكان أه يعنى مع خروجها عن التشبيه
 المصطلح الذي هو غير الدلالة فأن قلت في التعريف أمور ما حوزة في العرض
 غير المراد قلت الكلام في المقصود بالبحث في كل ما خلفه التعريف
في لكنه قد استمر في التعريف أن يقال بصريح الورد و شبه بشبهة العبارة
 ومنه بجواز لا ينبغي أن ليس المراد تشبيه التسمية التي هي إرادة العلم
 بنفس العبارة الذي هو شوم عرفي بل يراد به تشبيه التسمية التي هي
 في دفع السامع بالكلية عن هذا المثال بالكلية يقال تشبهت بالكلية
 أستم بالحق أستم بالحق في لكنه عدم المعنى عند أسم شأنه إنما يقبل
 عدم المعنى عن النقص بهام إن الظاهر المذكور في جملة الكتب
 لا نقاضه بقوله نعم وكنت أمواتاً فاحياهم ولا يصلح حقيقة وأما
 انتفاض القسرين بقوله نعم ليجري به بلاد ميتة فجاء إيراد المصير
 إلى المجاز باتفاق أهل اللغة في لكنه إذا كان المحسوس صاحداً للمعقول
 فتشبيهه به يكون جواز الفرق أصلاً والإصالة فرعاً وهو غير جائز
 وقد قيل ليس كل محسوس أصلاً لكل معقول فيجوز أن يكون بعض المعقول
 أوضح وأقوى عند العقل من أصله كالألوان وصريح أصلي الذي هو محسوس

[illegible]

في الترتيب

تاریخ

جزا ئیہ

[illegible]

و لقد اطمئننا بالوصف بقسمها . و بعد از آن ظاهر امر عرض نمود که



مناظر
نوع الثمار

الحسين بن علي بن ابي طالب

قولہ

عامہ

خبره

七

٦

۱۰۰

فرقة وفارغة

الجنة جولة

745

20

در عین حال

نعمانی

۱۰۰

مفتاح

مقدم

من المسكونة

فاما اصل

بصراء

اقول

مشبه

بالكلام

بمعنى

المحمول

بمعنى

توصيف

بمعنى

ما يؤول

فاما ان كان المراد من تشبيهه وانما فافهم السبب مقام السببية لانهم اذا
 قالوا ان الدانت خير كافا عند بصير او صريح به سببه **قوله** فافهم السبب
 الى المبالغة انه انما يريد به علم الفصل والبيان المتعارف ومع انه من جهة
 ما في تشبيهه بالشيء لانه انما يريد به العلم المتكلمة وهو كما انما
 الى ذلك في المقام بقوله وربما كان الفصل **قوله** لوجب جعل العرف
 مشبه او الصريح مشبه به قال بعض المفاضل ان مراده كما قلنا يدل
 عليه ما قلنا من كلام النحاة انهم جعلوا العرف مشبه او الصريح مشبه به
 من جهة انهم في العكس كما قال النحاة في امره على من ذلك لم يستفهم
 اي العكس بقرينة ذلك عقيب قوله فان العكس يستقيم في التشبيه لا في
 القول الشارح لانه امره على ذلك فان قلت كيف ذلك وقد عرفت ان
 العكس يقع اذا قصد المبالغة وايضا لا يتصور قلت مراده من الاستيف
 العكس على الحقيقة وادارة الحقيقة للحاق الناقص بالحال حقيقة
 جلا عما فان اردنا المبالغة وانما انما هي المبالغة والحاق الناقص
 بالحال ادعاء لثبوت العكس وانما يستقيم لوصف حقيقة لذلك فانما
 قد وقع للشرع ههنا فيقول هو الذي هو في قوله جعل الشرع
 كلام الشارح على ما ذكره بان صافي كل ما هو على المبالغة الى الحاشي لتسا
 المقابلة مطلقا فلما سبب ان بعض نوحى التشبيه ان ما سادما
 الفرق بين التشابه والتشبيه هو ان المبالغة في وصف مقام في الشا
 دون المبالغة فيلزم مقتضى التشابه تعيين المشبه والمشبه به بخلاف
 التشبيه اذا لم يقتض المبالغة فيه حقيقة اذ اذا عاود لزم تعيينها
 صريحة وانت خبير بان نقل كلام النحاة في قوله ما ذكره ذلك المفاضل
قوله قال النحاة اسرار المبالغة جملة القول هذا انما يوجد
 في بعض النسخ وانما يريد من النحاة عدم قصد البيان انما هي مع ان
 من جهة ما في تشبيهه لانه انما يريد به العلم المتكلمة وجوز انما
 الى ذلك في المقام بقوله وربما كان الفصل **قوله** اوضحه وصفيق
 قيل لانه عطف على الصورة وقيل على وجه يتعلق بالجمع السابق
 بحيث ان يكون معطوفا على الجمع السابق ويكون استثناء الى

قوله

الى الحكم بالتشابه بين الهيئتين قبل الجمع اذ لا يشاء الى ما هو احسن
 اعني التشبيه الى الحكم بالتشابه والفا الى ما هو غير المحسن بقوله
 على وجه متعلق بالجمع الثاني في المقام انما هو اصل حال من صرح به
 الراجح اليه الى الوجه **قوله** فان العكس يستقيم في التشبيه اي يستقيم
 في التشبيه الواقع في ما يشابه اي من غير ان يرد تشبيهها معونها
 والفا ان التحليل المتكلم لما يفهم من الشرطية المتكلمة يعني ان النقص
 على الجمع المتكلم اذا لم يقصد المبالغة والحاق الناقص بالحال اذ لو
 اريد شي من ذلك لم يقتصر على الحكم بالتشابه لتسا في ما هو المبالغة
 الثاني يقتضي جازا العكس من غير ان يرد تشبيهها مقبولا ولا لا يقتضي
 عدم الجواز في تشبيهه بحث وهو انه لا يقصد المبالغة في بيان انما
 انما كان له حال في المقام بل في الترتيب والتشويها في غير استحقاق
 العكس **قوله** فان المشبه به هو المشبه به فقد فاقه قلت المشبه هو
 لا مطلقا بل هو الحكمها فيكون مقيدا قلت قوله انما ياد خطا في وجه
 في التشبيه فلا يعبر به في التشبيه **قوله** فافهم السببية في
 ادم السماء اه المؤلفة المشابهة وادم السما وجهها ونزولها
 ينصب على المصدرية **قوله** والمشتبه به جلة اسمية وقوله
 وقعت حلا او العامل هي كان في شيا في الرتبة التي هي على الرتبة
 من قبل جلة حال من المشتبه باصنافه والفا انما قد ادم
 الراجع الى المشتبه به في غير المبالغة في النظر بان يكون
 مثله في الصف المشتركة ويكون المبرح اقرب الى المشتبه ولا
 فالمرجع في المثال السادر والمشتبه به في كماله وعلامة صفة
 المتصرف في الفراء تسكين الميم في شعبة وشعبه من كلام المولى
 والمصلح **قوله** فافهم السببية في التشبيه كالمصرف او يعني ان
 تشبيهه المشتبه به المشبهة المسترجعة وانما هو باعتبار الهيئة
 الشاذة من حصول شي اخر للزمن خلف شي ابيض اللون ومثله
 متشابه في بينهما مسافة في سيرة ان تشبيهه المزج بالمتصرف
 عز وعون لا يصح **قوله** وهو القول المشبه بالجزل اذ اذ بالجزل القوي

مقبول

الشمس

الصافية

فانما هو في معنى

من المستتر

فانما هو في معنى

فانما هو في معنى

فانما هو في معنى

فانما هو في معنى

فانما هو في معنى

المحلوم

هذا كما مر في هذه القصة في التركيب فانه
هو المسمى في القصة في التركيب فانه
هو المسمى في القصة في التركيب فانه

فلا تفرحوا بالزيادة في أموالكم
والباطل فانه من عند الله تعالى
الذي هو الغني

غيره

مجلسه اول در تاریخ ۱۳۰۲/۱۰/۱۵

[illegible]

و بقاء
بحر
موسک

المشرف
بني قش
بني قش
بني قش

بيت العبد

[illegible]

فَوْشَاةٌ

٢٥
الْحَمْدُ

لما

...

一、
二、

منه من خطه

ذكر
الله

12

11

قوله وفيه سر السحاب اعلم ان السحاب هو الماء الذي في السماء
 وهو جمع هاجر وهو ما بين الزوال في العصر والجمع اصله فاعل
 ختمت بمعنى انزلت وحصل لها النظارة وهو قوله والشمس تفسر
 جملة حالية ونفا من الشمس فغيرها عنده بهما من الغريب كما انها تفسر
 بكثرة السير والمراد ان هواجس الزرع يشبه الحسا في الطيب واللطف
قوله هكذا يجعان ينقاد الذهب والفضة الى ما ذكره معنى لطيف
 ويشبه من مراكب ضيقة النظر على الجمع بين الذهب والفضة واما
 التي يجعان المجعانان فلا يعني روع فيهما اما الاول الذي الخلق الى
 فلا في معنى تشبيه وجه الماء بخلق العروق الساكن من الشجر وهو
 كجمع فندان تلك الصفة واما الثاني الذي في فدان فلا في الخلق
 للورق المصفر وهو كتحريف بالشجر الدنلة اصله عرق فله وجه لافنا
 الذهب الى المصفر وهو كتحريف في فدان في فدان في قوله ان ينقاد
 الذهب والفضة الى ما ذكره معنى لطيف واما الثاني الذي في فدان فلا في الخلق
 المذكور قطعاً اعتراف عليه بجواز قريب في جواب قوله الفان من تشبيه
 المصفر فانه تشبيه قطعاً ادناه تشبيه المصفر بغيره فقد جاز
 حذف التشبيه من وجهه المراتبة في التمايزة راجع الشريف في شرح
 المقام بانه ليس تشبيه اذ لم يقصد بيان اشتراكهما في امر بل
 قصد بيان الفاعل جازاً للسان في قوله في الكلام في تشبيهات
 السلفاء وغيره مثله **قوله** او كرجان في الجماعة فدميق من الق
 ان الجماعة عند الحكماء مختصة بصفات الانسان ويجب صدورها
 عن مرتبة الاصول ان تبدل الجماعة بالجمرة **قوله** وكان من يد المصفر
 فيه ما لفته ليست في الكلام في انهم كان يظن ان الجماعة بين من يد
 المصفر او الشك فيه فالقول في لفته كان افادة الشك الموهوم بالامر
 التشبيه وهم **قوله** فتقوله باعتبار من يتعلق بالاختلاف او لا يشك
 ان قوله باعتبار من يتعلق بالاختلاف المراتب والمعدن اعلى المراتب
 كايضا بعد الاستعارة فلا حاجة الى ما يشبهه كلام المشايخ
 من اعتبار من تعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده

فصلت

عن صفة مراكب
النظر

استشكك

فالاصول

بان

ظن مستوحش

بان

بيان محقق المعنى المتعارف في النظم فليست **قوله** ثم الى على بعد هذه
 المراتبة بل هو ان يترجى المعنى من التفضيل ويراد به العالي اذ الخلق
 فيها بعد هذه المراتب الاربع كما سبق من تقدير **قوله** اما بعد وجه
 التشبيه من حيث الظاهر مما يجب الحقيقة بانه يجبها كما يكون عا شامخة
 ان التشبيه يكون المراتب اخص واصا في التشبيه به واشهرها **قوله**
 والحال في لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين
 اذ من المعلوم لكل عاقل ان المراد بقولنا من يد المصفر انما هو
 المصفر من ليد بل انما هو في ضمن وعينه انه هو فان شدة استعارة
 باعطاء اسم التشبيه به في التشبيه سعادته كالتشبيه تحقيقاً وتفيداً
 او تشبيهاً في ذكره وفرة التشبيه بالدلالة على شأنة شيء ليقع مع
 كون اسم التشبيه اذ انه متكرر يجعل المتشابه استعارة ومن قبله استعارة
 ما عطا واسم التشبيه به في التشبيه مع كون اسم التشبيه مطبقاً للذكر تحقيقاً
 او تشبيهاً في التشبيه وفرة التشبيه بالدلالة المذكور مع كون الطرفين منه
 مذكورين او لم يستعمل في المراتب حطه تشبيهاً **قوله** وان لم يكن كذا نحو
 سارت من يد المصفر انما كان اسم التشبيه بغيره من التشبيه او في حكمه
 بل غير بعد ان يكون مذكورين كذا في التشبيه مناسي الكلام فلا يستحق استعارة
 بل يقرئاً وهو ان يتقن من امر في كصفة اسما شدة في تلك الصفة
 صالحة في تلك الصفة في موصفاً فكانه قيل في الملائكة المكونة
 باع فدان في المصفرية مرتبة يصح معها ان يتقن من اسما شدة كان
 هذا اسما شدة من كمال الجماعة وبشيء هذه الباء تجرودة وكما كانت من
 وكذا ما فيها قوماً يقولون به لكونها مذكورة بانه اذا ذكر اسم التشبيه
 فقط كان في الاستعارة بالكناية واسم التشبيه فقط كما في الاستعارة
 القصصية صدق في كليهما انه لم يكن اسم التشبيه به حراً اسم
 التشبيه بل في حكمه المصفر انما استعارة بالاتفاق **قوله** على اختلاف المراتب
 ان في الاستعارة اختلاف المذهب المشهور المختار وهو جواز ان اسم
 المصفر التشبيه به على ما يسمى استعارة بانه بطريق استعماله فيه وتمايزها
 المذهب المتعارف اليه بقوله ومن الناس من ذهب وهو كناية اجمالية

فيما
قمار

فانه شدة

من تشبه

المذكور

المفرد

سياق

استعارة له

والقول بان التشبه هو الذي لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عينه

على ما جاء من زعم جدهم بل انما هو قول لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عينه... التشبه هو الذي لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عينه... التشبه هو الذي لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عينه...

من ثبوت التشبه... التشبه هو الذي لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عينه...

والقول بان

حقيقة التشبه

الدليل على انه لا حاجة لنا في هذا الدليل الى ملاحظة لزوم القياس على المحمول... التشبه هو الذي لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عينه...

لغات

غيره

الفجيرة

ليست ذاتية بين الدليلين

الذاتية

الذاتية

فيما يتعلق

بشيء

فجعل

والقول بان التشبه هو الذي لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عينه...

هم قلت ذكر صاحب الكتاب ان جميعا هذا ليس بصفة بل هو اسم
للغلام الرامة فأذا ليس بصفة بمعنى فاعل ولا معنى فنقول بل هو اسم
الفاعل **قول** ونقول معنى فاعل انما يستوي فان قلت والفرق بينه
وبين فاعل بمعنى الفاعل حيث استوي في احوال الموت والمكر انما اجري
انما اجري عن موصوفه دون الشا فقلت الفرق ان الشا فاعل في الفعل
من الاول وان الفاعل فاعل في الفعل من الفعل والفعل هو المصرك
الحاقا على ما في التمام بما هو اقرب جريا على الاصل وفيه يوجب ما هو
بعد فربما ينشأ **قول** الحكم المستعمل ان يوضح المعنى لا ان يوضح
بواحد من الحقيقة والحال في القرآن العفيف يصف على الجان الذي
وقع استعماله في الموضوع لما يصفه من فعل كحقيقة ان قوله هو
مستعمل فيه فمثل **قول** انما معنى استعماله على ما في التمام
من استعمال الكلمة في شئ اطلاقا واردة ذلك الشئ متبها
فالمستعمل فيه نفس المعنى اصطلاحا الخطاب وهذا اذا اجري
في على الظاهر المتبادر منها فاما اذا جعلت بمعنى على فاعل
فقد كملت كما في جمل من التمام فاعل في ذلك الا انه صرف الخطاب
من المتبادر قال الفاضل الحاشي ايضا فليدر استفاض التعريف بالما
الذي يخرج هذا التعريف على تعلق بالجمع بمعنى الاستفاض على ترجم
المع فانه لا يعين فيه حقيقة فاعل عن طريق الكمال وما في اياته
لا يعين فيه اصطلاح بل الخطاب فينتصر فيه على المعنى المذكور على
هذا يندفع الاعتراض عليه بنوع الاستفاض بنا على اعتبار فيه حقيقة
لكن يبقى الاعتراض عليه بمعناه بناء على ان الجان المذكور ليس مستعمل
في اصطلاح بل الخطاب بالمعنى الذي الله المعنى بطلانه فيما بينه وبين
انما يستعمل في اصطلاح بل الخطاب بالمعنى الذي الله المعنى بطلانه فيما بينه وبين
به كحقيقة في هذا الحد قبل ليس لمراد يكون المعنى المستعمل فيه
موضوعا في اصطلاح بل الخطاب في حدوث الموضوع في ذلك
اصطلاحا والافراد ان يكون لفظ المبدأ الذي في اللغة وقدر
عليه في اصطلاح والفرق عندما استعمال نحو او عن من اجل

العباد فاعلموا ان الساعة انما الله وحده
 يعلم
 ان الله وحده
 لا اله الا الله
 محمد وآل محمد
 عليهما السلام
 والحمد لله
 رب العالمين

مظالم
مظالم

اصطلاحات الخاصة حقيقة تبارك المراتب الوضعية في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فيما لا مادية. نظراً لأن خروج الجاهل الذي احتوز به من هذا الوضع عنه في هذا الترجيح غير كما ينبغي في هذا فلا يقربان في اصطلاح اذا استعمل في الوضعية فيما وضع في لغة اصطلاح اللغة واسمك في حدود الوضع المذكور وهذا الاصطلاح فانه يخرج من حقيقة امثاله عن تعريف الحقيقة فليعلم ان الاستعمال وان كانت موضوعات التنازل وذلك التأويل كما سيأتي ادعاء ودخل المشبه في جنس المشبه به وكيفية فردا من افراد ما يجعل افراد الماسد مثله فليس متغيراً وهو الذي لم يتغاية لمرة في ذلك الهيكل المحض وغير متغاية وهي الدلالة على كونه كونه في غير ذلك الهيكل المحض والا اي لا يتغاية اشارة الى قوله نفسه متعين بقوله الدلالة كما يدلي على في اللغة في الجاهل ان دلالة بقرينة ما بالبين والاولى ان دلالة على قوله للدلالة في الجاهل ليس في الجاهل عن ان يكون موضوعاً اي بالوجه المذكور وهو اعتباراً بهد نفسه فما اذا لم يثبت في وجود في الجاهل وضع في موضع لثبوت قاعدة من الواقع والدلالة على كماله فمعنى للدلالة بنفسه فهو عند القرينة اللغة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتقاسم ذلك المعنى بلفظاً حتى وما في المعنى بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة بواسطة هذا المعنى حتى لو لم يثبت من الواقع بنفسه معناه للفظ على المعنى الجاهل كحالات دلالة عليه ففهم منه عند قيام الف بها هو الوضع الذي بهذا المعنى فان اطلق عليه الوضع كنت لتبين في كون اللفظ حقيقة بل الوضع الذي المعنى فهو ما يكون ثبوت قاعدة دلالة على ان اللفظ لا يكون بعبارة كما فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى محض به ففهمه بواسطة تعينه له شكل كماله فان كان اللفظ لا يكون على ذلك فاعلم ان ذلك من يقع بالقرينة والا اي لا يكون في اللفظ بل الوضع الذي على كل من المعنيين فما على فهاه افراد قيد المعنى افرادي كما ان اشراط المعنى في الدلالة على المعنى لا كجبي

اذا سهل الخوي للام

الْأَيُّ الْفَضْلِ

اما

من الوضع

الْبَغِيْنِ

تفتنه

سَلَامٌ

فإن الفاضل الحشوي قد مر هذا الجواب بتفصيل في

مستشككين فيكونوا لاسم فانه دلالة سريته في قولك جاء في زيد على الفاعلية
بواسطة جاء في قوله بكذا شاملا ليه بعض المحققين من الحكماء في قوله
في لفظ علم ان ذكرى بالاضافة فالصحيح ان المعنى وان كان
بالوصف بالاضافة فالصحيح ان المعنى وان كان
الجواب بتفصيل في قوله ان ابطاله للشق الرابع حيث قالوا ان
تعلقه بمعنى الغير وان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه في الالفاظ الدالة
على ما في مختلفه متعلقة بمقام الالفاظ غير هاهنا محل بحث في الالفاظ
ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير وانما المتعلق
جزيئات هذا المفهوم التي هي الموصوف لها يكملها الاستفهام
وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير لا يرد له ان يصف هذا الماراه مادل
على معنى متعلق بالغير من حيث انه متعلق به وذلك لفظ الاستفهام على
ذلك المفهوم ليس من حيث ذلك التعلق فاما قوله سئل ذلك ذلك في
الدلالة بنفسه او لا يشك ان المسئلة هو الذي يصفه او لا وهو كونه
الدلالة على معنى في غير اشتراط ذلك المتعلق في الدلالة على المعنى في الالفاظ
فما ذكره ههنا ساقط فكم لما ذكره في تحقيقه لانه بعد ما في الدلالة
بنفسه هناك يكون العلم باليقين كافي في مفهوم المعنى عند اطلاق
اللفظ حكمان هذا شامل للقول ثم قال فيهم كونه هذا شاملا لوصف كونه
عند من يعلم معنى فيهم كونه مادل على معنى في غير انه مشروط في دلالة
على معناه الماراه في كونه متعلقه فالمفهوم من كلامه ههنا مشمول
التعريف لوضع كونه اذا جعل معنى الدلالة بنفسه مادل من كونه العلم
باليقين كافي في الفهم وان في الدلالة على معنى غير اشتراط ذكر
المتعلق والمفهوم مادل في المحقق علم شمول التعريف لوضع كونه
على هذا التفسير قطعاً وهذا يقتضي ان الفاضل الحشوي ان بعد
اشتراط ذكر متعلق كونه في تعيين دلالة على معناه كونه في العلم
بتعيين من معناه كونه في دلالة معناه عليه وهذا ظاهراً للعلم كما ان
مراد الشك ان معنى كونه بعد تعيينه بالمعنى غير المتعلق بالاداة
وذلك اليقين كان في الدلالة فانه لمتعلق يحصل المعنى لهم حصوله
بالحصول له

المتعلق به هو

لان معنى التعريف متعلقه

الاشكالية ان تسليمه

في فهم

في نفس بنفس

في نفسه

من تعلقات اليقين في

في نفسه كونه عبارة عن النسبة المخصوصة وتام في الدلالة وبذلك
ذكر المتعلق هو ما اعتبره الواقع فيكون هو اليقين من تعلقات العلم
باليقين ولا ينافي اشتراط ذكر المتعلق كون العلم باليقين كافي في العلم
ان لا يوصف في دفع الالفاظ بما ابدله به في بعض النسخ كما قيل له
الشرايط لكنه معنى اليقين من العبارة فانه قد يفسر بذلك على ان
فهم المعنى بواسطة قرينة ولكن تفصيل القرينة بالمعنى في قوله
المعنى بالوسط وهو اليقين في دفع الالفاظ كما ينبغي ما ذكره عليه وهذا
هو مراد الفاضل الحشوي وان غفل عنه البعض في دفع اعتراضه بان
لا يتم ان هذا معنى اليقين من العبارة لانه قد يفسر بالمعنى في قوله
المعنى بواسطة قرينة ثم قال الفاضل الحشوي في قوله ان لا يوافي
ان محل بحث اذا عرفت ان المراد بالمعنى المصطلح المعنى السابق المراد
عليه هذا المعنى ولا ينبغي ان يجعل بحار معنى صلي بهذا المعنى فله محذور
فاما قوله وعلم ان الدلالة على احد المعنيين على اليقين لعلم من
المستشكك ان المراد بهذا الكلام ان الواقع هو اليقين
للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة هي بالمراد العلم باليقين وعدم
تثبت ما لا يعلم اليقين لعلم من ان مقتضى العلم بالاشكالية لانه في وجود
اليقين الذي هو الموضوع ويجوز ان يقام اليقين على ان اليقين
ان ينفصل عن منه غاية ما في ان احدهما ليس متيقن ان ارادة
لعلم من اشتراك وعدم يقين المراد مما لا دخل له في تحقيق الدلالة
بنفسه وعدم تحقيقها قطعاً له وكما قلنا مثلك مدلولاً لاسم
تصادم الظاهر والمخبر في قوله بفتح القاف وصحتها والفتح اصح
وقوله ان (يحيون) ما ينافي لوصفه بمعنى الفاعل على ملوكه
غير المتجاوز وهو لا يخلو لاداء وامانة قد مر مضاف الى مدلوله ذو
ان لا يجهل في قوله معنى الظاهر ولا معنى لحيون فاما قوله قد مراد
الفاضل الحشوي ههنا هو ان (يحيون) او (يحيون) الفرق بين (يحيون)
المجاز والمشتراك كمن الجواب الذي ذكره اما يحتاج اليه اذا اريد
بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد كاليقين من كلامه
وهو لا يصلح

و الجملة
العلم باليقين
بالنفس
لذلك

لان تقدير نفسه
فانه قد

في فهم
في فهم

ملوكه

دول

في نفسه كونه عبارة عن النسبة المخصوصة وتام في الدلالة وبذلك
ذكر المتعلق هو ما اعتبره الواقع فيكون هو اليقين من تعلقات العلم
باليقين ولا ينافي اشتراط ذكر المتعلق كون العلم باليقين كافي في العلم
ان لا يوصف في دفع الالفاظ بما ابدله به في بعض النسخ كما قيل له
الشرايط لكنه معنى اليقين من العبارة فانه قد يفسر بذلك على ان
فهم المعنى بواسطة قرينة ولكن تفصيل القرينة بالمعنى في قوله
المعنى بالوسط وهو اليقين في دفع الالفاظ كما ينبغي ما ذكره عليه وهذا
هو مراد الفاضل الحشوي وان غفل عنه البعض في دفع اعتراضه بان
لا يتم ان هذا معنى اليقين من العبارة لانه قد يفسر بالمعنى في قوله
المعنى بواسطة قرينة ثم قال الفاضل الحشوي في قوله ان لا يوافي
ان محل بحث اذا عرفت ان المراد بالمعنى المصطلح المعنى السابق المراد
عليه هذا المعنى ولا ينبغي ان يجعل بحار معنى صلي بهذا المعنى فله محذور
فاما قوله وعلم ان الدلالة على احد المعنيين على اليقين لعلم من
المستشكك ان المراد بهذا الكلام ان الواقع هو اليقين
للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة هي بالمراد العلم باليقين وعدم
تثبت ما لا يعلم اليقين لعلم من ان مقتضى العلم بالاشكالية لانه في وجود
اليقين الذي هو الموضوع ويجوز ان يقام اليقين على ان اليقين
ان ينفصل عن منه غاية ما في ان احدهما ليس متيقن ان ارادة
لعلم من اشتراك وعدم يقين المراد مما لا دخل له في تحقيق الدلالة
بنفسه وعدم تحقيقها قطعاً له وكما قلنا مثلك مدلولاً لاسم
تصادم الظاهر والمخبر في قوله بفتح القاف وصحتها والفتح اصح
وقوله ان (يحيون) ما ينافي لوصفه بمعنى الفاعل على ملوكه
غير المتجاوز وهو لا يخلو لاداء وامانة قد مر مضاف الى مدلوله ذو
ان لا يجهل في قوله معنى الظاهر ولا معنى لحيون فاما قوله قد مراد
الفاضل الحشوي ههنا هو ان (يحيون) او (يحيون) الفرق بين (يحيون)
المجاز والمشتراك كمن الجواب الذي ذكره اما يحتاج اليه اذا اريد
بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد كاليقين من كلامه
وهو لا يصلح

وحدة كالألف على الالفظة واللات جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث
 يدل على المعنى لها ثم بعد ذلك اللفظ هذا كونه وكم السكون كد حقهما فقال
 المختار في شرح المفتاح والقرينة هي اللفظة بحيث قال لا يكون كونه
 نقل ذلك اللفظ عن سواه الذي له معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك
 المعنى أصلا سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني وكذا في الجوا
 وأما بوضعه كما في النكاح المنقول فينه بحيث أن الالفظة المستطاع عند
 القائلين بذلك هي فهم المعنى منه أنفسهم كونه مراد السكون وفهم
 المعنى الحقيقي منه بغيره من كل جواز ولذلك قالوا ينتقل في الجواز إلى
 من الممنوع بوجه ما إلى اللزوم المراد فلا يتم أن يكون جعل اللفظ على
 اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي أصلا فإن
 قلت سادس الاستدلال بآلة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى لها
 وأما دلالة على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون الحقيقي
 مما ذكرنا من المعنى الحقيقي لا معنى لعدم الدلالة عليه كما هو المتبادر
 بل بمعنى الدلالة على المعنى الجاهل بآلة نقل قولنا ما بالذات
 في اللفظ بل بالقرينة من المعنى على هذا الوجه ولو سلم فقولنا هذا أيضا
 في اللفظ بل بالقرينة من المعنى على هذا الوجه ولو سلم فقولنا هذا أيضا
 المعنى الحقيقي لا مطلقا بل في الدلالة فالله لا يستلزامه أن يكون المعنى
 من قولنا هذا هو اللفظ والقرينة انصافا بالمشافين فيه بحيث من فهم
 اللفظ المشترك بين المشافين وانتقل منه ذهنا إلى ما حفظهما
 مع الجزم بأنهما ليسا مترادفين للتكلم معاً وقد تحققت آلة الدلالة
 اللفظ الثانية من ذات اللفظ عند القائلين بذلك هو فهم المعنى
 لا فهم كونه مراد السكون كيف ودلالة اللفظ المذكور على ذلك المعنى
 عندنا لا علم بالقرينة ثابتة على المنهاج المتعارفة تلك تفاوت فما
 هو الجواب عنها هو الجواب هناك فتدبره الله على ما عليه اعتد على
 الاستشفاق والقرينة هذا يدل على أن كل منهما علم على علم وهو
 الحق استبان موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحشية المعبرة
 في موضوعات العلوم فعلم القرينة بحيث عن مفردات اللفظ

الناشئة
 الثانية من ذات
 اللفظ

مبتدأ

بنائية

بمعنى قول

الناشئة

بأنه

صحة

من حيث صحتها وهما آفاقا وعلم الاستشفاق حيث عنها من حيث أنها
 بعضها إلى جعل الإصالة والقرينة والقرينة كذا في شرح المفتاح
 للفاضل المحشي وفيه بحث أما إذا دللنا على تعريف علم القرينة في
 وضاع كتابه مشتمل على ما في المعنى الاستشفاق فيهما وكذا سابق
 كلامه فيما يليه وأما إطلاق اسم العلم على جزئه فليس يندفع
 وتظهر من ذلك ما كان تمام علم القرينة على الجدل والمستدل بالجمع
 آلة اسم المجموع المركب من ساحت التصورات والقرينة فهو
 علم الاستدلال في نفسه وأما ما نبأ فلا نقضه بالكلية من المعنى
 عن أصلها بل يدل على كونه قال أصله قولنا فإن هذا من علم
 القرينة مع أن فيه البحث عن انتساب أحدهما إلى الآخر بالآلة
 والقرينة فإن وقع باشتراط أن يكون كل من الموصوفين والقرينة
 مستهلك في الكلام وما استعمال القول شكله على القصر والبحث عن
 الانتساب بالإصالة والقرينة بين أصليت وإصليت الواقع في علم
 الصفة فإن الأصل أيضا سهل وعليه قوله في علم الجدل الذي عليه الحق
 سفيها والخلف من بيا والإصالة والقرينة المستحصصات في
 التي يجب اللفظ والمعنى ولا يوجدان بين أصليت وإصليت وأصلت الاتحاد
 معاً هما بخلاف الفعل والمصدر فليست بينهما كالحجر والحجر
 والشد والشد والخاء والوسط بينهما وفي ذلك الفصل لشارح
 الذي هو خليفة حرف أن يكون يكلف كلمة بكيفية الصوت حتى
 يحصل له صوت فربما كان كلفه مجهولاً فإن بقي بعضه بلا صوت
 فكيف كان يجزيه مع كان مجهولاً والشد أن يخصه بكونه
 عندنا كما نرى في فهمها اختصاصاً تاماً ولا يجزي والخاء أن
 بجزء الصوت بجزءاً تاماً والوسط بينهما أن يجمع اللفظ والقرينة
 واستلزام القول بكونه في بحث الفضاة واللفظ هو الساب بينهما
 فصار الحق الحكمة لا يخفى عليك أن اعتبار الساب بين اللفظ
 والمعنى يجب خواص للقرينة والقرينة بآلة في بعض الكلام
 كما ذكرنا وأما اعتبار وقوع كلمات لغة واحدة فالظاهرة

يعلم ذلك

عند

أن وقع اشتراك

فإن وقع

أن يكلف بكيفية المعنى

أن يجمع

فإن وقع

ما ذكر

الفاعل
الى الاسم

الامیادی.

۱۷۹۷

والمؤمنين من آل بيته
الذين آمنوا به
من قبله
فليس لهم نصيب مما غنونا
قبل هذا ولا بعده

ففيها ما لا يمكن ان يكون في غير ذلك
من قبيل ان يكون في غير ذلك
من قبيل ان يكون في غير ذلك

فان قيل ان هذا الاعتبار
لا يمكن ان يكون في غير ذلك
من قبيل ان يكون في غير ذلك
من قبيل ان يكون في غير ذلك

هذا

القول

المضاد

اللساني

قلت

حصول

القتل

فان قيل ان هذا الاعتبار
لا يمكن ان يكون في غير ذلك
من قبيل ان يكون في غير ذلك
من قبيل ان يكون في غير ذلك

فان قيل ان هذا الاعتبار
لا يمكن ان يكون في غير ذلك
من قبيل ان يكون في غير ذلك
من قبيل ان يكون في غير ذلك

هذا

٢٩٩

٢٩٩

٢٩٩

٢٩٩

وما يستوي القيمان هذا فذهب فثبت سابق مشايه وهذا على اجاز
 صريحه منه متناهية في شدة شدة متناهية في شدة متناهية في شدة
 ويجوز ان يكون قولنا تمثيل للتشبيه المعنى فيه ذكر المشبه على
 الاستعانة بامثال الغرض بالاستعانة كالمعنى الطاهر صاحب
 الكسوف فان الحق لا يخرج الى التمثيل في هذا المقام من الثاني وهذا
 الكلام صحيح آه حيث استدل على كون الاستعانة مجازي لغوي
 بان اللفظ ليس موضوعا للمثلية في اللفظ فانه يدل على انه
 لو كان موضوعا لاعم لم يلزم ان يكون مجازي لغوي **قوله** وقد سبق
 في بحث التعريف باللفظ اشارة الى الحقيقة حيث قال هناك
 وتحققه انه موضوع للحقيقة المتخالة في ذهنه واطلق على الفرض
 المعجز منها بالاعتبار ان الحقيقة موجودة في ذهنه والاعتبار
 باعتبارها لا يخرج الى اعتبار الموضوع **قوله** معنى ان الضمير في
 على انما هو هذا البيان ان المراد بالبيان العقل هو هذا غير
 ما هو المراد فيما سبق من المجاز فكيف هو فانه المراد بالبيان
 صحتها هو الكثرة وفيما سبق هو الاستعداد والكلام **قوله** كما ان
 المقوله كونه في ذهنه استعانة ولو في بيان ان وضع الاستعانة
 وبانه قد اعتمدت في العلاقة المشابهة يكون مجرد اصطلاح
 لمراد المعنى بالاستعانة في هذا قبل وفيه بحسب ان اللفظ
 لان الوضع يجعل اللفظ الموضوع له صلة فلا يصح معنى الاستعانة
 نعم يلزم ان يكون معنى المجازات كلها استعانة والعربي بالعلاقة
 فيكون مجرد اصطلاح كثر في بطلان اللزوم بحث فاما
 ان في اللفظة في اطلاق اسم المجردة آه فيه بحث لان طريق اللفظ
 اذا كان قوة المشابهة بحيث ينفصل عن مقتضى اللفظة
 فيكون الاستعانة **قوله** ولما صح ان ينقل قاله ان استعانة
 واما مرادنا من جعله استعانة انه يحتل ان يراد به انه
 جعله تشبيها بالاسد مشابهاة ثمة هذا قبل نجد هذا
 الوجه ان قولهم جعله اسدا يحكي عن هذا سماع انه

سقط له
 ثم قهره الطي
 اعرج
 لان اللفظ

فلا يعتبر فيها

معناه
 يعرف اليشبة

لم يوجد

لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس باستعانة
 وجوابه ان المراد بالاسد المذكور حقيقة بل جعله اسدا
 على تقدير اداة التشبيه كما سبق تحقيقه بل جعله اسدا
 المراد بالاسد ثم ليس باستعانة اصطلاحا لذكر المشبه
 في الكلام كما سبق فان قلت ذلك الادعاء لا يتحقق في المعنى
 مراد بالاسد بل المعنى على تقدير اداة التشبيه مع انه ينقل قاله
 ايضا جعله اسدا فقلت ان ثبت قولهم بذلك في الصورة
 المذكور فيمكن ان المراد به ان يجعل تشبيها بالاسد ولا يحكي هذا
 في الاستعانة فاما **قوله** فانه انما هو على العبر قد سبق بحث
 المجاز العقلي ان مطلق ذكر المشبه لا ينافي بالاستعانة بل اذا كان
 على وجه ينبغي عن التشبيه وان هذا البيت من الاستعانة هو
 لا التشبيه فليست **قوله** ولهذا ينبغي ان يبين ان القيمة
 مائة عن ارادة المعنى المقارن فيمكن عندها المقارن فيدفع
 وجه الاندفاع ان المراد به على دعوى الاستعانة بالمعنى
 الغير المقارن ونصب القيمة لا ينافي عن ارادة المعنى
 المقارن فيك منافاة **قوله** واما التعجب والتعجب فليست
 على سبيل التشبيه فضاء حق المشابهة فيه بحث لا يحصل
 اراد السابق مسلم المراد بالاسد المذكور وضع كونه الاستعانة
 وفيما وضع له وجه التعجب وكذا الذي عنه خارجا تشبيها
 فليس المراد بالاسد المذكور كما يشير اليه كلام القائل في حاجته الى
 الاستعانة بانها مضمنا ان على تناسي التشبيه فضاء الحق
 المشابهة **قوله** والاستعانة فصار في الكناية او الكلام الذي
 فيه الاستعانة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما في الاستعانة
 في الخلف والكذب في كونه فلو اشبهنا بينهما حق يحتاج الى
 الفرق **قوله** ونعم صاحب الفتح آه اراد بالاسد اسدا طلبة
 الدعوى التي يطالبون الواقع مع ان صاحبها يفقد مطابقتها
 اذا لا يتصور في صاحبها قصد التأويل فضاء عن نصب

قوله
 يكون

الاراد

ادعاءه
 قاله
 وان المعنى

ليست
 لا يمتنع
 على تناسي

سرد

الاشبه

من قوله أمية وغدا به مع قد كشفت
وفن قد أصبحت بيد الشمال
منهاها ذر

من قوله أمية وغدا به مع قد كشفت
وفن قد أصبحت بيد الشمال
منهاها ذر

لما غطي بصلبه

وليل

المرح

سنة سنة الأول الأسا

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

المتن في الطول

الشعر

علا الشاة

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

فيها فان الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز عندنا لان
المذكور فيها هو المستعار معناه الوصف في شواظ الناس
الشواظ الالهية كما هو الذي لا دخان فيه في الثاني تشبيه
استعارة تشبيه في الشعر باستعارة في الناس وفيه بحث
لان هذا الكلام من اقسام الاستعارة على ما ان كان نفسه يكون قوله
استعارة استعارة تشبيهية وهي عندنا حقيقة في
ولا يتحقق فيها التشبيه فكانه استعارة اعتبر الاستعارة
على ما ذهب الزمخشري وغيره ولفظ التشبيه لا يتحقق الا بما هو الى
البحث المذكور قوله وهما حيتان فان قلت كل من اكتسب
والكشافات في قوله لوسل في امر الله الحسنة عندنا وهما
يشيران الى قوله اى حصول امر عيسى امرا دائما او قاليا هذا
الترديد لاجل بيان معنى الترتيب من حيث هو لا لغيره خصوص
المقام لان الاستعارة لغيره ظهور الجاهل في ان الالف
اظهار الجاهل قوله واجب يحملها على القلب والسكاك في
الكناية في القلب بل يميلها مطلقا لغير مذهب الفخرية ذلك لان
طلبها في هذا القلب بناء على لزومها لقوله عند الله المقام وان
الظهور ههنا بمعنى الزوالا عن طريقه بان قوله المستعار منه
ظهور المسلوخ من جملته بايا لان المسلوخ لا يروى عن ان استعارة
فليس معنى زال يكون مع من لا يروى عن وقد اشار الفخر الى ان
الالف قوله فاقام مقام عن واما قوله لا اول فاقام
ان المسلوخ لا يروى من جملته بل ازاله لكونه عند قد زال
هو ايقاع عن لكونه قوله وذلك عاريا من دونه فاقام مقام
من ابيات لهما معنى صريح اعترضا لآياتها وخومها و
فليس معنى زال يكون مع من لا يروى عن وقد اشار الفخر الى ان
الالف قوله فاقام مقام عن واما قوله لا اول فاقام
ان المسلوخ لا يروى من جملته بل ازاله لكونه عند قد زال
هو ايقاع عن لكونه قوله وذلك عاريا من دونه فاقام مقام
من ابيات لهما معنى صريح اعترضا لآياتها وخومها و

من استعارة حيليت بينه وبين من يراى الكناية وذلك اقسام وادو
الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

الجم

على التقدير الذات

اذ لا يتناول

سكن الشقاق

الحقائق

التشبيه

وجنيد
شعر في شرح لفتاح
انفاج هذا المعنى

تدعى تعاريف الذات والوصف **قول** وكذا ما يكون متنازلاً بالجنس
كالعلم في شئته فان اسم الجنس بالتقسيم الذي ذكره لا يتناول العلم
الشخصي وليس مدلوله ذاتاً صالحة ان يصدر عن كثيرين والاولى ان
واذا اتقن مفهومه نوع وصفيته لم يصير كلياً بل اشتهر ذاته
الشخصية ووصف من اوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الجناس
بوصافها خارجة عن المدلولات الاصلية اسمائها على اختلاف اسماء
المشتقة فان المعاني الصورية المعتبرة فيها داخلية في مفهومها
الاصلية فذلك كانت الاعلام ملحقه باسماء الجناس دون الصفات
والخاص ان اسم الجنس تدل على ذات صالحة للموصوفته مشتهرة
بمعنى يصلح ان يكون وجه الشبه وكذا العلم اذا اشتهر بمعنى فلا يشق
فيهما اصلية والافعال المعروفة بالاصول للموصوفية وكذا الصفات
المشتقة **قول** ولما تبيح الفهم انما تعرفوا للاستعارة التسمية
المصححة والظن تحقق الاستعارة التسمية المكنية كما في قوله
اجنبي ارفقة الضارب دم زيد لعلهم لم يتفرضوا لها لعدم
وجودهم ايها ما في كلام البليغ **قول** ويكون مشبكاً للمشتبه
في وجه الشبه انما ذكر لفظ اشاعة او اشارة الى انه كذا في بين
التشبيه في الدلالة على المقصود **قول** وانما يصلح للموصوفية الحقائق
التي امور المقصود التسمية او هذا التفسير ذكره العلامة في
شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقائق الدقائق الثابتة المقصودة
كالجسم والياء من الطول اغير الثابتة لفظاً لافعال فانها متجردة
في مقصودها لدخول الزمان في مفهومها والصفات فانها غير ثابتة
ايضا وان كان الزمان عارضا لها فتشبه الشا مع ههنا قوطية
للدلالة عليها ايها اليه بقوله بعد تسليم صحة وجه النفع
كأن قلنا ان كل من له حركة والزمان مع ان ليس من الامور المتحركة
الثابتة يقع موصوفاً وقد صرح الشارح في شرح المفتاح بان هذا
هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد تفصيل التفسير والتمسك
ان الحقيقة هي المهيمنة باعتبار تحقها وجوهرها في نفسها

من غير

لما تروى

لغة العادة

لغة

لكن

يقال

كما انه

المفتاح

هنا

هنا

هنا

من غير اعتبار باعتبار المهيمنة والافعال في ان القيام والحركة كل
مما هو في القيام والحركة وانما ما ذكره الفاضل المحقق اجمعاً
اشارة اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال في دفعه المراد
بالحقائق المتأثرة المستقلة بالمفهومية من الامور المتغيرة
الثابتة فبعضها لا يمكن بعد الاعراض من ان يمتنع
نظم الرد على العادة فانما لا يصح لفظ الحقائق بما ذكره
الفاضل لان عجزه ترجيح كلامه على وجهه ايضاً في ما ذكره
نفسه في ايضا كما لا يخفى هذا الكتاب وكله ههنا
آب عن هذا المعنى لانه هكذا ان الاستعارة تقتضي التشبيه والتشبيه
يقتضي كون المشبه موصوفاً وانما يصلح للموصوفية الحقائق
في ذلك جسم ايضاً في ما ذكره من صفات دون مقادير الافعال والصفات
المشتقة منها والظن والظن انما يكتفي به ولا يمكن ارجاء بالحقيقة
ههنا ما ذكره المحقق لعدم صحة مقابلة على هذا التفسير
بالصفات ولهذا استعمل المحقق من البين في الساقية ويجوز
لكنه حيث قال لا يوافق في ما ذكره فلهذا خلاصته ما ذكره الفهم
من ان الاستعارة في الافعال والحروف تبيحها الى ان قال وانما
يصلح للموصوفية الحقائق دون ههنا للحروف والافعال والناسية
وكذلك الحركة والزمان حقيقة استقلالية بالمفهومية دون
الافعال والحروف دون مقادير الافعال والحروف والصفات كادته
اشارة الى ان المقادير انما هي الصفات التي لا يردده نفسه في شرح
وهو ان الموصوفين بالمشاكة نفس المشبه والمشي به وهو لا يخفى
بالاعتناء في التفسير فلفظ صلوغ الصارة الدالة عليه للموصوفية
لفظاً لا يقع في اقصاه بالمشاكة فيجوز ان يسقطا الناطق
للدلالة باعتبار تشبيه الدال بالناطق وايضا فلهذا بالمشاكة وان
لم يصلح لفظاً للموصوفية وجه الاندفاع على ما ذكره في ذلك النسخ
ان المعنوية هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لبيت جاسم من الخبز
كان المستعار منه مفهوم القم تبعاً لمفهوم القم لا ذواتهم فبعض

من الصفات
لان العرف من الزمان
ولها عتق الزمان للصفات
تجاوزها للمصادر
فلم يرد ان يرد
شقي المرسل
السببية
فانما يرد انما يرد
مبالغة
نظري
الاولى

من الصفات
لان العرف من الزمان
ولها عتق الزمان للصفات
تجاوزها للمصادر
فلم يرد ان يرد
شقي المرسل
السببية
فانما يرد انما يرد
مبالغة
نظري
الاولى

من الصفات
لان العرف من الزمان
ولها عتق الزمان للصفات
تجاوزها للمصادر
فلم يرد ان يرد
شقي المرسل
السببية
فانما يرد انما يرد
مبالغة
نظري
الاولى

الف

الصفات التي هي صفات في قولها واما الموصوف في يحتاج بالاسئلة
لنصف الوصف المعنوي **قوله** فيجب ان يكون الاستعارة فيها
اصولية لا بقتية فيه بحيث ان غاية ما لا يجرى فيه الاستعارة ان
اعني لاصولية والبقية بحسب الاستعارة من اللفظ الى ان يرد في بيان
يوجب الاستعارة فيلحقها كذا في اصولية اللفظ لا بقتية فقط **قوله** فالنصف
في الاصلين معنى المصدر قال الفاضل لفتي فان قلت هل يرد في سبب
اللفظ الاستعارة بها على ما سلف في حرف قلت لا لان مطلق النسبة
لا يشترط ان يكون في اللفظ وجه الشبه في الاستعارة بخلاف مطلق
الحروف فانها انما هي موصوفة لها احوال المشهورة وفيه بحث ان اللفظ
الذي يرجع اليه معان في نسبة اللفظ ليس مطلقا نسبة على جهة
القيام لها احوال واصوات يعبر بها الاستعارة فانما استند الخبير
الى المظهر لانه على قرة شبيه اليه وشبهه نسبة اليه باعتبار
اللفظ من نسبة اليه من نسبة اليه على جهة القيام وقيل ضرب فلو ان
لم يجعل من الصفات وبالمثل يمكن الاستعارة في اللفظ باعتبار شبيهها
اليه وان يشبه بما يرجع اليه من صفات اليه بنوع استند لمطلق
الانصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه سببه اخرى كقولنا كذا كذا
مثلا فيقال فتنال الشوك او كيف فالنصفية في اللفظ لا تحقق
باعتبار المصدر على ما هو المشهور فيها بنوعه فذكر فافهم
دقيق **قوله** قال صاحب الفتاح المراد بتعلقان معاني الحروف مثلا
يعبر بها عند تفسير معانيها الضمنية بها اذ الى ما والست
لكون ما عبارة عن المتعلقات في المعنى في عنها المرجع الى معاني
وفي عنها معانيها الحروف وفي قوله عند تفسير معانيها وضع
اللفظ موضع المحرر اذ الله عند تفسيرها واعلم ان لفظ بها غير موجودة
في عبارة الفتاح بل عبارة هكذا واعني بتعلقان معاني الحروف ما
يعبر عنها لفظا بعيدا ان تلك المقلات معتبرتها لا معتبرتها
مع ان ذلك في الواقع ذكاته اشار ههنا بما في ملاحظة بها التي ترجع
عبارة الفتاح بان اللفظ والمقدور وما يعبر بها عنها

المشتبه
بغير النسبة

نفسها
بغير نسبة

المصداق

الصور

الان

ويعمل ان يريد بيان حاصل المعنى بأن في العبارة تعاقباً لنظر ذلك
 ان اللفاظ المذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء واخراته عبارة
 عن تلك المتعلقة ففي هذا الاعتبار معبر عنها كما ان سائر اللفاظ
 الفاضلة للمعنى في شرح الافتتاح وفي عبارة الافتتاح احتمالي وهو
 ان يجعل اللفظ في حقيقة المعلوم ويرجع صيغة اللفظ ويجعل المعبر
 معبراً عما كان لا يخفى انه تكلف ط ومخالفة لتسوية النهاية **قوله**
 مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية المسار بالغاية المسافة طه فإ
 سائر اللفظ على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء ونهاية
 طه ومعنى قولهم الى انتهاء الغاية كما ذكره القس في اللفظ واعتبر
 عليه بان نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما
 ينتهي بحدته فنهاية الشيء ضيق فكيف يكون جزءاً منه بل انما
 يظهر على اخره من معبراً به بينه وبين النهاية ولك ان
 تقول غاية ما في الباب ان يكون الغاية في المسافة معبراً عن
 المبتدئين ومثله غير كثير والتوجيه للمعنى سبابة القصد
 لتبين الغاية مستعملة في معناها الحقيقية وهي جنس والابتداء
 والانتهاؤه فردان له فكانا صفتيهما اليها اضافة الفرد الى
 الجنس لا يحد فيه انه اذ لا يحد صفة انقسام الغاية واه واما
 بل هو ليس لكان اضافة اليها اضافة الاجزاء الى الكل **قوله**
 والاطلا كانت حروفها بل سائر قال في شرحه الافتتاح وهو
 ضعيف اذ ربما يقع الملاحظة بان يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلاً
 بالمفوضية بالانتقال وضع لفظه غير مستقل بالنظر وضع
 لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطاً بحكم الوضع في جملة احوال اللفظين
 عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلاً معنى التمام الاسمية
 والمحرورية هو المثل لكان هذا المعنى مستقلاً بالمفوضية من الكائنات
 الاسمية دون الحرفية وهذا التقهيف مبني على ما ذهب اليه القس
 وقد انطلق الفاضل المحقق وحقق معنى الحرف بوجه لا يرد عليه
 فظهر به ضعف التضييع فيلنظر فيه **والغرض** في شرحه كل سنين

اخلاف اسم لفظ

والتوضيح

النهاية

الواضح

على مذهب القس

قوله

اليه وقد يرميه كلام القس بالمعير لفظ المضاعف الى متعلق الجوز
 في قولنا زيد في لغة وهو التلبس بالخصوص والتمثيل للمصطلح
 اللغوي وتوضيحه ان مقتضى قولنا زيد في لغة يكون اللغة ظرفاً للزيد
 مع انها ليست كذلك فانتهم حمل اللفظ على حقيقة حمل على الاستعانة بان
 يشبه بين زيد والنعمة من التلبس بالخصوص بالطريقة فوقع التشبيه
 اذ كان في الطريقة المطلقة ثم ستر ما في الطريقة المخصوصة التي هي معنى
 في قات هذا اللفظ التشبيه الصريح هو الطريقة المخصوصة في المبدء
 اعني تلبس زيد بالتلبس متعارف في الطريقة مستعار منه ولفظ
 في مستعار فلنخل في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساد اذ لا
 يلزم سبب كلام القس فانه اعتبر التشبيه في كلام القليل في نفس
 الجملة لا يخفى **قوله** للذلة باللفظ وجه التشبيه ايضاح المعنى
 وايضاحه الى فهمه القام بما عباره كالمفهوم واسارة اللزوم
 في قدسنا في اول هذا الفن الى ان المزمع اسرار في جميع انواع
 الجواز استعانة او مجاز اسرلة فاعتبار ذلك المفهوم واسارة
 اللزوم لا يكفي في بيان العلاقة بل لابد من بيان انما هي اى انواع
 من ان احاطة **قوله** للعلاقة اى اعتبار تشبيه للعلاقة بين نوع
 نفس لان موجب كلامه السابق ان يفرد تشبيه لظروف في مجرورها
 وهذا سياتي شرح انتم حيث قال فيما بعد بقا للاستعانة به
 في المجزوم وما كان المجزوم في الجملة كونه له عطف لافضل العلاقة
 والتشبيه على كونه هذا كونه مجازاً او بالافضل المحبة والتشبيه على هذا
 يرجع بحسب المعنى في العلاقة والتشبيه المحبة بالكون الاستعانة به
 المنطوق والتصريح به اذ في خصوصاً اذا كان الكلام ما فهم فلفظ
 ما هو المراد **قوله** كالتشبيه والتشبيه ونحو ذلك في الترتيب على اللفاظ
 واسرار بالجملة محبة الملتقط وهو مبني على تشبيهها وعليها تتم ايراد
 ان هذا لان محبة الملتقط وهذا كونه من علته للفتا طه
 عليه **قوله** انه شبه ترتيب العداوة والخراب على اللفاظ ترتيب
 علته الغائية عليه وانما مع هو المحصل بعد طلب التفتيح

كقوله

باللغة

هذه

قوله

قوله

قوله

ان قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

لاستعارة **قوله** انشبت اظفارها الميتة وفيه نظرية ان نشبت
 ترشيح فانه من تشب النخلة بالكل منسوباً الى علق فيه ياء يجر
 المستعارة والاولى ان يترك ذلك فينت الهمز الى ان يحذف
 ترشيح القليل على مذهب السكاكي ويصرف الهمزة في الكنية
 هكذا قيل والحق ان نشبت من ثمة القرينة اذ لو قلت ان نشبت
 اظفارها لما كانت الامر على الاستعارة واعلم ان السكاكي ذكره
 لطايف يا امير بلغي الآية ان الخطاب في ما ذكر ترشيح وليس الخطأ
 وصفاً ولا انفع كلام واعلم ان الوصف الضمير بالخطأ بـ
 لا يفسد اليه كان تخصيص الصفة والقريب بالذكاء على الخطأ
 المحصر فاما **قوله** يعني اذ انشبت غلفت سرقاب اماله في ايدى
 الناس اصل المعنى ان السارقين ياخذون المهرج من غير
 علمه ويحبسون الجسرة فنتهم ولا يأخذ منهم فيكون
قوله فكانت فاصباها بلها سر الخوج فان قلت فقد كانت النكتة
 السابقة من استلزام النقص المتسرى قلت لم يفتقر بل يكفيها
 كونه ككسبها لوضع المصطلح **قوله** والامر في كنية وهو ان تشب
 فيه بحث فان الاستعارة بالكناية لا بد ان يذكر فيها المشبه و
 ثبت لست من لوازم المشبه وهو مفقود فلهذا فالظاهر
 ان اذق ههنا بعبارة تصريحية والقرينة في ذكر المشبه
 لكن بغير لفظه الحقيقي في الآية وجه آخر ذكره الزمخشري في شرح
 المفتاح حيث قال ولو قيل ان المصطلح في قوله نعم واما
 من كان مقام سركي لم يعد ولا يعني **قوله** من طعم المر
 في الصفاح الطعم بالفتح ما يرد به الدقيق في طعمه صر و الطعم
 انما ياشتهى منه يترك ليس له طعم وما فلا بد من طعمه او كان
 غشاً والطعم بالفتح الطعام **قوله** فلا يكون ترشحاً قيل الظاهر
 ان يقول فلا يكون ترشحاً لان مساق الكلام على ان اذق مجرد
 وليس يسمى فان مساق الكلام على انه مجرد للاستعارة المستعارة
 لا للاستعارة المكينة التي ذكرها واما قوله ان يكون ترشحاً لها
 الترفه
 المتوهم

اهلكت
 بل طعم
 الخيلية
 الحاجة

السائق
 علم
 ويحبسون

مفهوم

المتوهم

كلونه فلوها لانتها مرسته في هذه الاستعارة وهو طعم المر قد دفع
 هذا التوهم واما ما يكون ترشحاً لان ترشحاً لان ترشيت الاستعارة بالكناية
 لا ترشيحاً لان الترشيح ما يستر بعد تمام الاستعارة والقرينة
 من ترشيتها **قوله** حاورت اليوم حصاراً جراً مثله طعم الامواج
 حاورت بالحاء والمجهول من الحاورت بمعنى المحاربة فهو قرينة
 للاستعارة ولو جعلت القرينة حالية لكانت حاورت مجرداً
 كما ان قوله مثله طعم الامواج ترشيحاً ترشحاً من غير ان يكون
 مرشحاً حياً وتلك طعم الامواج ضرب بعضها بعضاً **قوله** هذا
 ترشيتاً منه وصف آه مني لان قرينة الاستعارة حالية او في
 البيت السابق والمفاد ان السارق ترشيتاً للاستعارة لا مجرد
قوله حتى نظرت الجهول الدم في انفسهم الامتداء دخلت على ما
 يتغير قد وقدرت على نظره وخرق هذا النظر بالجهول ما لفته
 واما الى ان الجهول هو الذي يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة
 في السقاء واما عينه فيعلم ان الله اعلمه عما ساء وجعل منصفاً
 جميع الكائنات فله حاجة له الوضوء اصله **قوله** وما ذكرناه
 صريح في الامتناع حيث قال واذا جان البنا وعلى المشبه
 مع الاعتراض بالمشبه **قوله** ويدخله لفظ المفتاح وهو قوله
 اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام واذا كان
 مع التشبيه والاعتراض بالتشبيه ولا يخفى تركا كنه **قوله** كقوله
 والشعر مسكنها فان قلت المستشهد على ما ذكرناه بهذا
 البيت السابق لا يقتضي لزماً ان يحمل الضمير على هي عليه القصة
 قلت قوله ففرا القوادعراء جميله يدل على ان الضمير يرجع
 الى الجيبة وايضا ستره الضمير القصة ان يكون ما بعده من اليب
 المشكوك في الخلية حتى يهدى التاكيد ويكون الشعر في السماء وكان
 على كمال اخذ **قوله** الى اذ كان تقدم رجله وتوخر ارجله قال الشاعر
 في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل المخطو لان التردد
 يقدم رجلاً لا توخر ارجله بل ذلك الرجل الاول فيهم بخطو خطوة

فترشح للاستعارة

داخر

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

اذ

المتوهم

المتوهم

المتوهم

المتوهم

المتوهم

المتوهم

المتوهم

المتوهم

المتوهم

المتوهم

المتوهم

المتوهم

المتوهم

المتوهم

المتوهم

المتوهم

المتوهم

المتوهم

أخبرني عن ما كان عليه في هذه الكتب المكتوبة في العجا
في بحث لأن المكتوب في العجا
هذا الكتاب

نهضم
الزيتون

يكون مستعارة في غير ما وقع له ، وبالحقيقة الجلية فلا يخرج تحريكه
عن طريقه بزيادة ، فلو كان نعم يلزم أن يدخل هذه الحقيقة في
كلمته يخرج باعتبار الحقيقة ، فالأولان من غير هذا القيد من دخول
مثل الفاظ إذا استعمالها لعل الفرق في التخصيص المذكور والجواب
أن هذا ضاعلم اعتباراً قبل الإطلاق في قوله غير ما هي موضوعة
لأن بعد اعتبارها وهو الحق أشكالاً **قوله** وإن نفس اللفظ
في الاستعارة بناءً على المعنى نفسه بحسب الادعاء أو حاصله ، فإن
من يدعي أن الاستعارة فيتمثل بها وضعت له يدعي كونها
صاحبة فيما دلت عليه بنفسها بناءً على استلزام الوضع ودلالة
اللفظ بنفسه ، فيكون قرينة الاستعارة كقرينة المشتك كغير
الادعاء أنهما اللفظ من جهة المعنى لا التخصيص أصل التلاوة
ههنا ، وإن كان الوضع كما يستلزمه الدلالة بنفسها يستلزم
الدلالة الظاهرة أيضاً ، ففي الاستعارة دلالة ظاهرة وأما شبهة فلا
فلا يخرج الاستعارة عن كون التام الذي ذكره السكاكي الحقيقة ، فهو
الكلمة المستعارة فيما دلت عليه بنفسها دلالة ظاهرة واحدة
بعض الفرق بحسب الحقيقة ، وبعضها بحسب الادعاء ، وقد قال
قوله ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ، أطلق بنفسه إلى
القولم الكلام ، فليتأمل الوضع عند الإطلاق ، الوضع التام ، بل في
القرينة المذكورة قرينة الدلالة لا شبهة ، إذ لم يوجد
الدلالة ، والادعاء المذكور نفسه ، هذا وقد جازاه ، وتخص
بوجه آخر ، وهو أن السكاكي لم يقصد أن يطلق الوضع بالمعنى
المذكور ، بل أراد الوضع التام ، بل أراد الوضع
لفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع
للتأويل ، بل كما في الاستعارة فقيدها ، وبالحقيقة يكون قرينة
على أن المراد بالوضع معناه المذكور ، فالعقلى الذي يستعمل
فيه اجاباً هو الوضع التام ، وبلى **قوله** لزم الدور الأول
توقف الشيء على نفسه سواء كان بواسطة أم لا ، وإن

حق تعالیٰ سے دعا ہے کہ
یہ کتاب قبول فرمائی جائے

۱۰

الحرف

الثاني له

بالتأويل

(وقتها)

۴۵۵

لوقطعا النظر عن لزوم ما معنى قلنا النوع حقيقة الالفة
المذكورة عن الحقيقة وجعل الاضافة بيانية استعمل اللفظ
الحقيقة ومن ههنا ظهر اننا لو لم يكن بالانسية في نوعها في
شريعة وهو واستند كذا فيقول **قوله** بل الجواب ان تعبد
بالوصف اذ اذ ان في الحقيقة في تعاريف الناس التي تختلف
بالاضافة ظاهرة في سياق اليها الذهن وهذه الاسماء في
في العقائد المنطقية التي كذا كذا في تعاريف
الكليات والخبر وغيرها فلا اعتداد بما ذكره حال الذي في
الابواب من ان التقيد بالحقيقة لا يقتضي اليه الا ان
السياق للذهن اليه وما ذكره وعلى تقدير ما في الذهن اليه لا يبعد
ما يقيد فيما عداه ان قلنا من حيث هو موضوع له متعلق
بالاستعمال لا معنى له بالوضع فان التأكيد بالوضع الوضع
الذي هو الوضع المتخاطب ليس كذا حاجة الى التقيد بالحقيقة
وان امرئى وضع كان كان استعمال لفظ الصلوة في الدعاء
اذا استعمله المتخاطب يعرف الشرع فيه استعماله فيما هو متعلق
بوضع ما من حيث انه موضوع له فلا اعتداد به اليه فان المتخاطب
يعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف في استعمال
الالفاظ فمن استعمال لفظ الصلوة في الدعاء كيف يكون تخالفا
يعرف الشرع وليس له من حيث هو متعلق بالوضع في استعمالها
فيه من حيث انه موضوع له **قوله** وهذا غلط لان اشارة آية فيه
تحت ان حاصل كلام الجيب ان قوله مع قرينة مع نص
المحكم قرينة ولهذا قال لا يرضى في الغلط اذا نصب فعل
اختيارا مع صبغة بالقصد والامارة ولا قصد للالفاظ ان
ينصب اشارة قرينة تدل على عدم اسراده معنى الغرض على ان
يكون قرينة في مادة لا يستلزم بوجهها في جميع المواد في الالفاظ التي
لا توجد في قرينة داخلية في تعريفها في جميع
اسراده فان الالفاظ اذا استعملت في معنى غير ما وضع له ونصب

فليتنا هار
مصحح

امراء و

ساز و کون

2

فأما الذي

26

عبد
الملك

نحو ان القلط لفظ عربی
یعنی یہی ہے

لا يغفر الله له

صورة اخرى بان لفظ الوصف مستعار من الصفات بل هو من
 لسان المشبه مثله هي الصورة المستعارة لوصفها ظاهر الالقاء
 لانه انما يتم اذا جعل الوصف في عبارة الشئ معطوفا على كماله
 وليس كذلك بل على المشبه والمعاد بالوصف الاول المعنى المصدري
 وبالثاني الصفة المضمرة التي هي وجه المشبه فلهذا تجد الاستدراك
 الذي ذكره اسلافنا في قوله وفيه نظير لانه لو ثبت ان هذا
 المشبه او يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان
 التشبيه في المفردات لا يربط في صفة التقييم المذكور اذ تشييل التشبيه
 بالتشبيك المركب لا يقتضي حصره في غاية ما وجدته في تشييل
 التشبيك المساد في التقييم وهو التشبيك في المفرد اعتمادا على الامثلة
 المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد في التشبيه
 ان ما وجدته في التشبيه يصح تشبيها لانه استعارة بان يشترك في
 التشبيه في الاستعارة ومثل التشبيه على عاده الجارية في كل ما يرمي
 من يقوم سياسته ويراود النظائر من غير ذلك الباب دفعا
 ليقوم اختصاص التشبيه بالمفرد قوله المقطع بان لفظه ففهم
 تقديم جملة او قد يتاخر فيه بان هذا الكلام مستعمل في المرد
 بين الموقد والاهجاء او لا يوجد فيه تقديم الموقد واخبر حقيقة
 فالحق ان التوجيه كما هو حاصل في نفس الكلام كما حصل في معرفة
 فانه مشبه بالمرحاج الحاطب نحو الفعل بالتقديم ونفس الحاطب
 بالرجل وانما هو الحاطب من تارة اخرى بالتأخر فاطلق اللفظ
 المشبه بها على المشبهات استعارة وهذه المناقشة على تقدير
 صحتها مخصوصة بهذه المثال والافضل المسلمات ان اعتبار التشبيه
 في معرفة ان التشبيه في لغة من قوله واما قولك تمام الاستعارة
 ساء الملام اه البيت الذي تمام الاستعارة الملام فانما هي
 قد استعملت ماء بكاء في الصباية رقة الشوق وحرارة
 بقوله صليت اعمامك مشتاقا واستعارة الشئ على عاينها
 ومعنى البيت لا تلحق بها الملام على كثرة البكاء فانها

فكثير

المركب

في قولنا تقدم

الفعل

تمام

قد استعملت

استعارة الملام في
 استعارة البكاء

استعارة الملام في استعارة البكاء او الاستعارة في الملام ما لا
 فانه في بيان ماء البكاء لا التفت الى ما هو ملك واعلم ان قوله
 وانخفض لهما جناح الذل من السما ليس من قبيل البيت المذكور
 كما تقدمه الطائفة في نفسه حيث نقلت ان بعض طوائف اصحابه
 بحث اليه فاجابهم وقال بحث لنا من ماء الملام فقال له جابيه
 ابحث لنا من جناح الذل حتى نبحث لك من ماء الملام وكذلك
 لان الطائفة عند شفاة وتقطع على ان لا يحضر جناحه
 فيه ويلقيه على الارض وكذا عند رقبته وذنبه والامان عند
 تواضعه بظلم طائفة من راسيه ويحقر من يديه ويقتله في ذلك
 تواضعه باحد حال الطائر على طر من المستعارة بالكتابة
 ويضاف للجناح اليه قربة لها فانه من الامور الملائمة للجملة المشبه
 بما على انه يحسن ان يجعل الملام في الاستعارة الغنيلية قوله او يكون
 قد شبه الملام بالماء المذكور وجه المشبه ان التزم التشبيك
 حرارة الملام كان الماء يسكن غليل الارض كما في الايضاح وهذا
 نظير ان ما ذكره ليس من سبب الحماق فان الشئ غريب في ان يمتدح
 ههنا ان حرارة خرافه لا يسكن اصله بالماء ويحتوي على عطف
 يجعل ما ذكره وجه المشبه وقد اشار الى المعنى الذي ذكرته من التشبيه
 قال ذكره وشكره من ايامه ايضا ويرد عايشي
 بملء فم فون شوقا وقرب منه قوله الجهد المملوءة وهو ان
 لذيذ لانه جئت لذكرك فليملأني الدم على ان تسكين غليل
 بان امر الملام وصف المشبه به بالكرم قوله ويجاء تفسير
 التشبيه تفسير غيرها اوجب بان السكاك في هذا الفن
 في مثل هذه العبارات ليس بعدد التشبيه لغيره حتى يعرف من
 عليه وجه ان تغير تفسير الغير وتبدل الاصطلاح الثاني من
 غير حاجة ويدل فانه مقتضاها ما لا يقتضيه قال جليل الله
 الشايع في شرح الايضاح يشكك في قول السكاك ما اذا جمع
 بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكتابة كما نقلت لفظا

استعارة الملام في
 استعارة البكاء

استعارة الملام في
 استعارة البكاء

استعارة الملام في
 استعارة البكاء

استعارة الملام في
 استعارة البكاء

استعارة الملام في
 استعارة البكاء

قوله

فقد ذكر المشيئة استعماله في هذا الاستعمال هو السبع
 والمستعار منه هو الموت والمستعار لفظاً للمشيئة وهذا
 ما وجدناه القديس يوحنا سبق بقوله وسيمى ما يتبعه جميع ذلك
قوله وما يحصل به التفتيح أو وجه التفتيح إذا جعل
 مراداً للمشيئة كان استعماله في الموت بطريق المجاز واستعمال
 صحيح لفظ السبع وجه الدفع أن الترادف لا يوجب ذلك
 كما أن ادعاء كون التفتيح من أفراد الاستدلال لا يوجب كون لفظ
 الاستدلال حقيقة فيه **قوله** ولا اعتراضاً بحقيقة الشيء كاعتراض
 مفعول فاعل محذوف أي لا يخلو لفظاً وقوله كقولهم فاعل ثان
 لقوله يحد ويحيز أن يكون اعتراضاً اسم لا يوجب نصب المبتدأ
 بالمضارع كما لا يخفى من زيد ويكون كقولهم **قوله** مراداً
 للفظ السبع فيه بحث لأن المشيئة اسم للشيء الذي يعبر
 بالمعارف ولذلك فهو معنى لادخال السبع اسم للمشيئة المطلقة
 في هذا استعماله فكيف يحتمل ادعاء الترادف مع التركيب
 ذلك كما قيل التأويل اللهم أن يراد بالترادف التصادق
 خاصة كما في المقام من المشيئة لما صلت على موضوعها
 السبع توتراً في السبعية للموت مع تصريح بلفظ المشيئة
قوله في تداعب على سبيل الخيال أي على سبيل الارتفاع في
 الخيال على سبيل الحقيقة **قوله** وعلى هذا ينبغي أن فيه
 بحث وهو أن هذا القول غير صحيح بل هو السكالك
 ونقصه عن أشكال الملحق فكيف يراد به مقابلة الكلام مع
 السابق ويمكن أن يقال الفرق أن تقديره المفهوم هو أن المشيئة
 مرادف للسبع في الموت استعمالاً في الغير بالتحقيق فكذلك ما
 يراد به فإنه علم الاعتراض بأنه الغير ادعاء يتخالف وما
 قيل والخاص بعد جعل تأمل لأن الترادف فيما سبق ادعاء
 وكذا ينبغي عليه فتأمل **قوله** فيما وضع له ادعاء فيه بحث
 وهو أن ينبغي أن يراد بالاسم دعوى كإن الموت حقيقة

ادعاء

ويكون

فيها كروحي وإنسان

الأم

استعمال السبع

المراد

استعمال

قوله

أدله

في الموضوع له

في الموضوع له

في الموضوع له

في الموضوع له

في الموضوع له

في الموضوع له

في الموضوع له

في الموضوع له

في الموضوع له

في الموضوع له

في الموضوع له

في الموضوع له

في الموضوع له

في الموضوع له

في الموضوع له

في الموضوع له

في الموضوع له

في الموضوع له

في الموضوع له

في الموضوع له

ان يقول

ان تقيروا

هذه

علاقة

تسليم

هذه ان يقول الخاطبون استعارة بالكناية عن ربحي منهم
 الانتقاء والقرينة منبهة القوم الى الحق اليهم بذكر لعل فيقولون
 وهكذا الحال في ربحي بوجه تشابه قوله ويرد بانتهاء الموضع في
 تقيروا ان يقر ان فديرت التبيين استعارة مصرفة فقلنا لا يما
 جملة والاولى من تخيلته فينقل المكنى عنها وعن التخييلة وانه
 بطل قوله فيكون استعارة لا يمازاة مرسله ضرورة ان العلاقة
 بين المعنيين في المشابهة هي الفصل وتعرف لغز باللام
 بدلان على حصر العلاقة في المشابهة واخفاء في هذا الحصر
 لان السكاك صرح في كتابه بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية
 كانت قرينتها احدى نطقت امرا وهمتا ومن المعلوم ان العلاقة
 بين ذلك الامر والوصفي وبين النطق الحقيقي ليس بالمشابهة
 كما صرح به الفاضل المحي ابي في شرح المقام فصرح قوله فيكون
 استعارة لا يمازاة مرسله وان دفع ما يقر في قوله انه قد يقر
 انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ويجازاة مرسله
 باعتبارين فالمرحوم ان يكون هذا من هذا القبيل على انه لو سلم
 تحقق العلاقة المراد غير المشابهة لم يرد ايضا هذا التوفيق لان
 التخييلة عند السكاك عبارة عن وجود صورة وهمية محضة
 شبهة بصورة حقيقة جسا وعلاقة فيتم هاسر اللفظ
 الدال على الصورة الحقيقة فالقول بتحقيق الاستعارة التخييلية
 في هذه الصورة يستلزم القول بتحقيق التبيين وهو المقطع قوله
 صا لا ينفرد بل يفتت اليه لانه بعد تسليمه كما فيل شيئا اذ
 يعود الفساد المذهب عنه باختيار ربحي التبيين وهو
 وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية في الاستعارة
 له بكلام السكاك اما اوله فلا في قوله الاستعارة التخييلية
 ليست نطقت بل في الحال فيها لمعنى له اصا لان الحال عند
 استعارة بالكناية والتخييلة عند يجب ان يكون ذكر المشبه
 واردة المشبه لا تحقق حسا ولا عقله وانتقاء في مثل نطقت

الحال

الحال اذا جعلت نطقت حقيقة صا لا ينفرد بل يفتت اليه لانه
 ثانيا فلا في السكاك بعد ما اعتبر في تعريف الاستعارة ذكر شي
 من لوازم المشبه به والتميز في امثلة تلك الوازن ان يكون على
 سبيل الاستعارة التخييلية على ما عليه ساق كلام الاحصاء وهذا
 صريح في ان المكنية مستلزما للتخييلة والافاد صرح فيما قبل بان
 التخييلة وتوجد بدلا للمكنية كما قولنا اظفار المنيمة الشبيهة
 بالشمع واما ثالثا فلا في قوله صرح السكاك ان نطقت في نطقت
 الحالا مرده على اظفار المنيمة وهذا صريح في انه استعارة تخيلية
 صفة وبالجملة جميع ما ذكره هذا القاري بخلاف الصريح كلام المفتاح
 قوله فهو لا يقوم ولباه على ابطال كلامه وورد جلال الدين في
 شرح الموضح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور
 السكاك في ذلك ليس منقذ لمخرجه اجما عنهم كما يقر في علم اصول
 والاحكام ان القدر يفرق اجماع البيانيين مبنى على ان
 اجما عنهم في الامور اللفظية معتبر وهوتم كما اشار اليه
 الكما يبنى في اويل شرح المفني حيث وردت هشام نقل
 ايت حبا شري يخف بان الالف المفردة الاستثنائية لا تنط
 وان الذي يفتت بان في حرق اجماع الحاة قوله وان لا يتم
 راجحة لفظا وانما قال لفظا لان المعنى على التبيين قطعاً
 والظاهر ان ذكره اشجام الراجحة المبنى عن الفلة لانه
 لو لم يفتت بالمشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا وضمنا
 كما في الخط المبيض والامور حيث بين الاول صريحا بقوله من الجمل
 والث في ضمنا بالليل لانه لالة البيان الاول عليه اذ بان وذكره
 الشبه كما في راي استدل في الشجاعة لم يمع هناك استعارة
 اصلا بل يجهان وقد اشارت الى شبهة لا انه يكون استعارة
 غير حسنة وعلى هذا فمنا الامام راجحة التبيين قوله قد يقر
 ان يقر على القران فيه ذلك الامام فيقول حسن الاستعارة
 فيه ويطرح الى باب التبيين لان ذكر المشبه فيه ليس على وجه
 ان تم

على سبيل الاستعارة التخييلة
 فالمراد من قوله ان الاستعارة
 بالكناية لا يفتت الاستعارة
 التخييلة على ما عليه ساق كلام

ان قالوا ان السكاك
 قالوا لا يمازاة
 ما يمازاة
 بان يبين مثله

انما
 لا يقع كسبب الاستعارة فيه
 بخس قوله

ومراتها كثيرة وتفاوت في اجزاء الحس بحسب قسما للزهر و
 نوع اختصاصه بفرعه وغير ذلك الوجه ان في السوادان
 حشوها بحسب الشبيه تابع لحس متوجها لاما حشوها مطلقا
 تابع لقياسه **قوله** فلما يحسن الحس البليغ غيرة باقية لها **قوله**
 حاكم بالقلّة دون القويها **قوله** يحسن الحس البليغ على قلّة اذا
 ولكن تابعة للمكينة كان في اقلها المستر الشبهة بالبيع و
 نظائر فان التخييلة وهذه الامثلة حشوها حاشا كاملا
 وان لم يكن هذه الامثلة واردة في كل صنف كذا في شرح الشريف
 المتفاح **قوله** ولما كان يعرفها وقد عاين بها ان التخييلة
 في غالب الاستعمال تابعة للمكينة مبنية على حال الشبهة فيها
 اعراضا عن الصورة الوهية على الشبهة المعينة في المكينة
 والتابع يكون لها حكم نفسه والامكان تابعاً ولذا يقول
 السكاكي بان حسن التخييلة برعاية حسن جهات الشبهة
 وارتكازات التخييلة عند استعانة الله بقرينه مبنية
 على الشبهة ولا قرب في في الجواب ان قولاً في تفاوت وجه
 الشبهة في التخييلات كثيرة فارتكاز كون الجميع متشبهه
 صورة الشيء التخييلة بنفسه لم يضر ذلك الشرط **قوله** ولما
 عبارة المتفاح اه حيث قال في قوله تعالى وجاء ربك فاحكم
 في الكلام لقوله تعالى ربك هو خير وامّا الرفع فجاء وصريح
 ايضاً بان النصب في القرية من قوله تعالى واسئل القرية ولما
 في كلفة وامّا قال علو طاهر عبارة المتفاح لا مكان التأويل
 بالرفع المرفوع صريح هو رفع وهذا الكلام في النصب ولما
 وان في المبدأ ان الرفع حكم مجازي لا حكمي ربك بمنزلة المعنى
 المجازي في المجاز اللغوي كما ان كونه حكمي اصل من إزالة المعنى الحقيقي
 هناك وبدلاً من التأويل سباق كلهم السكاكي وسياقه
 كما يظهر لمن نظر فيه وفي شرحه ثم ان قولاً للفقهاء وهذا في
 المحقق يشعر بان وصف الاعراب بالمجازة في كل فرع مطلقاً
 في المجازي **قوله** القوي

مطلق تابع

حسنه

وخواشیه

نفسه

م. ويد الزعيم بالفتح
مجانم
م. ويد الزعيم بالفتح

۵۵

والاشكال وصفها في سؤال العرفية فبرقة التهم المثلثة
هذا الجمل هو لجزء الكائن في الحاصل الخلف لاجتماع الاصل وال
يخفى انه تصرف **قوله** للقطع بان المقصود ان هذا العرفية
لم يلق على قول القاضية بان العرفية يطبق على الامل والمثله
جميعا على وجه المباشرة لانه معلوم ان العرفية موضوعية للحد
الخصوصه دون الامل فاذا اطلقت على الامل لم يطبق لاوله
لقيام قرينة يدلها على الخلف ولو كانت مشتركة لم يكن كذا
قوله والحكم الاصل لانه هو المصنف لانه خير لغيره فان قلت
اذا كان مثله خير ليس بالاشكال ان اسمه شيء لغيره ان يكون
ما هو في موضع المبدأ كونه وما هو في موضع الخلف لم يعرفه
وهو يظن الاتفاق كما سلف في الفقه الاول قلت كلمة مثل القاضية
تدخل في الالهام لا في غيره فان كان **قوله** والاحسان
يجعل الكاف زائدة فيه بحيث اذ لم يجعل الكاف زائدة لغيره
استقاء وتعذر ذلك علوا كبيرا وذلك لانه عذر وجعل مثل
والقاضي استقاء مثلا لمثل ما يقع فيهم صديق لانه نعم مثل
المثله وانما يصدق لوان مثله مخرج لما انفق اصله القضية
ليس يتوقف الا على وجود الموضوع ويصدق وصف المحمول عليه
فصل الامر وما يتحققان ههنا وانما وجد متعلق المحمول لانه
يتوقف صدق القضية عليه فلا يخفى فالوجه ان الكاف زائدة
لهم لان قولنا لم يوجد متعلق المحمول اعني مثله لم يصدق
وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فاما على انه غير متعلق بالمفهوم
من هذا التركيب على تقدير علم زيادة الكاف فحق ان يكون مثله
مثل سواه فبرقة التهم لانه كان المفهوم من قول المتكلم ان
داري لحد فلذا احدث في التكلم وايضا لم انه لو وجد له مثل
لكن هو يميز لانه وجود المثلث وان وجد المثلث وان يستلزم
في الآخر فاما ان بعضهم الكاف ليست بزيادة بل مثل
ساكنها ومثله كسواء في اللغة كسببه وسببه فضل ههنا

سرای

تبدل فز

در مقام وقوع و موقع

فصل

ان

ان
تأمل الصفات في شرح اللاهوتية

الخاصة المحيطة في شرح القضية اي مسوقة لا حصل
 من وصف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع حضور لمجازا
 الكسائية لا جلي صوفي غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض
 كما اذا قلت المومن هو غير المودعي وارتدت نفق الميمان عن المودعي
 مطلقا من غير قصد التعريض لمعاد معين **قوله** ومنه الماهر
 في الكلام وفي المثال ان الماهر يعني المستدعي اي لصفة غير المالك
قوله وهي القرينة بالشيء عن الشيء ومرتبة القرينة اي
 سرية واظهرت غير كانه ما هو من وراء الانسان كانه
 يجعله وراءه حيث لا يظهر **قوله** فيحق باللفظ المركب ثلث
 الدلالة على المعنى المعروض لما لا يمكن من جهة الوضع لخصي
 الخفي بالمجازين تعين ان يكون بالسياق يظهر ذلك لا خصوصا
قوله اوقلت الوسائط مع الغرض كغرض القفا ووعرين
 الوسائط فان قلت كلمة الوسائط تدل على وجود الوسائط
 في الجملة وقد عدنا المثال الاول فيما سبق مما لا يتناول به واسطة
 وقد سبق منه تحقيقه فيمن كلاميه كما لفتت لما شكت
 الكسائية العريضة اذا انعدمت فيها الوسائط فان خفي فيها
 الغرض يعني المزدان لم يخف يسمى الاما والاشارة فالمراد
 بالفتة عدم الكثرة سواء كان بانقضاء الوسائط سريسا او
 بوجودها مع قلت وقد خرج ابو علي الغصوني بان قلت قد
 يستعمل في النفي الصريح لكن ينبغي ان يحمل قصدا على المعنى
 المعجم لشمول الضمين **قوله** كقولك اذيتني فستعرف
 دانت تريد انساها مع الما طلب لا يريد بما ذكرنا من ان او يند
 نارة بضم الما طلب في اذيتني فتعرف غير الما طلب وحده
 يكون مجازا ونريد به اذيت الما طلب وغيره مما يكون كناية
 اذ ليس بين الما طلب وغيره لزوم يقتضيه الكسائية او المجاز
 بل المراد ان الكلام المذكور يدل على انقضاء الما طلب بسبب
 الامراد ويظهر له سر ما عرفنا قد يد المودعي مطلقا فان
 الما طلب

قوله

المدرجة
مندرجة
مكانه

خفاء في

الغرض

الضمان

ما يند
في اذيتني

الرد

اسم الما طلب مع تقديره ككسائية وان اريد به تقدير
 فيه فقط كان مجازا مكررا **قوله** اذ لا يتصور الاستقراء الما طلب
 الى الما طلب لما يقتضيه انما المقام ان ليس بين الما طلب وغيره
 لزوم يقتضيه الكسائية او المجاز **قوله** انما استعان باللفظ
 من التوجيه اي اكثر من لفظه فان بلغ من الما لفظه ما من الما لفظه
 وكان معنى على ما نقل في الما لفظه والاختصاص في الما لفظه انما
 عن وجه التناول الما لفظه كما فعلوا استغناء عن ماسا والاختصاص
 في المثال هذه المقامات ثارة يقول بالغ وتارة يقول ماسا لفظه
قوله واعتبر لفظه بان الاستقراء اصلها التثنية او تارة قلت
 اذ خاف من ان يكون اصل الاستقراء التثنية اذ ينبغي ان
 التثنية في الاستقراء باللفظ بخلاف التثنية الاصطلاحية
 فان فيه تثنيتين باللفظ والاصل في الاستقراء ان قلت في اصلها
 التثنية يعني مصدر التثنية في الاصل كما في زيدانية والمراد ان
 تثنيتها فيها باللفظ انما التثنية اصلها فظهر دخلها ليسكن
 هذا اخر ما اردنا ان نراه في تحقيق مقاصد علي البيان والله المتقيا
 وعليه الكلام ثم في الثاني ان كان الغرض المشا في الما طلب
قوله اعني هو ما بينهما فلي هذا يراد بالعلم المذوق من غير
 ان يتناول غير المسائل من المبادئ حتى يعلم به المبادئ المصونة
 والحسن بما ذكره ان يراد بالوجه الطريف في المعنى يعرف به طريق
 تحقيق الكلام فان من قبل هذا الفن وما مرسه اقتدر على ان
 المتنازع البديهي المذكور فيه عند اراد تركيب **قوله** وقوله
 وبتبعها وجوه اخرى فلي هذا من الما لفظه اخر ما ذكرنا لافادة
 يذكرها بعد ذلك ورجاية وشرح الدلالة لا يخفى ان البعدية
 من هذا يستلزم البعدية عن الاول لما سبق من ان رجاية الوجه
 بعد رجاية الما لفظه فكأنه قصد التصريح باعتبار هذه الوجوه
 بعد الاستدلال ثم ان تخصيص هذين الأمرين وهم ان اعتبار
 تخصيص الكلام لا يلزم ان يكون بعد رجاية عدم الغرض والتنا
 التحسين

التفصيل

الفرق بين الما طلب والما طلب

او ما يتناول

المال

من كلامه

الامر

الضمان

لقد كذب اذا امر بها وجهها ومنه قوله كذب كذا الخ قوله وجمع امر
وما ياسبه بالانحاء ومثل هذه فظية من كذا سبب بالانحاء الخ
مع ان الجمع بين المتناقضين ليس من اجابات النسخة في ذلك قال السكاك
هي اجابة عن الجمع بين المتناقضات قوله والشعر الذي يسجد الى
يحيى بن معوية بن ابي نجران في وجهه ما انزلها **قوله** في قوله الخ في وصف
البراءيل وقيل بصف البراءيل حال انما فيها من الخططين فقال استفادها
بلاء الخفاء اصله في حالها مع ان من والون يتطهر ثم يستقيم
قوله كالقسي المطفحات القسي جميع القوس ارجح له قوسه يدل
قوله قوس الخ ولا يتصور ان القوس في وجهه كقوسه في وجهه قوس
قدم الله الى موضع العين لكرامتهم اجتماع الصوتين والواو
فخص القوس وقابلت الواو المنطرفة بباء فصارت قوس في اجتماع الواو
الواو والباء والواو ساكنة فقبلت الواو بباء وادخلت فيها في كسر
السين لتتناسب الباء وضار قيسا ولما نقل الالف الى العنية الى
الكسر فلبوا ضمة الفاق كسر للباء فصار في قوسه ضمة فليح
قال في الصحاح واذا نسبت اليها قلت خسي لانه فلو لم يفتح فيقول
فخرها اليه وقال بعضهم قد قصت السين على الواو في قوسه فان
من اجتماع الواو ووقوع الضمة على احداهما في الجمع فجمع قوسه على
فخرها **قوله** اسمعيل الوعدة : ويض النخ يوشق العنقا
بذل القوس ومن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله اسمعيل عليه السلام وعادها
له انما في مكان فاشطه سنة وعادها عليه السلام اياه ابراهيم عليه السلام
بالعبير على الذبح ووقع بذلك العهد معروفه وخبرنا فينا عليه السلام
بالوحي قوله ثم حكاه عنه وما توفي وما توفي في الآية وما
حدث خلق نبينا هذا صلى الله عليه وآله في حكاية من قوله ثم
وآله على خلق عظيم وقدر العاقبة بزيادة ابراهيم الخور فعل
هذا يكون من قبل الجمع بين الحجة **قوله** قول ابن معوية
الندى العطار والماثور المرقوم من الخ لكانت اذا ذكره من غير
والحياء انصر المطر والعنقة في الرواية اخلاص قول الراوي
عن

المرحاح
عند الطعن
عنهم
واستقوس

للمصطف

فردها

بوسن العنق بالاعمال
ان ينتظر

وهي

سقولاً بن مسواة

الطريقه اثر ل

عن زياره

قوله في نسخة المصنف ان العنق من الخ
جسد وقوله في نسخة المصنف ان العنق من الخ
اليد من الخ وقوله في نسخة المصنف ان العنق من الخ
قوله في نسخة المصنف ان العنق من الخ

اليد
لا يصب

وكذا
وكذا

ولقينة

من الخ

وصفت
وصفت

وصفت
وصفت

وصفت
وصفت

وصفت
وصفت

وصفت
وصفت

وصفت
وصفت

عن قوله عن قوله عن رسول الله صلى الله عليه وآله وقوله علي بن ابي
ابن علقمة هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين **قوله** ما ياسب
استدراك في المعنى لولا ان ساسب ما قبله لكان او في ان قوله لا ياسب
الابصار ما ياسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام كونه ساسب
كمن قوله وهو يدركه ايضا ما لا ياسب ساسب ليس ابتداء الكلام
قوله فان اللطيف بما ساسبه كونه غير مدرك له ايضا ساسبه
تأمل ان ساسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس
براد ههنا واما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى المراعاة
فلا يظهر ساسب له في الآية الا ان اللطيف ههنا المشاف
منه ساسبه من مقابل كلفه لما لا يدركه الكاسية ولا يطمع
فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة **قوله** في قوله والنور الالهام
بانه ذكر الاسم اعني حيف يؤهم الكسابة **قوله** اعانك
حالا الحسنة اعني عليه بان الخ انما ذكر ابراهيم في اصل هذا
يق اعطى القوس باربعها واجيب بان الحيف فيكون اصلها كونه
يكون اصلها او يقيسه الى المقام وبما يلزم ههنا بقوله ساسب
وهو معنى اصله على ان ههنا بمعنى افسد **قوله** فلان نظير الانحاء
يتجهت الحيف والاربع هم اى عات وطبقت من النص
قوله واذا ختم الله على قلوبهم فهم لا يفقهون وقوله في
الفكرة ويسمى في المخصوصة كان الشارح وكنت وقال
ابن علقمة قوله للرجل رداى غلط حسن ساسبه ان عليه
عصية الامارات وما سكبها ولو كانت لتقرت عفتها وفضل
شعبا ولما وفيه وجع اخر سكبها الشارح **قوله** لولا ذلك
هذا البيان ما لا يفيد قيس الرقي لان بعض الروافد في
تكراره وهو ليس بذكر قطعا كما ستظهر ولا يفهم البناء
معنى مخصوص بالروافد بل هذا من كلامه ان جنى في تحقيق
الروافد لانه لا يخلو ما يرقى في حروف الروافد جميع حروف
المعجم يكون رويها بالالف والماء والواو والهمزة في اواخر
واضبطه
واضبطه
الرايد

قوله

ولم يسم الله تعالى هذه الكرمه منه ويراد ان هذا الكتاب كذا
من اللغز الخفيف المكتبة الى ان هذا النوع من الادب لطيف ودقة
باقتناء المقامات فادفع بهذا الترجيح اعراض الطلوع
الحسن فاعلة من اياتها فان قلت اخرجهم اخر طرفة للبر
وافعل ما يقع على فعل ما يقع فعل ما وجه قلت لما كان اليوم
ما لا يقبل جرحه من الوقت لما كان السبب بين ما يقول وبين
الاناث ما يعقل ما يقولنا وقصا من العقل كان اخره في وجه على
اخره في الاولية **في** التفات الجرح التفات على وزن الكتاب العلو
كانه يفت الاخير في فصل الجرح بها والجرح الصادق المعلن في الامور
كانه يفت بها علوما على علم ما على حقيق المضاف ولا يخفى ان يكون
ما يصد به لان البياض بقوله من كنية بمعناها لا تخفى ان هذا
التعليم لا يخلو في شغل المخرج واعتبار من المجلات لا يلزم فيها
في اجمال قوله **في** التهم الى ان يجعل له اشارة الى غير العلم وخرج
في ما عداه من العلم **في** ويمكن المضي الى ان كان حاصل الاستدلال
هو ذكر ملكة لعل في هذا محلها في هذا الجواب ان ذكر الملكة
الاولى في يد ليس بقص بالتعليل وان عدم ذكره مع ذكره في ثابته ان
اذ انفي في العلة بالذكر الصنف **في** وقد قال في هذا العلة او الجرح
لما صاحب الكتاب فحيت في قوله علة الامر علة العلة بعونه الادب والقضا
في ان لا يخفى ان هذا القول بان لا معلن بعونه علة واما عدم العلل اخرج
وجوه علة في ان بعد وعلل هذا القائل في شئ ودفعه بما ذكره الشارح
من الكتب الصنف **في** ولما كان يقول ان ذكره لخاصة معن هذا
القبلة فان قلت قد علق صاحب المختار قوله وبيان في علم يكون
اذا اصحاب الكتب في هذا كقول القفاة وهذا قصير كقول الوعد
من قبيل التقسيم المشتمل على اضافة ما يقبل اليه ثمن ابن العيين
في مع ايمان بهل لم يصل بعد حتى تصور فيه النعير فلتستريح
والتام الاشارة ان يقاونه اشارة حسيه معينة لا يريد به اشارة
الحال على السامع في تصد النعير كذا ذكره في شرح الشرف للفتاح
في

فان قلت جمع لآية للعلم
عليه
في الجرح
الما فوق
لأن البياض بقوله
التعليل
في قوله
انه ذكره لعل في علة له
علته
اربابه
التعريف
ما اكل له ثمانية
اصول

قوله

ولم يسم الله تعالى هذه الكرمه منه ويراد ان هذا الكتاب كذا

فان قلت جمع لآية للعلم

قوله

ولم يسم الله تعالى هذه الكرمه منه ويراد ان هذا الكتاب كذا
من اللغز الخفيف المكتبة الى ان هذا النوع من الادب لطيف ودقة
باقتناء المقامات فادفع بهذا الترجيح اعراض الطلوع
الحسن فاعلة من اياتها فان قلت اخرجهم اخر طرفة للبر
وافعل ما يقع على فعل ما يقع فعل ما وجه قلت لما كان اليوم
ما لا يقبل جرحه من الوقت لما كان السبب بين ما يقول وبين
الاناث ما يعقل ما يقولنا وقصا من العقل كان اخره في وجه على
اخره في الاولية **في** التفات الجرح التفات على وزن الكتاب العلو
كانه يفت الاخير في فصل الجرح بها والجرح الصادق المعلن في الامور
كانه يفت بها علوما على علم ما على حقيق المضاف ولا يخفى ان يكون
ما يصد به لان البياض بقوله من كنية بمعناها لا تخفى ان هذا
التعليم لا يخلو في شغل المخرج واعتبار من المجلات لا يلزم فيها
في اجمال قوله **في** التهم الى ان يجعل له اشارة الى غير العلم وخرج
في ما عداه من العلم **في** ويمكن المضي الى ان كان حاصل الاستدلال
هو ذكر ملكة لعل في هذا محلها في هذا الجواب ان ذكر الملكة
الاولى في يد ليس بقص بالتعليل وان عدم ذكره مع ذكره في ثابته ان
اذ انفي في العلة بالذكر الصنف **في** وقد قال في هذا العلة او الجرح
لما صاحب الكتاب فحيت في قوله علة الامر علة العلة بعونه الادب والقضا
في ان لا يخفى ان هذا القول بان لا معلن بعونه علة واما عدم العلل اخرج
وجوه علة في ان بعد وعلل هذا القائل في شئ ودفعه بما ذكره الشارح
من الكتب الصنف **في** ولما كان يقول ان ذكره لخاصة معن هذا
القبلة فان قلت قد علق صاحب المختار قوله وبيان في علم يكون
اذا اصحاب الكتب في هذا كقول القفاة وهذا قصير كقول الوعد
من قبيل التقسيم المشتمل على اضافة ما يقبل اليه ثمن ابن العيين
في مع ايمان بهل لم يصل بعد حتى تصور فيه النعير فلتستريح
والتام الاشارة ان يقاونه اشارة حسيه معينة لا يريد به اشارة
الحال على السامع في تصد النعير كذا ذكره في شرح الشرف للفتاح
في

فان قلت جمع لآية للعلم
عليه
في الجرح
الما فوق
لأن البياض بقوله
التعليل
في قوله
انه ذكره لعل في علة له
علته
اربابه
التعريف
ما اكل له ثمانية
اصول

قوله

ولم يسم الله تعالى هذه الكرمه منه ويراد ان هذا الكتاب كذا

فان قلت جمع لآية للعلم

وهذا في وقتها وكن ان يقال في التلخيص النفس عام كقولها كثر
 في سياق الخبر لا استثناء في شأن الموت وقوله لا يظنون في شأن الموت
 اي صوات الخلق وانها عليه قوله تعالى يوم تذكروا ان لا ترجعوا
 اليه من قبل وان اهل الآخرة لا يدعهم من قبله وقوله فيه نظر
 لما في التشبيه بل انهم في كل الحلق وجوده ودوامه ومن عرفه انما يعرفه
 ما يدل على دوام الخواب والعقاب فلا يجد له التشبيه ما اقام التشبيه
 ام جيل ملة كقول السلف في تركه فغيره وكذا الاستثناء الثاني معناه فيه
 ان جعل القيان داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبار ان خلق الله
 من سبب قلة الايدى قد فرق فيها بين اهل الموقف بالثبوت والنعادة
 واما اعتراض الخاضع الحق بقوله ويرد عليه انه يمكن ان يدفع المراد
 انه في كل يوم من ذلك اليوم ما يستثنى منه كونه يوم من ذلك
 اليوم والجنة خالدة لا يورثها كون اعتبار المأمور بعد دخول الجنة والمراد
 الكلام في تعيين مبداء من ذلك اليوم الا يصح ان يعتد بمبداء اول اليوم
 فكيف يقتضيه استثناء الفاسقين وجه لان اكثر مضاهي المؤمنين
 ينالونها من اوله كاليوم بل بعد الحساب تمامه ما طلب في القيا
 وشان القيا جمع قنائة وهي المرح وفي بعض النسخ بالفتح وهو المناسخ
 قال الواحدي ما ملأ القيا منته وبالشان في قوله لا تشام وضع اللشام على
 القم والوقوف والمرب وكان ذلك من عادة العرب لثقل الوقف على القم
 غير شاي كقوله تعالى يذهب لربنا اننا ان الله ان يفعل انشا هرات
 يذهب اننا فقط في الاول وان يذهب لكونه فقط في الثاني فلا يستقيم
 ما ذكره الضاحي في العطف وبأولان يق مفعول به بقرينة العطف
 بما وان يذهب اننا فقط او ذكرنا اننا وانما كانا فيل يذهب لربنا
 ان يذهب اننا فقط او ذكرنا اننا فليسا ملاناه وحق في قوله
 امره هذا المخرج امره في العرف بقرينة العطف الصلح في بعضهم
 الف وقوله الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة
 التي ذكرت مأخوذة من استعمال البلغاء في جعلها مفعول في كل الابل المبالغة
 شقه اشدا فجمع شلق وفوجا بياهم في نساجم الظاهر حاله

في سياق الخبر لا استثناء في شأن الموت وقوله لا يظنون في شأن الموت اي صوات الخلق وانها عليه قوله تعالى يوم تذكروا ان لا ترجعوا اليه من قبل وان اهل الآخرة لا يدعهم من قبله وقوله فيه نظر لما في التشبيه بل انهم في كل الحلق وجوده ودوامه ومن عرفه انما يعرفه ما يدل على دوام الخواب والعقاب فلا يجد له التشبيه ما اقام التشبيه ام جيل ملة كقول السلف في تركه فغيره وكذا الاستثناء الثاني معناه فيه ان جعل القيان داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبار ان خلق الله من سبب قلة الايدى قد فرق فيها بين اهل الموقف بالثبوت والنعادة واما اعتراض الخاضع الحق بقوله ويرد عليه انه يمكن ان يدفع المراد انه في كل يوم من ذلك اليوم ما يستثنى منه كونه يوم من ذلك اليوم والجنة خالدة لا يورثها كون اعتبار المأمور بعد دخول الجنة والمراد الكلام في تعيين مبداء من ذلك اليوم الا يصح ان يعتد بمبداء اول اليوم فكيف يقتضيه استثناء الفاسقين وجه لان اكثر مضاهي المؤمنين ينالونها من اوله كاليوم بل بعد الحساب تمامه ما طلب في القيا وشان القيا جمع قنائة وهي المرح وفي بعض النسخ بالفتح وهو المناسخ قال الواحدي ما ملأ القيا منته وبالشان في قوله لا تشام وضع اللشام على القم والوقوف والمرب وكان ذلك من عادة العرب لثقل الوقف على القم غير شاي كقوله تعالى يذهب لربنا اننا ان الله ان يفعل انشا هرات يذهب اننا فقط في الاول وان يذهب لكونه فقط في الثاني فلا يستقيم ما ذكره الضاحي في العطف وبأولان يق مفعول به بقرينة العطف بما وان يذهب اننا فقط او ذكرنا اننا وانما كانا فيل يذهب لربنا ان يذهب اننا فقط او ذكرنا اننا فليسا ملاناه وحق في قوله امره هذا المخرج امره في العرف بقرينة العطف الصلح في بعضهم الف وقوله الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت مأخوذة من استعمال البلغاء في جعلها مفعول في كل الابل المبالغة شقه اشدا فجمع شلق وفوجا بياهم في نساجم الظاهر حاله

ملحوظ

من الجرم في بيا ويحذف لابل على لفظ الخفس كما في المسكين اولا
 معنى الخفس الخراج فيه بحث ان الرب وان كان اسما لكنه متضمن لوصف
 الذي به فانه كما يجوز ان يخرج المرفد لالة على كماله في بيت عليه
 قوله اقولها اذا حشيت وحاشيت اي حشيت وحاشيت اي حشيت
 وفي العجاج حشيت نفسي فحشيت فان اردت انها ارتفعت
 عن حشيت او فزع فحشيت حشيت منكم اي الذي يحكمكم حشيتكم
 بالشفاعة او تستخرجون من النار الدنيا بالقتل ودع هرة آه هرة
 اسم امرأة وهذا استدراكه اي يكون خبر الكلام بالرفع عاب
 النافعة حشيت بوجهه كونه في الشرح ومن وجوه الاستدراك
 انه قال يدع واللمعة بما حشيت وكان الواجب ان يقول سرور
 وحشيت العجدة الشفاعة فان قلت قد صرح الشاعر في قوله الشفاعة
 على امره في الاوقات خمس مما يجب ان صبغة جمع القلة يستفاد
 جمع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراك النافعة على حشيت
 باستعمال جمع القلة في الموضوعين قلت يمكن في الاستدراك
 ما يوجه فلا هو العبارة من القصص في المبالغة غير متناه فيه
 اي غير بالغ فيه اي النهاية في قوله في قوله حشيت الطم بفتح اللام
 الشوط يقال في هذا الفهر طمعا او طمحين او شوطا
 او شوطين او شوطين في ما غارت من قوله غارت في قوله
 القوس اي استقرت منها في ويضعة الكرامة حيث لا يكون في قوله
 هذا من باب المبالغة لان المراد من الكرامة الخسيس ويكون في قوله
 الخجل جاز كما اذا توجه الوجه وهذا يعزى الى استحسانه له وهو
 المرفوعة وما قيل من ان الكرامة هي التي ليس يشوع اذا انزلها هو
 للقادم من الذهب وانت خبير بان لفظ يتبعه هو الذي يفيد
 الخراف كما علم من تقريرنا الشارح وعليه بيت السقط شيا
 مركبا خبير شيا الخبير من راجع الى المرفوعة البيت السابق
 وهو شري بقرينة المرفوعة وهو بعد من قيا بقرينة نصف الكلام
 لا الوسطا يفة من الليل والعمارة معرفة النعانة وهي بلاد الشام

في سياق الخبر لا استثناء في شأن الموت وقوله لا يظنون في شأن الموت اي صوات الخلق وانها عليه قوله تعالى يوم تذكروا ان لا ترجعوا اليه من قبل وان اهل الآخرة لا يدعهم من قبله وقوله فيه نظر لما في التشبيه بل انهم في كل الحلق وجوده ودوامه ومن عرفه انما يعرفه ما يدل على دوام الخواب والعقاب فلا يجد له التشبيه ما اقام التشبيه ام جيل ملة كقول السلف في تركه فغيره وكذا الاستثناء الثاني معناه فيه ان جعل القيان داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبار ان خلق الله من سبب قلة الايدى قد فرق فيها بين اهل الموقف بالثبوت والنعادة واما اعتراض الخاضع الحق بقوله ويرد عليه انه يمكن ان يدفع المراد انه في كل يوم من ذلك اليوم ما يستثنى منه كونه يوم من ذلك اليوم والجنة خالدة لا يورثها كون اعتبار المأمور بعد دخول الجنة والمراد الكلام في تعيين مبداء من ذلك اليوم الا يصح ان يعتد بمبداء اول اليوم فكيف يقتضيه استثناء الفاسقين وجه لان اكثر مضاهي المؤمنين ينالونها من اوله كاليوم بل بعد الحساب تمامه ما طلب في القيا وشان القيا جمع قنائة وهي المرح وفي بعض النسخ بالفتح وهو المناسخ قال الواحدي ما ملأ القيا منته وبالشان في قوله لا تشام وضع اللشام على القم والوقوف والمرب وكان ذلك من عادة العرب لثقل الوقف على القم غير شاي كقوله تعالى يذهب لربنا اننا ان الله ان يفعل انشا هرات يذهب اننا فقط في الاول وان يذهب لكونه فقط في الثاني فلا يستقيم ما ذكره الضاحي في العطف وبأولان يق مفعول به بقرينة العطف بما وان يذهب اننا فقط او ذكرنا اننا وانما كانا فيل يذهب لربنا ان يذهب اننا فقط او ذكرنا اننا فليسا ملاناه وحق في قوله امره هذا المخرج امره في العرف بقرينة العطف الصلح في بعضهم الف وقوله الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت مأخوذة من استعمال البلغاء في جعلها مفعول في كل الابل المبالغة شقه اشدا فجمع شلق وفوجا بياهم في نساجم الظاهر حاله

في اكثر من موضع المتصلان اعتبارا بالحكم المتبني المتعلقين يخرج المثال
 الذي ذكره بان الحكم المتبني لا يثبت لاحد المتعلقين للركوب ولا من اللاحقة **قوله**
 الخلف استقام للجهل او استقام بفتح السين المرفوع وما فيهما وما
 بكر واللفظ لا يمنع الجار من الجواب كقوله فيما مضى من انية لنت كذا
 اي من جهة يكون المتما مجزوا بالبيان وما جاءه الحق من ان الحكم
 في موضع النصيب على الحالة يجوز ان يكون مرفوعا على الاستدلال وما بعد خبره
قوله ولاداء له يجمع من شرب ودرهكلى انفع واكثر ما ياتي ارباب يجمع فيه
 الدلالة اي خلوها من قبل شرط الجمع من جهة اليسرى في قوله
 فتنه على شدة ويطعم بها العضوض فيجدا لشفا باذن الله **قوله**
 واما ما ذكره لاساء جمع اس من الاس الفتح والقصر هو المداولة والفتح
 والكاف للرجلة والجمع كلوم **قوله** فقد خرج عن وصفهم شفا احلا
 او اسد بالفتح البعيب الصورى ولا شفا را بالفتح كى بنى عنه
 الوصف لان اسفا الدماء من الكلب متخرج في الواقع على شفا احلا
 اسقام للجهل لا يصرح بهما في نفس الامر لصادق فلا بد ان كان التشبيه
 في قوله كما ما ذكره بل على ان امر المتخرج على عكس ما ذكره الشارح او المنة
 اصل والمثبة فرع والحاجة الى اعتبار على الكاف في مثله ليس للتشبيه
 بل لغير التقييد كما قيل في قوله تعالى واذكروه كما هديكم والله اعلم **قوله**
 على اتم الاعل بالفتح والافتقار يكون انه فيه بحث لان هذا الكلام يرد على
 ما عبره من الموضع المدح والذم فهنا وليس كذلك لانه وجه الجمل كيد
 الذم بما يشبه المدح فاما اخرون المعنوي وانما ج ما ذكره في كيد
 المدح ليس لانه من ان يندب لجه في تأكيد الذم ان لا يله خطا الحصر
 اي انه لا يثبت ان يصر فاما التما المصنوع ويعبر ههنا العيون
 بحيث لا يثبت ولا ما اعتد به القائل فقط وان ذكر كيدنا لم يذكروا الله
 صحيح في الفتح لان السكاكى لم يذكر القسم **قوله** وهو ضربان
 من بين ان الشهرة ضربان والاولى قد ذكره فيهما آخر في ضرب
 رابع من كيد من خاها للتعريف لانه اعلى بالفتح وضرب
 خاص من يديها لافضون لانه متبني في البدن **قوله** حق الحق

طحا المتعلقين
 استقام استقام
 البتة
 من العمل
 الرمة ههنا مجزوا

واستقام القلب

سبيل

فمن

في حق الجباى اي حق يدخل ما هو شغل غلب الجلبة الحرة وهو القصب
 فيها هو شغل في حق المسكوه هو ثقب الارض **قوله** من فرج خلة وناجد
 لقلوب الخلاء الخديعة لك السا جلدت الاحبة بالضم وهو رقيق
 كالسيرة **قوله** ان يثبت لشيء صفة مع انه ينبغي ان يثبت لشيء صفة مع انه
 حتى يصح عدم المبالغة من الجهة الاولى ولا فوق كذا لانه لا يجمع خلة
 الكاملة لانه يشاهد في الجود فيه سبالضمان والحب ان الله قد في المصاح
 قول الشارح في كليات اخلاقه غير انه جواد فما يقرب من المال بالقيام ثم في المبالغة
 من قبل الضرب التام في المبالغة الاولى والهم الى ان يرد باليات العمل وهو
 هو وفيه ما فيه **قوله** يربى في غير لانه انتم مرفوعا وهو راد من صوابه ولا شفا
 متصلة وانما يثبت شي في المقطع وكون يربى الحديث يفرق بين
 بعض الخلة وقيل هو فيه بعض الجدل اشياء في حجة على حجة بهذا المعنى
 قوله خدا تقبلت له ذاك سيدا في الخاف ان هلك ان تولى قوله في الرين
 وهو الصوت **قوله** يقتل لم يكون من الضريبة ولان يكون من الضريبة
 كما قاله في الضريبة ان من الضريبة اول فان قد دخل للم في اللغز
 اعتبر ههنا تاكيد في انه يربى في جهة واحدة وهذا الكلام يصح في كل لغة
 الاولى الضريبة لا على الضريبة وفيه بحث لانه اظهر في تعريف الضريبة
 تقدير الدخول كيف يكون لا بد منه على التقدير الثاني ليس فيه تقدير الدخول
 نطعا والحق ان كونه من الضريبة التامة لا يجوز فكيف لانه اعتبر في لسان
 وانما في هذا **قوله** ان يقتل لانه الضمير يفرق بين الضميرين فغير
 الدخول في الاول فعليه لكن القيد في قوله لانه في تقديره متعلق عن ذكره تقدير
 الدخول في تعريف الضريبة التامة **قوله** واعلم الجنة اخيرا عن ذلك اي عن الضمير
 بالسلطة للقطع بخصوصها لانه بعد الله الذي وان يكونوا غيبا عن مطلق
 اذ به يستويون فيها زيادة الدرجات والمنازل لا شك انهم يحتاجون الى
 تلك الزيادة **قوله** كل من سلك مسلكا سلك ما سلك ما اما من قبل دليل
 قوله لا يعرفون فيها الا سلكا واما من قبله لانه في الجنة لا يعرفون فيها
 الا ان يعرفوا سلكا بعد سلكهم والمصالحهم يشعرون بالسك بهم فيسعون
 سلكا بعد سلكهم **قوله** والمستند لك الدلالة لفظ لانه في بحث ان اشبهه

من الرين

والسلسل من قبال النطق ويقله بالفارسية كمنه المكنون الذي لا
شك له كانه حصل الى قطع شوكه والطبخ في الوعاء فتركه
طيبا الى ان يجف عن السدى ثم يشبه طعم الدنيا وكان له ثم احل
الصلب المنفرد الذي ينفذ بالحل من اسفله الى اعلاه فليست
ساق باردة في الصحاح ضد متاعه ينضف بالكسر وضع بعضه
على بعض وظل منه هذا في شدة لينة الشئ **قوله** واذا فلتا
الانسان مناجاة ثم لا يتركه نظم الآية هكذا واذا فلتا الانسان من
جبهته ثم نزعها منه انه لو لم يتركه ولو ان فلتا نزعها فليست
سنته ليقول من ذهب السينات في ليرة لفرح **قوله** واذا فلتا
به اي صارت ذات شدة وعنف **قوله** لما اعتقلت عادة الاعراب
على السعود عن بعض أهل العلم اصعد الداعي فعوده اذا لم يتركه
فكل حاجته وابتنى له والقعود البكر الذي يمكن ركوبه والعارب
ما بين السينات والعنق والمغرب من القرية واللاتي بعد في
والزربة الفقر والارباب في جمع تزيب والطواغ التي يطويح
الزمان خوافة البخل جمع مطوعة على خلق القيا **قوله** وقفا
وصفا وقضية البين مدينة لغير **قوله** افالم بهلاوة الحمرة
حرف نداء وقالم مرهم فاطمة مهلة شحوب على المصدرة اي
المهلتي بهلا والتدليل بالاداء المهمة الغنى والامتعاق الفقد
قوله وطريه يداي بلدي فليد يداي بهض **قوله** وهو جعل
العرضة وقال الصفا في المصريح تبعية العرضة للزينة العاقبة
ومنها واعلم على هذا فليد يداي بهض **قوله** وبتبايتها اعمار
اسرارها وعلو منه التواء من العرضة مقول والغريب فاعلان
تخلقه على التعريف الذي ذكره الشاعر **قوله** معاني الشبهة المفا
جمع المعنى وهو المنزلة من حيث بالكات اى اقلت به والشعب
موضع كثير الخمر والمياه **قوله** متى كان شربا الشرب بالكسر الحظ
من الماء والعقاة جمع عاق وهو طالب العرف والمعرفة اسم جمع
من رقت الماشية اى اكلت ما شافت قيل يصف الممدوح

المجوز

في القافية

اقوال الرائي

ما بين السنام
المسألة

ولم يترك من بل الى بلد
وعلى قول المارثا بن حنيفة
اسما قفا اسلا راج

منه فترد
قوله
المجوز

بالجود والنجاة والتمن انه يصف الجود بالانوار الشهادة اللاحقة **قوله** فاجدة
ما نحن فيه لعدم وجود الجمع لعدم المفاضة بل لا يتركه في المعنى الذي
ذكره سابقا وهو جعل العرضة لقبه الضرب **قوله** ونماز مضمومة
ومنها في بيوتها الما راق جمع مرق بالضم والفتح اى وهي الوساوة
الصفحة والزينة في البسط الفا حرة جمع زينة بيوتها اى ميسرة
قوله ما اكلم جدا لجمع جدد وهو المزا الصفين **قوله** قول القدرى فاجم
لما لم يتركه آه مخرج من خافان ويترك ما زينه للاسد الفير في لجم
واقام للاسد والجواب ان لفظا الشعر شعره كذا لان القافية
لا يكون المزا البيت من الشعر فينظم ويستلزم تحقها استقامة
الوزن والقافية وان اشعر حجة المضايف لان بين الشعر كله ومن
على صلبه يورث على علمها ليس له من خارج لفظ الكلام كان ما
ليست له وزنه خارج هو قوله ومن لا انك لا تفتا بالاشعار من الجوان
طمن التوازم سيما اذا اخذ من البين ان اشعارا قافية بجمعة الوزن
اجل من اشعارها بجمعة المعنى **قوله** هذه الايات من القول هكذا
وقع في بعض النسخ وهو موهوب اصل الطويل يقولون معا عيل ثلث مرات
ومن البين ان ثمانية ليست طويلا بل هو يد المصالح الكامل
طويلا كذا النسخ لان اصل الجمل فاعلان ست مرات وان شئت على الجمل
ثلاثة وتوزيع جودا اخرى ضميره الثاني هو سدسه الكسر ووجه
سأله ضميره مقطوع وقد يدخل الضمراية وقوله واذا افقر
الى الخايس لم يتركه خايس يكون كصالح الاعمال والى ايات الملكوت
على القافية الثانية من هذا المثال ما ضميره الثاني من فوق
سبعة الى اربعة الاربعة سالة والى ايات على القافية
الاولى كذا كذا لا يحى **قوله** جودى على المسيرة فلا ريت
بالقباى يمولع بسلاما الى ما قيل فيه والصبا العاشق
والجوى على فليل من الجوى وهو الحرق وشدة الوجه من شق
او عين او حزن تقول منه جوى الرجل بالكسر فهو جومثل

الواقعة
لا يتركه
تقصه
مروعة

بوزن عريف
من الجوان

يسد

وضمة

دهاء

الثقة

والجانب

الفاطم **قوله** وكذا قول المرحوم كانت الرواية في اسو على صيغة المعجم **قوله**
كيسر ليد الخمر فاحله وان روى على صيغة المعجم على انه مستدل
في الجواهر والخمر فاحله وان روى على صيغة المعجم على انه مستدل
اي وقت تردى في البحر فاحله وان روى على صيغة المعجم على انه مستدل
الماء في وقت تردى في البحر فاحله وان روى على صيغة المعجم على انه مستدل
وسمطين حالين فاحله وان روى على صيغة المعجم على انه مستدل
والا فاحله وان روى على صيغة المعجم على انه مستدل
فيه صفة المراجعة وهي السؤال والجواب كقوله قال ابو يوسف سليمان
وبعض القول شنع قال عندك حلياً ايها النقي واورد قلنا في
انا اقرباء فيكم بالحق فاحله وان روى على صيغة المعجم على انه مستدل
فاسمع قال صفة قلت يعطى قال صفة قلت فاحله وان روى على صيغة المعجم على انه مستدل
كون المراجعة من الحسنة البديعة محل نزاع ولهذا لم يذكرها
القوله ولو سلم في ايها يعتبر في السؤال للكر والفرار للمعاد **قوله**
في قيم الكثر واراد بانظر محله وهو القلب واليما في جمع امنية
والفارق المخطط اب والجدوى العطاء **قوله** وقول البا الطبيب
والفريق الملقاة الفار المراح وفتاء الدار ما امتد من جوابها
فاحله وان روى على صيغة المعجم على انه مستدل
الواسع والباع قد مر من الدين **قوله** ما ذكر جعفر اى الفارة التي بلغ
فيها جعفر **قوله** قوله تمام معية آية منه بحث ان يتدلى تمام يستحل
على المستعانة بالكتانة والمستعانة الخيلية والكتانة حيث
رأى يشبه الصبر باللباس والكتانة تشبه من لوانه المشبه به اى
الملبوسية وبين تشبه الخارج جازماً ويشترط كون المشبه به
مجرد الصبر مذموماً وذكر الله لم يستعمل الملبوسية واللباس قد
استعمل على هذه اللطائف فلا يكون هذا من القيم الثالث بل القيم
الاول **قوله** ان يكون احد البنتين سبباً في سبب الشا عرش
بالكسر سبباً اي سبب **قوله** اي المعنى الحسن من غلبت الشا
واختلست اي استلبت **قوله** سبباً اي صيغة المجهول **قوله** وهذا

الفاطم

المعجم

من خبر قطعها

اشم ناولي من عليا
تقول ما مر قلت ان
ما يعجز بالحق فاحله
تقول ما مر قلت ان

الفاطم

المعجم

تساقطت من خبر قطعها

بشمله من خبرم وقع بعد في بعض النسخ من ان لما بلغ خبره
افضل الفضل البركلي فاحله وان روى على صيغة المعجم على انه مستدل
الى التشكك والتمحيص فاحله وان روى على صيغة المعجم على انه مستدل
لصوت امام الهدى **قوله** عند احتفال الجبل بالاحتفال انت على يدك
مرقعة **قوله** فاحله وان روى على صيغة المعجم على انه مستدل
فاصرهون با طلة **قوله** واخضع عليه الاحتفال لاجتماع والمجا شدا لجامع
واذا جعلها للعاطفة تحت الحالية لما في العطف من ايهام يجوز عدم
محتته مع محبة الملائكة فيه **قوله** ونعمه مقبولة بقة مبتدأ احسن
وتجده اى عطاء مفعول مقبولة بغير سائل **قوله** وقد ظلت عفا والحد
مقبولة العقبان جمع عقاب الرابة وهو الحد الضم ببسته بالفتحة
من الطير الفخية كذا في الفتحاح وقال الخليلي الخفا في المراء بالعقبان
المعلم هو الصور المعولة من الذهب وعين على من لا اعلم
العقبان الثاني جمع عفا **قوله** الطير وهو الطائر المعروف الذي يرب
الارنب ويعرف به **قوله** لوقم القرية القرية ما افترسه
السباع والبرية الطعام **قوله** قوله لم يشي او يكن ان في قوله
قوله عنة كانه من الجش المام بغير قوله مام عين فاحله وان
يظن كونها من الجش اذا كانت قرينة صحيحة **قوله** كذا في
عرب من ميادة اسم امرأة والتخل طلاقة الوجه كما مر في المهران
التحرر والتمسك السيف المطبوع عن جديدة الهند والمطوية
اسم شاعر سمي به لقصر وقيل لزماته **قوله** وكانه استعفى
ما اعفى عفا عفا من الفروع سكاى عفا عفا واستعفاة من
المرج معه اى مثاله المعفاة **قوله** وكانه قال يستعفاة من
السيف طاعة لراوان طاعة القصص وذلك لالات ذلك السيف
لما يكون حاداً صالحاً القرب كان المعفولة تعديته ونزاهة
ايام الياء وكان الضرب مثله طاعة القول بقاء السيف
اذا لم يعمل في الضربة والرغبة الحرف والدهش الحرف طاعة
والقصصام والقصصامة السيف العظام لا يثنى واخذ

الفاطم

المعجم

من خبر قطعها

اشم ناولي من عليا

تقول ما مر قلت ان

ما يعجز بالحق فاحله

تقول ما مر قلت ان

الفاطم

المعجم

تساقطت من خبر قطعها

لنيتي

السيف جعله في غده اى علاقه وان في ايات يعاب لانه صيا
 اى الى الجبل والفتق كما عرفت فيما سبق وكما يهمل ذلك
 ام جرب لفظها لانه اخطأ بقرضا بانها يجمع عليها الرجل والفتق
 والمائة جمع بغير على القياس او يجمع غير على فتق كذا سن
 جمع حسن وهما بالبراداة كالدين مثله اذا العزلة وفيه
 نراية مدح لم لا ت وقت عمل المعانيم وقت الاحتياج فاذا كان
 حاله وقت الاحتياج هكذا فاعطى كذا وفيه كذا وهذا ما ياتي
 اذا فهم الفلك مجازا وظنة السيف طرفه وانما ط الحجة
 وهي العوذة التي تعلق في عنق المسافر وكذا اسم قبيلة ود
 اسم جبل **قوله** واغرب اى الى شئ غريب يدعى **قوله** اركبت زحمت
 اى قتل زحمت بتلك النفس وعلى كذا جمته واجمته عليه
 والاول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفراء وما فيهما من
 مرادة **قوله** وهي الحاتلة الحاتلة الحادعة **قوله** اذا ضاقت صدره
 الدنيا في البيت على كونه من شعر الغنم قوله ثملت ثملت
 كان في ثلمت قوله السه سكتة وفي الصحاح هي في الجحشة
 من العشر اى سعة وهي ما لحق بالحق ما يلف في اخر صارت
 الالف بالسر ما قلها والسر السب الساب والصحيح في السك
 والسير الطريقة والحمل لا في شئ جيل **قوله** كان كان مطويا
 اى اولا حسن جمع حصنة احسن وهي الحقد اذا ما اسهلوا اى
 صاروا الى السهل وهي الاخير اللينة والدخول فيها كذا في قول
 الى العيش لنا **قوله** وتمامه يوم كرمه وسيداد تغر وبعد
 كافي **قوله** اكن يهزم وسيطا **قوله** اكن ينسب في العزة **قوله** فقلت لما
 طلعت اى الوجات جمع وجنة وهي ما يقع من الغنم والشتيق
 ودو احر والغض بالمعنيين الطري والمراية ضد الجيب ورويته
 كذا اسن مفعولا طلعت والاسرودة اخضر كذا في شرح الموضح لجلال
 الدين الشافعي والمراية هي شاة الشعر الثابت على وجهه والهنق
 فاعلار معون ينادى به القريب وتقل من الغنم عن شاة انه

الجميع من مراد
 والقام مع مقابلة
 وصلة امرجى لفظها
 منادى القيمة
 كذا جفته
 ملحق
 والسنة لسان
 القدام اسهلوا
 في كرمه تغر
 في كرمه تغر

للمرسل

للمرسل وان الكواكيب باء وهو غرق لاجلهم وعلم ان من شعره
 النابت في موضع العذارى اذ الساري بالنصب على انه صفة لعدا
 لانه سكة للفتق وتزق من من تفتقه ترفق اصله ترفق ثلثت التو
 الحقيقه القام **قوله** كذا معناه امرجى بوس كذا اى اراد بالامرجى
 الحقيقه والبوس الشدة والمحاذاة القاشاة وتلك العين الحقة الذي
 يقع اليه حالة الوجع **قوله** فخر عاليا اى العوال جمع عالية وهي
 دخلت في السنان الى ثلثة والسواق الجبل **قوله** قول العشرة هون
 جله اى من رجل راضع امرجى واشتد وطوع الشيا اى كراى لصقا
 بالسر وهذا كله تحكيه والشيا بجمع شية وهي طريق العقبة **قوله**
 اننى بالذكا استعجنت اى اننى اعطى والبا في اللذلى لى يدل
 الذكا استعجنته والمهتر المعانة وضرب شادود راجع الى استفاض
 المدلول عليه باستعجنته او الى الذكا بالذكا وقوله عشتاى خضعت و
 ذلت جملة معترضة بين اسم ان وبورها **قوله** واقن الشهات اراى
 بالشهات سكوت الشين المعية وكسر الباء والاشياء التي شبه الحلة
 ولا يقطع بقطعا من اشبهت فاذنا **قوله** كقول بعض الفارسية الغاربية
 جمع مغربي الباء في الجمع بين باء النسبة **قوله** علاضاهة متعلق بالتوهم
 والغير المحروم عائد الى الاشياء وبإضافة على لادى التلبس والمراد
 بالاضاهة هم الذين يكونون تحت يد محتاجين اليه ومن رحم
 ان قوله على صارع حال ما يخطر على من صلف ما يخطر بقلبه
 من جنس التوهم كما بنا على اصاغر التوهم فقلدركب شططا **قوله**
 لحننا باخرهم وقد حركه امرجى وحر امرجى قلوبا
 اى جعلها دانت حول جيب وخطر القلب ما يتالح فيها
 من الخواطر الواقعة بالشد يد جمع واق كركع جمع راكم امرجى
 ان تلكا الصور ساكنة والمراد بالاشمال اول الشمس الحقيقي
 اذ عاء والراغ الدليل واصله لصوق الالف بالرخام وهو
 التراب وذلك الدليل على الشمس والحد المخرج ونضا بجمع
 خلع والصنع اللون والمراد بالنظر الثوب المخرج خفا الكوكب

وترفق العزق ترفق
 القاشاة
 الحقب خلة
 قوله نحو عاليا
 بجلها
 عرض
 معطفا دانت حول الجيب
 الغلوب ما يتالح به

والأحلام جمع حلم بالهم وهو ما يراه الناس في نومهم والنار عطف على
الرمضاء أو معطوف على عمرو بن حارث وحاسر هو حاسر من
فليس أحدهما للأخر وقد ذكره شرح مجمع المصالحات حاسر كعب حاسر
أو حاسر كعب ورسه وأخبر بوجهه وأتبعه عمرو بن حارث فلم
يدركه حتى طعن كلبا فذبحه ثم ونفض عليه فقال يا حاسر
أعشى بشرية ما د فقال حاسر تكلمت الماء ومراك وأضرب
عنه فلققه عمرو فقال يا عمرو أعشى بشرية ما د فقال للبيه و
أجهز عليه وهذا صريح فيما قلت **قوله** وهوارة البشور اسم
أمة وهي نوسريت منعد التيمية وكلباسم شخصي والعالبة
ما فرقت ليل إلى ليلته ونامت وأما روكلة وهي الحار والشمسية
إليها على ووق أيضا على غير قياس والمصاهرة التي تهم الزوج
الزوج فهو ولد أو صار أهلا بيت المرأة فأنكها أي لم يعرفها
تسحب أي يسبل **قوله** فصلحت أسوس من وآله وأغريتا
والنشات تقول العركلوا أصبحت في دار منقل ما تم سعيد
وهو جارح في بياني ولكنني أصبحت في دار غريبة من غير
الذنب بعد على شاة والعرق قتل الليل والفرار كذا ليل الهدى
أسكن من هدى يهلك والفرقة الغلة فاجترت عليه يعني
على القليل أسمرت قتله ونسب البشرى علق وتقلب بكر
فبيلسان **قوله** كاني شاة ورتاة المساواة الموازنة والصيلة
الحية الدقيقة والرفش جمع رفشا وهي الحية التي فيها نقطة
سواد وبياض فاق أي بالغ **قوله** أيا النار المطرأة المطر المشرق
من أطل عليه أي أشرف وتميز قبيلة ولهذا أنت خير العابد
إليها وأخيه الشراي قدس وانصا بالنصب على التميز يتم بطريق
القوم البيت وبعد اسم الليل يخلو النهار كذا المخلال
الجانح من يتم بخلت ولأن برغونا على ظهر مكة نكرت
صفي يتم لولت ولو جهت جيلها يتم جوعها على ذرة معقولة
لأستقلت ولوان بيت الهكوت بيت لهم مطلعها
امر ١٢ عينا ١٢ بنت ١٥ مظننا

على عمرو بن حارث
يكون أدرا جلد لها
ساعة
مراتبه
هو عمرو بن حارث
هو حاسر من
التي
والأصهار
أي شبل
أهلا على أسكني
الشاة المداشة

بمعنى النكاح استطلعت بأذا يجامعها فيلحق بها وما دعتهم
بأن يتم فميت **قوله** كثر أه نضوت من الكثر وهو صوت لا يفهم طوله
لأمرته شتى تملح وتورى من روى القلم قطعه **قوله** برقع وجلال
البرقع للرداب ونشأ الحرب وكذلك البرقع وجلال جمع جل
قوله قفا نكاهة في غفلة أقال أحدها أن يكون خا طيب رفيعين
له والقفا أن يكون خا طيب رفيعا واحدا أو اثنين لأن العرب يخاطب
الواحد خا طيب الاثنين قفا الله كذا مخاطبا للملك القبا في جهنم والعهدة
في هذا أن أقال عوان الرجل فعالة وابنه اثبات أو في الرفقة ثلاثة
بمعنى كلام الرجل على ما تقدمه الحسن خطابه لثنا والبرص يكون
هذا إذا خا طيبا لوالده خا طيبه الاثنين وقع المشكال وذهب
المرد في قوله نكاهة لثنا في جهة ثلاثة كذا كذا أي التي في داخله الخ
بمعنى الخياج وتالاه مخاطبة الملكين وكذلك خفاها هو مخاطبة والقول
الثالث أن أراد فتن بالهوى فابطله من المؤن وأجرى الوصل
بمعنى الوصف أو كذا ما يكون هذا في الوقف والسقط ما نسا قبل من الرسل
وفي ثلاث لغات وسقطا وسقطا **قوله** كلبى لعمرة أي عني
وأمرني في ليلتي ناصيا أي نصيت والخشب القعب ووصف القعب
بأنه إذا القعب لصاحب القعب كذا ليل قاسته أي كأنه الهوى والبطون
الكل أكله السيرة كناية عن طول الليل **قوله** فراق من فارت غير مدبرة
مطلع فقيده مدح بها كذا فراقه الذي لو لم يفرق بين فارق يوسف الدولة
وقصيدة فالمراد من الفارق سيف الدولة والقيم أي لولا كذا **قوله** فراق
ما يسله المدام أي لانا فراقا وما فاقته والمدام الخمر وقوله شل ما تهب
الديام كناية عن فضل العز **قوله** وفي الغزل معاذلة النساء
مجادتهن ومجادتهن ومراودتهن وفي المثل غزل امرئ
الغيس والاسم العزلة قبل العز المديح الأعضاء الظاهرة
والمدح مدح الأمور الباطنة **قوله** ويجب البحث في المدح
ما ينظر به مروكاته لما في المعصم بانه باب قصر عبيدك
بغداد وجلس فيه وأنشدك أسحق الموصلي ما د أنك خير من

وما دعتهم
سكن
سكن صوت الكثر
سرفقة
لصاحبه
للكبر
بما حبه صاحبه
ما ساقا
بالنصب
أي كذا بك
سيف
ومن التيم
أي كذا بك
أي كذا بك

٣٤٣

الى الدنيا تسير بل في ربك يقال فزغت قوتها على علقوتهم والمشرق والمغرب
والضئيل الضئيل في السيف صدفنا من الكثرة المرام من الكتب
كتبنا اليوم وحد السيف جانبا الذي يمشي شمر الضريبة والحد
القا حجة الحاجز قوله يجر المصاح الفصل مبتدا حين حكمة
من توافن جلاء آة والصفاح جمع صفحة وهي السيف المبرق
والمراد بسود الصحايف كتب التيمم وباللعب والى القل
قولا الخمين ان عوديه لا يفتح فيمن عز وجل شكاة عظم لعوي
الشكاة اريش خكنته وبعد ليست المذكور ككفهم اهل الخفاظ
الذي فهم الثلمات الزمان خمن بان شفا فهم وكفكة على افقها
خرج منهم وكهم المقارن جمع حفظة وهي الغضب والحيمة وكما
الزمان مصايبه النازلة والوعاء نقب الحى قوله لو رزقهم الدين آة
الدين الخزان والعلق الحيش والبع فيا لوقر وهم الذين اذروا
الجاهلية والاسلام الشعراء على اربع طبقات الجاهلون كما روي القس
ونعيم وطرفة والمخضرون الذين اذروا الجاهلية والاسلام كسا وليد
والمقعدون من اهل الاسلام كزروق وجري وذي الرمة وهما كهم
يستشهدوا بهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشأوا بعد الصلوة
الاولى من المسلمين كما يجرى الى الطبيب استشهاده ويكلمونه في الجمل ما يقول
بنزلة ما يرويه وأوجه لهذا الجعل وان صدر من صاحب كشاف في نشأ وتفسير
قوله تكلموا اضاء لهم شوا فيه واذا اظلم عليهم قاموا لان معنى الرواية على
الوقوف والقبض ومعنى القول على المداينة والمحاكمة والايقان واليقين يستلزم
الايقان في القاء القول ان ما يقوله عزلة نقل الحديث اليه ليس يدبره
بعلل الروايات وشبهه وهو يوجب التمام قوله لو ارمى الله في الشيب
قد روي تعين كون هذا من الاقتضا آتات اول كلامه بدم المشبه
بجمل ان يكون اوسعيد مشبها فيكون ساسيلا والى الكلام واعتبر على لغة
بان كلامه على ان اتمام من المخضرون مع انه لم يذكر الجاهلية ويجب
بان مراده ان اقتضا مذهب الخمين وهذا في ان يسلكه الاسلام
ويشبهونه في ذلك واللازم بيت الى تمام بقوله بقيت بقاء الدهر وتلك
نهم

الزهر

اليل محاربا قاليت شعري ما الذي املك فتظلمتكم بالعلم
بهذه ودخل بوقاس على الفضل من بجى البرمكوا مشك امير
البلي والخنوع لبادي عليك الى ما خلتك وادري فان شج
الفضل يتظلم بذلك وبما ذكره بجى الله ما يشاء فليما اشركه قوله
سليم على الدنيا اذا ما فقدتم بنى مكنى خاضرين وبادي استعكر
نظير وتفضل فدخل امرهم في بوق الخليل لا واستفهم ذلك
من اختيار اى بناس ودخل الجعري على سعيد الشوى فاشك
كل لويل من ليل بطاوا واخره فقال له ابو سعيد بل لويل والقرآن
بأنى ما ينبغي ان يعتد به الشاعر في المدح والاساءة الادب فانه اذا
كانت في نظره واسا فادبه غطت الاساءة على المدح واستحق
المدح رويما يواليم الهان دخل على هشام بن عبد الملك وكان
احول فاشد رجوته انى يقول المحدثه الوهابي المحدثي بلغ
قوله والشرق صارت كعين الاحول فغضب هشام وامر بجنده
وبصر من ذلك قول بعضهم وقد مدح ربيك وهي تسمع امة
ابنة جعفر طويلا فاشد الكتاب يعطون ما نيك ما يعطى
الوكف من الرغاب فهم الحكم والختم بجنده فقال تدمر
فانه لم يرد الاخير او لكه الصواب لانه سمع قولهم في الشعر
شالوا انكم من بين غيركم فظهر كراهم من وجه سواك فظن
ان ذلك دهب ساليه من هذا القبيل اعطوه ما املوا بهوه
ما اهل نجب الناس من خيلها وضياء حسننها وفهمها
قوله وكقول الى الفرج السامكة وما بعد البيت المذكور ولا يفر
حسن اشاعي فقولهم صحك والفعل مكية بغير اللفظة اعتبرا
فاني اخليت الملك منه لثيف هلك وقد كان استطال
على الوايا ونظم جعهم في سلكك فلو شمس الحجابة
بوما نزلها عتوان منك ولوزهره الخيم انت لضاة
بانيان نقول جنيت عنك فامسى بعد ما وقع البرايا
اسير القبر فيضيق وضئك اقداته لوعاد يوما الى
مكي اقدار الله

الزهر

تقلعهم

من خصته

نظا ولا حن

والخبر كذا امية

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

الجنة التي يقول فيها

[illegible]

